

المملكة العربية السعودية
الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة

التاريخ / / ١٤
رقم التسجيل العام
الخاص ٢٨٤
عادة شؤون المكتبات - قسم المخطوطات
التاريخ / / ١٤

قسم الدراسات العليا
مكتبة الجامعة

العصمة

عند الشيعة الإمامية الاثني عشرية

بمخت مقدم لنيل الشهادة العالمية

«المساجستير»

إعداد الأستاذ

أنور علي عبد النعم الباز

إشراف

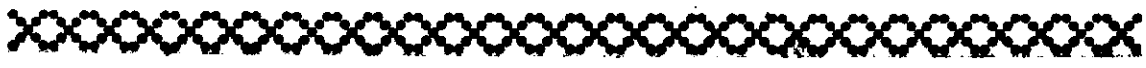
فضيلة الأستاذ / محمد نمر الخطيب

١٤٠٥ - ١٤٠٦ هـ

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ



شُكْرٌ وَقَدِيرٌ



شكر وتقدير

أحمد الله سبحانه وتعالى على ما أنعم به من عون وتوفيق ، لانها
هذا البحث وفله الحمد والشكر كما يحب ويرضى .

ثم أتقدم بخالص الشكر والتقدير لفضيلة أستاذى الكريم / محمد ناصر
الخطيب ، الذى تولى الاشراف على هذا البحث ، حيث خصص لى كثيرا من
جهده وأوقاته ، لتذليل تلك الصعوبات التى واجهتني ، بمدر رحب ، واخلاص
فى التوجيه ، فجزاه الله خير الجزاء ، وجعل ذلك فى ميزان حسناته .

ولا يفوتنى أن أنوه بخالص الشكر والتقدير لأستاذى الكريم / على بن
ناصر فقيهي ، لاشرافه على هذا البحث بآدى الأمر ، ولما بذله معى من توجي
ورعايه خلال سنة كاملة ، فجزاه الله خير الجزاء وأكرمه .

كما أتقدم بالشكر الى كل من أسدى الى نصحا وقدم لى مساعـدة
— أيا كانت — من أساتذتى الأفاضل واخوانى الزملاء .

وأخيرا أتقدم بشكرى الى القائمين على أمر الجامعة الاسلامية
وما يبذلونه من جهد من أجل الدين وأهله والعلم وطلابه .
فجزى الله الجميع خير الجزاء وأكرمه .

المقدّمة

وتشتمل على :-

- ١- هدف البحث
- ٢- التسليم وليد اليهودية
- ٣- سبب اختياري للموضوع
- ٤- الصعوبات التي واجهتني
- ٥- منهج في البحث
- ٦- خطة البحث

المقدمة

ان الحمد لله نحمده ونستعينه ونستغفره، ونعوذ بالله من شرور
أنفسنا وسيئات أعمالنا، من يهده الله فلا مضل له، ومن يضلل فلا هادي له—
وأشهد أن لا اله الا الله وحده لا شريك له، وأشهد أن محمدا عبده ورسوله—
صلى الله عليه وعلى آله وصحبه وسلم تسليما كثيرا .

١ - هدف البحث:

هدف البحث أن أبين أنه لا عصمة الا للأنبياء، وما ادعاه
الامامية الاثنا عشرية من عصمة اثني عشر اماما غير صحيح، كما أبين
الخطورة وراء هذا المعتقد .

٢ - التشيع ولهد اليهودية :

عندما اتسعت رقعة الاسلام في عهد الخلفاء الثلاثة أبي بكر
وعمر وعثمان - رضى الله عنهم، ورأى اعداء الاسلام - على اختلاف
مذاهبهم - أن محاربتهم للاسلام لم تزده الا صلابة وقوة بايمانه
المتسكين به، عندئذ رأى أولئك الخبيثاء أن يتظاهروا بالاسلام، وأن
ينخرطوا في صفوفه، ويحاربوه من داخله .

فكان منهم من تخيروا اسم "علي" واتخذوه ردء السهم، يقاتلون
من وراء الرسالة المحمدية وأهلها، وأول من اختار ذلك هو
اليهودى الخبيث عبد الله بن سبأ .

فكان ابتداء التشيع من ابن سبأ هذا، ولقد ذكر ذلك الكفى

- من علماء الامامية فى الجرح والتعديل - فقال :

" ذكر بعض أهل العلم أن عبد الله بن سبأ كان يهوديا فأسلم
ووالى عليا - عليه السلام - وكان يقول وهو على يهوديته فى يوشع

ابن نون وصفي موسى ، فقال في اسلامه بعد وفاة الرسول - صلى الله عليه وسلم - مثل ذلك ، وكان أول من أشهر القول بفرض امامة علي وأظهر البراءة من أعدائه وكاشف مخالفه ، فمن هنا قال من خالف الشيعية : أصل التشيع والرفض مأخوذ من اليهودية * . (١)

واضافة الى أن ابن سبأ كان سببا لتأليب الأحزاب على عثمان - رضي الله عنه - فإنه أحدث أمورا في الاسلام كان لها الأثر في تفريق الأمة الاسلامية ، وأهم هذه الأمور هو القول بوصية رسول الله صلى الله عليه وسلم - لعلي بن أبي طالب - رضي الله عنه - بالامامة ، ولذا قال الشهرستاني :

" وأعظم خلاف بين الأمة خلاف الامامة إذ ماسل سيف في الاسلام على قاعدة دينية مثل ماسل على الامامة في كل زمان " . (٢)

ولقد تأثر بهذا القول كثير من فرق الشيعة وخاصة الامامية الاثنا عشرية ، حتى جعلت " لامامة " ركنا من أركان الاسلام - كما سيأتي - ونظروا الى أئمتهم نظرة تقديس ، ووضعوا شروطا لمن يتولى هذا الأمر ، وكان من أهمها : العصمة .

٣ - سبب اختياري للموضوع :

لقد كان هذا الموضوع فكرة خلال السنة المنهجية بتوجيه من أستاذي الفاضل الدكتور " علي بن ناصر فقيهي " ، وأخذت أبحث - بتوجيه منه - في كتب الشيعة عن عقيدة العصمة ، فشد انتباهي ايمانهم بعصمة أئمتهم الاثني عشر ، لدرجة أنهم يرون عصمتهم أكد وأحوج من عصمة الأنبياء ، فعددت العزم وشمرت عن الساعد واستعدت بالله

(١) رجال الكشي ٧١/٢ .

(٢) الملل على الفصل ٢١/١ - ٢٢ .

وتقدمت بهذا الموضوع ، ولعل أهم الأسباب في اختياري له ما يلي :

١ - أن القول بعصمة الأئمة كان سببا لظهور معظم العقائد الباطلة

عند القوم ، والتي من أخطرها :

- القول بتحريف القرآن ،

- رد الأحاديث التي لم تأت عن طريق أئمتهم .

- ابطال الاجماع والقياس .

- ابطال خلافة أبي بكر وعمر وعثمان - رضي الله عنهم - .

٢ - عدم معرفة الكثيرين - من أهل السنة - عن عقيدة العصمة عند

الامامية ، ومدى خطورتها .

٣ - لم تفرد عقيدة عصمة الأئمة بدراسة خاصة - حسب علمي - ممن

تناقوا الرد على أباطيل الشيعة .

٤ - الصعوبات التي واجهتني :

وكان من المصاعب التي واجهتني - باديء الأمر - قلة المصادر

الشيعية ، وخاصة عندما نعلم أن الشيعة حرصوا على كتبهم ألا تنتشر

وآلا تقع في يد غير أهلها ، وذلك لما كشف الباحثون - من أهل السنة -

فضائح الشيعة مما حوته كتبهم .

فحاولت - قدر جهدي - الحصول على مصادر الامامية التي

أوقفنتي على عقيدتهم .

٥ - منهجتي في البحث :

١ - قد التزمت - في هذه الرسالة - أن لا أذكر شيئا من عقائد

الامامية الا من كتبهم ، محاولا ما أمكنني أن يكون ذلك من الكتب

المشهورة لديهم .

٢ - قد تكرر بعض النصوص المقتبسة للحاجة اليها .

٣ - اشتملت الرسالة على أحاديث، وهي على قسمين :

أولا : الأحاديث التي استدل بها القوم على عقيدة العصمة ، منها الصحيح - وهو قليل - ومنها الضعيف والموضوع ، وقد التزمت في تخريج هذا القسم من الأحاديث عزوها إلى كتب السنة التي أمكنني الاطلاع عليها ، بالقدر الذي يمكنني من التوصل إلى الحكم عليها بالصحة أو الضعف أو الوضع ، مستشهدا بأقوال أئمة هذا الشأن في ذلك .

ثانيا : الأحاديث التي أوردتها في معرض الرد على أدلتهم وأتبع في إيرادها المنهج التالي :

أ - حاولت - فيما أسوقه من أحاديث - أن تكون مخرجة فـسـى الصحيحين أو أحدهما ، كلما أمكنني ذلك ، ولا أزيد عليها ، إلا في القليل النادر .

ب - إن لم أجد بنيتي في الصحيحين ، ووجدت ذلك في باقي الكتب الستة - أبي داود ، فالترمذي ، فالنسائي ، فابن ماجه أوفى واحد منها ، اكتفيت بالعزو إليها كذلك ، مع محاولة أن يكون اختياري للأصح فالأصح .

ج - فإن لم يكن الحديث في واحد من الكتب الستة ، أحـمـد أول الاستشهاد بما أخرجه باقي أصحاب كتب الحديث ، كأحمد في مسنده ، والحاكم في مستدركه ، وغيرهما مما هو منشور بين طيات هذه الرسالة .

٦ - خطة البحث :

وقد قسمت الرسالة إلى الآتي :

مقدمه ، وخمسة فصول ، وخاتمة :

١ - المقدمة : بينت فيها : أن هدف التشيع الفيل من الاسلام وسبب اختياري لهذا الموضوع ، والصعوبات التي واجهتني ومنهجي في الرسالة ، والخطة التي سلكتها فيها .

٢ - الفصل الأول : عرفت فيه الشيعة ، وذكرت الأقوال في نشأة التشيع ورجحت قول من رأى ان التشيع ظهر في أواخر عهد عثمان - رضى الله عنه - ، ثم بينت الهدف من وراء التشيع ، مع ذكر أهم فرق الشيعة وماتدين به مع عقائد ، ثم خصصت الاثنى عشرية للحديث عنها بشىء من التفصيل ، فبينت مسمياتها وأهم عقائد ها .

٣ - الفصل الثانى : وتحدثت فيه عن العصمة ، بتعريفها عند المتكلمين من أهل السنة والامامية ، وجهنا بداية ظهور القول بعصمة الأئمة وتطرقنا الى العصمة فى الأساطير الغير الشيعية وكيف تأثرت عقيدة العصمة عند الامامية بذلك ، ثم بينت الفرق الشيعية التي تقبل بعصمة الأئمة ، وأن الامامية الاثنى عشرية هي التي اشتهرت بذلك من بين فرق الشيعة .

٤ - الفصل الثالث : بينت فيه موقف الامامية من عصمة الأنبياء - عليهم السلام - ومدى اتفاقهم أو اختلافهم مع أهل السنة فى ذلك ، عن طريق ذكر عقيدتهم ، وأدلتهم ، وكيفية رد هم الشبه التي اشتهرت حول عصمة الأنبياء - عليهم السلام - .

٥ - الفصل الرابع : تحدثت فيه بالتفصيل عن موقف الامامية من عصمة الأئمة ، ذكرا عقيدتهم فى ذلك ، مع عرض أدلتهم المختلفة فس اثبات عصمة الأئمة والرد عليها ليهان مدى صحتها أو فسادها - وقد بينت عدم دلالة هذه الأدلة على دعوى عقيدة عصمة الأئمة .

٦ - الفصل الخامس : ذكرت فيه المفاسد المترتبة على القول بعصمة الأئمة ، وبينت مدى خطورة هذه العقيدة على الاسلام وأهله .

٧ - الخاتمة : وتحديث فيها عن خلاصة ما توصلت اليه في بحثي هذا .

وطني اية حال وطني لهم ما جمعته وكتبته فاني لشعريين
القيينة والقيينة أن في هذا الهمم نعلم يحتاج الى تكميل ، وطني المنمصر
الآخر اختصارا يحتاج الى تكميل ، وطني ثالث فموض يحتاج الى مزيد ايضاح
وتفصيل ، فلا ادعي لنفسى الكمال ، فكل باحث معرض للنقص ، وكل انسان
يوخذ من كلامه ويرد الا صاحب الالباب المعصوم . .

صلى الله عليه واطى آله وسلم ،

الباحث

الفصل الأول

التشيع

نشأته وأهدافه وفرقه

ويتم على البامته التالية :-

- * المبحث الأول: تعريف الشيعة
- * المبحث الثاني: نشأة التشيع
- * المبحث الثالث: أهداف التشيع
- * المبحث الرابع: فرق الشيعة
- * المبحث الخامس: الإمامية الإثنا عشرية

الشيعة الاثنا عشرية هي احدى فرق المشيخة الاطمية التي بقيت وانتشرت في اماكن متفرقة من العالم ، الى أن بلغ الأمر بها ، أن حوتها دول ودانت بعقيدتها واتخذت منها منهجا وأسلوبا للحياة ، فاذا ما أطلق اسم الشيعة انصرفت الأذهان الى الاثني عشرية .

وتميزت الاثنا عشرية عن غيرها من فرق الشيعة بعقائد كان من أهمها :
اعتقاد عصمة أئمتهم الاثني عشر ، والتي هي موضع بحثنا في هذه الرسالة .
وطبيعة البحث تقتضى منا أن نتعرف على التشيع ونشأته والهدف من وراءه ، ومن ثم بيان الفرق التي يجمعها اسم الشيعة ، مع ذكر نبذة عن كل فرقة وما تدبر به بشيء من الاجاز ، حتى اذا ما وصلنا الى الاثني عشرية فصلنا فيها القول باعتبار أنها أكثر فرق الشيعة انتشارا في العالم .
لذا سنتناول في هذا الفصل المباحث التالية :

- ١ - تعريف الشيعة .
- ٢ - نشأة التشيع .
- ٣ - أهداف التشيع .
- ٤ - فرق الشيعة .
- ٥ - الاطمية الاثنا عشرية : ظهورها وأهم عقائد هـا .

المبحث الأول

تعريف الشيعة

الشيعة في اللغة :

هم الأتباع والأنصار، قال ابن منظور:

"والشيعة: أتباع الرجل وأنصاره، وجمعها: شِيعٌ .

.. ويقع على الواحد والاثني والجمع والمذكر والمؤنث . وكل قوم اجتمعوا

على الأمر فهم شيعة، وكل قوم أمرهم واحد يتبع بعضهم رأى بعض فهم شيع

وتشايح القوم: صاروا شيعا، وشيخ الرجل: إذا ادعى دعوى الشيعة" (١).

وقال الفيروز آبادي :

"شيعة الرجل (بالكسر) أتباعه وأنصاره، والفرقة على حدة .. وقد

(٢)

غلب هذا الاسم على كل من يتولى علما وأهل بيته حتى صار اسما لهم خاصا".

وأما في الاصطلاح :

فهم الذين شايحوا علما وبنه من بعده، يقول "أبو الحسن الأشعري":

(انما قيل لهم الشيعة لأنهم شايحوا علما - رضوان الله عليه -

ويقدمونه على سائر أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم) (٣).

(١) لسان العرب ٨/١٨٨-١٨٦ مادة: شيع.

(٢) القاموس المحيط ٣/٤٦، مادة: شيع، وانظر أيضا:

متن اللغة ٣/٤٠٠، مادة: شيع.

(٣) مقالات الاسلاميين ١/٦٥.

كما عرف " الشهرستاني " الشيعة بقوله :

" هم الذين شابهوا عليا - عليه السلام - على الخصوص ، وقالوا بامامته وخلافته
نصا ووصية اما جليا واما خفيا ، واعتقدوا أن الامامة لا تخرج من أولاده ، وان
خرجت فهظلم يكون من غيره ، أو بتقية من عنده " (١)

ويذكر " ابن خلدون " أن لفظ " الشيعة " انما " يطلق في عرف الفقهاء
والمتكلمين من الخلف والسلف على أتباع علي وسننه - رضي الله عنهم " (٢)

ويحدد " ابن حزم " معنى " التشيع " فيقول :

" من وافق الشيعة في أن عليا - رضي الله عنه - أفضل الناس بعد
رسول الله صلى الله عليه وسلم وأحقهم بالامامة وولده من بعده فهو شيعسي
وان خالفهم فيما عدا ذلك ما اختلف فيه المسلمون ، فان خالفهم فيما ذكرنا
فليس شيعسيا " (٣)

وهو ولا هم الشيعة المتأخرون الذين شابهوا عليا - رضي الله عنه - وقدموه
على سائر أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم - واعتقدوا فيه وفي بنينهم
ما تقدم ذكره .

أما المتقدمون منهم فانهم لا يرون هذا ، وانما كان تنازعهم في تفضيل
علي على عثمان - رضي الله عنه - يقول ابن تيمية - رحمه الله - :
" وهذا ما يعترف به علماء الشيعة الأكابر من الأوائل والأواخر ، حتى

(١) الملل على هامش الفصل ١/١٦٥ .

(٢) المقدمة : ١٦٦ .

(٣) الفصل : ١١٣/٢ .

ذكر مثل ذلك أبو القاسم الميلخي^(١) قال : سأل سائل شريك بن عبد الله^(٢) فقال :
أيما أفضل أبو بكر أو علي ؟ فقال له : أبو بكر ، فقال له السائل : تقول هذا
وأنت شيعي ؟ فقال له : نعم ، من لم يقل هذا فليس شيعيا ، والله لقد رقي
هذه الأعواد علي - كرم الله وجهه - فقال : * ألا ان خير هذه الأمة بعد نبيها
- صلى الله عليه وسلم - أبو بكر ثم عمر * فكيف نرد قوله ، وكيف نكذبه ، والله
ما كان كذابا .^(٣)

لفظة * الشيعة * وان كان مدلولها يشمل المتقدمين والمتأخرين بمن
الا أن غرضنا في هذا البحث الكلام عن الشيعة المتأخرين لأنهم قد استحدثوا
عقائد جديدة لا عهد للمتقدمين بها ، كالقول بالعصمة وغيرها ، وإذا ما اطلقنا
كلمة * شيعة * في بحثنا هذا فنقصد بها المتأخرين وهم الذين شابهوا عليا
- رضي الله عنه - ونحوه من بعده ، وقالوا بأحقية بالامامة من سبقوه .
وهذا المعنى الاصطلاحي للشيعة لم يكن معروفا في عهد النبي
- صلى الله عليه وسلم - أو أبي بكر أو عمر ، أو عثمان أو علي - رضي الله عنهم
وانما ظهر بعد مقتل الحسين - رضي الله عنه - بدل علي هذا أنه حسين
اختطف معاوية - رضي الله عنه - مع علي - رضي الله عنه - وأبي الجاهلية
وقامت الحرب لم يظهر مصطلح الشيعة حتى ذلك الوقت دلالة على أتباع علي
بالذات ، ذلك أن معاوية يستخدم أيضا في هذا الوقت كلمة * شيعة * منسوبة

(١) هو أبو القاسم عبد الله بن أحمد بن محمود الكعبي ، صاحب المقالات
ورأس فرقة الكعبية من فرق المعتزلة - توفي عام ٣١٩ هـ ، وقيل عام ٣١٧ هـ
انظر : وفيات الأعيان ٢ / ٢٥٨ - ٢٤٩ رقم ٣٠٦ ، شذرات الذهب ٢ / ٨١ ،
الفرق : ١٨١ .
(٢) هو شريك بن عبد الله بن أبي نمر القرشي أبو عبد الله المدني ، توفي
عام ١٤٠ هـ ، انظر : خلاصة تهذيب الكمال : ١٤٠ .
(٣) منهاج السنة ١ / ٣ - ٤ .

يقول " اليمقوي " الشيعي :

" ووجه معاوية بسر بن أبي أرطاة ، وقيل ابن أرطاة العامري من بني
عامر بن لؤي ، في ثلاثة آلاف رجل ، فقال له : سر حتى تمر بالمدينة فاطمرد
أهلها . . ثم امض حتى تأتي صنعاء فان لنا بها شيعة " (١)
فكلمة " شيعة " اذن ليست خاصة بعلي - رضي الله عنه - آنذاك بل
كانت تطلق على غيره ممن له صحبة وأتباع ، وليس هو كالمعنى الاصطلاحي
الذي استقر عليه بعد مقتل الحسين - رضي الله عنه - من القول بتفضيل علي
- رضي الله عنه - على من تقدمه من الخلفاء الراشدين - رضي الله عنهم .

(١) تاريخ اليمقوي ١٩٧/٢

المبحث الثاني

* نشأة التشيع *

تختلف الآراء والأقوال في نشأة التشيع وبداية ظهوره اختلافا لا يسيل له بالنسبة لظهور الفرق الأخرى، وذلك لأن عقائد الفرق ظهرت وثيقة الاتصال بالأحداث التاريخية .

فمقيدة " الخوارج " مثلا عرفت وقت حادثة التحكيم ، أما بالنسبة للشيعة فقد كانت هناك عدة أحداث تاريخية لها أثرها في المذهب الشيعي . ومن هنا اختلفت وجهات النظر في مدى أهمية هذه الأحداث واعتبارها نقطة البداية في نشأة المذهب الشيعي .

وأهم هذه الأحداث التي ارتبطت بنشأة التشيع ما يلي : (١)

١ - وفاة النبي - صلى الله عليه وسلم - واجتماع السقيفة ، وتخلف علي - رضي الله عنه - عن البيعة أول الأمر .

٢ - الفتنة زمن عثمان - رضي الله عنه - والتي بلغت الذروة بمقتله .

٣ - موقعة صفين والتحكيم .

٤ - مصرع الحسين - رضي الله عنه - .

وقبل الشروع في ذكر الأقوال عن نشأة التشيع نشير الى أن بعض الباحثين - وأكثرهم من الشيعة - يرجعون بدء التشيع الى زمن النبي - صلى الله عليه وسلم - .

وانما غرض من قال هذا القول اظهار أن هذا المذهب كان النبي صلى الله عليه وسلم على علم به ، وليس بخاف أن جميع من كان على عهد النبي صلى الله عليه وسلم - كانوا شيعة النبي - صلى الله عليه وسلم - من غير انتماء

(١) انظر: نظرية الامامة : ٢٨-٢٩ .

الى أى واحد من الصحابة - رضوان الله عليهم - ومن ثم فلا يخفى بطسلا ن هذا القول ،

يقول النوبختي (١) :

" الشيعة فرقة على بن أبي طالب - عليه السلام - المسمون شيعة على بنى زمان النسي - صلى الله عليه وسلم - معروفون بانقطاعهم اليه والقول بامامته " (٢)
ويقول كاشف الغطاء (٣) :

" ان أول من وضع بذرة التشيع في حقل الاسلام هو نفس صاحب الشريعة الاسلامية ، يعنى أن بذرة التشيع ، وضعت مع بذرة الاسلام جنبا الى جنب وسواء بسواء ، ولم يزل غارسها يتعاهد ها بالسقى والعناية حتى نمت وازدهرت في حياتها ثم أثمرت بعد وفاته " (٤)

وأياضا - يقول شيعى آخر معاصر ، وهو محمد حسن الزين :

" ان معنى الشيعة سواء أكان الموالاة أو المحبة أو التقدير أو المتابعة أو التمسك بالكتاب والعترة قد ظهر في أيام نبى الاسلام الأقدس ، الذى كان يفتدى بأقواله عقيدة التشيع لعلى (ع) وأهل بيته ، ويمكنها في أذهان المسلمين ، ويأمر بها في مواطن كثيرة " (٥)

(١) هو أبو محمد الحسن بن أبي الحسن موسى بن الحسن بن أبي الحسن محمد بن العباس بن اسمعيل بن أبي سهل بن نوبخت المنجم البغدادي توفي عام ٢٠٢ هـ . انظر: الكنى والألقاب ١ / ١٤ ، الفهرست: ٢٥١ ، ترجمة المؤلف بقلم: هيئة الدين الحسينى الشهرستانى (مقدمة فرق الشيعة) .

(٢) فرق الشيعة / ١٥٠ .

(٣) هو محمد بن الحسين آل كاشف الغطاء ، من علماء الامامية في القرن الرابع عشر توفي عام ٣٧٣ هـ . انظر ترجمته بقلم نجفى : أصل الشيعة : ٧ وما بعد ها .

(٤) أمل الشيعة / ١٠٩ .

(٥) الشيعة في التاريخ : ٢٦٠ .

يقول الدكتور: " أحمد صبحي " - في رده على هذه الفريسة:

" ان ارجاع التشيع الى زمن النبي - صلى الله عليه وسلم - ومحاولة اشارة ذلك من جانب متكلمي الشيعة لتقضي دعوى خصومهم القائلة بأن منشأ الشيعة يرجع الى أصول اجنبية ، لا يدل على وجوده في حياة النبي - صلى الله عليه وسلم - وليس هناك من الأسباب أو ثمة أمر آخر يركن اليه ولا أدل على ذلك من قوله تعالى: " وما كان لمؤمن من ولا مؤمنة اذا قضى الله ورسوله أمرا أن يكون لهم الخيرة من أمرهم " (١) . (٢)

ثم يقول أيضا: " فنشأت الفرق الاسلامية وليدة أحداث تاريخية وسياسية تعين موقف المسلمين ازاءها ، فظهرت الفرق ، أما في عهد النبي صلى الله عليه وسلم - فلم يكن ثمة خلاف وبالتالي لاجتماع ولا أحزاب " (٣) .
ولما كان هذا الرأي باطلا فأنني لم أعده من جملة الأقوال في نشأة الشيعة واهيا ذكرته هنا ليعرف بطلانه ويحده عن الصواب .

أما الأقوال في نشأة الشيعة فهي كالتالي :

القول الأول : ظهور التشيع بعد وفاة رسول الله صلى الله عليه وسلم:

تذكر كتب الفرق أن أول ما حدث من اختلاف بعد وفاة النبي - صلى الله عليه وسلم - انما كان في الامامة والخلافة (٤) . وفي اجتماع السقيفة تمسدت وجهات النظر فيمن هو أحق بالخلافة والامامة بعد الرسول - صلى الله عليه وسلم - فكانت هناك نظرية الأنصار باستحقاقهم للخلافة ، لأنهم أول من آووا رسول الله - صلى الله عليه وسلم - ونصروه ، وكانت هناك نظرية المهاجرين

(١) الأحزاب : ٢٦ .

(٢) نظرية الامامة : ٣١ .

(٣) المرجع السابق . ٣١ .

(٤) انظر: مقالات الاسلاميين : ١ / ٣٦ .

وأنتهم أحق بالخلافة ولأنهم أول الناس اسلاما ، وأوسط العرب نسبا ، وهم أول من عبد الله في الأرض ، وهم أولياء رسول الله صلى الله عليه وسلم وعشيرته ، وأنهم من قريش ، وقريش سادة العرب ، والعرب لاتد بين لغير قريش . .

وإذا كان المهاجرون والأنصار يرون أحقيتهم بالخلافة فان بنى هاشم أدنى الناس قرابة فلا ينمى لسلطان محمد - صلى الله عليه وسلم - أن يخرج من داره ، مادام فيهم القارىء لكتاب الله ، الفقيه فى دين الله العالم بسنة رسول الله - صلى الله عليه وسلم - من هنا ظهرت نظرية بنى هاشم وأحقيته على - رضى الله عنه - بالخلافة (١)

ومنذ ظهرت هذه النظريات ظهر التشيع لعلى معبرا عن وجهة نظر بنى هاشم .

وعن وجهة نظر بنى هاشم يقول : " جولد تسيهر " : " غير أنه نشأ بين كبار الصحابة منذ بدأت مشكلة الخلافة حزب نقم علوى الطريقة التى انتخب بها الخلفاء الثلاثة الأول ، وهم أبو بكر وعمر وعثمان الذين لم يراع فى انتخابهم درجة القرابة من أسرة النبى (صلى الله عليه وسلم) وقد فضل هذا الحزب - بسبب هذا الاعتبار - أن يختار للخلافة على بن أبى طالب . (٢)

ويبدو أن " أحمد أمين " تأثر بهذا القول إذ يرى أنه " قد بدأ التشيع من فرقة من الصحابة كانوا مخلصين فى حبهم لعلى برونه أحق بالخلافة لصفات رأوها فيه ، ومن أشهرهم سلمان الفارسى وأبو ذر الغفارى والمقداد بن الأسود (٣) هذا هو القول الأول فى ظهور الشيعة ولكنه بعيد عن الصواب بدليل أن عليا - رضى الله عنه - لم يقل هذا ولم يدعه لنفسه ، من هنا فوجود شيعة

(١) انظر: تاريخ الطبرى ٣/ ٢١٨-٢٢٢ ، البداية والنهاية ٥/ ٢٤ وما بعدها .

(٢) العقيدة والشريعة فى الاسلام / ١٦٦ .

(٣) راجع : صحى الاسلام : ٣/ ٢٠٩ .

يروون أنه أحق من غيره لا دليل عليه ، بل للمأثور عن علي خلاف هذا فلقد جاء
العباس عم النبي - صلى الله عليه وسلم - إلى علي رضي الله عنه وقال له : اني
لأعرف وجوه بني عبد المطلب عند الموت - وذلك في مرضي الرسول - صلى الله
عليه وسلم - الذي توفي فيه - اذهب بنا إلى رسول الله فلتسأله فيمن هذا
الأمر ، ان كان فينا علمنا ذلك ، وان كان في غيرنا علمناه ، فأوصى بنا ، فقال علي :
انا والله لئن سألتها رسول الله - صلى الله عليه وسلم - فمعلمناها الا يعطيناها
الناس بعده واني والله لا أسألكها رسول الله - صلى الله عليه وسلم - (١)
وعليه فالقول بنشأة الشيعة بعد وفاة الرسول - صلى الله عليه وسلم -
ضعيف ، ولكن ان اعتبر هو هـ لا بد اية التشيع اثر وفاة الرسول - صلى الله
عليه وسلم - ، فيجب مراعاة دلالة التشيع في هذا الوقت الذي هو عبارة عن
مناصرتهم لعلي - رضي الله عنه - وألا نفغل الفارق الجوهرى بين هو هـ
في آرائهم البسيطة وبين التشيع كمقيدة ومذهب مستقل له بادلته وخصائصه
عرفت عند الشيعة الأواخر .

القول الثانى : ظهور التشيع في أواخر عهد عثمان - رضي الله عنه :

يرى كثير من الباحثين ممن كتبوا في الفرق أن التشيع ظهر في أواخر

عهد عثمان - رضي الله عنه - أو بتمهيد آخر إلى حركة عهد الله بن سبأ (٢)

(١) البخارى مع الفتح ١٤٢/٨ ج ٤٤٤٧ .

(٢) عبد الله بن سبأ ، أصله من اليمن ، وكان يهودياً من أمم سوداء ، واليه

تنسب الطائفة السبئية وهم من الغلاة ، أسلم في زمن عثمان - رضي الله عنه -

ثم تنقل في بلاد المسلمين محاولاً شمالاتهم ، فبدأ بالحجاز ، ثم البصرة ، ثم

الكوفة ، ثم الشام ، فلم يقدر على ما يريد عند أحد من أهل الشام ، فأخرجوه

حتى أتى مصر ، فاستقر بها ، وأخذ يبيت شمالاته في الناس كقوله يرجع

سيدنا محمد - صلى الله عليه وسلم - إلى الدنيا ، وأن علياً وصي =

فالمطلوب يرجع للتشيع الى ابن سبأ ، حيث يذكر فرق أهل الضلال من
الرافضة ويجعل " السبئية " على رأسهم ويقول : « وأنهم كسهم زواقض ملحدون ^(١) »
ويقول المقرئزي : ^٢ وكان ابتداء التشيع أن رجلاً من اليهود في خلافة
أميرالمؤمنين عثمان بن عفان - رضي الله عنه - أسلم فقبل له عبد الله بن سبأ
وعرف بابن السواد ^(٢) .

ويرى الشيخ أبو زهرة : " أنه في ظل الفتن الناتجة عن الطغافوت الأكبر
عبد الله بن سبأ نشأ المذهب الشيعي ، فهو الذي دعا الى ولاية علي ووصايته
والى رجعة النبي - صلى الله عليه وسلم - ^(٣) .

وهذا هو مادعا الشيخ محمد مجي الدين الى القول بأنه « من ابن سبأ
ذا تشعبت أصناف الغلاة من الرافضة » ^(٤) .

ولما كان ابن سبأ هو أول من نادى بقدماسة علي - رضي الله عنه - وفكرة
وصاية النبي - صلى الله عليه وسلم - له مع طعنه في الخلفاء الراشدين
وقوله بالرجعة وأن هذه الآراء قد تضمنتها معظم الفرق الشيعية ، فقد تم القول
عند كثير من الباحثين بارجاع التشيع الى عبد الله بن سبأ رأس " السبئية " ^(٥) .

= رسول الله - صلى الله عليه وسلم - ولم يكنف بهذا بل ادعى أن علياً هو
الله ، وبلغ مقالته علي - رضي الله عنه - فاستتابه ثلاثة أيام فلم يتوب
وهو وأتباعه ، فأمر علي - رضي الله عنه - بحرقهم ، ونفى ابن سبأ
الى المدائن . انظر : (تاريخ الطبري ٤ / ٣٤٠ - ٣٤١ ، الهداية
والنهاية ٧ / ١٦٧ - ١٦٨ ، تهذيب ابن عساکر ٧ / ٤٣١ ، خطط المقرئزي
٢ / ٣٣٤ - ٣٣٥) .

(١) التنبيه والسرد / ٢٥٠ .

(٢) خطط المقرئزي ٢ / ٣٣٤ .

(٣) تاريخ المذاهب الاسلامية ١٣ / ٢٢ - ٢٣ .

(٤) تعليقاته على المقالات للأشعري ١ / ٥٩ .

(٥) انظر : نظرية الامامة : ١٢٠ .

القول الثالث : ظهور التشيع في عهد علي رضي الله عنه :

يقول المستشرق الألماني فلهوزن :

" بمقتل عثمان - رضي الله عنه - انقسم الاسلام الى حزبين ، حزب علي وحزب معاوية ، والحزب يطلق عليه في العربية أيضا اسم " الشيعة " فكانت شيعة علي في مآهل شيعة معاوية ولكن لما تولى معاوية الفلك في دولة الاسلام كلها ولم يعد مجرد رئيس حزب أصبح استعمال اللفظ " شيعة " مقصورا على أتباع علي - رضي الله عنه - " (١).

وهناك من يعتبر أن التشيع " انما جاء كرد فعل لظهور الخوارج ومخالفتهم عليا - رضي الله عنه - في التحكيم قائلين " لا حكم الا الله " منهم أول طائفة في الاسلام تشير مشكلة الامامة حيث جعلوها عامة بالاختيار لافضل لعربى علي عجمي ولا لغرضي علي حبشي ، وكان لابد أن تظهر مبادئ أخرى معارضة تدعم حق علي - رضي الله عنه - في الامامة ، فبينما جعل الخوارج الامامة عامة كان لابد للشيعة من مواجهة ذلك بأن جعلوها في بيت النبى - علي الله عليه وسلم - وذريرة علي - رضي الله عنه - وبالنسبة من النبى - صلى الله عليه وسلم - علي ذلك . . .

وهكذا يظهر رد فعل التشيع كمقيدة لآراء الخوارج في الامامة " (٢).

ولقد ذهب ابن النديم الى هذا فقال :

" أنه لما خالف طلحة والزبير علي علي - رضي الله عنه - وأبيا الا الطلب بدم عثمان - رضي الله عنه - وقصدهما علي - عليه السلام - ليقاتلها حتى يغيثا الي أمر الله تسمى من اتبعه علي ذلك " الشيعة " فكان يقول " شيعتي " (٣).

(١) راجع : الخوارج والشيعة / ١١٢ .

(٢) نظرية الامامة : ٤٠ .

(٣) الفهرست : ٢٤٩ .

القول الرابع : ظهور التشيع بعد مقتل الحسين - رضی الله عنه - :

جاء في ^(١) دائرة المعارف الإسلامية "مأفاه : أن التشيع نمت بذرتة بعد مقتل الحسين - رضی الله عنه - . وذهب الى هذا القول "ول ديورانت" في قصة الحضارة" قال :

"ونشأت طائفة الشيعة على اثر مقتل علي وولده الحسين وأسرته" (٢)

ولهذا اعتبر مقتل الحسين - رضی الله عنه - حادثاً خطيراً لا فسسى

السياسة وحدها بل في تطور عقائد الشيعة أنفسهم (٣)

ويرى الدكتور علي النشار : " أن الشيعة انما تكونت حقا بعد مقتل

الحسين - رضی الله عنه - فرقة دينية تتدبر الأمر" (٤)

ويقول الدكتور مصطفى كامل الشيبسى :

" انه بعد قتل الحسين اتخذ هذا التعبير - الشيعة - صورته

الاصطلاحية للدلالة على الانتماء الى الحزب الذي يوالى عليا وبنه ويهادى

الأمويين ومن هنا أطلق لفظ "شيعة" على أنصار العلويين من التوابين" (٥)

الراجع من الأقوال :

كانت تلك مجمل الآراء حول نشأة التشيع والذي أراه أقرب عندى

الى الصواب هو القول الثانى الذى يرى أن التشيع ظهر فى أواخر عهد عثمان

- رضی الله عنه - على يد عبد الله بن سبأ اليهودى ، فلقد اظهر هذا اللعين

الاسلام وتقنع بحب آل البيت ، ونادى بأحقية علي - رضی الله عنه - بالخلافة

وغير ذلك من الأمور والعقائد التى فوجى بها صحابة رسول الله - صلى الله

عليه وسلم - بل التى فوجى بها علي - رضی الله عنه - ولما قتل عثمان رضی الله عنه .

(١) انظر : ٥٥٦/١٤

(٢) ص ٢٤٤ / ١٢٦ عصر الايمان .

(٣) انظر : حركات الشيعة المتطرفين / ٢٢٢ .

(٤) نشأة الفكر الفلسفى فى الاسلام ٢ / ٣٤٤ .

(٥) الفكر الشيعى : ١٥ - ١٦ .

نتيجة المواجهة الخبيثة التي دبرها له هذا اليهودي واختار الناس بعده علياً - رضي الله عنه - أظهر ابن سبأ سروره بمبايعته ، وأخذ يسر إلى أصحابه عقائد جديدة كرجوع سيدنا محمد - صلى الله عليه وسلم - إلى الدنيا وزعم أن لكل نبي وصيه ، وأن علياً - رضي الله عنه - وصي محمد - صلى الله عليه وسلم - وهكذا بدأت العقائد الشيعية تظهر مقترنة بإبن سبأ بل وصلت العقائد في عهده إلى درجة الغلو إذ يدعي نبوة علي - رضي الله عنه - بل يزداد غلوه فيزعم أن علياً فيه جزء الله أو هو الله ، ولما قتل - رضي الله عنه - قال ابن سبأ : إن علياً لم يقتل وإنما صعد إلى السماء وأنه سيرجع إلى الأرض فيملؤه ما عدل كما ملئت جوراً . (١)

هذا ما أركه في نشأة التشيع إلا أنه يمكن أن نقول إن التشيع كذهب له معالم وأصول يعرف بها كفرقة دينية كلامية واضحة الآراء إنما كان ذلك في عهد " الصادق " علي أهدى تلاميذه من المتكلمين . (٢)

(١) انظر: مقالات الإسلاميين ١/٨٦ ، والملل على الفصل ١١/٢ ، والفرق :

٢٣٣-٢٣٤ ، والأديان والفرق / ١٤٦-١٤٩ .

(٢) انظر: نشأة الفكر الفلسفي ٢/٣٥ ، نظرية الإمامة / ٥٢ .

المبحث الثالث

أهداف التشيع

لعل من المناسب أن نذكر الأهداف من وراء التشيع ، وهل حقاً كان التشيع إيماناً بأحقية آل البيت بالخلافة أو لأسباب أخرى فرضت التشيع على هؤلاء ؟ فاعتنقوه مذهباً وعقيدة ؟

يقول أحمد أمين :

" وكان حزب التشيع ككل حزب ينضم إليه المخلص لمبارته ومن يرى المنفعة فيه ^(١)

ثم يذكر أهداف من تشيع فيقول :

" تشيع البعض إيماناً منه بأحقية علي - رضي الله عنه - للخلافة وولده ،

وتشيع قوم كرهوا الحكم الأموي ثم العباس ، لأنهم ظلموا منه ، أو أن قوماً من قبائل العرب تعصبوا للأمويين ، فكان العداء القهلي يتطلب أن يكون خصومهم في الجانب الآخر ،

وتشيع كثير من الموالى ، لأنهم رأوا الحكم الأموي مصبوفاً بالاستقراطية العربية ، وأن الأمويين لم يعاملوهم معاملة لهم للعرب ولم يعدلوا بينهم فاضطروا بحكم الطبيعة البشرية أن يوادوا ولو سراً - من عاداتهم ولا أعدى لهم من الشيعة ،

" وتشيع قوم من الفرس خاصة ، لأنهم مروا أيام الحكم الفارسي على تعظيم البيت المالكي وتقديسه ، وأبداً دم الملوك ليس من جنس دم الشعب ، فلما دخلوا في الإسلام نظروا إلى النبي - صلى الله عليه وسلم - نظرة كسروية

(١) راجع: مخي الإسلام / ٣ / ٢٠٦ .

ونظروا الى أهل بيته نظرتهم على البيت للمالك ، فإذ مات النبي - صلى الله عليه وسلم - فأحق الناس بالخلافة أهل بيته ؛ (١)

ويقول أحمد أمين - أيضا - :

"والحقيق أن التشيع كان مأوى يلجأ اليه :

كل من أراد هدم الاسلام لعداوة أو حقد ،

ومن كان يريد ادخال تعاليم آباءه من يهودية ونصرانية ،

ومن كان يريد استقلال بلاده ، والخروج على ملكه .

كل هؤلاء كانوا يتخذون حب أهل البيت ستارا ، يضعون وراءه كل ماشاكت

اه واه وهم . (٢)

هذا هو الهدف الحقيقي من وراء التشيع ، إذ وجد - كل من أراد بهت

عقائد ومعادية للاسلام - في حب آل البيت ستارا وملجأ حتى يخفى أمره على

الناس ، نجد هذا واضحا في دعوة " القرامطة " . (٣)

فابن الجوزي - في معرض حديثه عن القرامطة وأخذهم التشيع حيلة الى

بيت دعوتهم - يقول : " فيوصون - أي القرامطة - دعاهم فيقولون للداعي ،

إذا وجدت من تدعوه فاجعل التشيع دينك ، ادخل عليهم من جهة ظلم الأمة

لعلي - عليه السلام - وقتلهم الحسين - عليه السلام . (٤)

(١) ضحى الاسلام ٢٠٦/٣ ، أيضا : تاريخ الحضارة الاسلامية : ٣٢٤ ، ٣٢٥ .

(٢) فجر الاسلام م / ٢٧٦-٢٧٧ .

(٣) هذه الفرقة تنتسب الى رجل من الكوفة يقال له " قرمط " بكسر القاف وسكون

الراء وكسر الميم ، وكانوا قد ظهروا في سنة ٢٨١ هـ في خلافة المعتضد

بالله .

في التاريخ

انظر : البدر والتاريخ ١٣٢/٥ ، الكامل ٤٤٤/٧ ، مختصر التحفة / ١٦ .

(٤) القرامطة / ٥١ .

وأيضاً نجد "النصيرية" وهي من الفرق الباطنية تشتق بحسب آل البيت تحت اسم "العلويين" ليروجوا بذلك لمذهبهم ، مع أن محمد بن نصير ^(١) قد أسس هذا المذهب مستمداً أصوله من السبئية اليهودية والمجوسية والنصرانية والاشئى عشرية ، وزعم لأتباعه أن اله السماوات والأرض هو على بن أبي طالب ^(٢) وهذا يتبين لنا الهدف الأساسي من وراء التشيع بأنه طجأ ومطية لمن يريد الاساءة الى الاسلام - كما قال أحمد أمين - أو استغلاله لفرض ما من قبل المقهورين ، والحاقدين ، وهذه الدعوة الكاذبة أتت لهم فعل ما يريدون . ناهيك عن اضافة العصمة الى أئمة أهل البيت ، وأن للنصوص الشرعية ظاهراً وباطناً ، والباطن غير ما يدل عليه الظاهر ، وتأويل ذلك يعلمه الأئمة ودعاتهم فقط ، ومن هنا فقولهم بمشابهة الوحي لا تجب مخالفتة والا كان الانسان آتياً ، فدخلوا على الناس من هذه الزاوية وادعاهم التشيع وحسب آل البيت .

(١) هو محمد بن نصير النميري الفهري ، قال ، أظهر الاحاد ، وادعى أنه نبي ورسول الى غير ذلك من الكفرات ، ولعنهُ أبو الحسن العسكري .

انظر : رجال الكشي ٣٢٣/٦ ، دائرة المعارف الشيعية ٢٧/١٤٠ .

(٢) انظر : رجال الكشي ٣٢٣/٦ ، دائرة المعارف الشيعية ٢٧/١٣٠ .

للمبحث الرابع

« فرق الشيعة »

كلمة « الشيعة » تجمع كافة الفرق التي تقول بإمامة علي - رض الله عنه -
نصا ووصاية وانتقالها الى أولاده من بعده ، ومع ذلك فقد اختلفوا وافترقوا
وأصبح لكل فرقة عقائد ومذاهب تختلف عن الأخرى ، وانحرف بعضهم في الاعتقاد
حتى خرج من فرق الشيعة وعد من الغلاة ، يسل يرى بعضهم أن نسبة فسرق
الغلاة الى الشيعة يعد من الظلم الفاحش ويتبرءون منهم . (١)

ويرجع تعدد الفرق الى ما يلي : (٢)

١ - الاختلاف في المبادئ والتعاليم : فمنهم الغالى المتطرف في التشيع
الذى يسبغ على الأئمة نوعا من التقديس ، ويبالغ في الطعن على من
خالف عليا - رض الله عنه - وحزبه الى درجة الكفر ، ومنهم المعتدل
المتزن الذى يرى أحقية الأئمة في ائتمنال وخطأ من خالفهم خطأ
لا يبلغ الكفر .

٢ - الاختلاف في تعيين الأئمة ، واختلاف الشيعة فيما بينهم على الأئمة
من ذرية علي - رض الله عنه - فمنهم من يقول هذا ومنهم من يقول ذلك .
ونتيجة لهذه الأسباب تعددت الفرق وأصبح لكل فرقة مذهب ومقال
وامام ارتضته لنفسها ، واضطربت آراء وهم في سوق الامامة وتسلسلها .

وقسم باحثو الفرق الشيعة الى أقسام حسب عقائد ومقالة كل فرقة ، واندرج
تحت كل قسم الفرق التي تشترك في نفس الآراء والمعتقدات ، ولكنهم

(١) انظر: أصل الشيعة / ١٠٢ - ١٠٣ ، شبهات حول التشيع / ٣٢٠ .

(٢) ضحى الاسلام / ٣ / ٢١٠ .

يتفقوا على رأى واحد فى التقسيم:

فالأشعري عددهم ثلاثة أصناف : "غالية ، وكيسانية ، ورافضة" (١).

والبغدادي قسم الشيعة الى أربعة : " الغلاة ، والزيدية ، والامامية والكيسانية وتسمى بالروافضى (٢) ولذهب الى هذا أيضا "الرازى" (٣) وعد الاسفرايينى الفرق ثلاث تحت اسم الرافضة وهم : زيديون وكيسانية وامامية (٤) ، و"الملطى" سرد الفرق تحت اسم الرافضة ولقبهم بالامامية (٥) ، وهو بهذا يجعل الامامية تشمل اصناف الروافضى الذين لهم رأى فى الامامة .

ويرى الدكتور عبد الحليم محمود أن الشيعة أربع فرق وهم : غلاة

وزيدية ، وامامية اثني عشرية ، واسماعيلية (٦).

وبالنظر فى الأقوال المتقدمة نجد أن أمهات فرق الشيعة لدينا أربع:

١ - غلاة ٢ - كيسانية ٣ - زيدية ٤ - امامية .

على اساس أن الاسماعيلية من فرق الامامية ، وانما جعلت التقسيم هكذا لما يلي :

١ - للغلاة عقيدة تختلف عن بقية الفرق الأربع .

٢ - فرقة الكيسانية لها طريقة خاصة فى سوق الامامة فهى بعد علو رضى الله عنه -

الى ابنه محمد بن الحنفية ، وهكذا ، فهم اذن يختلفون عن الزيدية

والامامية .

(١) انظر : مقالات الاسلاميين ١ / ٦٥٠ .

(٢) " : الفرق : ٢١٠ .

(٣) " : اعتقادات فرق المسلمين والمشركين ٧٧ .

(٤) " : التبصير فى الدين ٢٧ .

(٥) " : التنبيه والرد على أهل الأهواء والبدع : ٢٥ .

(٦) " : التفكير الفلسفى فى الاسلام ١٧٥ .

٣ - الزيدية لم يمدت مختلف عن الكيسانية والاصامية في : تعدية الامامة
كما سيبين لنا.

٤ - والامامة تختلف عن الزيدية والكيسانية في تعدية الائمة أيضا.

أما القاسم المشترك بين فرق الشيعة ، فكما يقول الشهرستاني :

" ويجمعهم للقول بوجود التعميم والتفصيل وثبوت عصمة الأنبياء والأئمة
وجوبا عن الكبائر والصفائر ، والقول بالتبري والتولي قولاً وفعلاً الا في حالة
التقية ، وبخالفهم بعض الزيدية في ذلك ، ولهم في تعدية الامام كلام وخلاف كثير^(١)
وحسب التسميم السابق الذي اخترناه سيكون حدهما عن فرق الشيعة
ذاكرا أهم الفرق المندرجة تحت المفردة الأم مع الاشارة بما يجاز الي ماتتميز به
كل فرقة ، فنقول وبالله التوفيق :

أولاً - الغلاة :

وهم الذين لم يتصروا على القول بأن علياً أفضل الخلق بعد رسول الله
- صلى الله عليه وسلم - بل زادوا في عقيدتهم الغالية ما يخرجهم عن طسنة
الاسلام ، فبينما نرى بعضهم يرفع علياً عن مرتبة النبوة نجد فريقاً آخر يصل به
غلوهم الي الوصول بعلي - رضي الله عنه - الي مرتبة الألوهية .

يقول الأشعري :

" وانما سوا الغالية ، لأنهم غلوا في علي - رضي الله عنه - وقالوا فيه
قولا عظيماً " .^(٢)

ويعرفهم الشهرستاني بأنهم :

" الذين غلوا في حق أئمتهم حتى أخرجوهم من حدود الخلقية ، وحكموا فيهم
بأحكام الالهية ، فربما شبهوا واحداً من الأئمة بالاله ، وربما شبهوا الاله بالخلق

(١) الملل الفصل ١ / ١٦٥ .

(٢) مقالات الاسلاميين ١ / ٦٦ .

وهم على طرفي الغلو وللتقصير^(١)،

ويقول ابن خلدون:

• للفلاة تجاوزوا حد العقل والايمان في القول بالوهمية هو لا لائمة

اما على أنهم امتصفوا بصفات الألوهية أو أن الاله هل في ذاته البشرية^(٢).

ويذكر الشهرستاني كيفية نشأة شبهات الفلاة والتي وصلت بهم الى هذا

الحد من الغلو فيقول:

• وانما نشأت شبهاتهم من مذاهب الحلولية ، ومذاهب التناسخية

ومذاهب اليهود والنصارى فسرت هذه الشبهات في أذهان الشيعة الفلاة

حتى حكمت بأحكام الالهية في حق بعض الأئمة^(٣).

وبالوقوف على مقالاتهم نجد أن عقائدهم الباطلة ويدعهم محصورة في أربع:

التشبيه ، والهداء^(٤) ، والرجمة ، والتناسخ ، كما سيتهين لنا عند ذكر الفرق .

(١) الملل على الفصل ١٠/٢ .

(٢) المقدمة : ١٦٨ .

(٣) الملل على الفصل : ١٠/٢ .

(٤) التشبيه : ويقصدون به أن الله تعالى صورة وجسم ذو أعضاء على حروف الهجاء ، وصورة عمود رجل من نور على رأسه تاج من نور وله قلب ينهض منه الحكمة .

والهداء : يقصدون به أن الله تعالى تهدوله الهدايات ، وأنه يريد أن يفعل الشيء في وقت من الأوقات ثم لا يحدث له ، لما يحدث له من الهداء ، وأنه اذا أمر بشريعة ثم نسخها فانما ذلك لأنه بدأه فيه .

والرجمة : مرادهم أن الأموات يرجعون الى الدنيا وفي هذا يقول شاعرهم السيد الحميري : الى يوم يثوب الناس فيه الى دنياهم قبل الحساب .

والتناسخ : ويقصد به تناسخ الجزء الالهي في الأئمة بعد علي - رضي الله عنه وأن الامامة نور يتناسخ من شخص الى شخص ، وذلك النور في شخص يكون فيها ، وفي شخص يكون اماما ، ويقصدون أيضا تناسخ الأرواح وقت الموت .

انظر : الملل على الفصل ١١/٢ - ١٣ ، مقالات الاسلاميين ٨٦١ - ٨٨ - ١١٣ .

والشهور من هذه الفرق لمدى عشرة فرقة وعلى رأسهم السبئية .
ونتعرض للسبئية بنوع من التفصيل ثم نتكلم عن بقية الخلافة بإيجاز .

١- السبئية

(١)

هم أتباع عبد الله بن سبأ اليهودي ، الذي أظهر الاسلام ، واستبطن الكفر ، ولقد غلا في علي - رضي الله عنه - فزعم أنه نبي ثم غلا فيه فزعم أنه الله وقد دعا جماعته الى هذه العقيدة ، فلما بلغ هذا الخبر الى علي - رضي الله عنه - أراد قتله ، الا أن عليا - رضي الله عنه - لم ينفذ فيه القتل مباشرة من أصحابه فنفاه الى ساباط المدائن (٢) .

وتدرج ابن سبأ في نشر أفكاره بين المسلمين ، ومن أهم هذه الأباطيل :
١ - القول بالرجعة : كان ابن سبأ يقول بالرجعة الأموات الى الدنيا حتى أنه قال : عجبا لمن يقول بالرجعة المسيح - عليه السلام - ولا يقول بالرجعة محمد - صلى الله عليه وسلم - وقال أيضا بالرجعة علي - رضي الله عنه - .
والسبئية يروون أن عليا - رضي الله عنه - في السماء ، وأن الرعد صوته والبرق سوطه ، وإذا سمعوا الرعد قالوا ، عليك السلام يا أمير المؤمنين ، وزعم ابن سبأ أن عليا لم يقتل ، وأنه صعد الى السماء كما صعد عيسى ابن مريم - عليه السلام - وقال كذبت اليهود والنصارى في دعواها قتل عيسى - عليه السلام - وإنما رأيت اليهود والنصارى شخصا مصلبا شبيها بعيسى كذلك القائلون يقتل علي - رضي الله عنه - وأول

(١) تقدم الكلام عنه حول ١٩٤ .

(٢) انظر : الفرق / ٢٣٣-٢٣٤ ، الملل علي ، الفصل ١١ / ٢ .

(٣) ساباط المدائن : بليدة معروفة بماوراء النهر قرب أشروسنة على عشرة فراسخ

من خجند وعلي عشرين فرسخا من سمرقند .

انظر : معجم البلدان ٣ / ١٦٦-١٦٧ .

قتيلا يشبه عليا فظنوه عليا ، وهو قد صعد إلى السماء وأنه سينزل إلى الدنيا وينتقم من أعدائه .^(١)

٢ - القول بالوصية : كان ابن سبأ يقول : لكل بنى وصى ، وعلى بن أبى طالب وصى محمد - صلى الله عليه وسلم - وهكذا انتقلت الوصية إلى بنيه من بعده ، يقول الشهرستاني :

• وكان - أى ابن سبأ - فى اليهودية يقول فى يوشع بن نون وصى موسى مثل ما قال فى على - عليه السلام .^(٢)

٣ - القول بالحلول والتناسخ :

والسبئية يؤمنون بحلول الله فى الأئمة ويتناسخ الجزء الإلهى فيهم ، يقول البغدادي :

• أما السبئية فانما دخلت فى جملة الحلولية لقولها بأن عليا صار الها بحلول روح الاله فيه .^(٣)

ويقول أبو زهرة :

• وان من هؤلاء السبئية من كان يقول ان الاله حل فيه - أى عليا - وفى الأئمة من بعده . . . ومن السبئية أيضا طائفة تقول عن على : ان الاله قد تجسد فيه وقالوا له : هو أنت الله .^(٤)

وإذا كانت عقيدة الحلول قال بها بعض السبئية فقد قال بالتناسخ

عامة السبئية ، والتناسخ عندهم يعنى تناسخ الجزء الإلهى فى

(١) انظر: مقالات الإسلاميين ١/ ٨٦ ، الفيلسوف ٢٣٣-٢٣٤ ، الملل

على الفصل ١١/٢ ، المواقف ٤١٦/٤ ، تاريخ المذاهب ٣٩/٠

(٢) الملل على الفصل ١١/٢ .

(٣) الفرق : ٢٥٥ .

(٤) تاريخ المذاهب ٣٩/٠-٤٠ .

(٥) انظر: البدع والتاريخ ٥/١٢٩ .

على - رضى الله عنه - ثم فى الأئمة بعد على - رضى الله عنه - يقول
الشهرستاني : " وقالت : - أى السبئية - بتناسخ الجزء الالهى فى
الأئمة من بعد على " (١)

٤ - سب الصحابة :

والسبئية يطلعون فى الصحابة - رضى الله عنهم - وخاصة أبو بكر وعمر
وعثمان ، ويتبرون منهم لأنهم اغتصبوا الخلافة من على - رضى الله عنه - !
فيذكر النوبختى - الشيعى - " أن عبد الله بن سبأ : " كان أول
من أظهر الطعن فى أبى بكر وعمر وعثمان وتبرأ منهم " (٢)
وذكر ابن حجر العسقلانى أن سويد بن غفلة ^(٣) دخل على على - فى
إمارته فقال : " انى مررت بنفر يذكرون أبى بكر وعمر ، يرون أنك تضمركهما
مثل ذلك ، منهم عبد الله بن سبأ . . فقال على : ما لى ولهذا الخبيث
الأسود ثم قال : معاذ الله أن أضركهما الا الحسن الجميل ، ثم أرسل
الى ابن سبأ فسيره الى المدائن " (٤)

ولقد ساهم الآلوسى فى مختصر التحفة بـ " التبرئة " لهذا السبب

تتال :

" الشيعة السبئية ويقال لها " التبرئة ، وهم عبارة عن الذين يسبون
الصحابة الا قليلا منهم كسلمان الفارسى ، وأبى ذر ، والمقداد ، وعمار بن
ياسر - رضى الله تعالى عنهم ، وينسبونهم - وحاشاهم الى الكفر والنفاق
ويتبرون منهم " (٥)

(١) الملل على الفصل ١١/٢ .

(٢) فرق الشيعة / ١٩٠ .

(٣) هو سويد بن غفلة الجعفى من مذبح ولد عام الفيل ، وقدم المدينة حين دفن

رسول الله صلى الله عليه وسلم ، وهو من كبار التابعين ، قال عنه الذهبى :
ثقة ، امام ، قوام ، توفى عام ٨١ هـ أو قبلها بسنة .

انظر : الكاشف ١٢٢/١ ، تقريب التهذيب ١/١٤١ .

(٤) لسان الميزان / ٣ / ٢٦٠ .

(٥) مختصر التحفة / ٦ .

ولمعتبر صاحب " حركات الشيعة المتطرفين " هذا تطورا خطيرا فسر
النظر الى الصحابة السابقين وأن هذا مما انفردت به السبئية فقال :
« لاشك أن هذا الذي لقنه ابن سبأ أو أوحى به كان تطورا خطيرا
في المنظر الي السابقين الأولين وهم الصحابة جلة المسلمين ، وأن
تجريحهم إنما كان تشجيما وحضا على تمزيق لباس الهيبة والجلال الذي
أضفاه عليهم تاريخهم في الاسلام . . . وذلك ما نلاحظه في هذه الطائفة
التي اتبعت تعاليمه ونسبت اليه وسميت السبئية " . (١)

كانت تلك أمهات الضلالات التي نادى بها عبد الله بن سبأ
وأتباعه ولعل الذي دعانا الي ذكر هذه الفرقة بنوع من التفصيل إنما هو
تأثر من أتى بعدهم بأفكارهم ليس فقط بقية فرق الخلافة بل امتد ذلك
التأثير الي فرق شيعية أخرى كالكسيانية والامامية علي ما سيظهر لنا
فيما بعد .

بقية فرق الخلافة :

٢ - الكاظمة : أصحاب أبي كامل ، كفر جميع الصحابة بتركهم بيعة علي
رضي الله عنه - وطعن في علي - أيضا - لتركه الطلب . بحقه ، وكفره
حيث لم يحارب أبا بكر ، وقال أيضا بالتناسخ ، وأن الامامة نور بتناسخ
وقد تصير في شخص نبوة . (٢)

(١) حركات الشيعة المتطرفين / ٢٢٢ .

(٢) انظر : القســورق / ٥٤ ، اعتقادات / ٦١ ، الملل علي الفصل

١١ / ٢ - ١٢ ، اللهباب في تهذيب الأنساب ٣ / ٧٨ ، المواقف ١٧ / ٤

وأبو كامل هذا لم أقف على ترجمة له .

- ٣ - العلبائية : أصحاب العلباء بن ذراع الدوسي ، وقيل الأسدي (١)
وكان يفضل عليا - رضى الله عنه - على النبي - صلى الله عليه وسلم -
وزعم أنه الذى بعث محمدا وسماه الها ومنهم من قال بالهيتهما
جميعا ، ومنهم من قال بالالهية لخمسة أشخاص أصحاب الكساء (٢) ، محمد
- صلى الله عليه وسلم - ، وعلى وفاطمة والحسن والحسين - رضى الله عنهم -
وقالوا خمستهم شي واحد ، والروح حالة فيهم بالسوية (٣)
٤ - المفيرية : هم أصحاب المفيرة بن سعيد العجلي ، ادعى أن الامامة (٤)
بمحمد بن علي بن الحسين في محمد النفس الزكية الخراج

(١) وهو من عاصر محمد الباقر وابنه جعفر الصادق ، وقد ولي البحرين -

للأمويين في عهد الصادق . انظر : رجال الكشي ١٣١/٣ - ١٣٢ .

(٢) روى مسلم في صحيحه عن صفية بنت شيبة - رضى الله عنها - قالت :

قالت عائشة : خرج النبي صلى الله عليه وسلم غداة وعليه مرط مرحل من
شعر أسود ، فجاء الحسن ابن علي فأدخله ثم جاء الحسين فدخل معه
ثم جاءت فاطمة فأدخلها ثم جاء علي فأدخله ثم قال : إنما يريد الله
ليذهب عنكم الرجس أهل البيت ويظهركم تطهيرا - الأحزاب / ٣٣ .

(صحيح مسلم ١٨٨٣/٤ ح ٢٤٢٤)

والمرط : الكساء ، ومرحل : عليه نقوش لصور رجال الابل .

راجع : صحيح الإمام مسلم / شرح النووي / ١٥ / ١٦٤ - ١٩٥ .

(٣) انظر : الملل علي ١٢/٢ - ١٣ .

(٤) - والمفيرة بن سعيد العجلي ، وقيل البجلي ، خرج بالكوفة

وكان ساحرا متشيعا وكان مواليا للامامية وأظهر كفره ، ولما بلغ

خبره خالد بن عبد الله القسري حرقه بالنار وكان ذلك في عام ١١٩ هـ .

انظر : الكامل ٢٠٧/٥ ، النجوم الزاهرة ١ / ٢٨٣ .

بالمدينة ، وزعم أنه حتى لم يمض ، وكان المغيرة مولى لخالد بن عبد الله القسري ، وادعى الإمامة لنفسه بعد الامام محمد ، ويعد ذلك ادعى النبوة

لنفسه ، وغلا في حق علي - رضي الله عنه - ظلوا لا يعقلونه عاقل . (٢)

٥ - المنصورية : أصحاب أبي منصور العجلي ، قالوا الإمامة صارت لمحمد بن

علي بن الحسين ، وأنه عرج الى السماء ، ومسح الله رأسه بيده ، وقال :

يا بني اذهب فبلغ عني ، وقال : ان الرسل لا تنقطع ، وأن الجنة رجل

أمرنا بمولاته وهو الامام ، والنار بالنار ، وكذا الفرائض والمحرمات . (٤)

٦ - الخطابية : هم أصحاب أبي الخطاب بن أبي زينب ، وهم فرق متعددة

كهم يزعمون أن الأئمة أنبياء محدثون ، ورسول الله وحججه على خلقه

لا يزال منهم رسولان ، واحد ناطق والآخر صامت ، فالناطق محمد صلى الله

عليه وسلم ، والصامت علي بن أبي طالب ، وزعموا أن أبا الخطاب تسمى

(١) هو خالد بن عبد الله بن يزيد القسري الدمشقي أمير العراقين لهشام ، ولي

ولي مكة للوليد ثم ولاء هشام للعراق والكوفة والبصرة حتى قتل في أيام الوليد

ابن يزيد عام ١٢٦ هـ .

انظر : تهذيب ابن عساكر ٦٧ / ٥ ، الكاشف ٢٧١ / ١ ، تاريخ ابن خلدون ١٠٥٣

(٢) انظر : مقالات الاسلاميين ١ / ٦٦ ، الملل على الفصل ٢ / ١٣ - ١٤ ، اعتقادات :

٨٨ ، المواقف / ٤١٩ .

(٣) هو أبو منصور العجلي ، من بني عبد قيس ، سكن الكوفة ، ولما أظهر بعده

وضلالاته أخذه يوسف بن عمر الثقفي - ابن عم الحجاج بن يوسف - وصلبه .

انظر : مقالات الاسلاميين ١ / ٧٤ - ٧٥ .

(٤) انظر : مقالات الاسلاميين ١ / ٧٤ - ٧٥ ، الملل على الفصل ٢ / ١٤ - ١٥ ،

اعتقادات / ٨٨ .

(٥) هو أبو الخطاب محمد بن أبي زينب الأسدي ، وقيل : محمد بن أبي شور

بن زيد ، ويلقب بالأجدع ، وبلغ أمره الى عيسى بن موسى بن موسى

بن زيد الكوفي من قبل العباسيين فقتله عام ١٤٣ هـ .

انظر : رجال الكشي ٣ / ١٤٦ ، خطط المقرئ ٣ / ٢٩٤ ، دائرة المعارف

الاسلامية ١ / ٣٢٦ .

وقالوا الأئمة آتية الي غير ذلك من الكفریات . (١)

٧ - الكيالية : أتباع أحمد بن الكيال^(٢) ، كان من دعاة واحد من أهل البيت

بعد جعفر الصادق ، وقيل بأنه من الأئمة المستورين ، ومن مذهبه أن

كل من قدر الآفاق على الأنفس وأمكن أن يبين مناهج العالمين ، بمعنى

عالم الآفاق وهو العالم العلوي ، وعالم الأنفس وهو العالم السفلي ، كان

هو الامام ، وقد ادعى علم هذا ، ومن ثم فهو الامام القائم . (٣)

٨ - الهشامية : أصحاب الهشامين : ابن الحكم^(٤) ، وابن سالم^(٥) قالوا لله جسد

ووصفه ابن الحكم بأنه طويل عريض عميق متساو وهو كالسبيكة البيضاء يتلا

من كل جانب وله لون وطعم ورائحة ، وليست هذه الصفات المذكورة غيره

ويقوم ويقعد ، الي غير ذلك من الكفریات تعالی الله عما يقول علوا كبيرا

(١) انظر مقالات الاسلاميين ١ / ٢٦ - ٢٨ ، الملل على الفصل ٢ / ١٥ - ١٦ ،

خطب المقرئ ٣ / ٢٩٤ .

(٢) قيل بأنه من أهل البيت ، وقيل بأنه من الأئمة المستورين ، وكان قد

سمع كلمات علمية خلطها بفساد ، ولما وقف الأئمة على ما أظهره من

المقالات الخبيثة وآرائه الفاسدة تبرأوا منه ولعنوه .

انظر : الوافي بالوفيات ٨ / ٣٠٧ .

(٣) انظر : الملل على الفصل ٢ / ١٧ - ٢٠ .

(٤) هو أبو محمد هشام بن الحكم الشيباني الكوفي ، متكلم مناظر ، كان شيخ

الامامية في وقته ، وكان حاضر الجواب وصنف كتباً منها : " الرد على المعتزلة

والامامية " و " القدر " وتوفي عام ١٧٩ هـ .

انظر : الفهرست ٢٤٩ - ٢٥٠ ، لسان الميزان ٦ / ١٩٤ ، رجال الكشي

٣ / ١٦٥ ، الاعلام ٩ / ٨٢ .

(٥) هو أبو محمد هشام بن سالم الجواليقي الجعفي من متكلمي الشيعة

صنف في علم الكلام ، وله من الكتب " كتاب الامامة " .

انظر : الفهرست ٢٥٢ ، رجال الكشي ٤ / ١٨١ ، دائرة المعارف

الشيعة ٣٠ / ٤١ .

وقال ابن سالم: هو على صورة انسان، ونصفه الأعلى مجوف، تعالى
الله عما يقول علوا كبيرا - وقد أجاز ابن سالم المعصية على الأنبياء مع
قول بعصمة الأئمة، وفلا ابن الحكم في حق علي - رضي الله عنه - حتى
قال انه له واجب الطاعة. (١)

(٢)

٩ - النعمانية: أصحاب محمد بن النعمان الأهل الملقب بشيطان الطاق
والشيعة يسمونه موء من الطاق وهو تلميذ محمد الباقر، ووافق هشام بن
الحكم في أن الله تعالى لا يعلم الشيء حتى يكون وقال ان الله نور على
صورة انسان، وتسمى هذه الفرقة بالشيطنانية، أيضا. (٣)

(٤)

١٠ - البيونسية: هم أصحاب يونس بن عبد الرحمن القمي زعم أن الملائكة تحمل
العرش، وأن العرش يحمل المراب تعالى، وهو من مشبهة الشيعة
وقالت هذه الفرقة أن النصف الأعلى من الله مجوف، والنصف الأدنى
ممت - تعالى الله عما يقولون علوا كبيرا. (٥)

(١) انظر: الملل على الفصل ٢ / ٢١ - ٢٣، اعتقادات / ٩٧ - ٩٨، المواقف

٠٤٢٠ - ٤٢١

(٢) هو أبو جعفر محمد بن النعمان بن أبي طريفة البجلي الأهل، كان دكانه

في طاق المحامل بالكوفة، وكان يتصرف ويرجع اليه بالنقد فيرد ردا ويخرج
كما يقول، فقبل شيطان الطاق والشيعة تلقبه بموء من الطاق، وهو من
أصحاب أبي عبد الله جعفر ابن محمد الصادق رضي الله عنه.

انظر: الفهرست: التكملة: ٨، الشيعة وفنون الاسلام: ٤٩ - ٥٠.

(٣) انظر: الملل على الفصل ٢ / ٢٣ - ٢٤.

(٤) هو أبو محمد يونس بن عبد الرحمن القمي، ولد في آخر زمان هشام بن

عبد الملك، كان فقيها متكلم، وصنف كتبها، مات بالمدينة عام ٥٨ هـ.

انظر: رجال الكشي ٦ / ١، ٧، اثر المعارف الشيعة ٣ / ٢٤٢.

(٥) انظر: الملل على الفصل ٢ / ٢٤، اعتقادات / ٩٥، المواقف / ٤٢١.

١ - اللصيرسية ؛ أتباع محمد بن نصير النميري ، أو الفهري ^(١) ، كان من أصحاب
الحسن العسكري ، فلما مات الحسن ، ادعى وكالة منه ، وهذه الفرقة تقول
بالشفاخ ، ويزعمون أن الله تعالى كان يحل في علي - رضي الله عنه -
في بعض الأوقات ، وفي اليوم الذي ظلم علي باب خيبر كان الله تعالى
قد حل فيه . ^(٢)

ثانياً : الكيسانية :

عن سبب تسميتهم بالكيسانية يقول الأشعري :

" وانما سوا * كيسانية * لأن المختار ^(٣) الذي خرج وطلب بدم الحسين بن علي
ودعا الي محمد ابن الحنفية ، كان يقال له * كيسان * ويقال انه مولى لعلي بن
أبي طالب - رضوان الله عليه * . ^(٤)

وذكر الشهرستاني أنهم : " أصحاب كيسان مولى أمير المؤمنين علي
- عليه السلام - ، وقيل تلميذ للسيد محمد بن الحنفية ^(٥) .

ويجمع فرق الكيسانية - كما يرى البغدادي والرازي - أمران :

أحدهما : قولهم بإمامة محمد بن الحنفية ، واليه كان يدعو المختار بن أبي عبيد .

(١) سبق ترجمته . ص ١٨ .

(٢) انظر : الملل على الفصل ٢ / ٢٦ - ٢٧ ، اعتقادات / ٩١ ، ٩٢ ، المواقف / ٢١ ، ٢٢ .

(٣) هو المختار بن أبي عبيد بن مسعود بن عمرو الثقفي ، خرج يطلب بشأر

الحسين بن علي ، وفي عام ٦٢ هـ التقى مع مصعب بن الزبير عند حروراء
ودارت بينهما موقعة عظيمة قتل فيها المختار .

انظر : المعارف / ٤٠٠ ، رجال الكشي ٨٣ / ٢ ، مروج الذهب ٣ / ١٠٤ .

(٤) انظر : مقالات الاسلاميين ١ / ٩١ .

(٥) الملل على الفصل ١ / ١٩٦ .

والثاني : قولهم بجواز البداء على الله عز وجل ، (١)

ويضيف الشهرستاني : " ويجمعهم القول بأن الدين طاعة رجل حتى حملهم ذلك على تأهيل الأركان الشرعية . . . وحمل بعضهم على القول بالتناسخ والحلول والرجعة بعد الموت " . (٢)

وبناءً على عقيدة الكيسانية بأن الدين طاعة رجل فقد ظلوا في حقيق أئمتهم ، وجعلوا له القداسة ، يقول أبو زهرة :

" وعقيدة الكيسانية لا تقوم على ألوهية الأئمة من آل البيت كما يقول السبئية بل تقوم على أساس أن الامام شخص مقدس يبذلون له الطاعة ويشقون بعلمه ثقة مطلقة ، ويعتقدون فيه العصمة عن الخطأ ، لأنه رمز للعلم الالهي " . (٣)

ولقد تعددت فرق الكيسانية لاختلاف أتباعها في تعدد الامامة بحمد محمد بن الحنفية ، يشير الى ذلك الشهرستاني بقوله :

" ثم اختلف الكيسانية بعد انتقال محمد بن الحنفية في سوق الامامة وصار كل اختلاف مذهباً " . (٤)

ونذكر بايجاز أهم هذه الفرق فيما يلي :

- ١ - المختاربية : هم أصحاب المختار بن أبي عبيد الثقفي ، كان خارجياً ، ثم صار زيدياً ، ثم صار شيعياً كيسانياً ، قال بإمامة محمد بن الحنفية بحمد أمير المؤمنين علي - رضي الله عنه - وقيل : لا ، بل بعد الحسين والحسين - رضي الله عنهما - وكان يدعو الناس اليه ، ثم زعم المختار

(١) انظر: الفرق ٣٨ ، اعتقادات : ١٦٣ .

(٢) الملل على الفصل ١ / ١٦٦ .

(٣) تاريخ المذاهب / ٤٢ .

(٤) الملل على الفصل ١ / ٢٠٠ - ٢٠١ .

(٥) سبق ترجمته . ص ٣١٠ .

أنه نائب محمد ، ودعا الخلق الى الضلالة ، وأراد محمد أن يقصده
ويمنعه من ذلك ، ولما علم المختار بذلك سعد المنبر وقال : يا قوم قد
ذكر أن أممكم قد قصد نحوكم ، ومن أمارات الامام أن لا يوثق فيه السيف
فاذا أتى فجربوا هذا فلما بلغ ذلك محمدا ، وأنه قد قصد بذلك قتله
هرب . (١)

٢ - الهاشمية : وهم أتباع أبي هاشم بن محمد بن الحنفية ، قتلوا بموت محمد
ابن الحنفية ، وانتقال الامامة منه الى ابنه أبي هاشم ، واختلفت بمسند
أبي هاشم تبعته على النحو التالي :

أ - فرقة قالت ان أبا هاشم مات منصرفا من الشام بأرض الشراة ^(٢) وأوصى
الى محمد بن علي بن عبد الله بن عباس ، وانجرت في أولاده الوصية
حتى صارت الخلافة الى بني العباس .
ب - وفرقة قالت ان الامامة بعد موت أبي هاشم لابن أخيه الحسن بن
علي بن محمد بن الحنفية .

ج - وفرقة قالت : ان أبا هاشم أوصى الى أخيه علي بن محمد وعطى
أوصى الى ابنه الحسن ، فالامامة عندهم لا تخرج الى غيرهم .

د - وفرقة قالت ان أبا هاشم أوصى الى عبد الله بن حرب الكندي ^(٣) وان
الامامة خرجت من أبي هاشم الى عبد الله هذا ، ولكن القوم أعرضوا
عنه وقالوا بامامة عبد الله بن معاوية بن جعفر بن أبي طالب . (٤)

(١) انظر : الملل على الفصل ١ / ١٩٧ ، اعتقادات : ٩٤ - ٩٥ .

(٢) أرض الشراة : صحق بالشام بين دمشق ومدينة الرسول على الله عليه وسلم .

ومن بعض نواحيه القرية المعروفة بالحمية التي كان يسكنها ولد علي بن
عبد الله بن عباس بن عبد المطلب في أيام بني مروان .

انظر : معجم البلدان ٣ / ٣٣٢ .

(٣) لم أقف على ترجمة له .

(٤) انظر : الملل على الفصل ١ / ١ - ٢٠١ ، ٢٠٣ ، اعتقادات : ٩٥ .

- ٣ - البنانية : وهم أصحاب بنان بن سمران التنيمي^(١) ، قالوا ان ابا هاشم
أوصى الى بيان بن سمران ، واجتمعت طائفة عليه ودانوا بذهبه ولمـا
ظهر أمره قتلـه خالد بن عبد الله القسري^(٢) .
- ٤ - الرزامية : أتباع رزام بن رزم^(٣) ، ساقوا الاما من علي - رضي الله عنه -
الى ابنه محمد ثم الى ابنه أبي هاشم ثم منه الى علي بن عبد الله بن
عباس بالوصية ثم ساقوها الى محمد بن علي وأوصى محمد الى ابنه ابراهيم
الامام وهو صاحب أبي مسلم الذي دعا اليه وقال بامامة^(٤) .
^(٥) .

(١) هو وأنصاره بأمر من خالد بن عبد الله القسري عام ١١٩ هـ وكان
يعتقد أن الآية " هذا بيان للناس " - آل عمران / ١٣٨ - تشير اليه
ولذلك اعتبره أتباعه نبيا ، وقالوا ان الذات الالهية تجسدت فيه .
انظر : دائرة المعارف الاسلامية ٤ / ٣٦١ ، دائرة المعارف الشيعية
١٣ / ٢٣٩ .

(٢) انظر : مقالات الاسلاميين ١ / ٦٦ ، ٦٧ ، الملل علي الفصل ٢ / ٢٠٣ - ٢٥
(٣) اسم أقف علي ترجمة له . ولم تذكر عنه كتب الفرق اكر من هذا .
(٤) وعبد الرحمن بن مسلم ، وقيل : عثمان الخراساني ، القائم بالدعوة
المباسبية ، وقيل : هو ابراهيم بن عثمان بن يسار بن شدوس بن جود بن
من ولد برز جمهر بن البختگان الفارسي ، قال له ابراهيم الامام غير
اسمك ، فدا يتم لنا الأمر حتى تغير اسمك . فسمى نفسه " عبد الرحمن " .
قتل في خلافة أبي جعفر المنصور عام ٢٣٧ هـ .

انظر : وفيات الاعيان ٣ / ١٤٥ .

(٥) انظر : مقالات الاسلاميين ١ / ٩٦ ، الفرق ٢٥٦ - ٢٥٧ ، الباب ٢ / ٢٣ ،
دائرة المعارف الشيعية ٤ / ١٠٦ .

ثالثا : " الزيدية "

هم أتباع زيد بن علي بن الحسين بن علي بن أبي طالب - رضي الله عنهم -
وانما سموا زيدية لتمسكهم بقول زيد بن علي (١)

ولهم طريقة في سوق الامامة يقول عنها الشهرستاني :

" وهم ساقوا الامامة في أولاد فاطمة - عليها السلام - ولم يجوزوا ثبوت امامة
غيرهم الا أنهم جوزوا أن يكون كل فاطمي - عالم زاهد شجاع سخي خـرج
بالامامة - يكون اماما واجب الطاعة ، سواء كان من أولاد الحسن أو من
أولاد الحسين " . (٢)

ويقول عنهم ابن خلدون :

" ويشترط أن يكون الامام منهم عالما زاهدا جوادا شجاعا ويخرج داعيا الى
امامته وهو لا ، هم الزيدية " . (٣)

وكان زيد بن علي - رضي الله عنه - يفضل علي بن أبي طالب - رضي الله عنه -
على سائر أصحاب رسول الله - صلى الله عليه وسلم - ويتولى أبا بكر وعمر
ويرى الخروج على أئمة الجور ، فلما ظهر في أصحابه الذين بايعوه سمع من
بعضهم الطعن في أبي بكر وعمر فأنكر ذلك علي من سمعه منه ، ففرق عنه الذين
بايعوه ، فقال لهم زيد " رفضتموني " وبقي اسم الزيدية علي من تبقى معه . (٤)

(١) انظر: مقالات الاسلاميين ١/١٣٦ ، الملل على الفصل ١/٢٠٧ ، المقدمة

١٩٧-١٩٨ .

(٢) الملل على الفصل ١/٢٠٧ .

(٣) المقدمة : ١٩٧-١٩٨ .

(٤) انظر: مقالات الاسلاميين ١/١٣٦-١٣٨ ، الفرق : ٣٤-٣٦ .

والمشهور من فرق الزيدية ثلاثة وهي :

- ١ - الجارودية : أصحاب أبي الجارود زياد بن المنذر، زعموا أن النبي (١) - صلى الله عليه وسلم - نص على علي - رضي الله عنه - بالوصف دون التسمية، وأن عليا هو الامام بعد النبي - صلى الله عليه وسلم - والناس قضوا حيث لم يتعزفوا الوصف ولم يطلبوا الموصوف، وانما نصبوا أبا بكر باختيارهم فكفروا بذلك، وقد خالف أبو الجارود في هذه المقالة امامة زيد بن علي - رضي الله عنه - فان الأخير لم يعتقد بهذا الاعتقاد (٢).
- ٢ - السليمانية : هم أصحاب سليمان بن جرير، وكان يقول ان الامامة مشورية فيما بين الخلو وأثبت امامة أبي بكر وعمر - رضي الله عنهما - حقا اجتهادا باختيار الأمة، غير أنه طعن في عثمان - رضي الله عنه - بل وبكفر عائشة والزبير وطلحة - رضي الله عنهم - باقتدامهم على قتال علي - رضي الله عنه - وكان يقول : بجواز امامة المفضل مع وجود الأفضل (٣).

-
- (١) أبو الجارود، هو زياد بن المنذر الأعشى الكوفي، مبتدع، ضال، كذاب وكان رافضيا يضع الحديث في أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم . انظر: المجروحين ١/٣٠٦، الفهرست ٢٥٣، ميزان الاعتدال ١/٩٣ تهذيب التهذيب ٣/٣٨٦.
 - (٢) انظر: مقالات الاسلاميين ١/١٤٠-١٤٢، الفرق ٣٠-٣٢، الطل على الفصل ١/٢١٢-٢١٤، المواقف: ٤٢٣.
 - (٣) انظر: مقالات الاسلاميين ١/١٤٣، الفرق ٣٢-٣٣، الطل على الفصل ١/٢١٤-٢١٦، الأنساب ٧/١٩٩، دائرة المعارف الشيعية ٤/١٠٧. ولم أقف على ترجمة لسليمان هذا الذي تنسب اليه هذه الفرقة أكثر مما ذكر.

"الراحة" والترجمة؛ وعدهم الشهر ستاني فرة واحدة لا تغاقهما ف
المذهب "والصالحية" نسبة الى الحسن بن صالح بن حي^(١)، "والبترية"
نسبة الى كثير النوى، "الابتر"^(٢)، وهما متفقان في الامامة، وقولهم في
الامامة كقول السليمانية الا أنهم توقفوا في أمر عثمان - رضى الله عنه -
أهو موء من أم كافر؟ وأما علي فهو أفضل الناس بعد رسول الله -
صلى الله عليه وسلم - وأولاهم بالامامة، لكنه سلم لهما الأمر راضياً
فنحن راضون بما رضى مسلمون بما سلم لا يحل لنا غير ذلك. (٣)

رابعاً: "الامامية":

يهم القائلون بامامة علي - رضى الله عنه - بعد النبي - صلى الله
عليه وسلم - نصاً ظاهراً باسمه من غير تعريض، ويقول عنهم الأشعري:
"وهم يدعون "الامامية" لقولهم بالنص علي امامة علي بن أبي طالب".
وهذا هو الشهر ستاني بقوله:

"الامامية هم القائلون بامامة علي - رضى الله عنه - بعد النبي - صلى
عليه وسلم - نصاً ظاهراً، وتعييناً صادقاً - من غير تعريض بالوصف بل اشارة
إلى النبي". (٥)

-
- (١) هو من كبار الشيعة الزيدية، وعظمائهم وعلمائهم، وكان فقيهاً متكماً، ووا
عام ١٠٠ هـ، وتوفي عام ١٦٨ هـ.
 - (٢) انظر: العبر ١/٢٤٩، تهذيب التهذيب ٢/٢٨٥، الفهرست: ٢٥٣.
 - (٣) وكثير بن اسماعيل، ويقال: ابن نافع النوا، أبو اسماعيل التميمي
ويقال: كثير بن قاروند الكوفي، كان غالباً في التشيع، ومفرطاً فيه، وقيل
أنه رجس عن التشيع قبل وفاته.
انظر: تهذيب التهذيب: ٤١١/٨.
 - (٤) انظر: مقالات الاسلاميين ١/١٤٤، الفرق: ٣٣-٣٤، الملل على الفصل
٢١٦/١-٢١٨.
 - (٥) مقالات الاسلاميين ١/٨٩.
 - (٥) الملل على الفصل ٢١٦/١.

وبين الأشعري هذا المعتقد في علي - رضي الله عنه - بأنه من التتمة
في رأيهم: "مجمعون على أن النبي صلى الله عليه وسلم - نص على استخ
علي بن أبي طالب باسمه، وأظهر ذلك وأعلنه، وأن أكثر الصحابة طلوا بترك
الاعتقاد به بعد وفاة النبي - صلى الله عليه وسلم - وأن الامامة لا تك
بنص وتوقيف، وأنها قرابة، وأنه جائز للامام في حال التتمة أن يقول: إنه ل
بالحق، وأبطلوا جميعا الاجتهاد في الأحكام، وزعموا أن الامام لا يكون إلا من
الناس، وزعموا أن طيا - رضي الله عنه - كان مصيبي في جميع أحواله".^(١)
والامامية متفقون على سوق الامامة بعد علي - رضي الله عنه - إلى
جعفر الصادق - رضي الله عنه - فهي بعد علي - رضي الله عنه - للحسن
رضي الله عنه - ثم للحسين بن علي - رضي الله عنه - ثم إلى ابنه علي زين
العابد بن، ثم إلى ابنه محمد الباقر ثم إلى ابنه جعفر الصادق - رضي الله عنه
أجمعين، وبعد جعفر الصادق اختلفت الامامية في تعدى الامامة.
يقول الشهرستاني:

"الامامية لم يثبتوا في تعيين الأئمة بعد الحسن والحسين وعلى
الحسين رأي واحد... وهم متفقون في سوق الامامة إلى جعفر بن محمد
الصادق مختلفون في المنصوص عليه بعده من أولاده"^(٢) وذكر هذا "لأبي" في
"المواقف" فقال: "وساقوا الامامة إلى جعفر الصادق، واختلفوا في
المنصوص عليه بعده".^(٣)

(١) مآلات الاسلاميين ١/٨٦٠

(٢) الملل على الفصل ١/٢٢٣

(٣) المواقف: ٤٢٣

ونظرا لاختلاف الامامية في سوق الامامة بعد جعفر الصادق -رضي الله عنه- حيث انها افرقت الى عدة فرق ، وسنشير الى أهم هذه الفرق اجمالا ثم نخبر منهم الاثنى عشرية بشيء من التفصيل لأنها موضوع بحثنا الموسع عن العصمة فأقول وبالله التوفيق :

ذكر أهم فرق الامامية :

١- الباقرية والجعفرية الواقفة :

وتنسب الأولى الى " محمد الباقر " ، والثانية الى " جعفر الصادق "

قالا بامامتهما و امامة والدهما " علي زين العابدين " ، ومنهم من توقعوا علي واحد منهما ، ومنهم من ساقها الى أولادهما . (١)

٣ - النواسية : هم أتباع رجل يقال له " عجلان بن ناص " من أهل البصرة :

وقيل نسبوا الى قرية ناسا . (٢) قالت : ان الصادق حي بعد ، ولن يـ

حتى يظهر أمره ، وانه هو القائم المهدي (٤)

٤ - الأفتحية : وهم يسوقون الامامة الى جعفر الصادق ، ثم زعموا أن الأما

بعده ولده " عبد الله الأفتح " ، وكان أكبر أولاده . (٥)

(١) انظر : الفرق : ٥٩ ، الملل على الفصل ١ / ٢٢٤ ، اعتقادات : ٨٠ .

(٢) هكذا في كتب الفرق ، ولم أشر على ترجمة له أكثر من هذا .

(٣) وتسمى ناووس الظبية ، وهو موضع قرب همدان .

انظر : مصنف البلدان ٢٥٤ / ٥ .

(٤) انظر : مقالات الاسلاميين ١ / ١٠٠ ، الفرق : ٦١ ، الملل على الفصل

٢ / ٣ - ٠٣

(٥) الفطح : عرض في وسط الرأس والأرنبة ، ورجل أفتح : عريض الرأس .

انظر : لسان العرب ٢ / ٤٥ - ٥٤٦ ، القاموس المحيط ١ / ٢٤٦ .

(٦) انظر : مقالات الاسلاميين ١ / ١٠٢ ، الفرق : ٦٢ ، الملل على الفصل ٣ / ٢

رجال الكفسي ٣ / ١٦٤ .

- ٥ - الشميطة : أتباع " يحيى بن أبي شميطة^(١) ، وقد ساقوا الاخامة من جعفر الصادق الى ابنه محمد ، وأقروا بموت جعفر ، وزعموا أن جعفر أوحى بها لابنه محمد ، وقالوا ان جعفر قال : " ان صاحبكم اسمه اسم نبيكم " وأداروا الامامة في أولاد محمد ، وأن المهدي المنتظر من ولد الموسوية أو المفضلية : وهما فرقة واحدة ، قالت باامة موسى بن جعفر الصادق نضا عليه بالاسم ، وأن الصادق قال : " صاحبكم قائمكم " وقيل - صاحبكم قائمكم ألا وهو سعي صاحب التوراة ، ولذلك سميت بالموسوية اما " المفضلية " فنسبة الى رئيس لهم يدعى " المفضل بن عمر الجعفي^(٣) وكان ذا قدر فيهم .^(٤)

ثم اختلفوا بعد موت موسى بن جعفر :

- فمنهم من توقف في موته ، وقال : لا ندري أمات أم لم يموت ، ويقال لهم " المطورة " ^(٥) ومنهم من قطع بموته ، ويقال لهم " القطعية " ومنهم من

-
- (١) كان مع المختار بن أبي عبيد الثقفي قائدا من قواده ، فأنفذه أميرا على جيش البصرة يقاتل مصعب بن الزبير فقتل بالمدار .
وهو عند الأشعري : " يحيى بن أبي شميطة " بالسمن المهمل ، وعند الرازي " يحيى بن أبي شميطة " بدون الياء . انظر : مقالات الاسلاميين ١ / ٢٠٢ - اعتقادات : ٥٤ ، خطط المقرئ ٣ / ٢٦٢ .
- (٢) انظر : مقالات الاسلاميين ١ / ١٠١ - ١٠٢ ، الفرق : ٦١ - ٦٢ ، التبصير ٨ / ٢٨ .
- (٢) كان منقطعا الى اسماعيل بن جعفر الصادق ، وعدة قداما الشيعة من تغلاة ، وصلة جعفر الصادق بالكفر والشرك ، مات بالكوفة .
انظر : رجال الكشي : ٤ / ٢٠٦ ، رجال الشيعة في الميزان : ١٤٤ .
- (٤) انظر : مقالات الاسلاميين ١ / ١٠٤ ، الفرق : ٦٣ ، الملل على الفصل ٣٨ - ٣٩ .
- (٥) قيل في سبب تسميتهم بذلك : أن رجلا منهم ناظر " يونس بن عبد الرحمن القمي - ويونس من القطعية الذين قطعوا على موسى بن جعفر - فقال له يونس : أنتم أهون على من الكلاب المطورة فلزمهم هذا النيز ، وقيل ان السذي

(١)
توقف عليه وقال : انه لم يموت وسيخرج بعد الغيبة ويقال لهم "الواقفية"
٧ - الاسماعيلية ؛ قالوا : ان الامام بعد جعفر ابنه اسماعيل ، نصا عليه :
باتفاق من اولاده ، الا أنهم اختلفوا في موته في حال حياة أبيه ، فمنهم
من قال لم يموت ، ومنهم من قال موته صحيح ، وأن الامام بعد اسماعيل
هو محمد بن اسماعيل ، ومنهم من وقف الامامة على محمد بن اسماعيل
وقال برجمته بعد غيبته ، ومنهم من ساق الامامة في المستورين منهم ثم
في الظاهرين القائمين من بعدهم وهم "الباطنية" (٢).

٨ - الاثنا عشرية :

ونظرا لأهمية هذه الفرقة اذ هي موضوع بحثي فاني سأفرد لها

بمبحث خاص .

== سماهم بذلك زرارة بن اعين .

انظر : مقالات الاسلاميين ١ / ١٠٣ ، الفرق : ٦٤ ، التبصير : ٣٩٠ .

والكلا ب المطورة : المبتلة بالماء ، قال ابن منظور : " ومطرتهم السماء "

تمطرهم مطرا وأمطرتهم : أصابتهم بالمطر ، ومكان مطور : أصابه مطر "

لسان العرب ٥ / ١٧٨-١٧٦ .

(١) انظر : مقالات الاسلاميين ١ / ١٠٣-١٠٤ ، الفرق : ٦٣-٦٤ ، الملل على

الفصل ٣ / ٤٠٤ .

(٢) وانما سوا بالباطنية ، لقولهم ان للشيعة ظاهرا وباطنا ، وأن الناس

يعلمون علم الظاهر ، وعند الامام علم الباطن .

انظر : الفرق : ٦٣-٦٤ ، الملل على الفصل ٥ / ٥ ، اعتقادات : ٨١ - ٨٢

وتاريخ المذاهب : ٥٦ .

المبحث الخامس

الامامية الاثنا عشرية*

ونتناول في حديثنا عنها النقاط التالية :

- ١ - سميات الاثني عشرية .
- ٢ - اطلاق اسم الامامية عليها .
- ٣ - ظهور الاثني عشرية .
- ٤ - ذكر الأئمة الاثني عشر .
- ٥ - العقائد الأساسية عند الاثني عشرية . ونخص منها مايتعلق بالامامة والأئمة .

أولا : سميات الاثني عشرية :

للاثني عشرية سميات اشتهرت بها ، وأهم هذه السميات مايلي :

- ١ - الاثنا عشرية : وانما سميت بهذا لقولهم باثني عشر اماما بعد الرسول - صلى الله عليه وسلم - قال جعفر الخليلي في موسوته : (١)
- " وانما سماوا بالاثني عشرية لأنهم يحصرون أئمتهم في اثني عشر اماما " .
- ٢ - القطعية : وسميت الاثنا عشرية بالقطعية ، لقطعهم بموت موسى بن جعفر الكاظم ، وسوق الامامة في ابنه علي الرضا وهكذا حتى الغائب الموهوم ، يقول الأشعري :
- " وانما سماوا قطعية لأنهم قطعوا على موت موسى بن جعفر بن محمد بن علي ، وهم جمهور الشيعة ، يزعمون أن النبي - صلى الله عليه وسلم - نص على امامة علي بن أبي طالب ، واستخلفه بعده بمعيته واسمه ، وأن عليا

(١) موسوعة العتبات ١/٢٥٧ .

نص على امامة ابنه الحسن - وهكذا - الى الفائب المنتظر عندهم^(١).

وقال أيضا الشهرستاني :

" ان الذين قطعوا بموت موسى بن جعفر الكاظم وسماوا قطعهم -
ساقوا الامامة بعده في اولاده ، فقالوا الامام بعد موسى على الرضا
ومشده بطوس ، ثم بعده محمد الثقي ، وهو في مقابر قرينش ، ثم بعده
علي بن محمد الثقي ومشده بقم ، وبهده الحسن العسكري الزكي وبهده
ابنه القائم المنتظر الذي هو بسر من رأى ، وهو الثاني عشر ، هذا هو
طريق الاثنا عشرية ، في زماننا^(٢) ."

٣ - الجعفرية : وتسمى أيضا بالجعفرية ، يقول جعفر الخليلي : " ويسمى

الشيعة الامامية - يقصد الاثني عشرية - بالجعفرية أيضا ، ذلك لتلقى
قواعد فقههم وأصول مذهبهم من الامام السادس جعفر محمد الصادق^(٣) ."

٤ - الرافضة : وهذا الاسم يطلق عليهم أيضا ، ويطلق على غيرهم - أي على

كل من فضل عليا ورفض امامة أبي بكر وعمر وعثمان - رضى الله عنهم -
ولما كانت الاثنا عشرية ترفض امامة الخلفاء قبل علي فانه قد أطلق عليها
اسم الرافضة ، يقول الدكتور محمد التركماني :

" ويطلق عليهم علماء أهل السنة : الرافضة ، لأنهم رفضوه ويرفضون

خلافة أبي بكر وخلافة عمر بن الخطاب وخلافة عثمان بن عفان - رضى الله
عنهم أجمعين ، ولا يعترفون بهم أبدا ، ويعتبرونهم غاصبين للامامة من
علي ابن أبي طالب ويعتونهم بنعوت وأوصاف قبيحة^(٤) ."

(١) مقالات الاماميين ١/١٠٦٠ ، ١٠٦١

(٢) الملل على الفصل ٢/٥٦٠

(٣) موسوعة العتبات ١/٢٥٧

(٤) تعريف بمذهب الامامية : ١٠٠

ونجد هذا الاطلاق - أيضا - في كتابات شيخ الاسلام ابن تيمية ، والشيخ
محمد بن عبد الوهاب ، في رد هما على الاثني عشرية ، كما في "منهاج السنة"
لشيخ الاسلام ، "رسالة في الرد على الرافضة" للشيخ محمد بن عبد الوهاب .

ثانياً: اطلاق اسم " الامامية " على الاثني عشرية :

الاثنا عشرية تمثل الآن الأكرية من بين طوائف الشيعة في العالم وتعرف باسم " الامامية " وهذا هو المشهور من سمياتها في عصرنا الحاضر فاذا ما أطلق لفظ " الامامية " فالمراد بها " الاثنا عشرية " فالرازي عند حديثه عنهم وعن مذهبهم في انتظار الغائب يقول :
" وهذا هو المذهب الذي عليه امامية زماننا هذا " ويقصد الامامية
الاثني عشرية .

وكثيرا ما نجد المؤلفين من الامامية وغيرهم يطلقون على الاثني عشرية اسم " الامامية " حتى اشتهرت به ، فيقول الخليلي :
(٢) " والشيعة الامامية الاثني عشرية هم الأكرية العامة بين طوائف الشيعة " ويقول الدكتور عبد الله فياض:

" وغلب على أولئك الشيعة القائلين بامامة اثني عشر اماما آخرهم القائم المنتظر اسم الامامية " . (٣)

والآلوسي في " مختصر التحفة " عند حديثه عن الاثني عشرية يقول :
" وهذه هي المتبادرة عند الاطلاق من لفظ الامامية " . (٤)

ومن هنا نعلم أنه يراد بلفظة " الامامية " عند الاطلاق في هذا العصر الاثنا عشرية " وهو كذلك مرادى عند الاطلاق .

(١) اعتقادات : ٨٤ .

(٢) موسوعة العتبات : ٢٥٧ .

(٣) تاريخ الامامية : ٨٤ .

(٤) مختصر التحفة : ٢١ .

ثالثاً : ظهور التسمية باثني عشر اماماً :

ان وجود فرقة من الشيعة بهذا الاسم " الاثنا عشرية " انما حدث بعد غيبة الامام الثاني عشر عند الامامية ، فليس هناك قبل غيبته ما يستدعي التسمية والحال أن عدد هم لم يصل الى هذا الحد ، لذلك فاطلاق اسم " الاثني عشرية " على هذه الفرقة انما جاء متأخراً على لسان المتأخرين من الشيعة بعد غياب الامام الثاني عشر على حد زعمهم ، يقول ابن خلدون :

(١) " وأما الاثنا عشرية فربما خصوا باسم الامامية عند المتأخرين منهم " .

وسرح بهذا الدكتور فياض بقوله :

" ان صطلح الامامية - أي الاثنا عشرية - لم يصبح علماً لفرقة من فرق

الشيعة الا بعد حصول غيبة الامام الثاني عشر من الأئمة المعصومين " . (٢)

ويقول أيضاً : " ومن الجدير بالذكر أن عدد أئمة الامامية بلغ اثني

عشر اماماً بعد غيبة الامام الثاني عشر ، وهو المهدي كذا أصبح الشيعة الامامية يوصفون بهذا الاسم " . (٣)

ويرى أيضاً : " أن تلك الغيبة تعد الأساس الذي بنيت عليه فكرة

الامامية " . (٤)

وحدد الآلوسى تاريخ التسمية بقوله :

" وقد ظهرت هذه الفرقة سنة مائتين وخمسين وخمسين " . (٥)

(١) المقدمة : ٢٠١ .

(٢) تاريخ الامامية : ٨٥ .

(٣) المرجع السابق : ٨١٤ .

(٤) المرجع السابق : ٨٥ .

(٥) مختصر التحفة : ٢١ .

حيث اعتبر - حسب زعم الامامية - القول ببقية ابنه محمد المنتظر الموهوم
بداية لظهور هذا الاسم على تلك الفرقة .

رابعا : ذكر الأئمة الاثني عشر عند الامامية :

يمتبر الامامية أن قولهم باثني عشر اماما ميزة انفردوا بها عن بقية المسلمين

حيث انهم منصوص عليهم من قبل الله تعالى ورسوله - صلى الله عليه وسلم -
بصرح بهذا أحد علمائهم وهو " كاشف الخطاء " فيقول : " ان أهم ما امتازت
به الشيعة عن سائر فرق المسلمين هو القول بامامة الاثني عشر " (١) ومن هذا
أصبح القول باثني عشر اماما منصوص عليهم عقيدة راسخة لدى الامامية وعليها
يقوم دينهم ، يقول محمد رضا المظفر :

" ونعتقد أن الأئمة الذين لهم صفة الامامة الحققة هم مرجعنا فسي
الأحكام الشرعية المنصوص عليهم بالامامة اثني عشر اماما نص عليهم النبي
- صلى الله عليه وسلم - جميعا بأسمائهم ثم نص المتقدم منهم على من بعده
على النحو التالي : (٢)

- ١ - أبو الحسن علي بن أبي طالب (المرتضى) المتولد سنة ٢٣ قبل الهجرة
والمقتول سنة ٤٠ بعد ها .
 - ٢ - الحسن بن علي (الزكي) (٢-٥٠) .
 - ٣ - ابو عبد الله الحسين بن علي " سيد الشهداء " (٣-٦١) .
 - ٤ - أبو محمد علي بن الحسين (زين العابدين) (٣٨-٩٥) .
 - ٥ - أبو جعفر محمد علي " الباقر " (٥٧-١١٤) .
-

(١) أصل الشيعة : ١٢٦ .

(٢) عقائد الامامية : ٦٢-٦٣ .

- ٦ - أبو عبد الله جعفر بن محمد "الصادق" (٨٣-١٤٨)
- ٧ - أبو إبراهيم موسى بن جعفر "الكاظم" (١٢٨-١٨٣)
- ٨ - أبو الحسن علي بن موسى "الرضا" (١٤٨-٢٠٣)
- ٩ - أبو جعفر محمد بن علي "الجواد" (١٦٥-٢٢٠)
- ١٠ - أبو الحسن علي بن محمد "الهادي" (٢١٢-٢٥٤)
- ١١ - أبو محمد الحسن بن علي "العسكري" (٢٣٢-٢٦٠)
- ١٢ - أبو القاسم محمد بن الحسين "المهدي" (٢٥٦- ..)

هو هؤلاء هم الأئمة الاثنا عشر المعتمدون لدى الامامية بنص من الرسول

صلى الله عليه وسلم - حسب زعمهم، كما سيتبين لنا عند حديثنا عن النص وعلاقتها بالعمامة.

خامساً: العقائد الأساسية للاثني عشرية:

اشتهرت الامامية بعقائد أساسية، هي السمة البارزة للمذهب، وأهم

هذه العقائد الأساسية ما يلي: (١)

١ - وجوب الامامة ووجودها في كل زمان.

٢ - النص والتعيين.

٣ - عصمة الأئمة الاثني عشر.

٤ - التقية.

وهذه العقائد الأربعة هي التي يدور عليها مذهب الاثني عشرية

ويتحتم على معتقده، الايمان بها، والا يعتبر خارجاً عن دائرة الامامية الاثني عشرية.

(١) انظر: دراسات في الفرق: ٤٣.

ونرجى "الكلام عن" النص والتعيين، والتقية" وذلك لنتاولنا لها من
مباحث الرسالة، أما عن "العصمة" فهي مدار بحثنا المستفاد في الفصول
التالية، لذا فأقتصر في حديثي على "الامامة":

"الامامة عند الامامية"

وأتناول فيها النقاط التالية:

—————

- ١ - تعريف الامامة.
 - ٢ - نظرة الامامية الى الامامة.
 - ٣ - نظرة الامامية الى الأئمة.
 - ٤ - شروط الامام.
- :

—

١ - تعريف الامامة :

يقول ابن منظور: في مادة " أئمة " :

" الأم بالفتح : القصد ، أمة يومه ، أما إذا قصدت ، . وجعل من : دليل
هاد ، وناقاة مئمة كذلك وكلمة من القصد ، لأن الدليل الهادي قاصد
.. والأم : العلم الذي يتبعه الجيش . . وأم القوم وأم بهم :
تقدمهم . وهي الامامة . والامام : كل من أئمت به قوم ، كانوا على
الصراط المستقيم أو كانوا ضالين . وعن الجوهري : الامام الذي يقتدى
به . . وامام كل شيء ، قيمه والمصلح له . . والخليفة : امام الرعية" (١)
وقال أيضا الفيروز آبادي :

" أمة : قصده . . والمتم : الدليل الهادي ، والجبل يقدم الجمال .
والامة بالكسر : الحالة ، والشرعة ، والدين . . والامامة . وأهم وبهم
تقدمهم ، وهي الامامة .

والامام : من ائمت به من رئيس أو غيره . . والخيط يمد على البناء
فيبنى والطريق ، وقيم الأمر : المصلح له . والقرآن . والنبي - صلى الله
عليه وسلم - والخليفة" (٢)

ومن هذا يتبين أن كلمة " امام " تفيد أحد هذه المعاني : التقدم
والقصد الى جهة معينة ، والهداية والقيادة ، والأهلية لا يكون المراد
قدوة ،

وقد استعملت دالة على القدوة في الخير ، كما أنها أيضا استعملت
للدلالة على القدوة في الشر ، فمن الأولى قوله تعالى " واجعلنا للمتقين
اماما" (٣) ومنه - أيضا - قال تعالى في حق ابراهيم - عليه السلام -

(١) لسان العرب ١٢ / ٢٢ - ٢٥ .

(٢) القاموس المحيط ٤ / ٧٧ - ٧٨ .

(٣) الفرقان : ٥٤ .

(١) " انى جعلك للناس اماماً " ، ومنن الثانية قوله تعالى " فقاتلوا أئمة الكفر " (٢)
وكقوله تعالى : " وجعلناهم أئمة يدعون الى النار " . (٣)
وفرق الفخر الرازى بين الأمرين فقال : " اسم الامام لمن استحق الاقتداء به فى الدين ، وقد يسمى بذلك أيضا من يؤتم به فى الباطل ، قال الله تعالى وجعلناهم أئمة يدعون الى النار " الا أن اسم الامام لا يتناول على الإطلاق بل لا يستعمل فيه لا قصدا ، فانه لما ذكر أئمة الضلال قبهه بقوله تعالى :
(يدعون الى النار) . (٤)

ولفظ " الامامة " فى الاسلام له دلالتان : احدهما : الامامة الصغرى وهى الامامة فى الصلاة وكل ما يقتدى به فى الدين من فقهاء وقضاة ، قال الرازى :
" والقضاة والفقهاء أيضا أئمة لهذا المعنى - أى من حيث يجب على الناس اتباعهم وقبول قولهم وأحكامهم - والذي يصلى بالناس يسمى أيضا اماماً " (٥)
وثانيهما : الامامة العظمى أو الكبرى ، وهى امامة جملة المسلمين فى أمور الدين والدنيا ، يقول ابن حزم :

وقال قوم ان اسم الامامة قد يتسع على الفقيه العالم ، وعلى متولى الصلاة بأهل مسجد ما ، قلنا : نعم ، لا يتسع على هؤلاء الا بالاضافة لا بالاطلاق ، فيقال : فلان امام فى الدين ، وامام بنى فلان ، فلا يطلق لأحدهم اسم الامامة بلا خلاف من أحد من الأمة الا على المتولى لأمر أهل الاسلام . (٦)

-
- (١) البقرة : ١٢٤ .
(٢) التوبة : ١٢ .
(٣) القصص : ٤١ .
(٤) التفسير الكبير ٤ / ٣٦٠ .
(٥) المصدر السابق ٤ / ٣٩٠ .
(٦) الفصل ٤ / ٩٠ .

اذن عند اطلاق لفظ " الامامة " فانه ينصرف الى رئاسة أمور المسلمين في الدين والدنيا ، أى لا يفهم منها الا المعنى الشامل .
ويطلق أيضا على من يتولى هذا المنصب اسم " الخليفة " .
يقول ابن خلدون :

" الخلافة هي حمل الكافة على مقتضى النظر الشرعى فى مصالحهم الآخروية والدينية الراجعة اليها . فهى فى الحقيقة خلافة عن صاحب الشرع فى حراسة الدين وسياسة الدنيا " (١)
وكانت بداية اطلاقه على أبى بكر - رضى الله عنه ، قال ابن خلدون :

" وأما تسميته " خليفة " فلكونه يخلف النبى - صلى الله عليه وسلم - فى أمته " . (٢)

وكذلك يوجد لقب ثالث وهو " أمير المؤمنين " يطلق على صاحب هذا الأمر ، وأول ما أطلق كان على الخليفة الثانى " عمر بن الخطاب - رضى الله عنه - يقول ابن خلدون :

" انه من سمات الخلافة ، وهو محدث منذ عهد الخلفاء ، وكانوا يسمون قواد البعوث باسم " الأمير " وهو فعيل من الامارة . . . واتفق أن دعا بعض الصحابة عمر - رضى الله عنه - " يا أمير المؤمنين " فاستحسنه الناس واستصوبوه ، ودعوه به . . . وذهب لقباله فى الناس ، وتوارثه الخلفاء من بعده " . (٣)

(١) المقدمة : ١٩١ .

(٢) المصدر السابق : ١٩١ .

(٣) المصدر السابق : ٢٢٧ .

فهذه اذن ألقاب ثلاثة كان يدعى بها رئيس الدولة في الاسلام
والرغم من أن كلا منها اختلف في النشأة عن الآخر فانها في النهاية
أصبحت تشير الى نفس الشخص وثو^١ دى نفس المعنى ، وتدل على
القائم بأمر المسلمين في الدين والدنيا .
وإذا كان الأمر كذلك من دلالة هذه الألقاب الثلاثة فلماذا غلب
اسم " الامامة " على الألقاب الأخرى ، وصارت مباحث هذا العلم لا تعرف
الا باسم " الامامة " ؟ .

أجاب الدكتور محمد الرئيس - عن هذا التساؤل - بقوله :

" الشيعة هم الذين بدأوا البحث في هذا العلم ، فهم
واضعوه ، وهم الذين اختاروا مصطلحاته ، ولما كان اللقب الذي اختاروه
وخصوصا به زعماءهم هو " الامام " فان المشككة الأولى التي بدأوا
يبحثون فيها ، ويجادلون فيها خصوصهم كانت هي " الامامة " وصار هذا هو
الاسم الذي تعرف به المشككة " .^(١)

وبين لنا ابن خلدون السر وراء اطلاق الشيعة اسم " الامام " فيقول :
" ان الشيعة خصوا عليا باسم " الامام " نعتا له بالامامة التي هي أغت
الخلافة وتعريضا بمذهبهم في أنه أحق بالامامة الصلاة من أبي بكر ، لما
هو مذهبهم ، فخصوه بهذا اللقب ، ولما يسوقون اليه منصب الخلافة
من بعده " .^(٢)

وخلاصة القول : أن الألقاب الثلاثة " امام " ، " خليفة " ، " أمير " .
تستعمل للدلالة على معنى واحد ، الا أنه اشتهر عند الشيعة استعمال
لقب " الامام " زعماء منهم أن هذا اللقب لا يطلق الا على صاحب الحق

(١) النظريات السياسية الاسلامية : ١١٨ .

(٢) المقدمة : ٢٢٧ .

الشرعي ، بخلاف الألقاب الأخرى فإنها أعم من أن تكون لصاحق الحق الشرعي ، يقول التفتازاني :

" من الشيعة من يزعم أن الخليفة أعم ، ولهذا يقولون بخلافة الأئمة الثلاثة دون امامتهم " . (١)

٢ - نظرة الامامية الى الامامة :

للامامية نظرة خاصة الى الامامة ، فهي عندهم أصل من أصول الدين ، يعتبرونها ركنا من أركان الايمان تارة ، وركنا من أركان الاسلام أخرى ولا يتم ايمان المرء الا بهذا الاعتقاد ، فالحلّي يقول في مقدمة " منهاج الكرامة في اثبات الامامة " : " فهذه رسالة شريفة ومقالة لطيفة

اشتملت على أهم المطالب في أحكام الدين ، وهي مسألة الامامة - ١ -

التي يحصل بسبب ادراكها نيل درجة الكرامة ، وهي أحد أركان الايمان ^(٢) .

وذكر السيد محمد حسين الكاظمي عن ابن المطهر الحلّي - أيضا -

ان الامامة عندنا من جملة ما هو اعظم أركان الدين وأن الايمان لا يثبت بدونها " . (٣)

وبهذه النظرة الامامية المتمثلة في قول الحلّي يتبين لنا موقفهم

تجاه الامامة ، فهي عندهم ركن من أركان الايمان لا يثبت الايمان المرء بدونها .

ولما كانت هذه النظرة بحق غريبة على الاسلام فان شيئا آخر

- وهو كاهف الغطاء - يصرح بأن هذا ما زادت به الامامية فيقول :

" ولكن الشيعة زادوا ركنا خامسا وهو الاعتقاد بالامامة " . (٤)

(١) شرح العقائد النسفية : ٨٨٢ .

(٢) منهاج الكرامة : ٣ .

(٣) المعارف الحسينية : ٣٠ .

(٤) أصل الشيعة : ١٢٨ ، وأركان الايمان عند الامامية أربعة : التوحيد والنبوة والوعد والوعيد ، والأمر بالمعروف والنهي عن المنكر ، والخامس المزارد هو الامامة . انظر : الاقتصاد في الاعتقاد : ٢٤ .

يقصد الاثنى عشرية لأن الحديث عنهم .

أما اعتبارها ركنا من أركان الاسلام فروايات كثيرة ذكرت في أهم

كتبهم المعتمدة لديهم " كالكافي للكليني ، فإنه يروى عن " محمد الباقر "

أنه قال " بنى الاسلام على خمس " الصلاة والزكاة والصوم والحج والولاية .^(١)

وروى أيضا عن زرارة بن أعين^(٢) عن أبي جعفر - رضى الله عنه - قال :

" بنى الاسلام على خمسة أشياء : على الصلاة والزكاة والحج ، والصوم

والولاية " قال زرارة : فقلت : وأى شئ من ذلك أفضل ؟

فقال : " الولاية أفضل " .^(٣)

ولم ينتهوا عند هذا الحد من الضلال والفساد بل حذفوا الصوم

والحج إذ رروا عن جعفر الصادق أنه قال :

" أثنى الاسلام ثلاثة : الصلاة والزكاة والولاية لا تصح واحدة منها

إلا بصاحبها " .^(٤)

فالامامة إذ نعد الامامية اصل من أصول الدين وركن من أركان

الايمان والاسلام ، بل تفضلها جميعا ، ولما كانت - الامامة عندهم -

بهذه المثابة فقد جعلوها كالنبوة ، كما يقول محمد رضا المظفر :

" نعتقد أن الامامة أصل من أصول الدين لا يتم الايمان الا بالاعتقاد

بها ولا يجوز فيها تقليد الآباء والأهل والمربين ، مهما عظموا وكبروا بل

- يجب النظر فيها كما يجب النظر في التوحيد والنبوة " .^(٥)

(١) أصول الكافي ١٨/٢ .

(٢) اسمه عبد ربه ، ولقبه زرارة ، ويكنى أبا علي ، وهو أكبر رجال الشيعة فقهيا

وحد يثا ومعرفة بالكلام والتشيع ، وكان أحول ، وقد لعنه " الصادق " وقال فيه ..

" زرارة شر من اليهود والنصارى " ، ومات بالمدينة .

انظر : الفهرست : ٣٠٨-٣٠٩ ، رجال الكشي : ٨٨/٢ .

(٣) أصول الكافي ١٨/٢ .

(٤) المصدر السابق ١٨/٢ .

(٥) عقائد الامامية : ٤٦ .

ومثله يقول كاشف الغطاء: " ان الامامة منصب الهى كالنبوة". (١)
كانت تلك نظرة الامامية للامامة، وهم فى هذا المعتقد يخالفون
ما عليه جمهور المسلمين، لأن الخلافة عندهم ليست من أركان الايمان
ولا من أصول الدين، ولهذا اعتبر ابن تيمية " أن مثل هذا القول
يخرج المرء عن دائرة الاسلام فيقول :

" القائل ان مسألة الامامة أهم المطالب فى أحكام الدين وأشرف
مسائل المسلمين كاذب باجماع المسلمين . . بل هو كافر فان الايمان بالله
ورسوله أهم من مسألة الامامة وهذا معلوم بالاضطرار من دين الاسلام
فالكافر لا يصير مؤمنا حتى يشهد أن لا اله الا الله وأن محمد رسول الله
وهذا هو الذى قاتل عليه الرسول - صلى الله عليه وسلم - الكفار أو لا
كما استغاض عنه فى الصحاح وغيرها أنه قال : " أمرت أن اقاتل الناس
حتى يشهدوا أن لا اله الا الله وأنى رسول الله ويقوموا الصلاة ويؤتوا
الزكاة فاذا فعلوا عصموا منى دماءهم وأموالهم الا بحقها". (٢)

. . وكذلك كان النبى - صلى الله عليه وسلم - يسير فى الكفار

فيحقق دماءهم بالتوبة من الكفر لا يذكر لهم الامامة بحال". (٣)

وقال أيضا - ابن تيمية :

" والله تعالى وصف المؤمن منين وأحوالهم، والنبى - صلى الله عليه وسلم -
قد فسر الايمان وذكر شعبه، ولم يذكر الله ولا رسوله الامامة فى أركان
الايمان". (٤)

(١) أصل الشيعة : ١٢٨ .

(٢) البخارى مع الفتح ٣ / ٢٦٢ ح ١٣٩٩ ، مسلم ١ / ٥٣ ح ٢٢ ، واللفظ لمسلم .

(٣) منهاج السنة ١ / ١٦ - ١٧ .

(٤) المصدر السابق ١ / ٢٥ .

وإذا كان جمهور المسلمين لا يقولون بمثل هذا في الإمامة إلا أنهم يرون إقامة إمام وخليفة للمسلمين من الواجبات وليسوس الرعية ويحفظ الحوزة ويقيم العدل ويدفع الظلم إلى غير ذلك من متطلبات الإمامة والتي لا يمكن تحقيقها إلا بوجود خليفة وإمام، لأجل ذلك اعتبروا نصب الإمام واجب على المسلمين، كما يقول الماوردي: "وعقدها - أي الإمامة - لمن يقوم بها في الأمة واجب بالاجماع". (١)

ويقول الجويني:

"اتفق المنتهون إلى الإسلام على تفرق المذاهب وتباين المطالب على ثبوت الإمامة". (٢)

وهو أكد ابن تيمية أهميتها فيقول:

"يجب أن يعرف أن ولاية أمر الناس من أعظم واجبات الدين". (٣)

وقال أيضا: "فالواجب اتخاذ الأمانة دينا وقرينة يتقرب بها إلى الله، فإن التقرب إليه فيها بطاعته وطاعة رسوله من أفضل القربات". (٤)

وبهذا يتبين لنا مدى غلو الإمامية في الإمامة، وما دعاهم إلى هذا إلا زعمهم أن منصب الإمامة الهوى لا يحق للناس الخوض فيه.

٢ - نظرة الإمامية إلى الإمام:

إذا كانت الإمامة عند الإمامية بهذه المكانة فإن من يتحملها ويتبعها لها لا بد وأن يكون ذا منزلة سامية في زعم الإمامية - يفوق بها أقرانه من بني جنسه، بل قد يفوق بها من اصطفاهم الله واصطفهم على عينه وهم رسله وأنبياءه.

-
- (١) الأحكام السلطانية: ٥٥.
 - (٢) غمات الأمم: ٤٢.
 - (٣) السياسة الشرعية: ١٦١.
 - (٤) المرجع السابق: ١٦٢.

وهذه النظرة الى الامام تختلف عما عليه جمهور المسلمين، الذين يرون أنه كغيره من بني جنسه يجوز في حقه ما يجوز في حق غيره — من ارتكاب الخطأ والوقوع في المعصية الا أنهم رأوا شروطاً من تتوفر فيه يكون أحق بها — كما سيبين لنا عند ذكر الشروط — فلا نظرة تقديس له ولا تخصيص لأحد، بينما الامامية خصوصاً في عدد معين، ثم جعلوا له من الصفات ما لا يصدق على عقل، أو يهتدى اليه فكر، تلك الصفات التي هي الى الخيال أقرب منها الى الحقيقة، بل لاحقيقة لها في الواقع. ولبيان تلك النظرة الى الأئمة نذكر ما رواه صاحب "أمالي شيخ صدوق"

عن "علي الرضا" في معرّفه حديثه عن الأئمة والامامة، يقول "الرضا":
"الامام كالشمس الطالعة للعالم وهو في الأفق بحيث لاتناله — الأيدي والأبصار، الامام البدر المنير، والسراج الظاهر والنور الساطع والنجم الهادي في غياهب الدجى والبلد القفار، ولجج البحار، ولامام الماء العذب على الظمّ والذال على الهدى، والمنجى من السردى الامام النار على الفاسق، الحار من اصطلق به، والدليل على المسالك من فارقه فهالك، الامام السحاب الماطر والغيث الهائل، والشمس المضيئة والأرض البسيطة، والعين الخزيرة، والفدير، والروضة، الامام الرفيق والوالد الرقيق والأخ الشقيق، ومفزع العباد في الواهية، الامام أمين الله في أرضه، وحجته على عباده، وخليفته على بلاده، والداهسى الى الله، والذاب عن حرم الله، الامام المطهر من الذنوب المبر — من العيوب، مخصص بالعلم، موسوم بالحلم، نظام الدين وعز المسلمين، وفيه المنافقين، ودار الكافرين، الامام واحد دهره، لا يدانيه أحد، ولا يعادله عالم، ولا يوجد منه بدل، ولاله مثل ولا نظير. . الامام عالم لا يجهل، راع لا ينكل، معدن القدس والطهارة والنسك والزهادة والعلم والعبادة. ."

وهو معصوم مؤيد موفق مسدد قد أمن الخطايا والزلل والعتار، وخصه الله بذلك ليكون حجته على عباده وشاهد أعلى خلقه ذلك فضل الله يؤتيه من يشاء^(١).

وروى "الكَلْبَنِيُّ" عن أبي جعفر - محمد الباقر - رضی الله عنه - قال : " فضل أمير المؤمنين - عليه السلام : ما جاء به آخذ به ، وما نهى عنه أنه انتهى عنه ، جرى له من الطاعة بعد رسول الله - صلى الله عليه وسلم - بالرسول الله - صلى الله عليه وسلم - ، والفضل لمحمد - صلى الله عليه وسلم - المتقدم بين يديه كالتقدم بين يدي الله ورسوله ، والمتفضل عليه كالتفضل على رسول الله - صلى الله عليه وسلم - والراد عليه فسي صغيرة أو كهيرة على حد الشراك بالله . فان الرسول - صلى الله عليه وسلم - باب الله الذي لا يؤتى الا منه ، وسبيل الله الذي من سلكه وصل الى الله عز وجل ، وكذلك كان أمير المؤمنين - عليه السلام - من بعد الله وجرى للأئمة - عليهم السلام - واحدا بعد واحد ، جعلهم الله عز وجل أركان الأرض أن تميد بأهلها ، وعمد الاسلام ، ورابطة على سبيل هداية لا يهتدى هاد الا بهداهم ، ولا يضل خارج من الهدى الا بتقصير عن حقهم ، وأمناء الله على ما أهبط من علم أو عذر أو نذر ، والحجة البالغة على من في الأرض ، يجرى لآخرهم من الله مثل الذي جرى لأولهم ولا يضل أحد الى ذلك الا بعون الله^(٢) .

ونذكر مثل هذا في الكتب المعتمدة عند الامامية ، ثم روايته على لسان الأئمة المعصومين - عندهم - ليدل على مدى قد استهم للأئمة

(١) أمالي شيخ صدوق : ٦٧٦-٦٨٠

(٢) أصول الكافي ١/١٦٨

حتى أخرجوهم عن بشريتهم ، وتصوروا فيهم من الصفات ما لا يجوز نسبتها
إلا إلى الله عز وجل ، أو جعل أئمتهم في مرتبة يتساوون فيها مع النبي
— صلى الله عليه وسلم — وهذا هو دأب الشيعة حينما يتحدثون عن الأئمة :

فـ " أحمد النيسابوري " ^(١) يتحدث عن الأئمة وصفاتهم فيقول :

" لولا وجود الأئمة لما كان في حلقه البشر حكمه " ^(٢)

وأيضاً : " لولا رحمة الأئمة وشفقتهم وتحننهم على الخلق لهلكوا

دنياً ودين وآخرة وأولى " . ^(٣)

وأيضاً : " لولا وجود الامام المكلف برفع الغفران وقبول التوبة

لهذه الأمة لهلك الناس " ^(٤)

ونختم هذه الأقوال بما ذكره الاستاذ احسان الهي ظهير عمن

عقيدة الامامية في الأئمة من خلال كتب القوم ، وأجمل هذا المعتقد

بقوله :

" جعلهم أئمتهم فوق البشر ، وفوق الأنبياء والرسل ، بل آلهة

يعلمون أعمار الناس وأجالهم ، ولا يخفى عليهم خافية ويملكون الدنيا كلها

ويغلبون على جميع الخلق ، ويرتعد انكون من هيبتهم وشدة بأسهم

يدين لهم الملائكة كما وان لهم الأنبياء والرسل ولا يضاهمهم أحد " ^(٥)

(١) هو أحمد بن ابراهيم أو محمد النيسابوري ، ولد في مدينة نيسابور في فارس

توفي في أوائل القرن الخامس الهجري .

انظر : ترجمته في مقدمة " اثبات الامامة " بقلم محققه الدكتور مصطفى غالب .

(٢) اثبات الامامة : ٥٤١ .

(٣) المرجع السابق : ٥٥٠ .

(٤) المرجع السابق : ٥٦٢ .

(٥) الشيعة والسنة / ٥٦ . ولقد ذكر الموهب لف نصوصاً من كتب القوم تؤيد

ما ذهب اليه فانظره : (حل ٦٥ - ٧٦) من " الشيعة والسنة " .

٣ - شروط الامام عند الامامية :

لابد لمن يتولى أمر الخلافة أن تتوفر فيه شروط تؤهله لكي يقوم بأعباء هذا المنصب الخطير، وهي ائمة الناس التي يقول عنها الماوردي: "حراسة الدين وسياسة الدنيا". (١)

وقبل أن نتكلم عن شروط الامام لدى الامامية نود أن نشير الى الشروط التي ذكرها أهل السنة لمن يتعين لهذا المنصب لبيان مواضع الاتفاق والاختلاف عند أهل السنة والامامية.

وهذه الشروط ذكرها القرطبي مفصلة وهي كما يلي :

- ١ - أن يكون من صميم قريش، وقد اختلف في هذا.
- ٢ - أن يكون ممن يصلح أن يكون قاضيا من قضاة المسلمين مجتهدا لا يحتاج الى غيره في الاستفتاء في الحوادث.
- ٣ - أن يكون ذا خبرة ورأى حصار الحرب وتدبير الجيوش وسد الثغور، وحماية البيضة، وردع الأعداء، والانتقام من الظالم، والأخذ للمظلوم.
- ٤ - أن يكون ممن لا تلحقه رقعة في اقامة الحدود، ولا فزع من ضرب الرقاب، ولا قطع الأبخار.
- ٥ - أن يكون حرا.
- ٦ - أن يكون مسلما.
- ٧ - أن يكون ذكرا.
- ٨ - أن يكون سليم الأعضاء.
- ٩ - أن يكون بالغاً، عاقلاً.
- ١٠ - أن يكون عدلاً. (٢)

(١) الأحكام السلطانية: ٥٥.

(٢) للجامع لأحكام القرآن: ١/٢٧٠.

وهذه الشروط عددها الماوردي سبعة (١) والبغدادي أربعة وأجملها (٢) الآمدي بقوله: " لا بد وأن يكون للمعقود له صفات وخصوصيات . وهي أن يكون من العلم بمنزلة قاضي من قضاة المسلمين ، وأن يكون له من قوة البأس وشدة المراس قدر ما ، لا يهوله إقامة الحدود ، وضرب الرقاب ، وانصاف المظلوم من الظالم ، وأن يكون بصيرا بأمور الحرب وترتيب الجيوش ، وحفظ الثغور ، ذكرا حرا ، مسلما ، عدلا ، ثقة فيما يقول ، لاتفاق الأمة على ذلك ، ومحافظة على الأجله نصب الامام . وما دل السمع على اشتراطه أن يكون قرشيا ، وذلك نحو قوله - عليه السلام - :

" قدموا قرشيا ولا تقدموا عليها " (٤) وقوله " الناس تبع لقريش فبر الناس تابع لبرهم وفاجرهم تابع لفاجرهم " (٥)

وهذه هي الشروط المتفق عليها عند أهل السنة وهناك شروط في اثباتها خلاف عند بقية الفرق كالمعتزلة والخوارج والشيعة .

اشتراط النسب الي قريش:

وهذا الشرط وقسح فيه خلاف عند بعض الفرق ، وقد ذكر ابن حزم أقوال الفرق فقال :

() اختلف القائلون بوجوب الامامة على قريش ، فذهب أهل السنة وجميع الشيعة وبعض المعتزلة وجمهور المرجئة الي أن الامامة لاتجوز الا في قريش

(١) الأحكام السلطانية : ٠٦

(٢) أصول الدين : ٠٢٧٧

(٣) غاية المرام : ٣٨٣-٣٨٤

(٤) أخرجه الشافعي في "مسنده" ص ٢٧٨ ، وذكره السيوطي في "الجامع الصغير"

ومحده (انظر : فيض القدير ٤ / ٥١١ - ٥١٢)

(٥) لم أقف على هذا اللفظ الذي ساقه الآمدي ، غير أن الحديث قد ذكره مسلم بلفظ مغاير بمعناه ، كما سيأتي .

خاصة من كان من ولد فهر بن مالك، وأنها لا تجوز فيمن كان أبوه من غير
بنى فهر بن مالك وان كانت أمه من قريش ولا في حليف ولا في مولى .
وذهب الخوارج كلها، وجمهور المعتزلة وبعض المرجئة الى أنها جائزة
في كل من قام بالكتاب والسنة قرشيما كان أو عربيا أو ابن عبد وقال ضرار بن عمرو
الغطفاني (١) اذا اجتمع حبشي وقرشي كلاهما قائم بالكتاب والسنة فالواجب
أن يقدم الحبشي لأنه أسهل لخلعه اذا حاد عن الطريقة (٢).
والسدى عليه جمهور المسلمين واجماعهم هو اشتراط القرشية لسور
الأحاديث في ذلك كقول الرسول - صلى الله عليه وسلم - " الناس تبع
لقريش في هذا الشأن مسلمهم تبع المسلمهم وكافرهم تبع لكافرهم (٣) وما رواه
البخارى عن هارثة أنه قال " سمعت رسول الله - صلى الله عليه وسلم - يقول:
" ان هذا الأمر في قريش لا يعاد بهم أحد الا كبه الله في النار على وجهه
ما أقاموا الدين (٤) " وكقول رسول الله - صلى الله عليه وسلم - " لا يزال هذا
الأمر في قريش ما بقي منهم اثنان (٥) "

يقول الامام النووي: " هذه الأحاديث وأشبهها دليل ظاهر أن الخلافة
مختصة بقريش لا يجوز عقد لها لأحد من غيرهم، وعلى هذا انعقد الاجماع في
زمن الصحابة، فلذلك بعدهم، ومن خالف فيه من أهل البدع أو عرض بخلاف
من غيرهم فهو محجوج باجماع الصحابة والتابعين ممن بعدهم بالأحاديث
الصحيحة (٦) ."

-
- (١) هو أبو عمرو بن عمرو القاضي، معتزلي المنشأ، له مقالات خبيثة، وخالف
المعتزلة في خلق الأفعال وفي القدرة، ومن كتبه: الرد على الخوارج والمعتزلة.
انظر: لسان الميزان ٢٠٣/٣، ميزان الاعتدال ٣٢٨/٢ - ٣٢٩.
- (٢) الفصل ٨٦/٤
- (٣) صحيح مسلم ١٤٥١/٣ ج ١٨١٨
- (٤) البخارى مع الفتح ١١٣/١٣ - ١١٤ ج ٧١٣٩
- (٥) البخارى مع الفتح ١١٤/١٣ ج ٧١٤٠، مسلم ١٤٥٢/٣ ج ١٨٢٠
- (٦) مسلم شرح النووي ٢٠٠/١٢

وذكر النووي عن القاضي عياض قوله : " اشتراط كونه قرشياً هو مذهب العلماء كافة ، وقد احتج به أبو بكر وعمر رضي الله عنهم على الأنصار يوم السقيفة فلم ينكره أحد ، وقد عد العلماء في مسائل الأجماع ولم ينقل عن أحد من السلف فيها قول ولا فعل يخالف ما ذكرنا ، وكذلك من بعدهم في جميع الأعصار " . (١)

وقد ذكر ابن حجر العسقلاني مثل هذا الكلام عن القاضي عياض . (٢)

ولقد أكد الامام النووي استمرارية هذا الشرط بقوله :

" وبين - صلى الله عليه وسلم - أن هذا الحكم مستمر الى آخر الدنيا ما بقي من الناس اثنان ، وقد ظهر ما قاله - صلى الله عليه وسلم - فمن زمنه - صلى الله عليه وسلم - الى الآن الخلافة في قريش من غير مزاحمة لهم فيها وتبقى كذلك ما بقي منهم اثنان كما قاله - صلى الله عليه وسلم - " . (٣)

وزهب ابن حزم ، والابجي ، وابن خلدون الى اشتراط النسب السبي قريش واستدلا باجماع الصحابة على ذلك يوم السقيفة . (٤)

وبهذا يتبين لنا أن اشتراط النسب الى قريش مما اتفق عليه العلماء وما عليه جمهور المسلمين ، ولا اعتداد بخلافه كما قال العلماء فيما تقدم .

ولقد ذكر ابن خلدون شبهة من لم يشترط القرشية وفند قولهم حيث قال : " الا أنه لما ضعف أمر قريش وتلاشت عصبيتهم بما نالهم من الترفوالنعيم وما أنفقتهم الدولة في سائر أقطار الأرض عجزوا بذلك عن حمل الخلافة وتغلب

(١) المصدر السابق : ٢٠٠/١٢ .

(٢) انظر : فتح الباري ١١٩/١٣ .

(٣) مسلم شرح النووي ٢٠٠/١٢ - ٢٠١ .

(٤) انظر : الفصل ٨٦/٤ ، والمقدمة : ١٩٤ ، المواقف : ٣٦٨ .

علمهم الأعاجم، وصار الحمل والعقد لهم فاشتبه ذلك على كثير من المحققين حتى ذهبوا الى نفي اشتراط القرشية وعولوا على ظواهر في ذلك قوله - صلى الله عليه وسلم - : " اسمعوا وأطيعوا وان ولي عليكم عبد حبشي ذو زبينة " (١).

وهذه لا تقوم به حجة في ذلك فانه خرج مخرج التشليل ، والفرض للمخالفة في ايجاب السمع والطاعة " (٢).

وقال السيالكوتى في حاشيته على المواقف عند رده على المانحين :
" ونقول هو - اي حديث " اسمعوا واطيعوا . . . " - على سبيل الفرض ، ويدل عليه أنه لا يجوز كون الامام عبدا اجماعا " (٣)

وخلاصة القول : أن من شروط الامام أن يكون قرشيا وذلك لدلالة النصوص الصحيحة الصريحة على ذلك ولاجماع الصحابة والعلماء على ذلك الا أنه لا بد ان يلاحظ في ذلك قوله - صلى الله عليه وسلم - " ما أقاموا الدين " بتنفيذهم أوامر الله ورسوله والا فغيرهم ممن يطيع الله ورسوله في هذه الحالة ا وليس ولذا قال ابن حجر : " قوله " ما أقاموا الدين " أي مدة اقامتهم أمور الدين " (٤)
ومعنى ذلك أنهم اذا لم يقيموه خرج الأمر عنهم ، كما ذكره ابن حجر (٥).

ويقول الشيخ الشنقيطي : " فاشتراط كونه قرشيا هو الحق ، ولكن النصوص الشرعية دلت على أن ذلك التقديم الواجب لهم في الامامة مشروط باقامتهم - الدين واطاعتهم لله ورسوله ، فان خالفوا أمر الله فغيرهم ممن يطيع الله تعالى وينفذ أوامره أولى منهم - ثم ذكر حديث معاوية وقال - ومحل الشاهد منه قوله

(١) البخارى مع الفتح ١٣ / ١٢١ ح ٧١٤٢ ، وابن ماجه ٢ / ٢٥٥ ح ٢٨٦٠ .

(٢) المقدسة : ١٦٤ .

(٣) شرح المواقف ح ٢ / ٤٦٦ .

(٤) فتح البارى ١٣ / ١١٦ .

(٥) انظر : المصدر السابق ٣ / ١١٦ .

— صلى الله عليه وسلم — " ما أقاموا الدين " لأن لفظه " ما " فيه مصدرية ظرفية مقيدة لقوله " ان هذا الأمر في قريش " وتقرير المعنى : ان هذا الأمر في قريش مدة اقامتهم الدين ، ومفهومه : أنهم ان لم يقيموه لم يكن فيهم ، وهذا هو التحقيق الذي لا شك فيه في معنى الحديث " (١)

هذا عن شروط الامام عند أهل السنة ومن هذا حذوهم .

وأما عن شروط الامام عند الامامية فإني أقول :

يبدو من كلام القرطبي عند ذكره لشروط الامام أن هناك من يشترط فيه

العصمة حيث يقول بعد ذكر الشروط :

" وليس من شرطه أن يكون معصوما من الزلل والخطأ " ولعله يقصد (٢)

بذلك الامامية وهذا ما صرح به البغدادي بقوله " وزادت الشيعة في هذا ،

الشروط العصمة من الذنوب " . (٣)

وذكر هذا أيضا الآمدي فقال :

" وقد زادت الشيعة شروطا أخرى : وهو أن يكون من بني هاشم معصوما " (٤)

فهم من هذه الأقوال أن الامامية يتفقون مع أهل السنة في الشروط

السابقة الا أنهم زادوا على ذلك القول بالعصمة ، ولكن بعد التحقيق فسي

مذهب القوم تبين أنهم لم يشترطوا العصمة فقط بل زادوا شروطا أخرى فيسر

هذه الشروط المتقدمة .

فإين بابوية القمي يروي في " الخصال " عن جعفر الصادق قوله :

" عشر خصال من صفات الامام : العصمة ، والنصوص ، وأن يكون أعلم الناس

(١) أضواء البيان ١/ ٥٢-٥٣

(٢) الجامع لأحكام القرآن : ١/ ٢٧١

(٣) أسول الدين : ٢٧٧

(٤) غاية المرام : ٣٨٤

وأَتقاهم ، وأَعلمهم بكتاب الله ، وأن يكون صاحب الوصية الظاهرة ، ويكون لسه المعجز والدليل ، وتنام عينه ، ولا ينام قلبه ، ولا يكون له في " ، ويرى من خلفه كما يرى من بين يديه " (١) .

وذكر " الزنجاني " في عقائد وشروط الامام مختصرة فقال :

" وهي أمور : الأول : العصمة . ، الثاني : أن يكون أفضل من جميع الأمة الثالث : أن يكون منصوباً عليه ، لأن العصمة من الأمور الهابطة ، ويشترط كونه هاشمياً " (٢) .

وعد نصير الدين الطوسي شروط الامامة ثمانية وهي : (٣)

الأول : العصمة .

الثاني : العلم بجميع ما تحتاج اليه الأمة من أمور الدين والدنيا ، لأن الفرض منه لا يحصل بدون ذلك ، والشاهد عليه " نهج البلاغة " .

الثالث : كونه أشجع الأمة لدفع الفتن واستئصال أهل الباطل ، ونصرة الحق .

الرابع : أن يكون أفضل من جميع رعاياه ، في جميع الصفات الكمالية كالشجاعة والسخاوة والمروءة والكرم والعلم ، وسائر الصفات لئلا يلزم تعدد يسم المفضل على الفاضل .

الخامس : أن يكون مبراً من العيوب الموجبة لنفرة الخلق في الخلق والخلق كالعمى ، والجذام ، والبرص ، والبخل ، والحرص ، وسوء الخلق والأصل كدنا ، النسب والتولد من الزنا .

(١) الخصال ٢/٤٢٨ .

(٢) عقائد الامامية الاثني عشرية ١/٧٧-٧٩ .

(٣) المرجع السابق ١/٧٩ .

السادس : أن يكون أزهد الناس وأطوعهم لله وأقربهم منه .

السابع : أن تظهر منه المعاجز ، التي يعجز عنها غيره ، لتكون دليلا على امامته .

الثامن : أن تكون امامته عامة غير منحصرة فيه ، لئلا يظهر الفساد .

ومما سبق يتبين لنا أن الامامية قد انفردت وبشروط للامام لم يقل بها أحد غيرهم ، وكاشتراط النص والتعيين من الله وظهور المعجز على يد موصيه الى آخر ما ذكرناه .

والذي نريد أن نصل اليه من هذا أن اشتراط العصمة للامام ما انفردت به الشيعة وخاصة الامامية ، وفي ذلك يقول ابن المطهر الحلبي :

" ولما كانت الشيعة وهي أقدم الفرق وأدعاهما لما أمر الرسول - صلى الله عليه وسلم - وأكثرها تمسكا بما خلفه قد التزمت في الخليفة شروطا معينة لم يلتزم بها غيرهم أحدها مسألة العصمة " (١)

ولربما يتراءى للبعض أن القول بالعصمة لا يعدو عن كونه مبالغة من جانب الامامية لمن يتولى منصب الخلافة ، ولكن تأخذه الدهشة اذا علم أن الامام في العصمة كالنبي على حد سواء ، فهي كما يقول جعفر الخليلي " وانما يجب أن يكون الامام كالنبي معصوما " (٢)

وكما قال الزنجاني : " العصمة معتبرة في الامام . . لأنه حافظ للشرع قائم به فحالة كحال النبي - صلى الله عليه وسلم - " (٣) الى غير ذلك من الأقوال الكثيرة التي استلهمت بها كتب القوم ، حتى اصبحت من أهم العقائد

(١) عقيدة الشيعة : شريعتي : ٢٣٥ .

(٢) موسوعة العتبات : ٢٨٤ .

(٣) عقائد الامامية الاثنى عشرية ٦/٧٧ .

الفصل الثاني

نشأة القول بعصمة الأئمة عند الإمامية

ويشتمل على البابين التاليين :

- * البحث الأول : تعريف العصمة
- * البحث الثاني : ظهور القول بعصمة الأئمة
- * البحث الثالث : العائلون بعصمة الأئمة من النسب

عقد الامامية كما سيظهر لنا فيما يأتي .

والذي أراد أن القول بالعصمة كان سبباً لكثير من الأساطير التي هيئت

حول الامام سواء من النقص عليه أو ظهور المعجزة أو غير ذلك من الأباطيل .

فما هي هذه العصمة وكيف نشأت هذه الفكرة وهذا ما سنبينه

ان شاء الله تعالى - في الفصل التالي .

المبحث الأول

تعريف العصمة

أولا : في اللغة :

معناها : المنع ، قال ابن منظور :

" العصمة في كلام العرب : المنع ، وعصمة الله عبده : أن يعصمه

بما يوقفه ، وعصمه يعصمه عصما : منعه ووقاه . . . قال الله عز وجل حكاية عن

امرأة العزيز حين راودته عن نفسه " فاستعصم " ^(١) أي تأبى عليها ولم يجبهها الى

ما طلبت . . . والعاصم : المانع الحامي ، والاعتصام : الامتسال بالشيء ، ومنه

شعر أبي طالب :

(شمال اليتامى عصمة للأرامل)

أي ينعمهم من الضياع والحاجة . . . (٢)

وفي القاموس :

" عصم يعصم : اكتسب ومنع ووقى ، والقربة جعل لها عصاما كأصمها وعصمه

الطعام : منعه من الجوع ، والعصمة " بالكسر " المنع والقلادة " . (٣)

وأصل العصمة : الربط ، ثم صارت بمعنى المنع ، قال الزجاج :

" أصل العصمة الحبل ، وكل ما أمسك شيئا فقد عصمه " . (٤)

(١) يوسف : ٣٢ .

(٢) لسان العرب ١٢ / ٤٠٣ - ٤٠٤ ، مادة : عصم .

(٣) القاموس المحيط ٤ / ١٥٢ - ١٥٣ ، مادة : عصم .

(٤) لسان العرب ١٢ / ٤٠٥ ، مادة : عصم .

وقال الطبري : " وأصل العصم المنسح ، فكلم مانع شيئا فهو عاصمه
والمنسح به ، ومنه قول الفرزدق :

(١)
أنا ابن العاصمين بنى تميم * إذا ما أعظم الحد ثان نابا

ولذا قيل للحبل عصام ، وللسبب الذي يتسبب به الرجل الى حاجته :
عصام ، ومنه قول الأعشى :

الى المرء قيس أطيل السرى * وأخذ من كل حى عصم (٢)

يعنى بالعصم : الأسباب ، أسباب الذمة والأمان . (٣)

ولا خلاف بين اللغويين فكلم أقوالهم ترجع الى أنها بمعنى المنسح
فالحبل عاصم ، لأنه مانع عن السقوط أو التردى ، والرهط عاصم ، لأنه يمنع من
الانفلات ، والسبب عاصم أيضا لصاحبه ان هو مانع له من أن يتعرض للمكسره
وهكذا .

ثانيا : العصمة فى الاصطلاح :

عرف المتكلمون من أهل السنة والشيعة العصمة فى الاصطلاح بتعريفات
مختلفة ، فأهل السنة عرفوها بتعريفات بعضها يختلف عن بعض لفظا الا أن المعنى
واحد ، وقد يختلف بعضها لفظا ومعنى ، لذا فاننا سنعرف العصمة أولا عند
أهل السنة ثم نعقب ذلك بتعريف الشيعة .
وقبل أن نتعرض لتعريف العصمة نلفت الانتباه الى أن العصمة عند أهل
السنة انما يراد بها الأنبياء ، أما عند الشيعة فيراد بها الأنبياء والأئمة من

(١) ديوان الفرزدق ص ١١٥ .

(٢) ديوان الأعشى ص ٣٧ .

(٣) جامع البحار ٢٦ / ٤ .

آل البيت ، وبهذا يتضح لنا قبل الخوض في التعريف مراد العصمة عند الفريقين
وفيما يلي تعريف العصمة ؛
أولا ؛ عند أهل السنة ؛

عرفت العصمة عند المتكلمين من أهل السنة بتعريفات مختلفة ، قال البيضاوي
" العصمة ملكة نفسانية تمنع عن الفجور وتتوقف على العلم بمثالب
المعاصي ومناقب الطاعات " . (١)

وعن تأكد هذه العصمة وتحققها في الأنبياء يقول الأصبهاني ؛
" اعلم أن الهيئة النفسانية ان لم تكن راسخة سميت حالا ، وان كانت
راسخة سميت ملكة ، والهيئة النفسانية التي تمنع صاحبها عن الفجور الذي
هو ارتكاب المعاصي ، واجتناب الطاعات انما تصير ملكة بأن يعلم صاحبها
مثالب المعاصي أي معاييبها ، ومناقب الطاعات ، لأن الهيئة المانعة من الفجور
اذا تحققت في النفس وعلم صاحبها ما يترتب على المعاصي من المضار ، وطوبى
الطاعات من المنافع تصير راسخة لأنه اذا علم مثالب المعاصي ومناقب
الطاعات يرغب في الطاعات ويرغب عن المعاصي فيطبع ولا يعصى ، فتصير
هذه الهيئة راسخة .

وتأكد هذه الملكة في الأنبياء بتتابع الوحي على تذكر ذلك العلم
والاعتراض على ما يصدرون عنهم سهوا ، والعتاب على ترك الأولى ، فانه متى صدر
عنهم شيء سهوا أو تركوا ما هو أولى لم يترك مهلا بل يعاتبوا او ينهوا عليه
ويضيق الأمر فيه عليهم بتأكد تلك الملكة " . (٢)

وذكر البيضاوي تعريفا آخر للعصمة فقال ؛

" وقيل ؛ العصمة كون الشخص بحيث يمتنع عنه الذين بخاصية في نفسه
أو بدنه " . (٣)

(١) طوابع الأنوار (على هامش المواقف) ٥٦٤/٢

(٢) مطالع الأنظار (على هامش المواقف) ٥٦٥/١

(٣) طوابع الأنوار (على هامش المواقف) ٥٦٥/١

وهذا التعريف يفهم منه أن العصمة تكون بالقوة عن طريق هذه الخاصية التي في النفس أو البدن وليس للمعصوم دخل فيها بخلاف التعريف الأول فإنه لا ينفي عن المعصوم الاختيار، إذ أن العصمة إنما تأكدت عن طريق معرفته بمثالب المعاصي ومناقب الطاعات بالإضافة إلى لطف الله المتحقق بتتابع الوحي أو العتاب أو الاعتراض .

وقريبا من هذين التعريفين ما قاله السرازي :

« القائلون بالعصمة : منهم من زعم أن المعصوم هو الذي لا يمكنه الاتيان بالمعاصي ، ومنهم من زعم أنه يكون متكنا منها .

والأولون منهم من زعم أن المعصوم هو المختص في بدنه أو نفسه بخاصية تقتضي امتناع اقدامه على المعاصي ، ومنهم من ساعد على كونه مساويا لغيره في الخواص البدنية لكن فسر العصمة بالقدرة على الطاعة وهو قول أبي الحسن الأشعري .

والذين لم يسلبوا الاختيار فسروها بأنه الأمر الذي يفعله الله تعالى بالعبد وعلم أنه لا يقدم مع ذلك الأمر على المعصية بشرط أن لا ينتهي فعلى ذلك الأمر إلى حد الاجاء^(١) .

ثم ذكر الرازي تحقق العصمة عند الذين لم يسلبوا الاختيار فقال :

« ثم ان هؤلاء زعموا أن أسباب العصمة أمور أربعة :

أحدها : أن يكون لنفسه أو لبدنه خاصية تقتضي ملكة مانعة من الفجور .

وثانيها : أن يحصل له العلم بمثالب المعاصي ومناقب الطاعات .

وثالثها : تأكيد تلك العلوم بتتابع الوحي والبيان من الله تعالى .

ورابعها : أنه متى صدر عنه أمر من الأمور من باب ترك الأولى والنسيان لم

(١) محصل أفكار المتقدمين : ٢١٨ .

يترك مهملًا بل يعاتب وينبه عليه ، ويضيق الأمر منه عليه ، فإذا اجتمعت هذه الأمور الأربعة كان الشخص معصوماً عن المعاصي لا محالة ، لأن ملكة العفة إذا حصلت في جوهر النفس ثم انضاف اليه العلم التام بما في الطاعة من السعادة وفي المعصية من الشقاوة صار ذلك العلم معيناً له مقتضى الملكة النفسانية ثم الوحي يصير متماً لذلك ، ثم خوف الموت أخذة على القدر القليل يكون توكيداً لذلك الاحتراز فيحصل من اجتماع هذه الأمور تأكيد حقيقة العصمة^(١)

وعرفها سعد الدين التفتازاني * العصمة بأنها :

(٢) * ألا يخلق الله تعالى الذنب في العبد مع بقاء قدرته واختياره .

ثم قال :

* وهذا معنى قولهم : هي لطف من الله تعالى يحمله على فعل الخير ويزجره عن الشر مع بقاء الاختيار تحقيقاً للابتلاء ، ولهذا قال الشيخ أبو منصور^(٣) رحمه الله : العصمة لا تزيل المحنة^(٤) .

وعرف * ابن الهمام * العصمة في * التحرير * بما يتوافق مع تعريف * التفتازاني فقال :

* وهي عدم قدرة المعصية أو خلق مانع غير ملجئ^(٥) .

وعرف * عبد السلام اللقاني * العصمة بما عرفها به كل من التفتازاني وابن الهمام فقال :

* والعصمة لفة : المنع ، واصطلاحاً : ألا يخلق الله في المكلف الذنب

(١) محصل المتقدمين : ٢١٨ .

(٢) شرح التفتازاني على العقائد النسفية : ١٨٥ .

(٣) هو الماتريدي .

(٤) المصدر السابق : ١٨٥ .

(٥) تيسير التحرير ٣ / ٢٠ .

مع بقاء قدرته واختياره^(١) ثم قال :

" وهو معنى قولهم ؛ هي لطف من الله تعالى بالعبد يحمل على فعل الخير ويذره من الشر مع بقاء الاختيار تحقياً للابتلاء^(٢) ."

وهذه التعريفات التي ذكرها كل من التفتازاني وابن الهمام واللقانسي تلمسنى مع أحد التعريفين اللذين ذكرهما كل من البيضاوي والرازي وهو قول من أثبت الاختيار للمعصوم .

اذن يمكن القول بأن الذين عرفوا العصمة عند أهل السنة فريقان :

" فريق عرفها بأنها ملكة أو لطف يفعله الله بالمعصوم مع بقاء اختياره .
وفريق عرفها بأنها خاصية في النفس أو البدن ، بحيث يمتنع عن المعصوم الذنب .
وهذا التعريف يوهم بسلب الاختيار للمعصوم ، مما يؤدي الى فسادة ، ولذا اعترض عليه بالعقل والنقل :

أما العقل : فيقول الأصهباني :

" فلأنه لو كان كذلك لما استحق صاحبها المدح على عصمته

ولامتنع تكليفه وبطل الأمر والنهي والثواب والعقاب) .^(٣)

وقال التفتازاني : " كيف ولو كان الذنب مستنعا لما صح تكليفه بترك

الذنب ولما كان مثابا عليه^(٤) ."

(١) اتحاف المرید : ١١٦ .

(٢) المرجع انفسه : ١١٦-١١٧ .

(٣) مطالع الأنظار (على هامش المواقف) ١/٥٦٥ .

(٤) شرح التفتازاني على العقائد النصفية ١٨٥ .

وأما النقل : فيقول الأصفهاني :

" فلقوله تعالى : " قل إنما أنا بشر مثلكم يوحى الي " وقوله تعالى :^(١)
" ولولا أن ثبتناك لقد كدت تركن اليهم شيئا قليلا " ^(٢) فان الآية الأولى تدل
على أن النبي مثل الأمة في حق جواز صدور المعصية منه ، والثانية تدل على
أن الله تعالى ثبته على عدم المركون اليهم والا لركن اليهم ، فيكون الركسون
اليهم الذي هو الذنب غير ممتنع " .^(٣)

وإذا ثبت بطلان هذا التعريف بالعقل والنقل فان أصح التعريفين
وأشهرهما من أثبت للمعصوم الاختيار كما نلاحظه في التعريف الأول كل من
البيضاوي والأصفهاني والتفتازاني ومن وافقهما ، ولقد أشار محمد مكي الدين
في تعليقه على " المسامرة " ^(٤) أن هذا هو المشهور في تعريف العصمة .
هذا عن تعريف العصمة عند أهل السنة وننتقل الآن الي تعريف العصمة
عند متكلمي الشيعة :

ثانيا : تعريف العصمة عند الشيعة :

عرف متكلموا الشيعة العصمة بتعريفات تلتقي جميعها أو تدور حول

تعريف واحد ، يتضح لنا ذلك ما يلي :

١ - تعريف الشيخ المفيد : عرف الشيخ المفيد العصمة بأنها :^(٥)

" الامتناع بالاختيار عن فعل الذنوب والقبايح عند اللطف الذي يحصل

(١) الكهف / ١٨٠

(٢) الاسراء / ١٧

(٣) مطالع الأنظار (على هامش المواقف) ١ / ٥٦٥

(٤) انظر : ص ٢٨٨

(٥) هو أبو عبد الله محمد بن النعمان بن عبد السلام البغدادي ، شيخ مشايخ
الامامية ، ورئيس الكلام والفقه والجدل ، له أكثر من مائتي مصنف ، ولد عام ٣٣٦ هـ
وتوفي عام ٤١٣ هـ . انظر : الكنى والألقاب ٣ / ١٩٧

من الله تعالى في حقه ، وهو لطف يمتنع من يختص به عن فعل المعصية ولا يمنعه على وجه القهر ، أى لا يكون له حينئذ داع الى فعل المعصية وتترك الطاعة مع القدرة عليهما^(١).

وقال ايضا : " ليست العصية مانعة من القدرة على القبح ولا مضطرة للمعصوم الى الحسن ولا ملجئة اليه^(٢) ."
٢ - وعرفها العلامة الحلبي^(٣) بأنها :

" لطف بفعله الله تعالى بالمكلف لا يكون له مع ذلك داع الى ترك الطاعة وارتكاب المعصية مع قدرته على ذلك^(٤) ."
٣ - وقال المحقق الطوسي^(٥) :

" العصية هي ما يمتنع المكلف معه من المعصية متمكنا فيها زولا يمتنع منها مع عدمه^(٦) ."
٤ - وقال الشريف المرتضى^(٧) :

" العصية هي اللطف الذي يفعله الله تعالى فيختار العبد عنده الامتناع من فعل القبح ، فيقال على هذا ان الله تعالى عصه بأن فعل له ما اختار عنده العدول عن القبح ، ويقال : ان العبد معصوم لأنه اختار عند هذا

(١) شرح عقائد الصدوق / ١١٤ عن طريق نظرية الامامة / ١٠٦ .

(٢) عقيدة الشيعة في الامامة : ٢٢٥ .

(٣) هو الحسن بن يوسف بن علي بن المطهر الحلبي ، أحد صناديد التشيع ، تتلمذ لأمثال نصير الدين الطوسي ، توفي عام ٧٢٦ هـ ، انظر : المنتقى من منهاج العتدال : ١٧ لمعلقة محب الدين الخطيب .

(٤) توفيق التطبيق : ١٦ .
(٥) هو أبو جعفر محمد بن الحسن بن علي الطوسي ، عماد الشيعة ، شيخ الطائفة

على الاطلاق ورئيسها ، صنف في جميع علوم الاسلام ، ولد عام ٣٨٥ وتوفي عام سنة ٤٤٦ هـ ، انظر : الكنى والألقاب : ٢ / ٣٩٤ .

(٦) توفيق التطبيق : ١٦ .

(٧) هو أبو القسم علي بن الحسن بن موسى بن محمد بن موسى بن ابراهيم بن =

(١)

الداعي الذي فعل له الامتناع من القبيح".

من هذه التعريفات لأهم متكلمي رجال الشيعة يتبين لنا أن تعريف العصاة عند الشيعة يتفق مع التعريف الذي رجحناه عند أهل السنة ولا يضر تعريف أهل السنة أن يوافق تعريف متكلمي الشيعة، وخاصة إذا علمنا أن قضية عصاة الأنبياء قد وافق فيها الشيعة أهل السنة إلا أن الشيعة أثبتوا العصاة للأنبياء من كل شيء.

وإذا كان تعريف العصاة واحداً عند الفريقين إلا أن الخلاف يقع في مضمونها ووجودها في الواقع.

وأرى أن الخلاف يقع في أمرين:

١ - أهل السنة والشيعة يقولون باللفظ من الله تعالى للمعموم، إلا أن أهل

السنة يرون أنه تفضلاً من الله تعالى للعبد، أما الشيعة فيقولون بوجود ذلك على الله، وهم في هذا قد تأثروا بأصول المعتزلة القائلة بوجود الأشياء على الله^(٢)، ولا يخفى بطلان ذلك وفساده.

وهذا يظهر لنا الفرق بقول اللفظ عند أهل السنة وعند الشيعة.

٢ - أهل السنة يثبتون العصاة للأنبياء فقط، بينما الشيعة يثبتونها للأنبياء

والأئمة من آل البيت.

وهذا التعريف للعصاة هو مال إليه جمهور متكلمي الشيعة إلا أن

أحد متكلمي الشيعة وهو "علي الجيلاني" قد عرفها تعريفاً فلسفياً جعل فيه

*** الامام موسى الكاظم، مقدم في الملوم مثل علم الكلام، والفقه وأصول الفقه

وفيه ذلك، له تصانيف مشهورة منها: "الشافعي" في الإمامة. ولد عام

٣٥٥ هـ، وتوفي عام ٤٣٦ هـ.

انظر: الكنى والألقاب ٢/٤٨٠ وما بعدها.

(٢) أمالي المرتضى ٢/٣٤٧.

(٢) انظر: أصول الدين الإسلامي: ١٧٦.

(٣) انظر: المغني: أبواب التوحيد والعدل ٣/٣ وما بعدها.

نفس المعصوم على اتصال بعالم الريانية عن طريق قوة روحانية صالحة لتلقى
الالهامات الالهية التي يتحقق عن طريقها العصمة ، فيقول :

" العصمة قوة روحانية وموهبة فطرية مختصة بالنفوس القدسية لاستعدادها

الذاتي لتحصيل بها حقائق مشاهدة عقلية بقدر طاقتها على ما كان عليها
ولا يحصل معها العصيان والسهو والنسيان وان كان مكنها لذاتها" (١)

ثم يتحدث — الجيلاني — عن نفس المعصوم التي بها يتحصل الحقائق
فيذكر مراتب الموجودات من جماد ونبات وحيوان وانسان وتفاوتها في الشوف
والمرتبة فيقول :

" حقيقة النبات بما هو نبات أشرف من حقيقة الجماد ، لأن فيه جوهرًا
ناميًا لا يوجد في الجماد ، وكذا حقيقة الحيوان بما هو حيوان أشرف من حقيقة
النبات ، لأن فيه جوهرًا آخر ، وهو مبدأ الحركة الإرادية ، وحقيقة الانسان
بما هو انسان أشرف من حقيقة الحيوان لأن فيه جوهرًا ناطقًا لا يوجد في
سائر الحيوانات ، وبما أن أعلى مراتب كل سافل يتصل بأعلى ما فوقه ، فان أعلى
مراتب الانسان من أفراده العالية متصلة بالملائكة والروحا نبات بالعلوم
الميقينية الشهودية ، ومرتبطة بعالم الريانية بقوة الروحانية بصلاحيه تلقي الالهامات
الالهية ، فوجب أن تكون الأفراد العالية من الانسان معصومة ، وهذه الأفراد
العالية قليلة الوجود في الأزمان ، سنة الله في خلقه ولن تجد لسنة الله تبديلًا
كما ورد في القرآن الكريم " وقليل من عبادي الشكور " (٢) . . . ومن هنا فنفس
المعصوم أشرف النفوس فطرة وهي في ذاتها مائلة بمحسنت الأشياء وصارفة
عن قبائحها لذاتها ، ولمشاهدة حقائق الأشياء على ما كان عليها كمشاهدة

(١) توفيق التطبيقي : ١٦٠ .

(٢) سبأ / ١٣٠ .

النفوس غير القدسية لمحسوساتها، والمشاهدات والاتصال بالروحانيات والتذاذها

بها صارفة عن القبائح كلها فيكون معصوما عنها". (١)

تلك هي مفهوم العصمة وتحققها عند متكلمي الشيعة المتأخرين حين

امتزجت عقائد الشيعة بالاستدلالات المعتزلية والفلسفية .

أما العصمة عند متكلمي الشيعة الأوائل فهي كما بينها هشام بن الحكم

حين سئل عن صفة عصمة الامام وبأى شيء تعرف فقال :

" ان جميع الذنوب لها أربعة أوجه لا خامس لها : الحرص، والحسد

والغضب، والشهوة، وهذه الصفات كلها منفية عن الامام ، فلا يجوز أن يكون

حريصا على هذه الدنيا وهي تحت خاتمة فهو خازن أموال المسلمين فعلى

ماذا يحرص ، ولا يجوز أن يكون حسودا ، لأن الانسان انما يحسد من فوقه وليس

فوقه أحد ، فكيف يحسد من دونه ، ولا يجوز أن يغضب لشيء من أمور الدنيا الا أن

يكون غضبه لله عز وجل قد فرض عليه اقامة حدوده ، ولا يجوز أن يتبع الشهوات

ويؤثر الدنيا على الآخرة لأن الله حبيب اليه الآخرة كما حبيب اليها الدنيا ، فهو

ينظر الي الآخرة كما ينظر الي الدنيا ، فهل رأيت أحدا ترك وجهها حسنا لوجه

قبيح ، وطعاما طيبا لطعام مر ، وثيابا ليثا لثوب خشن ، ونعمة دائية باقية لدنيا

زائلة فانية ". (٢)

وهذا التفسير مع روعته في قوة اقتناعه فانه لا يتضمن الا نغيا لبعض

الذرائع دون أن يتضمن أدنى إشارة الي كون العصمة من فعل الله أو من

استعداد المكلف. (٣)

(١) المرجع السابق: ١٦-١٩ بتصرف.

(٢) أمالي شيخ صدوق: ٦٣٢-٦٣٣، معاني الأخبار: ١٣١-١٣٢.

(٣) انظر: نظرية الامامة: ١٠٩.

وسئل هشام أيضا عن معنى : " ان الامام لا يكون الا معصوما " فقال :
(سألت أبا عبد الله - رضي الله عنه - عن ذلك فقال : المعصوم هو المنتزع
بالله من جميع محارم الله ، وقال الله تبارك وتعالى : " ومن يعصم بالله فقد
هدى الى صراط مستقيم " (١) (٢)

واذا ما رجعنا الى تاريخ مبكر من هذا نجد الشيعة قد نسبوا الى الامام
" زين العابدين " تفسيره للعصمة ، حيث يقول :

" ان الامام منا لا يكون الا معصوما ، وليست العصمة في ظاهر الخليقة
فيعرف بها ، ولذلك لا يكون الا منصوفا عليه فقبل له : فما معنى المعصوم ؟
قال : هو المعتصم بحبل الله ، وجبل الله هو القرآن لا يفتقران الى يوم القيامة " (٣)
ويفسر المجلسي (٤) قول " زين العابدين " بقوله :

" ان تفسير العصمة بالاعتصام بحبل الله اما باعتبار الله يعصم الأئمة من
الذنوب بسبب اعتصامهم بالقرآن أو أن المراد بالمعصوم أن الله عصمه بالقرآن
فيعمل بما جاء به ويعرف معانيه جميعا " (٥)

مقارنة بين قول الشيعة الأوائل والأواخر :

من خلال عرض الأقوال عن تعريف العصمة نلاحظ أن تفسير العصمة قد
مر بمراحل حتى استقر في النهاية وعليه مسحة اعتزالية ، فالعصمة كما فسرها
الامام " زين العابدين " لاتعدو عن كون المعصوم ملتزما بالقرآن عاملا باحكامه
واذا كان القرآن قد حفظ من الخطأ أو التحريف فان المتسكك به آمن من أن
يتسع في الخطأ فتحصل له العصمة بذلك .

(١) آل عمران : ١٢١ .

(٢) معاني الأخبار : ١٣١ .

(٣) المرجع السابق : ١٣١ .

(٤) هو الملا محمد باقر بن محمد تقي المجلسي توفي عام ١١١٠ هـ . انظر الكنى والألقاب : ٧٣ .

(٥) عقيدة الشيعة : دونالدسن : ٣١٩ .

وقريب من هذا ما جاء في تفسير الامام جعفر الصادق ، وأيضا عند ما
فسر " هشام بن الحكم " العصاة لم تخرج عن كونها نفيا لبعض الرذائل والعيوب
والتي عص منها الامام فتحققت له العصاة ،
وهذه التفسيرات ببساطتها لم تتعرض أو تتضمن إشارة الى كون العصاة
من فعل الله أو من استعداد المكلف ، كما فسرها الشيعة الأواخر الذين فسروا
العصاة بكونها من فعل الله ولطفه من ناحية ، ثم من ناحية أخرى تهيئة
المعصوم لذلك والأخذ بالأسباب وتهديب النفس ، فتحققت عصته بذلك ، ومع
كون العصاة لطف من الله إلا أن المعصوم لم يجبر على هذا ، بل بقيت له
صفة الاختيار .

ومن هذا يتبين لنا ما أسلفناه من أن تعريف العصاة عند جمهور متكلمي
الشيعة المتأخرين موافق للتعريف الذي رجحناه عند أهل السنة ، لذا فهو
في جملة صحيح .

المبحث الثاني

" ظهور القول بعصمة الأئمة عند الامامية "

-

العصمة من أهم الأمور الدينية عند الشيعة الامامية ، وهي شرط أساسي في الامامة ، حتى صارت وصفا ملازما لها ، والسواء ال : هل اعتقد الشيعة الأوائل بعصمة الامام أم أن الشيعة الأواخر هم الذين أسبقوها على أئمتهم بعد أن انتهى العدد الى اثني عشر اماما .؟

هذا ما سنحاول بهانه في هذا المبحث ، الذي نتناول فيه النقاط

التالية :

١ - العصمة في الأوساط غير الشيعية .

٢ - بداية القول بعصمة الأئمة .

أولا : العصمة في الأوساط غير الشيعية :

ليس الشيعة وحدهم هم الذين قالوا بعصمة أحد من الناس ، بل وجدنا غيرهم من يقول بالعصمة ، ولربما عبر عن هذه العصمة " بالقداسة " الا أنه عند التحقيق لانجد فرقا بين اللفظتين في المعنى .

وحتى لانخلط في القول نريد أن ننبه الى أن حديثنا عن العصمة فسي هذا المبحث انما نقصد به من أسند العصمة الى غير الأنبياء والرسل - صلوات الله عليهم - فأهل السنة وجمهور المسلمين لم يشبوا العصمة لأحد من الناس غير الأنبياء والرسل - صلوات الله عليهم -

١ - اليهود وعصمة الحاخامات :

من الأشياء التي تبعت على الدهشة أن اليهود لا يعتقدون بعصمة الأنبياء ، ولم يكتفوا بهذا بل أسندوا المعصية اليهم حتى جعلوا منهم

أبطالاً للجريمة ونسبوا اليهم ارتكاب أعظم الآثام ، ومن يطلع على كتابهم المقدس " العهد القديم " يجد أسفارهم تنطق بذلك بكل جرأة ووقاحة على الانبياء وحاشاهم من ذلك .

فلقد جاء في " سفر التكوين " مانصه :

" فصعد لوط وسكن في الجبل وابنتاه معه لأنه خاف أن يسكن في صوغر فسكن في المغارة هو وابنتاه ، وقالت البكر للصغيرة : ان أبانا قد شاخ ولمس في الأرض رجل لمدخل علينا كعادة كل الأرض فلم نسق أبانا ونضطجع معه ، فنحى من أبينا نسلاً ، فسقتا أباهما خمرًا في تلك الليلة ودخلت البكر واضطجعت مع أبيها ولم يعلم باضطجاعها ولا بقيامها . . . وحدث في الغد أن البكر قالت للصغيرة : اني قد اضطجعت البارحة مع أبي نسق خمرًا ، الليلة أيضا فادخل اضطجعي معي فنهى من أبينا نسلاً ، فسقتا أباهما خمرًا في تلك الليلة أيضا ، وقامت الصغيرة واضطجعت معه ولم يعلم باضطجاعها ولا بقيامها فحبلت ابنتا لوط من أبيهما فولدت البكر ابنا ودعت اسمه " موآب " وهو أبو الموابين الى اليوم والصغيرة ولدت ابنا ودعت اسمه " بن عي " وهو بنى عمون الى اليوم . (١)

وذكروا عن نبي الله داود - عليه السلام - أنه ارتكب جريمة الزنا مع بثشبع بنت اليعام امرأة أوريا الحثي ، كما اتهموا نبي الله سليمان - عليه السلام - بأنه ارتد في آخر عمره ، وكان يعبد الأصنام وسكن المعابد لها . (٢)

وإذا كانت هذه هي نظرة اليهود - لعنهم الله - الى أنبياء الله ورسله فان الشيء الغريب أنهم يثبتون العصاة وعدم الخطأ السي

-
- (١) سفر التكوين : اصحاح : ١٦ / آية : ٣ - ٣٨ .
 - (٢) انظر : سفر صوثيل الثاني / اصحاح : ١١ / آية ٢ - ٢٧ .
 - (٣) انظر : سفر الملوك الأول / اصحاح : ١١ / آية ٤ - ١٢ .

* حاخاماتهم * بسل يشتون لهم العصمة المطلقة ١١٠ .

جاء في * الكنز المرصود * (١)

* وقد حصلت مشاحنة يوما بين حاخامين أحدهما يدعى الراي شايها *
والثاني * باركباره * وحلف كل منهما أن أحد الحاخامات قال كنت
وكنت مما ادعوه ، ولم يفصل في الخلاف الواقع بينهما ، فجاء الحاخام
* روسكي * وقال : ان الحاخامين المذكورين قالا الحق ، لأن الله جعل
الحاخامات معصومين عن الخطأ ١١١ .

والحاخامات * يعتبرون أنفسهم معصومين من كل خطأ وأن أقوالهم

هي أقوال الله * . (٢)

وهم ليسوا بمعصومين وحسب بل هم أفضل من الأنبياء ، يقول

اليهودي * كرامت * :

* أعلم أن أقوال الحاخامات أفضل من أقوال الانبياء ، وزيادة على

ذلك يلزمك اعتبار أقوال الحاخامات مثل الشريعة لأن أقوالهم هي قول

الله الحي ، فإذا قال لك الحاخام : ان يدك اليمنى هي اليسرى

وبالعكس فصدق قوله ولا تجادله فما بالك اذا قال لك ان اليمنى هي

اليمنى واليسرى هي اليسرى * . (٣)

وترتب على القول بعصمة الحاخامات أن أدى ذلك الى الغلو

فيهم ومضاهاتهم لله عز وجل ، فمن ذلك قولهم :

* مخافة الحاخامات هي مخافة الله * . (٤)

(١) الكنز المرصود : ٤٧ .

(٢) المرجع السابق : ٤٨ .

(٣) المرجع السابق : ٤٦ .

(٤) المرجع السابق : ٤٦ .

... من يجادل حاخامه أو معلمه فقد أخطأ، وكأنه جادل العزة
الالهية". (١)

... ان الله تعالى يستشير الحاخامات على الأرض عندما توجد مسألة
معضلة لا يمكن حلها في السماء". (٢)

هذه هي عقيدة اليهود في عصمة الحاخامات وتلاميذهم، ولقد مر بنا عند
الحديث عن الفرق الشيعية أن منهم من ادعى ألوهية الأئمة فضلاً عن
عصمتهم ما يدل على أن عقيدة العصمة عند الشيعة ربما تأثرت بعقائد
اليهود عن طريق عبد الله بن سبأ كما سنذكره فيما بعد .

٢ - العصمة والنظم السياسية :

ان جميع الأنظمة السياسية على اختلافها تقر بوجود سلطة
عليها تكون مرجع الأحكام، ولا يخضع الفرد لهذه السلطة أياً كانت
حاكماً أو ارادة عامة أو دستورا الا اذا أضفى عليها نوع من القداسة
ووصفت بالعصمة، يقول الدكتور " أحمد صبحي " :

" واذا كان الشيعة هم أول من ابتدعوا البحث في حقيقة العصمة
وحدودها فهم ليسوا وحدهم الذين انفردوا بالقول بها، وان بدأ وصف
فرد بالعصمة مستغرباً في ظل الأنظمة الديمقراطية الحديثة فلقد كان
ذلك شيئاً مألوفاً طوال العصور الى عهد قريب، فالنظام الملكي الذي
ساد آلاف السنين في معظم المجتمعات قائم على الاعتقاد أن سليل
الملك مقدس بالوراثة من أول عمره الى آخره". (٣)

(١) المرجع السابق : ٤٦ .

(٢) المرجع السابق : ٤٦ .

(٣) نظرية الامامة : ١٣٦ .

وإذا ما نظرنا إلى نظام الحكم قديماً في كل من الدولتين الرومانية
والفارسية لمسنا تلك النظرة المقدسة إلى الحكام التي لا تختلف عن العصمة.
فمن نظام الحكم في الدولة الرومانية يقول الدكتور صبحي الصالح:
" والدولة الرومسية منذ صارت امبراطورية في عهد " أغسطس " سنة
٣١ قبل المسيح - اتخذت لنفسها نظام الحكم الاستبدادي الأوتوقراطي
الذي يهول على سلطة الحاكم الفرد المطلق، وكان هذا النظام يفسر في
تجميع السلطات كلها في يد الامبراطور الذي أصبح في نظر البيزنطيين
ذات صفة الهية، وما كادت هذه الامبراطورية تتحول إلى المسيحية حتى
أضحى الامبراطور معيناً من قبل الله مختاراً منذ ميلاده للسيطرة على
البشر لا معقب لحكمة لأنه ينفذ ارادة السماء.

ولعل أدق وصف لنظم الحكم في تلك الامبراطورية أنها كانت
- كما قال "بور" - قيصرية بابوية". (١)

وعن نظام الحكم الفارسي يقول :

" ونظام الحكم في الدولة الساسانية - منذ عهد مو" سسها الأول أردشير
الأول سنة ٢٢٦ م حتى نهاية أمرها في عهد يزدجرد الثالث - استبدادي
فردى يقوم على الاعتقاد بنظرية الحق الالهي المقدسي للملوك، وهو
الحق الذي أتاح لأرد شير مو" سس الدولة أن يسمى نفسه شاهنشاه
أو " ملك الملوك " لأن تاج دولة الفرس لا يلبسه الا كائن الهى يحاط
بمظاهر الاجلال والتقديس". (٢)

ومن الذين النصين يتضح لنا مدى القداسة والعصمة التي استهنتا
على الحكام سواء في الدولة الرومانية أو الفارسية وأن للملك حقاً الهياً

(١) النظم الاسلامية : ٢١ - ٢٢ .

(٢) المرجع السابق : ٣٠ .

على الشعب، فالملك بيده التشريع والسلطان والقضاء والشعب هو رعية الملك وعليهم التنفيذ والطاعة وما ذلك الا لقد استهم التي تعصمهم من الخطأ أو الانحراف في التشريع، وهذا نوع من العصمة ترجم عنسـه بـ " القداسة".

٣ - العصمة وفلسفة السياسة في الفكر الغربي :

وإذا كانت النظرة المقدسة قد وجدت قديما ، وتمثلت بها الدولتين الرومانية والفارسية ، فان هذه النظرة قد استمرت في الفكر الغربي حتى القرون الوسطى ، ، فبعد أن كان الملك هو صاحب القداسة الناتجة عن نظرية الحق الالهي أصبحت نظريتنا "السيادة للأمة" و" الأمة مصدر السلطات" ، ما طابع سياسة الحكم في الفكر الغربي .

يقول : " سميج عاطف الزين" :

" ان نظريتي : السيادة للأمة والأمة مصدر السلطات ، ، ما نظريتنا ان غربيتان من نظريات النظام الديمقراطي ، وقد ظهرتا في أوربا بعد الصراع الدامي الذي اجتاحتها في القرون الوسطى واستمر عدة قسرون ذلك أن أوربا كان يحكمها ملوك ، وكانت تتحكم في أوربا نظرية الحق الالهي ، وهي أن للملك حقا الهيا على الشعب ، فالملك بيده التشريع والسلطان والقضاء ، والشعب هو رعية الملك ، فلا حق له لا في التشريع ولا في السلطة ولا في القضاء ، والناس ينظر الملك عبدا لا رأي لهم ولا ارادة وانما عليهم التنفيذ والطاعة ، وقد استبد هو لا الملوك بالشعوب أيما استبداد ، فضج الناس في كل مكان وقامت الثورات ولكن الملوك كانوا يخمدونها بالقوة ، الا أن هذه القوة كانت تقضى على الثورات قضا مؤقنا ، لأن الثورات كانت من الشعب كله ولا سيما العلماء والفكرين وصارت الثورات ثورات فكرة ينتج عنها ثورات دموية ، وبهذه الأثناء برزت

نظريات متعددة للقضاء على الحق الالهي الذي يدعيه الملوك وكان من أهمها النظريتان: "السيادة للأمة والأمة مصدر السلطات". لأنهم رأوا أنه لا بد من إلغاء الحق الالهي الغاء تاما وجعل التشريع والسلطة للأمة". (١)

٤ - العصمة وفلسفة السياسة في الفكر الشرقي :

في الوقت الذي اتسم فيه نظام الحكم في الفكر الغربي بما سمونه الديمقراطية، والتي ذهبت معها قداسة الحاكم، فإن فلسفة السياسة في الفكر الشرقي قد جعلت السلطة المطلقة للحاكم أو بمعنى آخر خلع صفة العصمة عليه، وهذا ما جعل "هيجل" ينتقد مبدأ الاختيار الشائع في الأنظمة الديمقراطية ويرى فيه معول هدم يعطى الأفراد حسق الأعتراض أو الانتقاضي على الدولة وسحب ارادتهم من تأييدها بينما تقوم الدولة على مبدأ مقدس من حيث أنها تتبع ملكة الروح وهي الفكرة المقدسة كما توجد على الأرض، والملك عند "هيجل" صاحب السلطة المطلقة الذي له مركز مستقل عن مصالح الأفراد، إذ تتمثل في شخصيته الذات النهائية التي تتركز فيها ارادة الدولة ويرتفع الى مكانته السامية عن طريق ميلاده في مجرى الطبيعة، فهو يمثل السيادة لأنه يعبر عن شخصية الكل أو هو مجموع الشعب مسخض في واحد، انه يحصل رسالة العالم التاريخية لأن أهدافه هي روح العالم، إذ لا يستصمد أغراضه من المجري العادي للأور كسائر الناس، وإنما من نبع خفي هو نبع الروح الداخلي الذي يخرج الى العالم ليحقق ارادة التاريخ وهو مفكر يدرك ببصيرته النافذة ما يحتاج اليه عصره، وتتسلط عليه عاطفة

(١) لمن الحكم : ١٦١-١٦٢.

سائدة تدفعه الى تحقيق الرسالة التاريخية التي خلق لتحقيقها
فتتضائل الى جانب ذلك كله تلك الهفوات الخلقية التي قد تصدر عنه
لأن ميزة انشائه للدولة أو تغييره لها يبرر سلوكه مهما كان خطأ
أو عنيفاً، لأنه لا يمكن الفصل بين عاطفة الزعيم والتطور الفعال لتاريخ
العالم، انه اسى من أن يحكم على أفعاله بالقيم الخلقية العادية. (١)
فصفة العصمة اذن مهما اختلفت الألفاظ لم تخل منها نظرية سياسة
عالجت شئون الحكم وتعرضت لمبدأ السيادة، يقول الدكتور أحمد صبحي:
* والواقع أن جميع فلاسفة السياسة حين تناولوا موضوع السيادة
العليا في الدولة أو المرجع الأخير للسلطة جعلوه فوق مستوى الشبهات
حقيقة ليس في السياسة بحث في الخطأ وحدوده في الكباثر أم الصفائر
أو دراسة لمصدر العصمة: لطيف الهى أم نظرة طبيعية أم اكتساب
لأن مثل هذه الأبحاث اقتضتها السياسة الدينية أو الشرعية اللازمة
للنظريات السياسية عند المسلمين، ولقد أثبت الفلاسفة القائلون
بالدكتاتورية والذين أثبتوا السيادة العليا في الدولة لشخص الحاكم
أثبتوا العصمة له وان اختاروا لذلك أوصافاً أخرى، وكذلك وصف فلاسفة
الأنظمة الشعب أو مثليه أو الدستور بالعصمة كذلك، ويبدو أن العصمة
لا بد أن تخلع على من يمتلك السيادة العليا في الدولة كضمان وحيد
لاستقرار نظام الحكم وفرض تأييده على المحكومين. (٢)

وخلاصة القول: أن الحديث عن العصمة في الأوساط غير
الشيعة وجد قبل نشوء المذهب الشيعي بقرون طويلة، وقد وجد متمثلاً

(١) انظر: نظرية الامامة: ١٣٧، ١٣٨.

(٢) المرجع السابق: ١٣٥.

في اتجاهين :

الأول : وجد متشلا في الفكر اليهودي ، باعتقاد عصمة الحاخامات باعتبارهم رجال الدين الذين لهم حق تفسير قواعد التلمود وشعاليمه فالعصمة هنا دينية .

الثاني : وجدت فكرة العصمة متشلة في فلسفة الحكم القائمة على قداسة الحاكم ، فالعصمة هنا سياسية .

وهذان الاتجاهان قامت عليهما فكرة عصمة الأئمة عند الشيعة الامامية فالأئمة عند الامامية هم وحدهم يستحقون الامامة والخلافة عن النبي صلى الله عليه وسلم - وأنهم وحدهم حفظوا الشرع وعن طريقهم توخضت تعاليم الشريعة ومن هنا فهم معصومون ، كما سيتضح لنا من خلال عرضنا لعصمة الأئمة .

ولقد أشار محمد جواد مفنية " الى هذا المعنى بقوله :

" ان الشيعة يشترطون في الحاكم الذي يجمع بين السلطتين الدينية والزمنية أن يكون معصوماً من الخطأ والزلل في علمه وفعله " . (١)

(١) الشيعة والحاكمون : ٠٨

ثانياً : بداية القول بعصمة الأئمة :

لا شك أن موضوع العصمة ذات صلة وثيقة بموضوع الامامة ، وخاصة إذا علمنا أن العصمة عند الامامية شرط في الامامة حتى صارت وصفا ملازماتها .

وإذا كانت للامامة أهمية كبرى حتى قال عنها الشهرستاني :

« وأعظم خلاف بين الأمة خلاف الامامة إذ ماسل سيف في الاسلام على قاعدة

دينية مثل ماسل على الامامة في كل زمان » . (١)

وإذا كان الأمر كذلك فاننا نريد أن نتعرف على بداية التكلم في موضوع الامامة - أو بمعنى آخر - متى تعرض للامامة وخصت بنوع من التأليف والبحث ، فإذا ما عرفنا ذلك استطعنا أن نعرف بداية الخيط الذي يوصلنا الى بداية الكلام عن العصمة .

لقد ظلت اكثر العلوم الاسلامية تروى بطريق المشافهة طوال عهد بني أمية ولم يدون منها الا القليل وانما بدأ التدوين العلمي المنظم في عصر الدولة العباسية ، وكان هذا هو الشأن فيما يتعلق بتدوين الآراء السياسية فقد كانت هذه الآراء معروفة ومعلنة كهادي تنادي بها الأحزاب وتتقاتل من أجلها ، وكانت تعبر عنها أحيانا الأشعار أو الخطب ويفصح عنها في المناظرات التي كرت في ذاك العهد الأول أو تكتب في الرسائل المتبادلة بين حزب ومخالفيه ، ولكن التأليف أو الكتابة المنهجية المنسقة لم تبدأ الا خلال العصر العباسي الأول أو على وجه التحديد في عهد نهضة « علم الكلام » (٢)

(١) الملل على الفصل ٢١/١ - ٢٢ .

(٢) انظر: النظريات السياسية الاسلامية : ٩١ .

أول من تكلم في الامامة :

(١) ذكر ابن النديم في "الفهرست" أن أول من تكلم في مذهب "الامامة" هو "علي بن اسماعيل التمار" حيث حاول اثبات النظريات بالحجة والبرهان متبعا منهج "علم الكلام" ، وذكر ابن النديم من مؤلفاته : "كتاب الامامة" و"كتاب الاستحقاق" ، وأنه أول من تكلم في مذهب الامامة .

وذكر ابن النديم - أيضا - شخصية أخرى هو: هشام بن الحكم (٢)

فقال عنه :

"هو الذي فتح الكلام في الامامة ، وهذب المذهب ، وسهل طريق

الحجاج فيه ، وكان حاذقا بصناعة الكلام" . (٣)

وكما مر بنا أن "هشاما" هذا من تلامذة "جعفر الصادق" وأنه من

متكلمي الامامية وكبيرهم ، ومن مؤلفاته ، في الامامة : "كتاب الامامة" و"امامة المفضل" (٤) ، وله أيضا "الميزان" يتحدث فيه عن الامامة . (٥)

ولهذا استنتج الدكتور "ضياء الرئيس" أن هشام بن الحكم هو أول

من تصدى لعقائد الامامية بطريقة علمية منظمة فقال :

"وهشام في الواقع هو أول من قرر عقائد الامامية في صورة علمية منظمة

بازلا جهده في اقامة الدليل عليها من الأحاديث والعمل ، فحاول اثبات

نظرية "النسب" و"العصمة" و"قدسية الأئمة" الى جانب الآراء الأخرى" . (٦)

(١) انظر: الفهرست : ٢٤٩ .

(٢) تقدم ترجمته ص: ٣٥

(٣) المرجع السابق : ٢٤٩ .

(٤) انظر: المرجع السابق : ٢٥٠ .

(٥) انظر: الفصل ١ / ١٢ - ١٣ .

(٦) النظريات السياسية : ٩٤ .

من هذه المقدمة نستطيع أن نقول : ان الكلام عن العصمة بدأ من هشام بن الحكم ، باعتبار أنه أول من قرر عقائد الامامية في صورة علمية ، ولقد ذكر أصحاب الفرق كالبغدادي ، والشهرستاني عن هشام أنه كان :

" يجيز على الأنبياء العصيان مع قوله بعصمة الأئمة " . (١)

وعلى هشام قوله هذا : بأن النبي يوحى إليه فينبه على وجه الخطأ

والامام لا يوحى إليه فتجب عصمته " . (٢)

وقد ذكر " مصطفى الشبيبي " أن هشاماً صرح بهذا بعد موت جعفر

الصادق " فقال :

" ورأى بعد ايمانه بالامامة وكونها وارثة النبوة ، أن الامام أخرج

الى العناية الالهية من النبي بحكم اتصال الأنبياء بالله عن طريق الوحي

وامتناع ذلك على الامام فتبنى هشام العصمة وأغافها الى الأئمة فجعلهم

في مقام يستطيعون فيه الصفدور عن الحق والصواب دون حاجة الى الوحي

وهكذا بدأت فكرة العصمة من هشام بعد وفاة الصادق " . (٣)

وفي قصة ذكرها الشيخ الصدوق في " الأمالي " نستنتج منها اشتهاار

القول بالعصمة على لسان هشام حيث يروي عن محمد بن أبي عمير أنه قال :

" ما سمعت ولا استفدت من هشام بن الحكم في طول صحبتي ايماه

شيئا أحسن من هذا الكلام في صفة عصمة الامام ، فاني سألته يوماً عن الامام

أهو معصوم ؟ قال : نعم ، قلت له : فما صفة العصمة فيه وبأي شيء تعرف

قال : ان جميع الذنوب لها أربعة أوجه لا خامس لها . . الخ " . (٤)

(١) الفرق : ٦٧ ، الملل على الفصل ٢/٢٢٠

(٢) انظر: الملل على الفصل ٢/٢٢٠

(٣) الملة بين التصوف والتشيع : ١٤٠-١٤١

(٤) امالي شيخ صدوق ٦٢٢-٦٢٣

ولقد ذهب ابن تيمية الى أن القول بعصمة الأئمة انما ظهر على يد عبد الله بن سبأ فيقول :

« أول ما ابتدعت مقالة الغالية في الاسلام من جهة بعض من كان قد دخل في الاسلام وانتحل التشيع وقيل : ان أول من أظهر ذلك عبد الله بن سبأ وحينئذ ابتدع القول بأن عليا امام منصوص على امامته ، ولابدع أيضا القول بأنه معصوم » . (١)

وذكر « أحمد أمين » مثل هذا فقال :

« انما وجد القول بالعصمة من غلاة الشيعة أولا ولم يكن يسلم به الأئمة الأولون ثم زاد القول في آخر الدولة الأموية وكانت العصمة مسلكا من مسالك الدعوة لآل البيت » . (٢)

ويرى - أيضا - « عمده فراج » أن فكرة العصمة بدأت من عبد الله بن سبأ فقال :

« والغلاة : هم الشيعة الذين اعتقدوا أفكارا لا تتفق مع العقيدة الاسلامية ، وأقدمهم فرقة السبئية أتباع عبد الله بن سبأ الذي يقال انه كان يهودى وأسلم أو تظاهر بالاسلام ، وكان ينادى بالوهمية الامام علي بن أبي طالب ويبحث في أتباعه أفكارا يهودية وفارسية وهندية مثل فكرة تأليه الأئمة بدعوى حلول قوة الهية فيهم ، وفكرة العصمة أي أن الامام بما أنه الهى فهو معصوم من الخطأ » . (٣)

من هذا يتضح لنا أن هناك نظريتين عن بداية القول بعصمة الأئمة فالأولى ترجعها الى عهد الصادق ، على يد هشام بن الحكم ، والأخرى ترجع

(١) جامع الرسائل : المجموعة الأولى : ٢٦٠-٢٦٢ .

(٢) ضحى الاسلام ٢٣٤/٣ .

(٣) معالم الفكر الفلسفى في العصر الوسطى : ٦٧ .

بداية ذلك الى عهد علي بن أبي طالب - رضي الله عنه - علي يد عبد الله
ابن سبأ .

رأينا في ذلك:

والذي نذهب اليه أن العصمة ك فكرة انما وجدت في عهد علي بن
أبي طالب - رضي الله عنه - والذي نادى بها عبد الله بن سبأ ، وذلك
لما يلي :

١ - ظهور بعض العقائد على يده ، كالقول بالوصية والرجعة وألوية علي
- رضي الله عنه - بالامامة والخلافة ، والقول بالوهدية ، فلا غرابة فسي
ظهور القول بالعصمة منذ ذلك التاريخ واضافتها للأئمة وعلي رأسهم
علي - رضي الله عنه - .

كما زعم أن الله حل في علي - رضي الله عنه - وأن فيه جزءه اله .
واذا كان هذا معتقده ، فلا أقل من أن ينسب الي علي - رضي الله عنه -
العصمة .

٢ - لقد سبق القول بأن اليهود يعتقدون بعصمة "الحاخامات" واذا كان
عبد الله بن سبأ يهوديا ومن أصل يهودي ، فان القول بالعصمة
لا يستبعد أن يكون من اختراعه ، بناء علي عقيدة العصمة عند اليهود .
هذا عن ظهور العصمة ك فكرة ، أما صيافتها في صورة علمية ، كما هي
عند متكلمي الشيعة المتأخرين ، فانما كان ذلك علي يد هشام بن الحكم ، ومن
هنا فلا تعارض بين القولين بهذين الاعتبارين .

البحث الثالث

القائلون بعصمة الأئمة من الشيعة

لقد تقدم أن أسماه الفرق الشيعة أربعة: الغلاة، والكيسانية والزيدية، والامامية، ومن خلال دراستنا لمعتقد هذه الفرق تجاه الأئمة تبين لنا أن جميعها تقول بالعصمة ما عدا الزيدية، وقد ذكر "الأشعري" الفرق التي تقول بالعصمة تحت اسم "الروافضى" والروافضى عنده تشمل: الغلاة والكيسانية والامامية، نجد ذلك عند حديثه عن مقولة الروافضى في جواز المعصية على الرسول، فهو يقول:

"واختلف الروافضى في الرسول هل يجوز عليه أن يعصى أم لا ؟

وهم فرقتان:

فالفرقة الأولى: منهم يزعمون أن الرسول جائز عليه أن يعصى الله وأن النبي قد عصى في أخذ الفداء يوم بدر، فأما الأئمة فلا يجوز ذلك عليهم...

والفرقة الثانية: منهم يزعمون أن لا يجوز على الرسول أن يعصى الله ولا يجوز ذلك على الأئمة لأنهم جميعا حجج الله وهم معصومون من الزلل^(١). فالروافضى وان اختلفوا في جواز المعصية على الرسول إلا أنهم متفقون على عصمة الأئمة.

وفيما ذكره الشهرستاني عن عقائد الشيعة في الأئمة ثم استثنائه الزيدية ما يفهم منه أن جميع فرق الشيعة تقول بعصمة الأئمة ما عدا

(١) مقالات الاسلاميين ١/١٢١ -

الزيدية، فلقد مر بنا قوله :

" وجمعهم القول بوجوب التعميم والتنصيص وشبهت عصمة الأئمة

— الى أن قال — وبخالفهم بعض الزيدية في ذلك " .^(١)

الا أن كلام الأشعري أكثر وضوحا في النص على ذلك.

ويتحدث الأيجي عن شروط الامامة المختلف فيها فيذكر منها

" الخامسة : أن يكون معصوما ، شرطها الامامية والاسماعيلية " .^(٢)

فلم يذكر الزيدية ما يدل على خروجها عن هذا الشرط.

ومن اشتراط " الكيسانية " للعصمة يقول الشيخ أبو زهرة :

" وعقيدة الكيسانية لا تقوم على الوهية الأئمة من آل البيت كما يقول السبئية

بل تقوم على أساس أن الامام شخص مقدس يبذلون له الطاعة ، ويثقون بعلمه

ثقة مطلقة ، ويعتقدون فيه العصمة من الخطأ ، لأنه رمز للعلم الالهي " .^(٣)

وعصمة الأئمة تعد من أهم العقائد عند الكيسانية ، كما اشار الى ذلك

" احمد حسين شرف الدين " بقوله :

" كان حبهم لأهل البيت النبوي وعداؤهم لهم البالغ لبني أمية هو الذي

جرهم الى ابتكار آرائهم ودفعهم الى اختراعها دفعا وأهمها ما يلي :

١ — القول برجعة الامام المهدي محمد بن الحنفية .

٢ — عصمة الأئمة ووجوب تقديسهم .

٣ — تناسخ الأرواح ، وهو خروج الروح من جسد وحلولها في جسد آخر

ويعنى ذلك أن روح الامام التي تحمل العصمة تنتقل الى جسد الامام

الذي يليه . . . الخ " .^(٤)

(١) الملل على هامش الفصل : ١/١٦٥ .

(٢) المواقف : ٣٦٩ .

(٣) تاريخ المذاهب : ٤٢ .

(٤) تاريخ الفكر الاسلامي في اليمن : ٦٧-٦٦ .

فالزيدية إذن هي التي انفردت عن بقية فرق الشيعة بعدم عصمة الأئمة ولقد صرح بهذا علماء الشيعة ، يقول محمد بن الحسن الطوسي - عن الزيدية - :

" لا يقطعون على عصمة زيد ، ولا يدعون أن من شرط الامام أن يكون مقطوعا على عصمته " . (١)

ولما كانت الزيدية لا تقول بعصمة الامام فإن الشيخ " علي عصفور " قد استبعد أن تكون ضمن فرق الشيعة نفهم هذا من قوله :

" من نسب هذه الفرقة الى التشيع فقد ابتعد أيما بعد

عن الواقع ، فانهم خصوا الامامة في أولاد فاطمة .

ويسرى الشيخ أبو زهرة أن المذهب الزيدي قد غالبته المذاهب الشيعية الأخرى حيث أن " الذين حملوا اسم هذا المذهب من بعده - أي من بعد الامام زيد - لا يجوزون امامة المفضل فأصبحوا يعدون من الرافضة وهم الذين يرفضون امامة الشيخين أبي بكر وعمر - رضي الله عنهما وبذلك ذهب من الزيدية الأولى أبرز خصائصها وعلى ذلك نقول ان الزيدية قسمان : المتقدمون منهم وهم لا يعدون رافضة ويعترفون بامامة الشيخين أبي بكر وعمر والمتأخرون وهم يرفضونها ويعدون رافضة " . (٢)

ولعل أبا زهرة محق الى حد ما في هذه النظرة وخاصة اذا علمنا أن بعض فرق الزيدية كالجارودية - وقد مرت بنا - تقول بعدم صحة خـسلاف أبي بكر وعمر بـل وتكفر الصحابة لأنهم بايعوهم وتركوا عليا - رضي الله عنه - الا أن وجود من يدعي هذا من الزيدية لا يدل على أن الزيدية قد

(١) الاقتصاد فيما يتعلق بالاعتقاد : ٣٦٦-٣٦٧ .

(٢) تاريخ المذاهب : ٤٨ .

فقدت خصائصها بعد الامام زيد كما قال أبو زهرة ، بل تبقى عقائدها كما كان عليه المتقدمون ولا يضر ذلك وجود أقلية مخالفة ، ولهذا ترى أن أبا زهرة يصرح بأن * المذهب الزيدي الآن القائم باليمن ، وهو أقرب إلى المذهب الزيدي عند المتقدمين * (١)

فمعنى هذا أن الزيدية المعاصرة الغالب على أتباعها أنهم طس مذهب الامام زيد ، ولهذا حكم الآلوسى على الغالب فقال :
* والزيدية قاطبة لا يشترطون العصمة في الامامة * (٢)

يتبين لنا من هذا أن جميع فرق الشيعة تقول بعصمة الأئمة ملعد ا الزيدية الا أن الذين اشتهروا بهذا هم الامامية حتى كاد أن يكون القبول بالعصمة خاصا بهم ، كما صرح بذلك الشيخ علي عصفور بقوله :
* الشيعة الامامية الاثني عشرية خاصة تعتقد أن تحصيل الأحكام الشرعية في جميع الوقائع من الكتاب العزيز والسنة الشريفة لا بد له من نفس قدسية لتكون العلوم الكسبية بالنسبة اليها كقطرة القياس معصومة من الخطأ ولا يقوم مقامها غيرها في ذلك * (٣)

(١) المرجع السابق : ٤٨ .

(٢) مختصر التحفة : ١٨٩ .

(٣) شبهات حول التشيع : ٥٦-٥٧ .

الفصل الثالث

موقف الإمامية من عصية الأنبياء عليهم السلام

وسيمثل على الباعث التالية :

- المبحث الأول : ذكر معتقد الإمامية في عصية الأنبياء
- المبحث الثاني : أدلة الإمامية على عصية الأنبياء
- المبحث الثالث : رد الإمامية على شبهة التواتر من عصية الأنبياء .

أهل السنة يقولون بالعصمة وكذلك الشيعة الامامية ، ولكن هناك بون شاسع بين كلا القولين ، فأهل السنة يقولون بالعصمة الا أنها خاصة بالأنبياء عليهم السلام - دون غيرهم من البشر - وأن الله اصطفاهم وعصمهم فكانوا أكمل البشر خلقا وخلقاً ، فهم القادة لأمتهم والمبلغون عن الله أمره ونهيه الى قومه لذلك اصطفاهم الله عز وجل - واصطنعهم على عينه ليكونوا موهباً هادين لما بعثوا من أجله ، فاذا ما أطلق أهل السنة لفظة " العصمة " فمقصودهم منها عصمة الأنبياء فقط .

والشيعة الامامية يرون غير هذا ، ان العصمة عندهم تشمل كلا من الأنبياء - عليهم السلام - والأئمة الاثنى عشر ، بل قالوا ان عصمة أئمتهم أكد وأولى من عصمة الأنبياء ، وان الامام أحوج الى العناية الالهية من النبي بحكم اتصال الأنبياء بالله عن طريق الوحي ، وامتناع ذلك على الامام .

ولما كان القول بعصمة الأئمة عند الامامية يرتبط ارتباطاً وثيقاً بعصمة الأنبياء ، فانه من تمام البحث أن نبين معتقدتهم في عصمة الأنبياء - عليهم السلام - .

لننظر هل هناك فرق بين اعتقاد الامامية بعصمة الأنبياء وعصمة الأئمة .

ولعل الذي دعا في الى بيان معتقد الامامية في عصمة الأنبياء ما وقع تحت يدي من نصوص مفادها أنه لا فرق بين الأنبياء والأئمة في قولنا - بالعصمة - ، ذكر ذلك علماء الامامية ، فالسيد شهاب الدين النجفي في تعليقاته

على كتاب " احقاق الحق " يقول :

" اعلم أن جميع الوجوه العقلية وغالب الوجوه النقلية التي أقيمت على عصمة النبي حتى الأدلة التي أوردها فخر الدين الرازي . . . تدل على عصمة الامام أيضا " . (١)

ويقول محمد رضا المظفر الشيعي أيضا :

" ونعتقد أن الامام كالنبي يجب أن يكون معصوما من جميع الرذائل والفواحش ما ظهر منها وما بطن من سن الطفولة الى الموت عمدا وسهوا كما يجب أن يكون معصوما من السهو والخطأ والنسيان " . (٢)

وهذه النصوص وغيرها - مما سيأتي - تدلنا على مدى العلاقة بين عصمة الأنبياء والأئمة عند الامامية وسوف يقتصر حديثنا في هذا الفصل عن موقف الامامية من عصمة الأنبياء - عليهم السلام - مع بيان اتفاقهم أو اختلافهم مع أهل السنة في هذا الشأن .

ويشتمل هذا الفصل على المباحث التالية :

المبحث الأول : ذكر معتقد الامامية في عصمة الأنبياء .

المبحث الثاني : أدلة الامامية على عصمة الأنبياء .

المبحث الثالث : رد الامامية على الشبه التي أثيرت حول عصمة الأنبياء .

(١) التعليقات على " احقاق الحق " ٢/٢٦٢ .

(٢) مقالات الامامية : ٥١ .

المبحث الأول

ذكر معتقدات الامامية في عصمة الأنبياء

أجمعت الامامية على أن الأنبياء معصومون مطلقا، سواء فيما يتعلق
بأمور الوحي والتبليغ عن الله عز وجل، أو فيما يتعلق بأمور الدنيا وأحوال
النفوس.

أيضا - هم معصومون عن جميع المعاصي كبرها وصغيرها، عدا أوعن
غير عمد، ولا يسهون ولا يخطئون، قبل النبوة أو بعدها في ذلك سواء.
يقول محمد رضا المظفر:

"ونعتقد أن الأنبياء معصومون قاطبة". (١)

ويفضل السيد محسن الأمين مجمل ما ذكره "المظفر" وذلك أثناء حديثه
عن الصفات التي يجب أن يتصف بها النبي فيقول:

"يجب في النبي أن يكون معصوما عن جميع الذنوب عدا وخطأ، قبل
البعثة وبعدها، وعن السهو والنسيان، وأن يكون منزها عن جميع العيوب
والنقائص كالأكل على الطريق، والحجامة، والحقد، والحسد، والبخل
والجبين، والبرص، والجذام . . . وغير ذلك، وأن يكون متصفا بجميع الكمالات
والشمائل، وأن يكون أكمل أهل زمانه وأفضلهم". (٢)
ويصرح ابن أبي حمزة في "شرح النهج" (٣) أن هذا المعتقد هو ما انفرد
به الامامية.

(١) عقائد الامامية: ٣٤.

(٢) الدر الثمين: ١٥.

(٣) انظر: شرح نهج البلاغة: ٧/٨-١١.

هذا عن مجمل اعتقادهم في عصمة الأنبياء - عليهم السلام - وفيما يلي:

تفصيل لذلك:

أولا: بيان قولهم فيما يتعلق بعصمة الأنبياء في تبليغ الوحي.

—

يقول الشيرازي المرتضى:

"واعلم أن جميع ما نزه الأنبياء - عليهم السلام - عنه وتمنع من وقوعه منهم يستند إلى دلالة العلم المعجز أما بنفسه أو بواسطة، وتفسير هذه الجملة: أن العلم المعجز إذا كان واقعا موقع التصديق لمدعى النبوة والرسالة . . . فلا بد من أن يكون هذا المعجز مانعا من كذبه على الله سبحانه فيما يوهيه عنه لأنه تعالى لا يجوز أن يصدق الكذاب لأن تصديق الكذاب قبيح". (١)

وأيا يذكر محمد بن الحسن الطوسي أن القبيح لا يخلو أن يكون كذبا فيما يوهيه عن الله أو غيره من أنواع القبائح، فإن كان الأول فلا يجوز عليه لأن المعجز يمنع من ذلك لأنه ادعى النبوة على الله وصدقته بالمسلم المميز فجزى ذلك مجرى أن يقول له: صدقت، فلو لم يكن صادقا لكان قبيحا! لأن تصديق الكذاب قبيح لا يجوز عليه تعالى. (٢)

ثانيا: عصمة الأنبياء عن الكذب في غير التبليغ عن الله:

—

كما قلنا ان الأنبياء معصومون من الكذب أيضا في غير ما يتعلق بالتبليغ عن الله، وإنما نذكر هنا كلام الشيعة أنفسهم لتدعيم قولنا فيما يعتقدونه ويقولونه بالسنتهم.

(١) تنزيه الأنبياء: ٤٠.

(٢) انظر: الاقتصاد فيما يتعلق بالاعتقاد: ٢٦٠.

أقول : وعد أن ينتهي " المرتضى " من حديثه عن عصمتهم فيما يومونه
عن الله ، وكذلك " الطوسي " يعقبون حديثهم عن عصمتهم فيما عدا ذلك واليه
لقوا لهم :

قال الشريف المرتضى :

" فأما الكذب في غير ما يورثه - أي النبي - عن الله وسائر الكبراء فانما
دل المعجز على نفيها ، من حيث كان دالا على وجوب اتباع الرسول وتصديقه
فيما يورثه وقبوله منه ، لأن الغرض في بعثة الأنبياء - عليهم السلام - وتصدقهم
بالاعلام المعجز هو أن يمثل ما يأتون به ، فما قدح في الامتثال والقبول وأثر
فيهما يجب أن يمنع المعجز منه فلماذا قلنا انه يدل على نفي الكذب والكبار
عنهم في غير ما يورثه بواسطة ، وفي الأول - أي التبليغ عن الله - يدل
بنفسه " (١) .

وقال الطوسي :

" وأما الكذب في غير ما يورثه وجميع القبائح الأخر فانما نزههم عنها ، لأن
تجويز ذلك ينفر عن قبول قولهم ، ولا يجوز على الله أن يبعث نبيا ويوجب طيننا
اتباعه وهو على صفة تنفر عنه " (٢) .

والامامية بهذا يتفقون مع أهل السنة في القول بأن الأنبياء - عليهم
السلام - معصومون عن الكفر قبل النبوة ، وأيضا معصومون في أمور الوحي
والتبليغ ، وكذلك معصومون عن الكذب فيما ليس بطريقة الوحي .

فعن عصمة الأنبياء من الكفر والشرك قبل النبوة يقول القاضي عياض :

" والصواب أنهم معصومون قبل النبوة من الجهل بالله وصفاته والتشكك

في شيء من ذلك ، وقد تعاضدت الأخبار والآثار عن الأنبياء بتزويدهم عن هذه

(١) تزويده الأنبياء : ٤٠ .

(٢) الاقتصاد فيما يتعلق بالاعتقاد : ٢٦٠ .

النعيمية منذ ولدوا، ونشأتهم، على التوحيد والايان . ولم ينقل أحد من أهل الأخبار أن أحد نبي واصطفى ممن عرف بكفر واشراك قبل ذلك. (١)

ويقول ابن الهمام:

اتفق جمهور المسلمين على أن الأنبياء = عليه الصلاة والسلام = معصومون عن الكفر قبل الوحي وبعده، ولا يجوز الكفر عليهم في حال صغرهم تبعاً للوالدين. (٢)

وأما عن عصمتهم فيما طريقه الوحي والتبليغ فقد ذكر القاضي عياض

أن " هذا ما وقع اجماع المسلمين عليه " (٣).

وقال ابن تيمية في ذلك:

" ان الأنبياء - صلوات الله عليهم - معصومون فيما يخبرون به عن الله تعالى

سبحانه وفي تبليغ رسالاته باتفاق الأمة ولهذا وجب الايمان بكل ما أوتوه . .

وهذه العصمة الثابتة للأنبياء هي التي يحصل بها مقصود النبوة والرسالة . .

والعصمة فيما يلفونه عن الله ثابتة فلا يستقر في ذلك خطأ باتفاق المسلمين. (٤)

أيضا - الأنبياء - عليهم السلام - معصومون من الكذب في غير الوحي

والتبليغ، وأنهم تجنبوا الكذب في جميع أنواع التعامل بينهم وبين الناس

اذ أن اساس الوثوق بقولهم هو عدتهم، ولا بد من توافر الثقة الكاملة بالرسول

ليقبل الناس أقوالهم، ويهتدوا بهداهم، واستنادا الى هذه الثقة أخذ النبي

- صلى الله عليه وسلم - يعرف الاسلام على قومه ويبلغهم رسالة الله بعد أن

انتزع منهم شهادة بصدقه، فشهدوا وقالوا: ما جربنا عليك كذبا قط، وذلك

(١) الشفاء ٢/٧١٦

(٢) المسامرة: ٢٢٧

(٣) الشفاء ٢/٦٩٥

(٤) مجموع الفتاوى ١٠/٢٨٦-٢٩٠

ماروى فى الصحيحين عن ابن عباس " أن رسول الله - صلى الله عليه وسلم -
لما نزلت هذه الآية " وأنذر عشيرتك الأقربين " (١) خرج حتى صعد الصفا
فهتف بأصحابه فقالوا : من هذا الذى يهتف ؟ قالوا : محمد ، فاجتمعوا
إليه فقال : (أرايتكم لو أخبرتكم أن خيلا تخرج بسفح هذا الجبل أكنتم صدق
قالوا : ما جربنا عليك كذبا قط . قال : فاني نذير لكم بين يدي عذاب شديد " (٢)
ومما يدل على هذا أيضا قصة هرقل مع أبي سفيان بن حرب ، وقول
هرقل له : " انه لم يكن لنذر الكذب على الناس ويكذب على الله " (٣) .

وما يقال فى حق نبينا - صلى الله عليه وسلم - يقال فى حق جميع
الأنبياء - عليهم السلام - يقول القاضى عياض :

" وأما ما ليس سبيله البلاغ من الأخبار التى لا مستند لها الى الأحكام
ولا أخبار المعاد ، ولا تضاف الى وحى ، بل فى أمور الدنيا وأحوال نفسه
فالذى يجب اعتقاده تنزيه النبى - صلى الله عليه وسلم - أن يقع خبره فى
شئ من ذلك بخلاف خبره ، لا عهدا ولا سهوا ، ولا غلطا ، وأنه معصوم من ذلك
فى حال رضاه وفى سخطه ، ووجهه ومزجه ، وصحته ومرضه . ودليل ذلك اتفاق
السلف واجماعهم عليه " (٤)

ثالثا : قول الامامية عن عصمة الأنبياء من الكبائر والصفائر :

والامامية لا يجوزون على الأنبياء - عليهم السلام - وقوع الكبائر والصفائر
لا عهدا ولا سهوا ، ولا خطأ ، ولا على سبيل التأويل والشبهة ، وأنه يجب أن يكون
النبى - عليه الصلاة والسلام - معصوما من القبائح صغيرها وكبيرها قبل النبوة
وبعدا . وعلى كل حال (٥)

(١) الشعراء : ٢١٤ .

(٢) البخارى مع الفتح ٨ / ٥٠١ ، ح ٤٧٢٠ ، مسلم ١ / ١٦٣ ، ح ٢٠٨ .

(٣) البخارى مع الفتح ١ / ٣١١ ، ح ٧ ، و . جزء من حديث أبي سفيان الطويل
وسو ال . هرقل له عن محمد - صلى الله عليه وسلم - .

(٤) الشفا ٢ / ٧٦٨ .

(٥) انظر : الاقتصاد فيما يتعلق بالاعتقاد : ٢٦٠ .

يقول الشريف المرتضى :

" ان قيل : اذا كانت الكبائر لا تقع منهم في حال النبوة فمن أين أنها لا تقع منهم قبل النبوة ، وقد زال حكمها بالنبوة المسقط للعقاب والذم ولم يبق وجه يقتضى التنفير ؟ قلنا :

الطريقة في الأمرين واحدة ، لأننا نعلم أن من يجوز عليه الكفر والكبائر

في حال من الأحوال وان تاب منها وخرج من استحقاق العقاب به لانسكن الى

قبول قوله كسكوننا الى من لا يجوز عليه في حال الواعظ الداعي الى الله تعالى

ونحن نعرفه مقارفاً للكبائر مرتكباً لعظيم الذنوب وان كان قد فارق جميع ذلك

وتاب منه عندنا ، وفي نفوسنا كحال من لم نعهد منه الا النزاهة والطهارة

ومعلوم ضرورة الفرق بين هذين الرجلين فيما يقتضى السكون والنفور ، ولهذا اكثروا

ما يعبر الناس من يعهدون منه القبائح وان وقعت التوبة منها ، ويجعلون ذلك

عيباً ونقصاً وقادحاً وموجراً " (١)

هذا عن معتقد الامامية في العصمة من الكبائر قبل النبوة وعدها

أما من عصمتهم من الصفائح قبل النبوة وعدها ، فيذكر الشريف المرتضى أيضاً

عصمتهم من ذلك ، وأن الطريقة في نفي الصفائح قبل النبوة وعدها هي نفس

الطريقة في نفي الكبائر قبل النبوة وعدها ، فيقول :

" ان من يجوز كونه فاعلاً لكبيرة قد تاب منها وألغى عنها ولم يبق معه

شيء من استحقاق عقابها وذمها ، لا يكون سكوننا اليه كسكوننا الى من لا يجوز

عليه الصفائح من الأنبياء - عليهم السلام - أن يكون مقدماً على القبائح مرتكباً

للمعاصي في حال نبوته أو قبلها وان وقعت مكفرة لا يكون سكوننا اليه

كسكوننا الى من تأمن منه كل القبائح ولا يجوز عليه فعل شيء منها ، فأما الاعتذار

(١) تنزيه الأنبياء : ٥ - ٦

في تجويز الصفائح بأن العقاب والذم عنها ساقطان فليس بشئ * لأنه لا معتد
في باب التنفير بالذم والعقاب حتى يكون التنفير واقعا عليهما قبل البعثة
لأن الشبهة والافلاح أزال الذم والعقاب اللذين يقضى التنفير - على هذا القول -
عليهما* (١)

هذا هو مجمل اعتقاد الامامية في عصمة الأنبياء - عليهم السلام -
في وجوب العصمة لهم مطلقا وفي كل حال الا أن هناك نفرا من الشيعة قد
شد على اجماعهم أمثال * الشيخ المفيد * فقد جوز الصفائح على الأنبياء قبل
النبوة مما لا يشين فاعله سهوا لا عمد ا. (٢)

وأياضا - أجاز الشيخ الصدوق * وأستاذه محمد بن الحسن الوليد *
السهو على النبي - صلى الله عليه وسلم - بحجة أن سهوه مخالف لسهو
الناس : فسهو النبي عندهما منبعت عن ارادة الله عز وجل فانه يسهبه
اظهارا لضعفه البشري ، كى لا يألمه الناس ويعبدونه من دون الله ، وسهو
الناس من الشيطان وليس له سلطان على الأنبياء* (٣)

ولعل هذا القول الأخير هو الذى جعل الأشعري في مقالاته يذكر
بأن الامامية فرقان في جواز المعصية وعدمها - كما تقدم (٤)

ولكنى أرى أن هذا القول الذى انفرد به هؤلاء لا يخرج الامامية عن
معتقدهم في عصمة الأنبياء ، وأن قولهم هذا ربما كان ثقة منهم ولهذا قال
* السيد مهدي الصدر * في تعليقه على مقولة الشيخ الصدوق واستاذه :
* وهذا الرأي مخالف لاجماع الامامية ودلائل النقل والعقل* (٥)

(١) تنزيه الأنبياء : ٠٦

(٢) انظر : أصول الدين الاسلامي : ٢٧٦

(٣) انظر : أصول العقيدة / في التوحيد والعدل : ٤٥ ،

(٤) انظر : ص ٩٦

(٥) المرجع السابق : ٤٥

هذا عن معتقد الامامية في عصمة الأنبياء من الكبائر والصغائر قبل وبعد النبوة ، وقد يتفقون مع أهل السنة في هذا وقد يختلفون ، فالتقوا بالعصمة من الكبائر قبل أو بعد النبوة هو ما عليه جمهور أهل السنة ، ويقبول القاضي عياض :

° وقد اختلف في عصمتهم من المعاصي قبل النبوة ، فمنعها قوم وجوزها آخرون ، والصحيح - ان شاء الله - تزويجهم من كل عيب ، وعصمتهم من كل ما يوجب الريب ، فكيف والمسألة تصورهما كالممتنع ، فان المعاصي والنواهي انما تكون بعد تقرر الشرع °. (١)

وذكر مثل هذا الشهاب الخفاجي في شرحه للشفا فقال :

° ولما كان الله لم يرسل الى خلقه الا من هو أعدل أهل زمانه وأقوامهم فطرة ، وأحسنهم خلقا وخلقا كانوا معصومين قبل النبوة وبعد ها ولم يقع ذلك منهم أصلا . . . فالكل متفقون على أن الله لم يبعث فاسقا ولا معروفا بالنظام والفجور وعدم الانصاف ، ولم يبعث الا تقيا ذكيا محبوبا للقلوب مهيييا في عيونهم ، له وقع عند كل أحد °. (٢)

وأما عن عصمة الأنبياء - عليهم السلام - من المعاصي - قبل وبعد النبوة - فان أهل السنة يخالفونهم في ذلك ، فالامامية مجمعون على عصمتهم بينما نجد أهل السنة فريقين ، حيث جوز ذلك بعضهم ومنعه آخرون ، قال القاضي عياض :

° وأما الصغائر فجوزها جماعة من السلف وغيرهم على الأنبياء ، وهو مذهب أبي جعفر الطبري وغيره من الفقهاء والمحدثين والمتكلمين . . . وذهبت طائفة أخرى من المحققين والمتكلمين الى عصمتهم من الصغائر كعصمتهم من

(١) الشفا : ٢ / ٧٩٣ .

(٢) نسيم الرياض : ٤ / ١٤٨ .

الكبائر ، قالوا : لاختلاف الناس في الصفات وتعيينها من الكبائر . (١)
فالامامية اذن يتفقون مع هذه الطائفة التي تقول بالعصمة ، الا أن
الذي عليه أكثر أهل السنة وجمهور المسلمين هو جواز صدور ذلك عنهم ولذا
قال ابن شيمسة :

• القول بأن الأنبياء - عليهم السلام - معصومون عن الكبائر دون
الصفائر هو قول أكثر علماء الاسلام وجميع الطوائف ، حيث انه قول أكثر أهل
الكلام كما ذكره " أبو الحسن الآمدي " وهو قول أكثر الأشعرية ، وهو أيضا قول
أكثر أهل التفسير والحدیث والفقهاء ، بل هو لم ينقل عن السلف والأئمة
والمحابة والتابعين وتابعيهم الا ما يوافق هذا القول . (٢)

والامامية يقولون - أيضا - بعدم وقوع السهو والنسيان من الأنبياء
- عليهم السلام - وكذلك عدم وقوع الخطأ . منهم في الأمور الاجتهادية التي
لا نص فيها ، وهم بهذا يخالفون أهل السنة الذين قالوا بوقوع ذلك منهم
وهذا ما دللت عليه النصوص الصحيحة .

فمن الأحاديث التي دللت على وقوع السهو :

١ - روى الترمذی عن أبي هريرة - رضي الله عنه - قال : قال رسول الله
- صلى الله عليه وسلم - " لما خلق الله آدم مسح ظهره ، فسقط من
ظهره كل نسة . وخالقها من ذريرته ، الى يوم القيامة ، وجعل بين عيني
كل منهم وبينها من نور ثم عرضهم على آدم ، فقال : أي رب من هو ؟ لا ؟
قال : هو ؟ لا ؟ ذريرتك ، فرأى رجلا منهم فأعجبه وبص ما بين عينيه فقال :
أي رب من هذا ؟ قال : هذا رجل من آخر الأمم من ذريرتك يقال له
داود ، قال : رب كم جعلت عموره ؟ قال : ستين سنة ، قال : أي رب زده

(١) الشفا ٢ / ٧٨٦ .

(٢) مجموع الفتاوى ٤ / ٣١٦ .

من عمرى أربعين سنة ، فلما قضى عمر آدم وجاءه ملك الموت ، فقال : أولم

يبقى من عمرى أربعون سنة ، قال : أولم تعطها لهنك داود ؟ قال : فجحد

آدم فجحدت ذريته ، ونسى آدم فنسى ذريته ، وخطى آدم فخطت ذريته .^(١)

٢ - ومن ذلك نسيان الرسول - صلى الله عليه وسلم - ، وذلك فيما رواه

البخارى عن أبي هريرة - رضي الله عنه - قال : صلى بنا النبي صلى الله

عليه وسلم - إحدى صلاتي العشي - قال محمد : وأكثرتني أنها

العصر - ركعتين ، ثم سلم ، ثم قام إلى خشبة في مقدم المسجد فوضع

يده عليها ، وفيهم أبو بكر وعمر - رضي الله عنهما - فهابا أن يكلماه

وخرج سرعان الناس ، فقالوا : أقصرت الصلاة ، ورجل يدعوه رسول الله

- صلى الله عليه وسلم - ذا اليمين فقال : أنسيت أم قصرت الصلاة ؟

فقال : لم أنسى ولم تقصر . قال : بلى قد نسيت . فصلى ركعتين ثم

سلم ، ثم كبر فسجد مثل سجوده أو أطول ، ثم رفع رأسه فكبر ، ثم وضع

رأسه فكبر فسجد مثل سجوده أو أطول ، ثم رفع رأسه فكبر .^(٢)

فهذا يدل على وقوع السهو من الأنبياء - عليهم السلام -

ولذا يقول الرسول - صلى الله عليه وسلم - في حديث آخر :

" إنما أنا بشر مثلكم ، أنسى كما تنسون ، فإذا نسيت فذكروني " .^(٤)

وبما سبق من أحاديث يتضح لنا وقوع السهو من الأنبياء - عليهم

السلام - خلافاً للإمامية الذين منعوا وقوع ذلك ظناً منهم أن هذا

(١) جامع الترمذى مع تحفة الأحنوزى ٤ / ١٠٨ ، قال الترمذى : " هذا حديث

حسن صحيح " .

(٢) و ابن سيرين .

(٣) البخارى مع الفتح ٣ / ٢٩٩ ح ١٢٢٩ ، مسلم ١ / ٤٠٣ ح ٧٣٥ واللفظ للبخارى .

(٤) البخارى مع الفتح ١ / ٥٠٣ ح ٤٠١ ، مسلم ١ / ٤٩٨ ح ٧٢٥ واللفظ للبخارى .

السهو معصية، والحقيقة أن هذا النسيان لا يصح أن يوصف بأنه معصية ولا يتنافى مع القول بمعصية الأنبياء عليهم السلام - يقول ابن حزم: فإن قال قائل هلا نفيت عنهم السهو بدليل الندب إلى الاعتناء بهم - عليهم السلام - قلنا وبالله تعالى التوفيق:

والسهو منهم قد ثبت بيقين، وأيضاً فإن ندب الله تعالى لنا إلى الاعتناء بهم - عليه السلام - لا يمنع من وقوع السهو منهم لأن الاعتناء بالسهو لا يمكن إلا بسهو منا، ومن المحال أن نندب إلى السهو أو نكلف السهو، لأننا لو قصدنا إليه لم يكن حينئذ سهواً، ولا يجوز أيضاً أن ننهي عن السهو لأن الانتهاء عن السهو ليس في بنيتنا ولا في وسعنا وقد قال تعالى: " لا يكلف الله نفساً إلا وسعها". (١)

ونقول أيضاً أننا مأمورون إذا سهونا أن نفعل كما فعل رسول الله - صلى الله عليه وسلم - إذ سها، وأيضاً فإن الله تعالى لا يقر الأنبياء - عليهم السلام - على السهو بل ينههم في الوقت، ولو لم يفعل ذلك تعالى لكان لم يبين لنا مراده منا في الدين وهذا تكذيب لله عز وجل إذ يقول تعالى: " تبياناً لكل شيء". (٢) " وإذ يقول: " اليوم اكملت لكم دينكم" (٣) وقوله تعالى: " وقد فصل لكم ما حرم عليكم". (٤) (٥)

والأنبياء غير معصومين - أيضاً - في الأمور الاجتهادية التي ليس فيها وحى ولا نبى، فهم يجتهدون في حكم ما يحرفون عليهم من وقائع، ويحكمون.

(١) البقرة: ٢٨٦.

(٢) النحل: ٨٦.

(٣) المائدة: ٣.

(٤) الأنعام: ١١٦.

(٥) الفصل ٤/ ٢٨-٢٦.

وفق ملهيد ولهم ، فهم لا يعلمون الغيب وقد يخطئون في اصابة الحق .

روى مسلم بسنده عن أم سلمة - رضى الله عنها - قالت : " قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : انكم تختصمون الي ، ولعل بعضكم أن يكون ألحن بحجته من بعض فأقضى له على نحو ما أسمع منه ، فمن قطعت له من حق أخيه شيئا فلا يأخذه ، فإنما أقطع له به قطعة من النار " (١)

فمن ذلك عدم اصابة نبي الله داود - عليه السلام - في الحكم ، وتوفيق الله لابنه سليمان في تلك المسألة ، فعن أبي هريرة أنه سمع النبي - صلى الله عليه وسلم - يقول : " كانت امرأتان معهما ابناهما ، جاء الذئب فذهب بابن اجداهما ، فقالت صاحبتها : انما ذهب بابنك ، وقالت الأخرى : انما ذهب بابنك ، فتحاكما الي داود ، فقضى به للكبرى ، فخرجنا على سليمان بن داود فأخبرته ، فقال : اثنتوني بالسكين أشقه بينهما ، فقالت الصغرى : لا تفعل - برحمتك الله ، هو ابنها ، فقضى به للصغرى " (٢)

وكاجتهاد الرسول - صلى الله عليه وسلم - في أسرى بدر ، وعتاب الله - عز وجل - له لأخذه الغداة ، فقد روى مسلم عن ابن عمر قال : " فلما أسروا الأسارى قال رسول الله - صلى الله عليه وسلم - لأبي بكر وعمر : " ماتسرون في هولا " الأسارى ؟ " فقال أبو بكر : يابى الله ، هم بنو العم والعشيرة ، أرى أن تأخذ منهم فدية فتكون لنا قوة على الكفار ، فعسى الله أن يهديهم للإسلام . فقال رسول الله - صلى الله عليه وسلم - : " ما ترى يا ابن الخطاب ؟ " قلت : لا ، والله يا رسول الله ما أرى الذي رأى أبو بكر ، ولكنى أرى أن تمكننا فنضرب أعناقهم ، فتمكن علينا من عقيل فيضرب عنقه ، وتمكنى من فلان فأضرب عنقه .

(١) صحيح مسلم ١٣٣٧/٣ ج ١٧١٣

(٢) البخارى مع الفتح ٤٥٨/٦ ج ٣٤٢٧

فان هو لا ائمة الكفر وصناديدها. فهو رسول الله - صلى الله عليه وسلم -
ما قال أبو بكر، ولم يهو ما قلت، فلما كان الغد جئت فاذا رسول الله صلى الله
عليه وسلم - وأبو بكر قاعد بين بيكبان، قلت: يا رسول الله أخبرني من أي شيء
تبكى أنت وصاحبك، فان وجدت بكاء بكيت، وان لم أجد بكاء شاكيت لبكائكما.
فقال رسول الله - صلى الله عليه وسلم - : " أبكى للذي عرض على أصحابك
من أخذهم الفداء، لقد عرض على عذابهم أدنى من هذه الشجرة وأنزل
الله عز وجل : " ما كان لنبي أن يكون له أسرى حتى يثخن في الأرض - السي
قوله : فكلوا مما غنمتم هلالا طيبا " فأهل الله الخليفة لهم . (٢)

وبهذا يتبين لنا فساد قول الامامية بالعصمة مطلقا، والصحيح
ما ذهب اليه أهل السنة من جواز صدور السهو النسيان منهم - عليهم السلام -
ومن وقوع الخطأ وخلاف الأولى في الأمور الاجتهادية التي لانها فيها ولا وحى .

(١) الأنفال: ٦٧-٦٦.

(٢) صحيح مسلم ٣/١٣٨٥ ج ١٧٦٣.

البحث الثاني

أدلة الإمامية على عصمة الأنبياء عليهم السلام

استدل الإمامية بأدلة على قولهم بعصمة الأنبياء، حسب معتقدهم الذي أجمعوا فيه على عصمتهم وتنزيههم عن كافة الآثام والمسارح كبرها وصغيرها عمدا وسهوا قبل اعلان النبوة وبعد ها، وكما قال السيد مهدي الصدر: " ان من قال غير هذا فهو مخالف لاجماع الامامية". (١)

وسوف نتناول في هذا البحث أدلتهم لنهين مدى اتفاهم أو اختلافهم مع أهل السنة، وهذه الأدلة تتلخص فيما يلي: (٢)

أولا: اذا لم يتحل النبي بالعصمة ولم يكن تاريخه مشرفا فواحا بالطبيعة والمثالية، وجمال السيرة أنكره الناس وجابهوه بالنقد والازدراء، واستخفوا بتوجيهه فتضيع رسالته ويوه بالخيبة والافاق. أتأمرون الناس بالبر وتنسون أنفسكم. (٣)، "لم تقولون مالا تفعلون كبر مقتا عند الله أن تقولوا مالا تفعلون" (٤).

ثانيا: أنه لو جاز أن يفعل النبي - عليه الصلاة والسلام - المعصية أو يخطأ أو ينسى، ومصدر منه شيء من هذا القبيل فاما أن يجب اتباعه في فعله الصادر منه عصيانا أو خطأ، أولا يجب، فان وجب اتباعه فقد جوزنا المعاصي برخصة من الله تعالى، هل أوجبنا ذلك، وهذا باطل بضرورة الدين والعقل، وان لم يجب اتباعه، فذلك يناقض النبوة التي لا بد أن تقترب بوجوب الطاعة أبدًا

(١) أصول العقيدة ١/٤٧.

(٢) انظر: أصول العقيدة ١/٤٦-٤٧، أصول الدين الاسلامي ١/١٧٦ - ١٨٤، عقائد الإمامية: ٣٥، الشيعة في عقائد هم: ٣٢٤-٣٢٢، الميزان

في تفسير القرآن ٢/١٣٦.

(٣) البقرة: ٤٤.

(٤) الصف: ٣.

على أن كل شيء يتبع منه من فعل أو قول فنحن نحتفل فيه المعصية أو الخطأ فلا يجب أتباعه في شيء من الأشياء فتذهب فائدة البعثة، هل يصبح النبي كسائر الناس ليس لكلامهم ولا لعلمهم تلك القيمة العالية التي يهتمون عليها دائما، كما لا يبقى طاعة حتمية لأوامره، ولا ثقة مطلقة بأقواله وأفعاله.

ثالثا: أن العلة التي أوجبتنا إلى وجود حجة في الأرض هي عدم عصمة الخلق لأنهم لو كانوا معصومين لم يحتاجوا إلى حجة وعدم عصمة الخلق معلوم لا يختلف فيه اثنان - عند الشيعة - من أهل العقل فلو كانت الحجة من نبي أو إمام غير معصوم لكانت علة الحاجة فيه قائمة، واحتاج إلى حجة آخر فيكون الكلام في ذلك الآخر كالكلام فيه فيؤدي إلى إيجاب حجج لانهاية لهم أو الانتهاء إلى معصوم وهو المطلوب.

رابعا: لو جاز أن يعصى لوجب إيذائهم والتبرؤ منهم من باب وجوب الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، وقد نهى الله تعالى عن إيذاء النبي - صلى الله عليه وسلم - بقوله تعالى: "ان الذين يؤذون الله ورسوله لعنهم الله فسى الدنيا والآخرة وأعد لهم عذابا مهينا" (١) ولما كان إيذائهم حراما وجب عدم وقوع المعصية منه فيكون معصوما.

خامسا: لو لم يكن الحجة معصوما لزم أن يسقط محله وتنحط منزلته عند الناس وأن يكون مردود الشهادة وأدون حالا من رعا العوام ومجلا لانكارهم عليه وانتقادهم له ولا تقبل شهادته فيما يوحى إليه من الأحكام ولا ينقاد أحد إليه فتنتفي فائدة البعثة وتبطل حجة الله على الناس وهو مخالف لقوله تعالى فسى القرآن: "رسلا مبشرين ومنذرين لئلا يكون للناس على الله حجة بعد الرسل" (٢)

(١) الأحزاب: ٥٧.

(٢) النساء: ١٦٥.

ولأن وقوع المعصية من مثله أعظم من وقوعها من غيره والحجة عليه ألزم فيبطل أن يكون حجة على غيره وقد فرضناه حجة فوجب أن يكون معصوماً .

سادساً : لو جاز عليه الخطأ والنسيان والسهو والعميان لم يكن حافظاً للشرعية من الزيادة والنقصان ولا يكون أميناً على وحى الله لأن غير المعصوم يخطأ ويسهو وينسى فيؤدى ذلك إلى ضياع الشريعة لحفظها وقد فرضناه حافظاً لها فوجب أن يكون معصوماً .

سابعاً : أن عصمة الأنبياء لطف بالمكلفين ، واللطف واجب على الله تعالى عقلاً ، فعصمة الأنبياء واجبة على الله عقلاً ، أما أنها لطف فلأنها تقرب من الطاعة وتمعد عن المعصية لابتهاج الإلجاء ، بل بنحو التهيئة والاعداد ، كما هو معنى اللطف ، ذلك أن العصمة في النبي توجب ثقة الناس به فينقادون إليه أما مع عدم العصمة فانهم لا يثقون به ولا ينقادون إليه لتجويزهم عليه الكذب .

ثامناً : أنه يلزم من عدم عصمة الأنبياء - عليهم السلام - أمور لا يجوز الالتزام بها :

أ - أنه يلزم من عدم عصمة الأنبياء رد شهادتهم لارتكابهم الذنوب ، واللازم بالباطل ، فإن من لا تقبل شهادته في متاع الدنيا كيف تقبل شهادته في دين الله .

ب - أنه يلزم من عدم عصمتهم أن يكونوا من حزب الشيطان ويستحقوا العذاب واللعن إذا ارتكبوا المعاصي ، واللازم بالباطل فإن من يكون كذلك لا يصلح لمقام النبوة .

ج - أنه يلزم من عدم عصمتهم أن لا يكونوا من المصطفين الأخيار ، ولا من المسارعين بالخيرات واللازم منتف بوصف الله تعالى لبعضهم بالمسارعة إلى الخيرات بقوله :

(١)

” يسارعون في الخيرات“ ولبعضهم بأنهم من المصطفين الأخيار بقوله

” وانهم عندنا لمن المصطفين الأخيار“ (٢)

تاسعا؛ أنه يلزم من عدم عصمتهم، اجتماع الأمر والنهي في متابعة النبي صلى الله عليه وسلم ذلك أن النبي تجسب متابعتة فيما يصدر عنه بالاجماع أو بالضرورة كما ادعى ذلك، ويصرح القرآن في نبينا محمد - صلى الله عليه وسلم - وهو قوله تعالى :

” قل ان كنتم تحبون الله فا تبعوني يحببكم الله“ (٣) وفي حال معصيته

بناءً على عدم عصمته تحرم متابعتة في المعصية، فتكون المتابعة مأمورا بها ومنهيا عنها وذلك اجتماع الضدين.

عاشرا : أنه لو لم يكن النبي معصوما للزم من ذلك اجتماع المصلحة والمفسدة في شيء واحد هو متابعتة والانكار عليه حال المعصية، ذلك أن كلا من المتابعة والانكار باعتبار الأمر به يكون ذا مصلحة، وباعتبار النهي عنه حال المعصية يكون ذا مفسدة، وذلك اجتماع الضدين.

الحادي عشر : أن ارسال الرسل واجراء المعجزات على أيديهم تصدق بقولهم فلا يصدر عنهم كذب، وكذلك تصدق أهلبيتهم للتبليغ، فاجرا المعجزات على أيديهم يتضمن تصديق عدم خطئهم في تلقى الوحي وفي تبليغ الرسالة في امتثالهم للتكاليف المتوجهة اليهم بالطاعة.

(١) الأنبياء : ٦٠

(٢) ص: ٤٧

(٣) آل عمران : ٣١

الثاني عشر : أنه لو لم تجب عصمة الأنبياء للزم نقض فرض الله فسي ارسالهم ، ذلك أنه بدون العصمة بالمعنى الصحيح ولو قبل النبوة يرتفع الوثوق بهم ، لشجور الكذب والخطأ في أقوالهم ، وكذلك السهو والنسيان عليهم ، وتنحط منزلتهم في النفوس ، وتنفر الناس منهم ، فلا يطيعونهم ، وذلك نقض للفرض الذي من أجله بعث الأنبياء ، وبينه الله ، بقوله تعالى * وما أرسلنا من رسول الا ليطاع باذن الله * ^(١) وذلك يستلزم العبث في بعث الأنبياء ، وهو غير جائز على الله .

تلك هي أدلة الامامية في وجوب عصمة الأنبياء - عليهم السلام - وهي في جملتها تتناسب مع ما ذكره أهل السنة عند استدلالهم على عصمة الأنبياء - عليهم السلام ^(٢) - الا أن هناك بعض المآخذ على أدلة الامامية وهي :

١ - أن الامامية أثبتوا بهذه الأدلة وجوب عصمة الأنبياء مطلقا ، حسب عقيدتهم في ذلك - كما سبق - فدخل بهذا الاطلاق وجوب عصمتهم من السهو والنسيان وهذا يخالف منهج أهل السنة في الاستدلال بهذه الأدلة لما بينهما من الفرق في القول بعصمة الأنبياء - عليهم السلام - .

٢ - لقد شارك الامامية غير الأنبياء - عليهم السلام - في وجوب العصمة فأثبتوا بهذه الأدلة عصمة أئمتهم ، وهم وان لم يصرحوا بهذا في معظم أدلتهم اكتفاء بقولهم * الحجة * الا أنهم صرحوا بذلك كما في الدليل الثالث ، وقولهم * فلو كانت الحجة من نبي أو أمام * ، وهذا يؤيد كسده ما قاله علماء الامامية من أن أدلة عصمة الأنبياء هي نفسها الأدلة على عصمة أئمتهم .

(١) النساء : ٦٣ .

(٢) انظر : عصمة الأنبياء للرازي / ٤ - ٩ ، الموافق للأيجي / ٣٥٩ - ٣٦٠ ، عصمة الأنبياء للحديدي / ١٣٣ وما بعد .

ونستنتج من ذلك أن الامامية اتخذوا من ذكر عصمة الأنبياء دهليزا للدخول الى مقصدهم ألا وهو اثبات عصمة أئمتهم ، نجد ذلك بوضوح عند " الشريف المرتضى " في كتابه " تزييه الأنبياء " حيث ذكر ثلاثة عشر نبيا تكلم عليهم في مائة وتسبع وأربعين صفحة بما فيهم نبينا محمد - صلى الله عليه وسلم - وسود خمسين صفحة في دعوى عصمة خمسة من أئمتهم ، ولهذا يقول : " دونالدسن " :

" فان الشيعة الناقمين لكي يشبثوا دعوة الأئمة . . أظهروا عقيدة عصمة الرسل بصفاتهم أئمة أيضا أو هداية للناس " . (١)

والقول بعصمة أئمتهم باطل مما سنبينه في الفصول التالية .

ذكر الامامية أن عصمة الأنبياء لطف واجب على الله تعالى ، ومعلوم أن الله لا يجيب عليه شيء ، وأن كل شيء بعشيته وإرادته ، يضل من يشاء ويهدى من يشاء ، وآيات القرآن الحكيم مليئة بهذا قال تعالى : " ولو شاء الله لجمع لكم أمة واحدة ولكن يضل من يشاء ويهدى من يشاء " وقال تعالى " ولو شئنا لآتينا كل نفس هداها ولكن حق القول مني لأملأن جهنم من الجنة والناس أجمعين " . (٣) وقوله عز وجل " فمن يرد الله أن يهدى به يشرح صدره للإسلام ومن يرد أن يضل به يجعل صدره ضيقا حرجا " . (٤)

فقول الامامية بوجوب اللطف باطل لما في ذلك من الاساءة الى الله عز وجل وذلك ناتج عن غلوهم في اثبات عصمة الأنبياء ، يقول الألويسي :

" قالت الامامية بوجوب اللطف على الله تعالى ، وهذا باطل لأن اللطف لو كان واجبا لم يكن لعاص أن يتسر أسباب عصيانه ، واجتماع لكل

(١) عقيدة الشيعة : ٣٢٨ .

(٢) النحل : ٩٣ .

(٣) السجدة : ١٣ .

(٤) الأنعام : ١٢٥ .

موجبات طاعته ، وشاهده محسوس في العالم أن أكثر الأغنياء والموسرين
بظلمون ومحصون ويغنون في الأرض بكثرة أموالهم وقوة عساكرهم ، وأكثر
الفقراء ييغون بسبب افلاسهم ويحرمون من العبادات ، وكثير من طلبسة
العلم لا يحصل لهم معلم يعلمهم ولا تتأتى لهم الفراغة ولا تتيسر لهم
القوة ، وكثير من أصحاب الشهوات والمفسدين يصل المهم من كل جانب
أسلباب فسقهم بلا كلفة وقصور . فلو كان اللطف واجبا لكان الأمر
منعكسا . (١)

وهذا يتبين لنا أن الامامة قد جانبهم الصواب في استدلالهم
على اثبات عصمة الأنبياء - عليهم السلام - بما بيناه .
تلك كانت أقوال الامامية عن عصمة الأنبياء وهذه أدلتهم ، فما هي
طريقتهم في رد الشبه المثارة حول عصمة الأنبياء ، وهل اتبعوا منهج أهل
السنة في ذلك أم خالفوهم هذا ما سنبينه في المبحث التالي :

(١) مختصر التحفة : ٨٧ .

المبحث الثالث

رد الامامية على الشبه التي اشيرت حول
عصمة الأنبياء - عليهم السلام - .

أوجب الامامية عصمة الأنبياء - عليهم السلام - من كل شئ حتى ما كان
منهم على سبيل السهو والنسيان أو خطأ في الاجتهاد ، كما مر بنا ، واذ كان
هناك شبه اشيرت حول عصمة الأنبياء - عليهم السلام - مما اشتهه على بعض
الناس أن ظاهرها يدل على وقوع المعصية منهم ، فان الامامية قد وقفوا
أمام هذه الشبه لاثبات نزاهة الأنبياء وعصمتهم وردها بما يتناسب مسع
اصطفاء الله لهم ، وطبيعي أن يقصف الامامية هذه الوقفة وهم قد اشتهروا
عصمتهم على الاطلاق .

يقول " السيد مهدي الصدر " :

" أما الآيات والأخبار الموهمة بصدور المعصيان منهم ونفى العصمة
عنهم " فانها موهمة ومحمولة على ترك الأولى والأجدر بهم ، فانهم لما كانوا
في قمة الايمان واليقين وفي الأفق الأعلى من البصيرة والعلم نجد هم واليهين
بطاعة الله ، مولعين بعبادته وتمجيده ، متطلعين بعقولهم وقلوبهم الى رضوانه
وزلفاه ، فاذا ما انشغلوا بالأعمال المباحة كالأكل والشرب والنوم ، ونحو ذلك
ما يصرفهم عن أشواقهم وتطلعاتهم الروحية ، ويحيقهم عن التلذذ بعبادة الله
ومناجاته ، حسبوا ذلك سيئة وذنبا يستوجبان الندم والاستغفار " . (١)

وفصل الشيخ الاحسائي طريقة الامامية في رد هذه الشبه بقوله :

" أن تلك الظواهر الواردة والعتابات المروية في حقهم - عليهم السلام -

(١) أصول العقيدة : ٤٧ .

ليست مقصودة على ما هو المعروف عند سائر الناس، فان المعروف عندهم أن
الشخص اذا عاتب آخر والسيد اذا عاتب عبده فانه في تلك الحال واجد عليه
أو مرید لعقوبته لأجل مخالفته لما أمره به أو نهاه عنه، لأنه عامر له قادم على
مخالفة أمره، وأما عتاب الله عز وجل فانه ليس من هذا القبيل لأن أنبياء
لا يقدمون على مخالفته، وان ما يقع منهم بمقتضى الطبيعة البشرية ليس
ما نهى الله عنه نهى تحريم ليقال كيف يرجعون داعى الطبيعة البشرية على
داعى أمر الله، وداعى الطبيعة البشرية النفس الأمارة بالسوء، وداعى أمر الله
هو العقل، وأصحاب العقول الكاملة لا يطيعون قرين الشيطان، وانما هو نهى
تنزيه وإرشاد، فاذا أراد الله سبحانه أن يرفع نبيه أو وليه الى درجة لم
ينلها بالأعمال وهو سبحانه: " لا يغير ما بقوم حتى يغيروا ما بأنفسهم" ^(١) وقد
قدر لوليه روحاً من أمره يسدده عن الغفلة والخطأ والسهو، فضلاً عن تعالسى
من غير استحقاق من ذلك الولى لأن يسدده ذلك الملك، فاذا أراد رفع
درجته الى ما هو أعلى من مقتضى استعداده بالقابليات الظاهرة والباطنة التى
هى الأعمال أمر الملك المسدد فغاب عنه، فيقع منه ما شاء الله تعالى بمقتضى
بدن شأن ذلك الولى فى علم الغيب من التقصير، لكن لما كان ذلك الولى
بقوة الاستعداد وصحة الأعمال ودوام المراقبة لذى الجلال مستقيم الطبيعة
كامل العقل مطمئن النفس لم تقع منه المعاصى الكبائر ولا الصفات لبعده
منها إذ ليس للشيطان عليه سلطان. نعم اذا غاب عنه الملك قد يقع منه
خلاف الأولى لأنه ينافى الكمال ولا يستلزم النقصان، لأنه بتلك الصفات الحميدة
تام قائم فى مقامه، ومرتبته التى وضعه الله فيها فاذا وقع منه خلاف الأولى
استوجب العتاب والذم من رب الأرباب لعلم ذلك الولى أنه مرجوح لا ينبغي
له أن يفعله فاذا فعله، مسح عنه بذلك عرف من نفسه التقصير واستحقاق العتاب

(١) الأنفال : ٥٣

فاذا ورد عليه الذم والعتب انكسر وأتاب فاستحق بانكساره وذلك واستغفاره وتوبته تلك الدرجة العالية ، كما قال تعالى : " فظن داود أنما افتناه فاستغفره ربّه وخر راكعاً وأتاب فغفرنا له ذلك وان له عندنا لزلزلي وحسن مآب " (١)

ولو لم يغيب عنه الملك المسدد له لما وقعت منه الهفوة ، ولو لم تقم منه الهفوة لم يرد عليه عتاب ولا ذم ، ولو لم يرد عليه ذلك لم يحصل له انكسار في نفسه ، ولو لم يحصل له انكسار لم ينل تلك الدرجة العالية .

فتلك العتابات والتوبيخات دالة على عظم شأنهم وجلالة قدرهم عنده معظم اعتناؤه عز وجل بهم ، فانه قد يعاتبهم ويلومهم على ما ليس بذنب وانما هو تكميل على تكميل وتنزيه لهم عن ملامسة ما لا يليق بمقامهم عنده " (٢)

وبعد بيان قول الامامية - حول الشبه - اجمالاً ، نفصل القول في بيان رد الامامية لتلك الشبه التي اُثيرت حول عصاة الانبياء - عليهم السلام - وذلك بذكر نماذج لبعض الانبياء - عليهم السلام - : فمن ذلك :

١ - قوله تعالى : " وعصى آدم ربه فغوى " (٣) : حيث اعترض بأن هذا تصريح بوقوع المعصية ، وأجاب الامامية على هذه الشبه بما يلي :

" قال الشريف المرتضى : " أما المعصية فهي مخالفة الأمر ، والأمر من الحكيم تعالى قد يكون بالواجب والندب معاً ، فلا يمتنع عن هذا أن يكون آدم - عليه السلام - مندوباً الى ترك تناول من الشجرة ويكون بمواقعتها تاركاً نفلًا وفضلاً ، وليس يمتنع أن يسمى تارك النفل عاصياً ، ولهذا يقولون : أمرت فلانا بكذا وكذا من الخير فعصانسي

(١) ص: ٢٣-٢٤

(٢) العمدة : ١٨-٢٠

(٣) طه : ١٢١

ووصف ثلرك اللذب بأنه عاصي توسع وتجاوز، وأما قوله " فغوى " أنه
خاب، لأننا نعلم أنه لو فعل مانب إليه من ترك التناول من الشجرة
لاستحق الثواب العظيم، فاذا خالف الأمر ولم يصر إلى مانب إليه فقد
خاب لا محالة من حيث أنه لم يصر إلى الثواب الذي يستحق بالامتناع^(١).
ويمثله أجاب كل من الشيخ الطوسي^(٢)، والطبرسي^(٣)، والطباطبائي^(٤).
كما أن الذي وقع من آدم كان سهواً وهو لا يهد معصية يقول
الطبرسي عند قوله تعالى: " ولقد عهدنا إلى آدم من قبل فنسى " ^(٥):
" (فنى) من النسيان الذي هو السهو، (ولم نجد له عزماً) على
الذنب لأنه أخطأ ولم يتعمد " ^(٦).
٢ - ومنها قوله تعالى في حق آدم - عليه السلام - : " فلما تفشاهما حملت
حملاً خفيفاً فمرت به فلما أثقلت دعوا الله ربهما لئن آتيتنا صالحاً
لنكونن من الشاكرين، فلما آتاهما صالحاً جعلا له شركاء فيما آتاهما
فتعالى الله عما يشركون " ^(٧).
فظاهر الآية يدل على وقوع المعصية من آدم - عليه السلام -
وهي وقوع الشرك، ولرد هذه الشبهة أجاب الشريف المرتضى بقوله :
" أن هذا الشرك راجع إلى الذكور والانات من أولادهما أو إلى
جنسين ممن أشرك من نسلهما، ويقوى هذا التأويل قوله سبحانه وتعالى
(فتعالى الله عما يشركون) وهذا يبنى على أن المراد بالتثنية ما أردناه

(١) تنزيه الأنبياء: ١٠٠.

(٢) انظر: التبيان: ٢١٧/٧ - ٢١٨.

(٣) انظر: مجمع البيان ٢٤/٧.

(٤) انظر: الميزان ٢٢٢/١٤.

(٥) طه/ ١١٥.

(٦) مجمع البيان ٣٢/٧.

(٧) الأعراف: ١٨٤.

من الجنسين أو النوعين، ولا يمنع هذا من الخطاب في أول الآية لآدم
- عليه السلام - وحواء، لأن الفصح قد ينتقل من خطاب مخاطب الي
غيره وهذا نحو قوله تعالى : (انا أرسلناك شاهدا ومبشرا ونذيرا
لتو منوا بالله ورسوله)^(١) فانصرف من مخاطبة الرسول - صلى الله
عليه وسلم - الي مخاطبة المرسل النبيم، ثم قال (وتعزروه وتوقروه)^(٢)
يعنى الرسول - صلى الله عليه وسلم -^(٣)

٣ - ومنها قوله تعالى في حق نوح - عليه السلام - : " ونادى نوح ربه
فقال رب ان ابني من أهلى وان وعدك الحق وانك اأحكم الحاكمين .
قال يا نوح انه ليس من أهلك انه عمل غير صالح فلا تسألن ما ليس
لك به علم انى أمظك أن تكون من الجاهلين " ^(٤)

" حيث ان ظاهر قوله تعالى " انه ليس من أهلك " فيه تكذيب

لقوله - عليه السلام - " ان ابني من أهلى " وأن هذا فيه نسبة

الكذب الي الأنبياء - عليهم السلام - وهم معصومون من ذلك .

وأجاب الامامية على هذه الشبهة من عدة وجوه : منها :

أ - أن نفيه لأن يكون من أهله لم يتناول نفي النسب وانما نفسى أن

يكون من أهله الذين وعدهم الله تعالى بنجاتهم ، لأنه عز وجل

كان وعد نوحا - عليه السلام - بأن ينجي أهله في قوله تعالى

" احصل فيها من كل زوجين اثنين وأهلك الا من سبق عليه القول " ^(٥)

(١) الفتح : ٠٨

(٢) الفتح : ٠٩

(٣) تنزيه الأنبياء : ١٣-١٤

(٤) هود : ٤٥-٤٦

(٥) هود : ٤٠

فاستثنى من أهله من أراد اهلاكه بالخرق، ويبدل على صحة هذا

التأويل قول نوح - عليه السلام - " ان اهل من اهل من اهل وان وعدك

الحق " وعلى هذا الوجه يتطابق الخبران ولا يتناقبان. (١)

ب - أن يكون المراد بقوله تعالى " ليس من اهلك " أى أنه ليس

على دينك، وأراد أنه كافر مخالفا لأبيه، فكان كفره أخرجه من

أن يكون له أحكام أهله ويشهد لهذا التأويل قوله تعالى على

طريق التعليل " انه عمل غير صالح ". (٢)

٤ - ومنها ما جاء في حق ابراهيم - عليه السلام - من قوله تعالى :

" فلما جن عليه الليل رأى كوكبا قال هذا ربي فلما أفل قال لا أحب

الأفلح . فلما رأى القمر بازغا قال هذا ربي فلما أفل قال لئن لم

يهدي ربي لأكونن من القوم الضالين . فلما رأى الشمس بازغة قال

هذا ربي هذا أكرم فلما أفلت قال يا قوم انى يرى ما تشركون ". (٣)

حيث اشتبه على البعض أن ظاهر قوله تعالى " هذا ربي " يقتضى

أنه - عليه السلام - كان يعتقد في وقت من الأوقات الوهية الكواكب

وأجاب الامامية على ذلك من عدة وجوه منها :

أ - أن ابراهيم - عليه السلام - قال ذلك على سبيل الإنكار على

قومه والتنبيه لهم على أن ما يفتب ويقتل من حال الى حال

لا يجوز أن يكون لها معبودا، لثبوت دلالة الحدث فيه، ويكون

(١) انظر: تنزيه الأنبياء: ١٧ - ١٨ ، التبيان ٥ / ٥٦٦ ، مجمع

البیان ٥ / ١٦٧ .

(٢) انظر: تنزيه الأنبياء: ١٧ - ١٨ ، التبيان ٥ / ٥٦٦ ، مجمع

البیان ٥ / ١٦٧ .

(٣) الانعام : ٧٦ - ٧٨ .

قولسه:

"هذا ربي" محمول على أحد وجهين:

أحدهما: أي هو كذلك عندكم وعلى مذهبكم، كما يقول أحدنا
للمشبه على وجه الإنكار عليه: هذا ربي جسم يتحرك ويسكن، وإن
كان عالما بفساد ذلك،

والثاني: أن يكون قال ذلك مستغما، وأسقط حرف الاستغمام
للاستغناء عنه. (١)

ب- أنه - عليه السلام - إذا قال ذلك استخدما للقوم يربهم قصور
علمهم واطلاق عبادتهم لمخلوق جار عليه أعراض الحوادث، فإنهم
كانوا يعبدون الشمس والقمر والكواكب. فلما رأى الكوكب
الذي كانوا يعبدونه قال لهم "هذا ربي" في زعمكم، كما قال
"أين شركائي الذين كنتم تزعمون^(٢) فأضانه إلى نفسه حكاهمة
لقولهم، فكان قال لهم: هذا ربي في قولكم، وقيل أنه نوى فسي
قلبه للشرط، أي إن كان ربكم هذا الحجر كما تزعمون فهذا
الكوكب وهذا القمر والشمس ربي ولم يكن الحجر ربهم ولا الكوكب
ربه. (٣)

ج- أن إبراهيم قال ذلك على وجه المحاجة لقومه بالنظر. (٤)

(١) انظر: التبيان ١٨٤/٤، مجمع البيان ٣٢٤/٣.

(٢) القصص: ٧٤.

(٣) انظر: مجمع البيان ٣٢٥/٣.

(٤) انظر: التبيان ١٨٥/٤.

٥ - ومن المشبه : ما جاء - أبضه - في حق ابراهيم - عليه السلام - وذلك من قوله تعالى : " بطل فعله كبيرهم هذا " (١) مع أنه عليه السلام - هو الذي كسر الأصنام ، وقوله تعالى " فنظر نظرة في النجوم فقال اني سقيم " (٢) مع أنه غير سقيم .

فظاهر الآيات يدل على وقوع الكذب من ابراهيم - عليه السلام - مع أنه معصوم من ذلك . وأجاب الامامية على هذه الشبه بما يلي :
عن قوله تعالى : " بطل فعله كبيرهم هذا " قالوا :

أ - أنه مقيد بقوله " ان كانوا ينطقون " والتقدير : فقد فعله كبيرهم ان نطقوا فاسألوهم ، فقد علق الكلام بشرط لا يوجد فلا يكون كذبا ويكون كقول القائل : فلان صادق فيما يقول ان لم يكن فوقنا سماء (٣) .
ب - أنه خرج مخرج الخبر وليس بخبر ، انما هو الزام يدل عليه الحال ، فكأنه قال : ما ينكرون أن يكون فعله كبيرهم هذا . (٤)

ج - أن ابراهيم - عليه السلام - قال هذا القول على سبيل الاستهزاء بالكفار ، كما لو قال انسان لصاحبه وهو أعمى ويحتمد أنه قادر على الكتابة : أنت كتبت هذا ، على سبيل الاستهزاء . (٥)

وأما قوله تعالى : " فقال اني سقيم " فقد أجيب عنه بما يلي (٦) :
أ ب - أنه - عليه السلام - نظر في النجوم فاستدل بها على وقت حتى كانت تعتاده " فقال اني سقيم " أراد أنه قد حضرت وقت علة وزمان نوبتها ، فكأنه قال : اني سأسقم لا محالة وحين الوقت الذي تعتريني فيه الحمى .

(١) الأنبياء : ٦٣ .

(٢) الصافات : ٨٦ .

(٣) انظر : التبيان ٧ / ٢٦٠ ، مجمع البيان ٧ / ٥٣ - ٥٤ .

(٤) انظر : التبيان ٧ / ٢٦٠ ، مجمع البيان ٧ / ٥٤ .

(٥) انظر : العصاة : ٥٥ ، احقاق الحق ٢ / ٢٤٩ - ٢٥٠ .

(٦) انظر : التبيان ٨ / ٥٠٩ - ٥١٠ ، مجمع البيان ٨ / ٤٤٩ - ٤٥٠ .

ب - أنه نظر في النجوم كمنظرهم لأنهم كانوا يتعاطون علم النجوم فأوهمهم أنه يقول بمثل قولهم ، فقال عند ذلك " انى سقيم " فتركوه ظنا منهم أن نجمة بدول على سقيه .
ج - أن معنى قوله " انى سقيم " انى سقيم القلب والرأى ، حزنا من اصرار القوم على عبادة الأصنام ، وهى لا تصح ولا تبصر ، ويكون على هـ إذا معنى نظره فى النجوم فكرته فى أنها محدثة مخلوقة مدبرة ، وتعجبه كيف ذهب على العقلاء ذلك من حالهم حتى عبدوها .

د - أن يكون على وجه التعريف بمعنى أن كل من كتب عليه الموت فهو سقيم ، وان لم يكن به سقم فى الحال .
ورد الامامية عن هذه الشبه التى أشيرت حول نبي الله ابراهيم - عليه السلام - لاخبار عليه ، الا أنه ما يؤخذ على بعضهم عند رد هذه الشبه - نتيجة الغلو فى اثبات عصاة الأنبياء - عليهم السلام - أن ردوا ما صح من الأحاديث التى قد يفهم من ظاهرها وقوع المعصية من الأنبياء .

فالطوس عند رده لهذه الشبه قال :

" ما روى عن النبي - صلى الله عليه وسلم - بأنه قال : (لم يكذب ابراهيم الا ثلاث كذبات كلها فى الله) فانه خير لا أصل له (١) مع أنه قد صح عن النبي - صلى الله عليه وسلم - ذلك ، فقد روى البخارى وسلم عن أبي هريرة - رضى الله عنه - قال : " لم يكذب ابراهيم - عليه السلام - الا ثلاث كذبات : ثنتين منهن فى ذات الله عز وجل : قوله : " انى سقيم " وقوله " بل فعله كبيرهم هذا " .

وقال : بينما هو ذات يوم وسارة لذي أتي علي جبار من الجبابرة فقيل له : ان هاهنا رجلا معه امرأة من أحسن الناس ، فأرسل الله فسأله عنها فقال : من هذه ؟ قال : أختي . فأتى سارة قال : ياسارة لمس من علي وجه الأرض مرة من غيري وغيرك ، وان هذا سألتني عنك فأخبرت أنك أختي ، فلا تكذبيني . فأرسل اليها ، فلما دخلت عليه ذهب يتناولها بيده فأخذ ، فقال : ادعي الله لي ولا أضرك ، فدعت الله فأطلق ، ثم تناولها الثانية فأخذ مثلها وأشد ، فقال : ادعي الله لي ولا أضرك فدعت فأطلق ، فدعا بمعنى حجبته فقال : انكم لم تأتونني بانسان ، انما أتيتونني بشيطان ، فأخذ منها هاجر ، فأنته وهو قائم يصلي ، فأوماً بيده : مهيم ؟ (١) قالت : زال الله كيد الكافر - أو الفاجر - وأخذم هاجر قال أبو هريرة : تلك أمكم يا بني ما السماء . (٢)

٦ - ومن هذه للشبه ما جاء في حق موسى - عليه السلام - من قوله تعالى : " ودخل المدينة علي حين غفلة من أهلها فوجد فيها رجلين يقتلان هذا من شيعته وهذا من عدوه فاستخائاه الذي من شيعته علي الذي من عدوه فوكزه موسى فلقى عليه قال هذا من عمل الشيطان انه عدو مضل مبين . قال رب اني ظلمت نفسي فاغفر لي فغفر له . " (٣)

حيث اشتبه علي البعض وذووع الأنبياء في المعاصي والكبائر ان أن موسى عليه السلام - ندم علي فعله ، وطلب من الله المغفرة .

وليدفع هذه الشبهة أجاب الأمامية بما يلي :

أن موسى - عليه السلام - لم يتعمد القتل ولا أراد ، وانما اجتاز فاستغاثه رجل من شيعته علي رجل من عدوه بغى عليه وظلمه وقصد

(١) أي : ما الخبر ؟ انظر : فتح الباري ٦ / ٢٨٨ .

(٢) البخاري مع الفتح ٦ / ٣٨٨ ، مسلم ٤ / ٤٣٠ ح ٢٣٧١ واللفظ للبخاري .

(٣) القصص : ١٥ - ١٦ .

الى قتله فأرانا موسى - عليه السلام - أن يخلصه من يده ويدفع عنه مكروهه فلهي ذلك الذي للقتل من غير قصد اليه ، وكل ألم يقع على سبيل المدافعة للظالم من غير أن يكون مقصودا فهو حسن غير قبيح ولا يستحق العوض به ، ولا فرق بين أن تكون المدافعة من الانسان عن نفسه وبين أن تكون عن غيره في هذا الباب والشرط في الأمرين أن يكون الضرر غير مقصود وأن يكون القصد كله الى دفع الضرر والمنع من وقوع الضرر فان أي ذلك الى ضرر فهو غير قبيح .

وأما قوله تعالى : (هذا من عمل الشيطان) أنه يريد أن عمل المقتول من عمل الشيطان مفسحا بذلك عن خلافة لله تعالى واستحقاقه للقتل ،

وأما قوله تعالى (رب اني ظلمت نفسي فاغفر لي) فمعناه :

الانقطاع والرجوع الى الله والاعتراف بالتقصير عن حقوق نعمه وان لم يكن هناك ذنب ، وقوله تعالى : (فاغفر لي) انما أراد به فاقبل مني هذه القربة والطاعة والانقطاع .

ألا ترى أن قبول الاستغفار والتوبة يسمى مغفرا ، واذا شارك هذا لقبول غيره في معنى استحقاق الثواب والمدح به جاز أن يسمى بذلك . (١)

٧ - ومن الشبه أيضا في حق موسى - عليه السلام - قول الله تعالى
حكايمة عن قول فرعون لموسى - عليه السلام - * فعلت فعلتك التي فعلت وأنت من الكافرين^(٢) وقوله عليه السلام - * فعلتها اذا وأنسا من الضالمين^(٣) .

(١) انظر: تنزيه الأنبياء: ٦٧-٦٨

(٢) الشعراء: ١٩٠

(٣) الشعراء: ٢٠٠

فكيف نسب الضلال الى نفسه ؟

أجاب الشريف المرتضى بهـلوى :

• أما قوله : (وأنت بمنزلة الكافرين) فانما أراد به من الكافرين

لنعمتى وحق تهمتى ، فان فرعون كان المرى لموسى - عليه السلام -

الى أن كبر وبلغ أ لا ترى الى قوله تعالى حكايته عنه : (ألم نربك
فيما وليد ا ولهت فيما من عمرك سنين) .^(١)

وأما قول موسى - عليه السلام - (فعلتها اذا وأتامن الضالين

فانما أراد به من الذاهبين عن أن الوكزة تأتي على النفس و أن

المدافعة تفضى الى القتل ، وقد يسي الذاهب عن الشئ " أنه ضال عنه"^(٢) .

٨ - الشبه الواردة فى حق نبينا محمد - صلى الله عليه وسلم - منها :

١ - قوله تعالى :

" ووجدك ضالا فهدى"^(٣) وشبهة من اعترض أن هذا يقتضى

الضلال عن الدين ومعلوم عند الشيعة أنه لا يجوز عليه هذا

لا قبل النبوة ولا بعد ها ،

أجاب السيد مهدى الصدر فقال :

• فسر الحاقون على الرسول الأعظم - صلى الله عليه وسلم -

الضلال فى الآفة الكريمة بضلال العقيدة والنزوع الى عبادة

الأصنام جهلا أو تجاهلا بمدلول الضلال ، وجواز اطلاقه على

معان مختلفة تتمايز حسب للمواد منها ، فهو يطلق على التيه

والضباع فيقال مثلا : ضل الطريق اذا تاه وضيع الجـادة

(١) الشعراء : ١٨ .

(٢) تنزيه الأنبياء : ٦٩ - ٧٠ .

(٣) الضحى : ٧ .

وهذا هو أظهر للمصطفى المدرجة في الآية الكريمة حيث أورد الرواية أن النبي - صلى الله عليه وسلم - ضل في صباه في بعض شعاب مكة فرده أبو جهل إلى عبد المطلب، وقيل أهلته حليلة عند باب مكة حين فطمته وجاءت به لترده إلى عبد المطلب وقيل في طريق الشام حين خرج به أبو طالب، (١)

ويطلق الضلال على الحيرة والتحير فيقال: ضل عن الرشده إذا احتار في أمره ولم يحسن التصرف فيه ومن هذا الاطلاق وعلى فهو منه تتهين مغزى وجيها آخر للآية، وذلك أن النبي - صلى الله عليه وسلم - كان قبل المعثة يستشعر الحيرة والقلق المضنيين من جاهلية قومه وضلال عقائدهم وتصوراتهم وانحراف سلوكهم وتقاليدهم ماجعله متطلعا بقلبه الكبير، وروحه الواحة المستلهمة إلى هداية السماء، وزيادتها المنقذة من ضياع الجاهلية وشقاها المرير، فألهجده الله تعالى وهداه بنور النبوة ومفاهيم الوحي وشرعه الاسلام الكاملة الخالدة.

والمفهوم من سياق الآية ولحسن خطابها أنها نزلت مذكرة للنبي - صلى الله عليه وسلم - ومعدودة نعم الله تعالى وآلائه عليه (اللهم بجدك تتبها فأوى) (٢)

بأن أتاح لك من آواك ورعاك أكرم وأجمل رعاية وإيواء (ووجدك ضالا) (٣) قبل النبوة في شعاب مكة أو في طريق الشام (فهدى)

(١) انظر: الكشاف ٤ / ٢٦٤ - ٢٦٥

(٢) الضحى : ٠٦

(٣) الضحى : ٠٧

فهذا كالمال الذي جردك عبد المطلب وعك أبي طالب، أو بنور النبوة
ومفاهيم السماء، (ووجدك عائلاً) معوزاً (فأفنى) فأفناك وبسر
لك موارد الرزق ومآرب الحيلة .

فليس المراد من الضلال ما توهمه المكابرة من مظاهر الآية وسول
له اتهام الرسول - صلى الله عليه وسلم - وإنما المراد ما قررناه^(٢) .
٢ - ومن التشبيه : أن الرسول - صلى الله عليه وسلم - عند ما قرأ قول
الله تعالى :

• أن رأيتم اللات والعزى ومناة الثالثة الأخرى^(٣) قال بعدها :

• تلك الفرائق العلى وان شفا عتبهن لقرنجنى • وأنه لما سمعت
قرصن بذلك سرت به وأعجبهم ما زكى بسد آلهتهم حتى انتهسى
إلى السجدة فسجد المومنون وسجد أيضا المشركون لما سمعوه
من ذكر آلهتهم ، وأتى جبريل عليه السلام النبي وعاتبه على ذلك
فحزن له حزنا شديدا فأنزل الله تعالى معزيا : • وما أرسلنا
من قبلك من رسول ولا نبي الا اذا تمنى القى الشيطان في أمنيه
فينسخ الله ما يلقى الشيطان ثم يحكم الله آياته والله عليم حكيم^(٤) .
ومعنى هذا أن النبي - صلى الله عليه وسلم - وقع في الشرك
وهذا يتنافى مع عصمته ، وقد أجاب السيد مهدي الصدر عن ذلك
فقال : • هذا افتراء حاقد مدجل على حصانة الرسول - صلى الله
عليه وسلم - وقد سيته نظير افتراءهم عليه بالشرك وعبادة الأصنام

(١) الضحى : ٨ .

(٢) أصول العقيدة : ١ / ٥٤ - ٥٦ .

(٣) النجم : ١٩ - ٢٠ .

(٤) الحج : ٥٢ .

في الآيـة السالفة، وركزوا هذا الدرس المزعوم على قصة خرافية
واهيـة السند مختلفة المضمون . . . والدليل على اختلاق هذه
الأسطورة ما جاء في سياق الآيـة المعنوية وتلو ذكرها قال تعالى :
(ان هي الا أسماء سميتوها أنتم وآباؤكم ما أنزل الله بها من
سلطان ان يتبعون الا الظن وما تهوى الأنفوس ولقد جاءهم
من ربهم الهدى)^(١) وهذه الآيـة تنفي نفياً قاطعاً سجود
المشركين بسجود المسلمين لعلم الأولين بلغة القرآن ومحتـ
الآيـة المعرب عن التحقير بالهتـم والسخرية منها هذا السـ أن
الآيات المتظافرة الناطقة بعصمة الرسول (صلى الله عليه وسلم)
ونزاهته كثيرة منها قوله تعالى (ولو تقول علينا بعض الأقاويل
لأخذنا من باليمن شر لقطعنا منه الوتين)^(٢) وقوله تعالى (قل ما
لي أن أبدله من تلقاء نفسي ان أتبع ما طمعت الي)^(٣)
وقوله تعالى (وما ينطق عن الهوى ان هو الا وحى يوحى)^(٤)
وقوله تعالى (سنقرئك فلا تنسى)^(٥) ، وقوله تعالى (انا نحن
نزلنا الذكر وانا له لحافظون)^(٦) وحسبنا هذه الآيات الكريمة بـها
على تفنيد أسطورة الفرنيق وزيفها واختلاقها .^(٧)

(١) النجم : ٢٣ .

(٢) الحاقة : ٤٥ .

(٣) يونس : ١٥ .

(٤) النجم : ٣-٤ .

(٥) الأطلس : ٦ .

(٦) الحجر : ٩ .

(٧) أصول العقيدة ١ / ٦٠-٦١ .

هذا عن قصة الخرائق وما جاء فيها ، وأما الآية " وما أرسلنا من قبلك من رسول ولا نبي . . . " فقد أجاب الشريف المرتضى عنها بقوله :

" أما الآية فلا دلالة في ظاهرها على هذه الخرافة التي قصوها وليس يقتضي الظاهر الا أحد أمرين : اما أن يريد بالتمني التلاوة ، أو يريد بالتمني تمنى القلب ، فان أراد التلاوة كان المراد : من أرسلنا من قبلك من الرسل كان اذا تلا ما يؤد به الى قومه حرفوا عليه وزادوا فيما يقوله ونقصوا ، كما فعلت اليهود في الكذب على نبيهم فأضاف ذلك الى الشيطان لأنه يتبع يوسوسته وفروره ثم بين أن الله تعالى يزيل ذلك ويدفعه بظهور حجة وينسخه ويحسم مادة الشبهة به ، وانما خرجت الآية على هذا الوجه مخرج التسليم له - صلى الله عليه وسلم - كما كذب المشركون عليه وأضافوا الى تلاوته من مدح آلهتهم ما لم يكن فيها .

وان كان المراد تمنى القلب فالوجه في الآية أن الشيطان متى تمنى النبي - صلى الله عليه وسلم - بقلبه بعض ما يمتناه من الأمور يوسوس اليه بالباطل ، ويحدثه بالمعاصي ويفرجه بها ويدعوه اليها وأن الله تعالى ينسخ ذلك ويبطله بما يرشده اليه من مخالفة الشيطان وعصيانه وترك استماع فروره .

على أنه لا يخلو - عليه الصلاة والسلام - وهو شئ مما قد ف به من أن يكون تعمد ما حكوه وفعله قصدا أو فعله ساهيا ولا حاجة بنا الى ابطال القصد في هذا الباب والعمد لظهوره وان كان فعله ساهيا فالسأهي لا يجوز أن يقع منه مثل هذه الألفاظ المطابقة السورة وطريقها ثم لمعنى ما تقدمها من الكلام ، لأننا نعلم ضرورة أن من كان ساهيا لو أنشد قصيدة لما جاز أن يسهو حتى

يتفق منه بهت شعر في وزنها وفي معنى البهت الذي تقدمه وعلو
الوجه الذي تثضيه فائدة وهو مع ذلك يظن أنه من القصيدة التي
ينشدها وهذا ظاهر في بطلان هذه الدعوى على النبي - صلى الله
عليه وسلم - على أن الموحى اليه من الله النازل بالوحي وتلاوة
القرآن جبريل - عليه السلام - (١).

وأكتفى بهذا القدر من ذكر الشبه ورد الامامية لها، وقد حاول
الامامية جادين يرد هذه الشبه بما يتناسب وعصمة الأنبياء - عليهم السلام -
وليس في ذلك مخالفة لما سار عليه أهل السنة في رد هذه الشبه ، وانما
ما رجعنا اليه " القاضي عياض " في " الشفاة " و " الرازي " في " عصمة الأنبياء " ^١
وغيره ما من المفسرين الذين تعرضوا لهذه الآيات التي أوردناها وجدنا
هناك تقاربا بين الكيفية في رد هذه الشبه وان اختلفت الألفاظ ، اللهم الا فيما
أشرنا اليه .

وخلاصة القول :

أن الامامية يقولون بعصمة الأنبياء - عليهم السلام - الا أن
الذي يرد عليهم في ذلك - وكما مر بنا - هو غلوهم في هذا بأن أثبتوا
لهم العصمة المطلقة ، وهو ما لم يقل به أهل السنة .

فاذا كانت هذه عقيدة الامامية في عصمة الأنبياء ، فما هي نظرتهم
الي اثبتهم من حيث ثبوت العصمة لهم ، هذا ما سنتناوله في الفصل التالي .

(١) تنزيه الأنبياء : ١٠٧ - ١٠٨ .

الفصل الرابع

موقف الإمامية من عصية الأئمة

وسيمد على الباعث التالي:

* المبحث الأول: ذكر أقوال علماء الإمامية في عصية الأئمة

* المبحث الثاني: أدلة الإمامية على عصية الأئمة والرد عليها

* المبحث الثالث: دلالة النص على العصية عند الإمامية

والرد عليه .

المبحث الأول

ذكر أقوال علماء الامامية في عصمة الأئمة

تبين لنا فيما سبق قول الامامية عن عصمة الأنبياء - عليهم السلام - والامامية انما يهدفون من وراء القول بعصمة الأنبياء الوصول الى اثبات عصمة أئمتهم ، لأن الامام - عندهم - كالنبي - وكلاهما حافظ للشرع وحجة الله على عباده . . . فاذا ما ثبت أن الأنبياء معصومون فان الأئمة أيضا معصومون لاشتراكهم في العلة التي من أجلها خلقهم الله .

يقول " ابن المطهر الحلبي " :

" ان الأئمة - عليهم السلام - معصومون كالأنبياء - عليهم السلام - " (١)

ويتحدث الشيخ " أحمد الاحسائي " عن وجوب عصمة الأنبياء ثم بعد ذلك يبين أهمية وجود الامام المعصوم ، وأنه يعتبر فيه ما يعتبر في النبي ، لأن الامام يأخذ من الجهة التي يأخذ منها النبي عن الله تعالى . فيقول :

" ثم لما كان مقتضى القدر والقضاء الالهيين الجارئين على مقتضى الحكمة في ايجاد الموجودات عدم بقاء هذا الترجمان - يقصد النبي - الى انقضاء وقت التكليف لسبب يطول بهيانه الكلام ، وكانت الأوامر والنواهي المتعلقة بان بأفعال المكلفين غير محصورة لكثرتها لتجدد الحوادث والوقائع مادام التكليف باقيا ، وجب في الحكمة أن يكون لها حافظ عن التخيير والتبدل والتلف بسهوا أو نسيان أو جهل أو موت أو غير ذلك ، ومن كان كذلك وجب أن يعتبر فيه ما يعتبر في الترجمان من الحفظ والفهم وقوة الباطن في التحمل والتلقى عنه لأنه يأخذ عن الجهة التي أخذ منها الترجمان عن الله تعالى ، وقوة الظاهر

(١) منهاج الكرامة : ٥٨

في الأراء والعصمة للأون من الخطأ والاخلاق بالواجب كما ذكر في الترجمان وذلك لأن الترجمان لما وجب عليه أن يلقيها الى الحافظ لئلا يضيع من في الأصلاب والأرحام، ويرتفع التكليف وكانت لا تنحصر بالعد ولا يضغطها حد وجب عليه أن يلقيها أصولا وقواعد كما ألقى اليه كذلك في جوامع الكم الى الحافظ وقد فعل .

واخراجها - أي القواعد والأصول - من أكام غيب الضوابط والكليات على طبق القواعد لا يمكن الا بتلك القوة الالهية مع العصمة وتسد يد الطك المحدث، والاجاز عليه التفسير والتبدل فلا يكون حافظا ولا يجب الأخذ منه كما مر في الترجمان حرفا بحرف، لأن تفصيل تلك الجمل على طبق مراد الله الذي هو حكم الله في نفس الأمر ليس في وسع البشر ليمتغنى عن الكشف الرباني الملايس للعصمة .

وهذا حكم كل مستحفظ بعد مستحفظ وهذه سنة الله التي قد غلت في عباده . (١)

كما يذكر لنا " محمد رضا المظفر " عقيدة الامامية في عصمة الامام وأنه لا فرق بين القول بهذا والقول بعصمة الأنبياء فيقول :

" ونعتقد أن الامام كالنبي يجب أن يكون معصوما من جميع الرذائل والفواحش ماظهر منها وماباطن من سن الطفولة الى الموت عمدا وسهوا . (٢)

وبحسب " المظفر " هذا الاعتقاد في الامام بقوله :

" يجب أن يكون معصوما - أي الامام - من السهو والخطأ والنسيان، لأن الأئمة حفظة للمشرع والقوامون عليه حالهم في ذلك حال النبي . (٣)

ثم يصرح بأن " الدليل الذي اقتضانا أن نعتقد بعصمة الأنبياء هو نفسه يقتضينا أن نعتقد بعصمة الأئمة بلا فرق . (٤)

-
- (١) العصمة : ٨٤-٨٥ .
 (٢) عقائد الامامية : ٥١ .
 (٣) المرجع السابق : ٥١ .
 (٤) المرجع السابق : ٥١ .

ونستنتج من هذه الأقوال مدى نظرة الامامية الى الامام وعصمته
فالامام أو الخليفة - عندهم - لا بد أن يكون معصوما كالنبي بلا فرق (لأنه
- حسب عقيدتهم فيه - حافظ للشرع والمنفرد بالتبليغ عن الله عز وجل وأنه
وحده مصدر الأحكام والفتاوى كما تبين لنا من الأقوال .

ذكر الأقوال في العصمة من الكبائر والصغائر:

وعن عصمة الأئمة من الكبائر والصغائر يقول ابن أبي حديد :

" لا تجوز عليهم الكبائر ولا الصغائر لا عمدا ولا خطأ ولا سهواً ولا على سبيل
التأويل والشبهة مثل الأنبياء " . (١)

وبعزل " الشريف المرتضى " عصمة الأئمة من الكبائر والصغائر :-

" أن الامام إنما احتيج اليه لجهة معلومة وهي أن يكون المكفون عند وجوده
أبعد من فعل القبيح وأقرب من فعل الواجب . . . فلو جازت عليه الكبائر
لكانت علة الحاجة اليه ثابتة وموجبة وجود امام يكون اماماً له ، والكلام في امامته
كالكلام فيه وهذا يورث الى وجود ما لانهاية له من الأئمة وهو باطل أو
الانبياء الى امام معصوم وهو المطلوب " . (٢)

ويقول أيضاً : " وما يدل أيضاً على أن الكبائر لا تجوز عليهم أن

قولهم (ع) قد ثبت أنه حجة في الشرع كقول الأنبياء (ع) بل يجوز
أن ينتهي الحال الى أن الحق لا يعرف الا من جهتهم ولا يكون الطريق اليه
الا من أترالهم ، وإذا ثبتت هذه الجملة جروا مجرى الأنبياء (ع) فيما
يجوز عليهم وما لا يجوز ، فإذا كنا قد بينا أن الكبائر والصغائر لا يجوزان على
الأنبياء (ع) قبل النبوة ولا بعدها لما في ذلك من التنفير عن قبول أقوالهم

(١) شرح نهج البلاغة ٧/١٢٠ .

(٢) تنزيه الأنبياء : ٨ .

ولما في تنزيههم عن ذلك من السكون اليهم، فكذلك يجب أن يكون الأئمة
- عليهم السلام - منزهين عن الكبائر والصغائر قبل الامامة وبعدها لأن
الحالة واحدة". (١)

وأيضاً - يقول " السيد حسين بحر العلوم " في تعليقه على " تلخيص
الشافعي " (٢) " والعصمة عند الامامية شرط أساسي لجميع الأنبياء والأئمة
- عليهم السلام - سواء في الذنوب الكبيرة والصغيرة قبل النبوة والامامة
وبعدهما على سبيل العمدة والنسيان".

ذكر الأقوال في عصمة الأئمة المطلقة :

والأئمة في نظر الامامية ليسوا معصومين من الكبائر والصغائر فقط
بل من كل شيء حتى السهو والنسيان - كما مر - ونذكر هنا عدة من أقوالهم
عن القول بعصمة الأئمة المطلقة حتى يتبين لنا اتفاق القوم على هذا :
يقول ابن أبي حديد : " وأطردت الامامية هذا القول في الأئمة
فجعلت حكمهم في ذلك حكم الأنبياء في وجوب العصمة المطلقة لهم قبل النبوة
وبعد ١.٥ " (٣)

ويتحدث " جعفر الخليلي " عن صفات الامام فيقول :

" يجب أن يكون الامام كالنبي معصوماً عند الشيعة، والعصمة هي أن يكون
النبي وخلفاؤه من بعده وهم الأئمة الاثنا عشر معصومين من جميع الرذائل
والفواحش ما ظهر منها وما بطن، بل يرى الشيعة أن العصمة تشمل أكثر من
ذلك فتعصم الامام من الخطأ والهوى والميل العاطفية لأن الأحكام والفتاوى

(١) تنزيه الأنبياء: ٨-٩.

(٢) ٦٢/١.

(٣) شرح نهج البلاغة: ١١/٢.

والقواعد تختل موازينها اذا مارافقتها الأخطاء والميول العاطفية والظنون والشبه لذلك يجب أن تصدر الأحكام عن قواعد ثابتة راسخة ، ويجب أن يكون الأقوال كاملة ودالة على معانيها لا يعتورها شيء من الشبه والنسيان ، لذلك لفتبر الشيعة صفة العصمة أساسية في الأئمة كما هي أساسية في النبي محمد - صلى الله عليه وسلم - . (١)

ويقول " السيد محسن الأمين " : " يجب في الامام أن يكون معصوماً من الذنوب والخطأ والنسيان كالنبي ، وأن يكون متصفاً بجميع الكمالات منزهاً عن جميع النقائص وأن يكون أفضل أهل زمانه " . (٢)

وينص " كاشف الغطاء " - الذي يعده البعض معتدلاً - على أن " الامامة متسلسلة في اثني عشر اماماً كل سابق ينص على اللاحق ويشترطون - أي الشيعة - أن يكون معصوماً كالنبي عن الخطأ والخطيئة " . (٣)

ثم يبين أن الامامية انما ذهبوا الى القول بالعصمة لأئمتهم لأنه منصوص عليهم من قبل الله تعالى عن طريق النبي - صلى الله عليه وسلم - عليه فيجب أن يكون معصوماً فيقول :

" ان الامامة منصب الهى كالنبوة ، فكما أن الله سبحانه يختار من يشاء من عباده للنبوة والرسالة وهو يد بالمعجزة التي هي كنص من الله عليه (ويرىك يخلق ما يشاء ويختار ما كان لهم الخيرة) (٤) فكذلك يختار للامامة من يشاء ويأمر نبيه بالنص عليه وأن ينصبه اماماً للناس من بعده للقيام بالوظائف التي كان عليها النبي " . (٥)

(١) موسوعة العتبات : ٢٨٤

(٢) الدر الثمين : ٠٢٣

(٣) أصل الشيعة : ٠١٢٨

(٤) القصص : ٠٦٨

(٥) المرجع السابق : ٠١٢٨

وأختتم هذه الأقوال بمقالة السيد الخميني - الذي انتهت إليه

رئاسة الاثنى عشرية في عصرنا الحاضر ؛

" نحن نعتقد أن المنصب الذي منحه الأئمة (رضي الله عنهم)

للفقهاء لا يزال محفوظا له ، لأن الأئمة الذين لا يتصور فيهم السهو أو الغفلة

ونعتقد فيهم الاحاطة بكل ما فيه مصلحة للمسلمين". (١)

ويبليغ الخلو بالسيد الخميني في عصمة الأئمة لدرجة يفضلون بها

الأنبياء ويعتبر ذلك من ضروريات مذهبهم فيقول :

" فان للامام مقاما محمودا ودرجة سامية وخلافة تكوينية تخضع

لولايتها وسيطرتها جميع ذرات هذا الكون ، وأن من ضروريات مذهبنا أن

لأئمتنا مقاما لا يبلغه ملك مقرب ولا نبي مرسل". (٢)

هذه هي نظرة الامامية الى أئمتهم ، وتلك أقوالهم في اثبات العصمة

لهم ، وقد أجمع السابقون منهم واللاحقون على ذلك ، ولا يخفى ما في ذلك من

الفساد حتى يضاهاوا بالأنبياء بل يفضلوهم ، فهو ادعاء كاذب واعتقاد باطل

لا يستند الى دليل صحيح .

وسوف يظهر لنا بطلان هذه الأقوال بعد عرض أدلتهم عن عصمة الأئمة

وقبل الحكم على بطلان هذا المعتقد نذكر أدلة القوم التي استدلووا بها

- عرضا ومناقشة - لنبين أنها لا تدل لامن قريب ولا من بعيد على دعواهم

وهذا هو موضوع البحث التالي :

(١) الحكومة الاسلامية : ٥٦١ .

(٢) المرجع السابق : ٥٥٢ .

المبحث الثاني

أدلة الإمامية على عصمة الأئمة والرد عليهم

يعتبر القول بعصمة غير الأنبياء - عليهم السلام - غريبا على العقيدة الإسلامية ، وخاصة من ينتسبون إلى الإسلام كالإمامية . فالذي عليه جمهور المسلمين هو اثبات العصمة للأنبياء فقط .

لذا فقد حاول الإمامية لتبرير موقفهم هذا الاستناد إلى أدلة من القرآن والسنة ليلبسوا قولهم هذا ثوبا من الشرعية أمام الانتقادات الموجهة إليهم ، كما استدلوا إلى جانب الأدلة النقلية بأدلة من العقل :
وفي هذا المبحث نتناول هذه الأدلة ، وذلك بذكر أهم الأدلة عند القوم لبيان مدى صحة أو فساد هذا الاستدلال .

أولا : الأدلة النقلية

أ - الأدلة من القرآن :

استدل الإمامية على قولهم بعصمة أئمتهم بأدلة كثيرة من القرآن ولما كانت معظم هذه الأدلة لاتدل بمجرد النظر إليها إلى ما ذهبوا إليه فأننى سأتناول أهم الأدلة عندهم ، وهى كما يلى :

قوله تعالى : " إنما يريد الله ليذهب عنكم الرجس أهل البيت

ويطهركم تطهيرا " . (١)

(١) الأحزاب : ٣٣ .

يقول * على البحراني (١)

* ونحن نبين وجه استفادة العصمة من الآية ثم نبين من المعنى بها
أما الأول ؛ فلأن ارادة الله اذهاب الرجس عن أهل البيت
وتطهيرهم من الذنوب اما أن يكون المراد بها الارادة التي يتمتعها
الفعل ويصدر عنها اذهاب الرجس والتطهير منه .
واما أن يكون المراد ارادة الله منهم أن يطهروا أنفسهم من
الرجس التي هي بمعنى الأمر كما هو ظاهر اختصاص أهل البيت
بهذا الأمر دون الناس .

واذا كان المراد منها الأمر بتطهير أنفسهم من الذنوب زال
الاختصاص ، فان اجتناب الذنوب مطلوب من جميع المكلفين فلا خصوصية
في هذا لأهل البيت .

فوجب لموضع الاختصاص أن يكون المراد هو الأول ومنه تثبت
العصمة .

الثاني : ان الآية وردت مورد المدح ، ولا مدح في مطلوبية
اجتناب الذنوب ، وانما المدح في اذهابها عن المكلف وتطهيره من
مقارفتها وهو المعنى الأول ، فوجب أن يكون هو المراد لثلا يخرج ما هو
مدح عن كونه مدحا ، فثبت بذلك العصمة لمن عناهم الله بهذه الآية (٢) .

(١) هو الشيخ علي بن الشيخ عبد الله بن الشيخ علي السري البحراني ، كان
اماماً وقادراً روحياً وفقهياً للامامية في القرن الرابع عشر ، له مؤلفات
عدة أهمها " منار الهدى " و " كتاب قامة أهل الباطل في الرد على
محرسي عزاء الحسين " توفي ببلدة " لنجة " بایران في عام ١٣١٦ هـ .
انظر : شهداء الفضيلة : ٣٤١ .

(٢) منار الهدى : ٣٥٠ - ٣٥١ .

وبهذا قال أبو جعفر الطوسي^(١)، والطبرسي^(٢).

وأما عن المعنيين بالآية فيقول البحراني :

« وأما أهل البهت المعنيون بهذه الآية فهم بالأصل : النفس

وعلى وفاطمة والحسن والحسين ، ويدخل باقي الأئمة فيهم بالتبعية^(٣) .

كما استدل بهذه الآية - أيضا على عصمة الأئمة كل من ابن

المطهر الحلبي^(٤) ، وحسن موسى الصفار^(٥) ، والشيخ علي عصفور^(٦) .

ويرد على هذا الدليل بما يلي :

١ - بيان معنى الارادة في الآية :

تأتي الارادة مضافة الى الله عزوجل بمعنيين في القرآن :

شرعية ، تتضمن محبة الله ورضاه ، وكونية قدرية ، تتضمن خلقه وتقديره .

فالارادة الشرعية كما في قوله تعالى " يريد الله بكم اليسر^(٧) .

" والله يريد أن يتوب عليكم^(٨) ، " ما يريد الله ليجعل عليكم مسن

حرج ولكن يريد ليطهركم وليتم نعمته عليكم^(٩) .

فارادته - عزوجل - في هذه الآيات متضمنة محبته لذلك

المراد ورضائه به ، وأنه شرعه ليس في ذلك أنه خلق هذا

المراد ولا أنه قدره وأوجده .

(١) انظر : تلخيص الشافي ٢/٢٥٠-٢٥١ .

(٢) انظر : مجمع البيان ٤/٣٥٧ .

(٣) منار الهدى : ٣٥١ .

(٤) انظر : منهاج الكرامة : ٧٨ .

(٥) انظر : أئمة أهل البهت : ٥٤ .

(٦) انظر : شبهات حول التشيع : ٣٥١ .

(٧) البقرة : ١٨٥ .

(٨) النساء : ٢٧ .

(٩) المائدة : ٥٦ .

وأما الإرادة الكونية القدرية فكما في قوله تعالى : " فمن يسرد
الله أن يهد به بشرح صدره للإسلام ، ومن يرد أن يضل - يجعل
صدره ضيقا حرجا كأنما يصعد في السماء " (١) وقوله تعالى " ولو شاء
الله ما اقتتلوا ولكن الله يفعل ما يريد " (٢) وقوله تعالى " ولا ينفعكم
نصي ان أردت أن أنصح لكم ان كان الله يريد أن يغويكم " (٣)
وهذه الإرادة مستلزمة لوقوع المراد ، بمعنى أنه لا بد من
وقوع مرادها " (٤)

فالإرادة اذن في قوله تعالى " انما يريد الله ليذهب عنكم
الرجس " هي من النوع الأول المتضمنة محبة الله لذلك ، وليس كما
توهم " البهراني " بأنها التي يقع عندها المراد ، والدليل على
ذلك أن النبي - صلى الله عليه وسلم - بعد نزول الآية قال :
" اللهم هو لا ، أهلى بهتى فأذهب عنهم الرجس " (٥) فطلب من
اللمسنة ذلك ، فلو كانت الآية تتضمن الوقوع ولا بد لم يحتج السى
الدعاء (٦)

كما أنه لو أريد بها التي يتحقق عندها الفعل لكان كل من
أهل البيت الى يوم القيامة محفوظا من كل ذنب ، والواقع غير
هذا .

-
- (١) الأنعام : ١٢٥ .
(٢) البقرة : ٢٥٣ .
(٣) هود : ٣٤ .
(٤) انظر : مجموع الفتاوى ٨ / ١٣١ ، ٤٤٠ - ٤٤١ ، الكواشف الجليلة . ١٥ وما بعدها .
(٥) المسند ٦ / ٢٩٣ ، ٣٠٤ ، الترمذى مع تحفة الأحمدي ٤ / ١٦٤ ، ٣٤٣ .
(٦) انظر : المنتقى من منهاج الاعتدال : ٤٢٨ .

فهذا هو علي بن أبي طالب - رضي الله عنه - كان يقول في

دعائه :

" الهى كم من موقفة حطمتها عنى فقابلتها بتعمتك ، وكم من
جريرة شكرت عن كنفها بگرمك . . الهى ان طال فى عصيانك عمري
عظم فى الصحف ذنبي فما أنا مؤمل غير غفرانك . . الهى أفكر فى
عفوك فتتهون على خطيئتي " (١)

وأينما - كان على بن الحسن زين العابدين يقول فى دعائه :

" الهى سيدى هذه يد اى قد صد رتبا اليك بالذنوب ملوة " (٢)

٢ - المراد بأهل البيت :

قبل بيان المراد بـ " أهل البيت " نورد معنى لفظه " أهل " فى
اللغة ، وبالتالى يظهر لنا عند الاضافة من المعنويون بأهل بيت النبى
قال ابن منظور : " أهل المذهب : من يدين به ، وأهل الأمر :
ولاته ، وأهل الرجل ، أخصى الناس به ، وأهل بيت النبى : أزواجه
وبناته وصهره - أئمنى - عليا - عليه السلام - وقيل نساء النبى
- صلى الله عليه وسلم - الى ان قال - وأهل الرجل وأهله : زوجة
وأهل الرجل بأهل وبأهل أهلا وأهولا وتأهل : تزوج ، وأهل فلان
امراة بأهل : اذا تزوجها ، فهى مأهولة ، والتأهل : التزوج ، وفى
باب الدعاء : أهلك الله فى الجنة ابهالا : أى زوجك فيها وأد خلكتها " (٣)

(١) روضة الواعظين : ١١١/١ - ١١٢ .

(٢) المصدر السابق ١٦٨/١ .

(٣) لسان العرب ١١/٢٨ - ٣٠ - مادة : (أهل) .

وفي القاموس: ^(١) * (أهل) الرجل: عشيرته وذو قرياه . . وأهل الأُمراء: ولاتسه، وللمبيت: سكانه، وللمذهب: من يد بين به، وللرجل: زوجته كأهلته، وللنبي - صلى الله عليه وسلم - : أزواجه وبناته وصهره على - رضى الله عنه - ، أو نساءه ووالديه والرجال الذين هم آله . وقال الراغب: * أهل الرجل: من يجمعه وإياهم نسب أو دين أو ما يجرى مجراهما من صناعة وبيت وولد، فأهل الرجل في الأصل: من يجمعه وإياهم مسكن واحد ثم تجوز: فقبل: أهل بيت الرجل لمن يجمعه وإياهم نسب، وتعرف في أسرة النبي - صلى الله عليه وسلم - مطلقا إذا قيل: أهل البيت، لقوله عز وجل (إنما يريد الله ليذهب عنكم الرجس أهل البيت) وعبر بأهل الرجل عن امرأته .^(٢)

وما سبق يتبين لنا أن * أهل البيت* يطلق أصلا على الأزواج خاصة ثم يستعمل في الأولاد والأقارب تجاوزا . وقد اختلف في * أهل البيت* المذكورين في الآية، ذكر هذا القرطبي فقال:

* وقد اختلف أهل العلم في أهل البيت من هم؟ فقال عطاء وعكرمة وابن عباس: هم زوجاته خاصة لارجل معها - ذهبوا إلى أن (البيت) أريد به ما كن النبي - صلى الله عليه وسلم - لقوله تعالى (ما ذكرن ما ينطقن في بيوتكن) .^(٣)

وقالت فرقة منهم الكلبى: هم على وفاطمة والحسن والحسين خاصة . . واحتجوا بقوله تعالى (ليذهب عنكم الرجس أهل البيت ويظهركم) بالميم، ولو كان للنساء خاصة لكان (عنكن ويظهركن - ن)

(١) القاموس المحيط: ٣/٤٢٠٣ مادة (أهل) .

(٢) المفردات: ٢٦٥ .

(٣) الاحزاب: ٣٤ .

لا أنه يحتل أن يكون خرج على لفظ الأهل ، كما يقول الرجل لصاحبه : كيف أهلك ؟ أى امرأتك ونساءك ، فيقول : هم بخير قال الله تعالى : (أتعجبين من أمر الله رحمة الله وبركاته عليكم أهل البيت) (١) (٢) ثم قال القرطبي :

”والذى يظهر من الآية أنها عامة فى جميع أهل البيت من الأزواج وغيرهم ، وإنما قال (ويظهركم) لأن رسول الله - صلى الله عليه وسلم - وطيا وحسنا وحسنا كان فيهم ، وإذا اجتمع المذكور والمؤنث غلب المذكور ، فاقتضت الآية أن الزوجات من أهل البيت لأن الآية فيهن والمخاطبة لهن ، يدل عليه سياق الكلام ” (٣) وأيضا - ذهب الرازى الى ما رجحه القرطبي فقال :

” ان الله تعالى ترك خطاب المؤنثات ، وخاطب بخطاب المذكورين بقوله (ليذهب عنكم الرجس) ليدخل فيه نساء أهل بيته ورجالهم - ثم قال :

واختلفت الأقوال فى أهل البيت ، والأولى أن يقال : هم أولاده وأزواجه والحسن والحسين . منهم وطى منهم ، لأنه كان من أهل بيته بسبب معاشرته ببنت النبی - عليه السلام - وملازمته للنبي (٤)

وذكر الشوكاني : أن ابن عباس وعكرمة وطاه والكبي ومقاتل وسعيد بن جبير قالوا : ” ان أهل البيت المذكورين فى الآية هن زوجات النبي - صلى الله عليه وسلم - خاصة ، وأن المراد من البيت بيت النبي - صلى الله عليه وسلم - وساكن زوجاته لقوله تعالى

(١) هود : ٥٢٣

(٢) الجامع لأحكام القرآن ١٤ / ١٨٢

(٣) المصدر السابق : ١٤ / ١٨٢

(٤) التفسير الكبير ٢٥ / ٢٠٦

(واذكرن مايتلى في بيوتكن) وأيضا : السياق في الزوجات (بأبيها
النبي قل لأزواجك - الى قوله - واذكرن مايتلى في بيوتكن من آيات
الله والحكمة ان الله كان لطيفا خبيرا) .^(١) ^(٢)

وذهب الشيخ الشنقيطي - رحمه الله - الى ما قاله العلماء
من نقلنا قولهم ، موه كذا دخول زوجات النبي - صلى الله عليه وسلم -
في الآية فقال :

" والتحقق ان شاء الله : أنهن داخلات في الآية ، وان كانت
الآية ، تتناول غيرهن من أهل البيت ، أما الدليل على دخولهن فس
الآية فهو أن سياق الآية صريح في أنها نازلة فيهن .

والتحقيق : أن صورة سبب النزول قطعية الدخول ، كما هو مقرر
في علم الأصول ، ونظير ذلك - من دخول الزوجات في اسم أهل البيت
قوله تعالى في زوجة ابراهيم (قالوا أتعجبين من أمر الله رحمة الله
وبركاته عليكم أهل البيت) .^(٣) ^(٤)

وبناء على تقدم فان " أهل البيت " يطلق على نسائه
النبي - صلى الله عليه وسلم - وغيرهن من آل البيت كفاطمة وطهسى
والحسن والحسين - رضى الله عنهم .

وانذا كان أزواج النبي - صلى الله عليه وسلم - يدخلن فس
دعائه ، وأيضا فاطمة - رضى الله عنهن أجمعين ، علم أن هذه

(١) الأحزاب : ٣٤ .

(٢) فتح القدير ٤ / ٢٧٨ .

(٣) هود : ٧٣ .

(٤) أضواء البيان : ٦ / ٥٧٧ - ٥٧٨ .

الآية لاتدل على العصاة ، باعتبار أنها شملت غير الأئمة الاثنى عشر
عند الامامية ،

٣ - كما أن اعادة اذهاب الرجس والدعاء بالتطهير لا يدلان على عصاة

من تشملهم الآية ، اذ لا يقال في حق من هو طاهر : اني أريد أن
أطهره ، ضرورة امتناع تحصيل الحاصل ، ولو كانت افادة معنى العصاة
مقصودة لقل هكذا : ان الله اذهب عنكم الرجس أهل البيت .^(١)

وأيا - لو كان ذلك التطهير وازهاب الرجس يدلان على

العصاة أو استفاد منهما هذا لكان ينبغي أن يكون الصحابة
- رضى الله عنهم - لاسيما الحاضرين في غزوة بدر قاطبة معصومين

لأن الله تعالى قال في حقهم * ولكن يريد لم يطهركم وليتم نعمته
عليكم * .^(٢) وقال عز وجل * لم يطهركم به وليذهب عنكم رجس الشيطان^(٣)

وظاهر أن اتمام النعمة في الصحابة كرامة زائدة ، ووقوع هذا اتمام أدل
على عصمتهم ، لأن اتمام النعمة لا يتصور بدون الحفظ عن المعاصي
وشر الشيطان .^(٤)

والخلاصة : أن الآية لاتدل على عصاة من تناولته أو أي أحد

من أهل البيت كما تبين لنا ، وأن الاستدلال بها على عصاة الأئمة
يهطله دخول الزوجات وفاطمة - رضى الله عنهن - في أهل البيت .

(١) انظر: مختصر التحفة : ١٥٢-١٥٣ .

(٢) المائدة : ٦ .

(٣) الأنفال : ١١ .

(٤) انظر: مختصر التحفة : ١٥٣ .

الدليل الثاني :

قوله تعالى : " يا أيها الذين آمنوا أطيعوا الله وأطيعوا الرسول وأولى الأمر منكم " . (١)

وعن كيفية الاستدلال بالآية على عصمة الأئمة قال السيد أمير الكاظمي :
" فانه يفيد عصمة أولى الأمر وتلك قضية وحدة السياق وتساوي المتعاطفات في الحكم ، وذلك لأن النبي - صلى الله عليه وسلم - معصوم فوجب عصمة أولى الأمر ، وأولوا الأمر في منطوقها لا ينطبقون على غير الأئمة من أول رسول الله - صلى الله عليه وسلم - فهم صفراء وكبراهة ، فان غيرهم لم يكن معصوما بالاجماع .

وقد اعترف الفخر الرازي في تفسير هذه الآية من تفسيره الكبير وغيره من أعلام السنة بأن الآية تريد عصمة أولى الأمر ، لأن من تجب طاعته كطاعة الله ورسوله - صلى الله عليه وسلم - يجب أن يكون معصوما على أساس أن الله تعالى أمر بطاعته على سهيل الجزم والاطلاق ، ومن أمر الله بطاعته على سهيل الجزم والاطلاق يجب أن يكون معصوما .

فأولوا الأمر في منطوقها معصومون فهي لا تريد الا عصمة الأئمة من البيت النبوي (صلى الله عليه وسلم) لا سواهم ، لوضوح بطلان عصمة غيرهم من الأمة اجماعا وقولا واحدا (٢)

وبهذا الاستدلال قال آية الله النجفي في تعليقاته على " احقاق الحق " . (٣)

(١) النساء : ٥٩ .

(٢) الاسلام والآلوسى : ١٥٣-١٥٤ .

(٣) انظر : (٢٩٢/٢ - ٢٩٤) .

السرد على هذا الدليل :

١ - عن سبب نزول الآية :

روى البخارى عن ابن عباس رضى الله عنهما : * (أطيعوا الله وأطيعوا الرسول وأولى الأمر منكم) قال : * نزلت في عبد الله بن حذافة بن قيس بن هدى اذ بعثه النبي - صلى الله عليه وسلم - في سرية * . (١)

معنى هذا أن قول الامامية بأن الآية نزلت في أئمتهم مجرد ادعاء .

٢ - المراد بأولى الأمر: ولما كان العبارة بمصوم اللفظ لا بخصوص السبب فان الأقوال قد اختلفت في المراد بأولى الأمر .

قال ابن جرير الطبرى : * واختلف اهل التأويل في أولى الأمر الذين أمر الله بطاعتهم في هذه الآية ، فقال بعضهم : هم الأمراء . وقال آخرون : هم أهل العلم والفقهاء . . وقال آخرون : هم أصحاب محمد - صلى الله عليه وسلم - . . وقال آخرون : هم أبو بكر وعمر - رضى الله عنهما - . ثم قال الطبرى : وأولى الأقوال في ذلك بالصواب قول من قال : هم الأمراء والولادة لصحة الأخبار عن رسول الله - صلى الله عليه وسلم - بالأمر بطاعة الأئمة والولادة فيما كان لله طاعة للمسلمين مصلحة * . (٢)

وقال القرطبي : * قال جابر بن عبد الله ومجاهد (أولى الأمر)

أهل القرآن والعلم ، وهو اختيار مالك رحمه الله ، ونحوه من قول

الضحالك قال : يعنى الفقهاء والعلماء في الدين * . (٣)

وزهد ابن كثير الى أنها عامة في كل أولى الأمر من علماء

(١) البخارى مع الفتح ٢٥٣/٨ ج ٤٥٨٤ ح

(٢) جامع البيان ١٤٨/٥ - ١٥٠

(٣) الجامع لأحكام القرآن ٢٥٩/٥

وأمره فقال : * والظاهر - والله أعلم - أنها عامة في كل
أولى الأمر من الأمراء والعلماء وقد قال الله تعالى (لولا ينهاهم
الريانيون والأحبار عن قولهم الاثم وأكلهم السحت) ^(١) وقال تعالى :
(فاسألوا أهل الذكر أن كنتم لا تعلمون) ^(٢) وفي الحديث الصحيح
المتفق عليه عن أبي هريرة عن رسول الله - صلى الله عليه وسلم - أنه
قال : (من أطاعني فقد أطاع الله ، ومن عصاني فقد عصى الله ، ومن
أطاع أميري فقد أطاعني ، ومن عصى أميري فقد عصاني) ^(٣) فهذه أوامر
ببطاعة العلماء والأمراء . ^(٤)

ولقد ذكر كل من الطوسي والطبرسي عند تفسيرهما لهذه الآية
أن المراد بأولى الأمر هم الأئمة من آل محمد - صلى الله عليه وسلم -
حيث قالوا : * وأما أصحابنا فانهم رووا عن الماقر والصادق رضي الله
عنه - أن أولى الأمر هم الأئمة من آل محمد . ^(٥)

ولما كان هذا القول لم يقل به الا علماء الامامية ، فان القرطبي
اعترض على هذا بقوله : * وزعم قوم أن المراد بأولى الأمر على والأئمة
المعصومون ، ولو كان كذلك ما كان لقوله : (فردوه الى الله والرسول)
معنى ، بل كان يقول : فردوه الى الامام وأولى الأمر ، فان قوله عند
هو لا * هو المحكم على الكتاب والسنة ، وهذا قول مهجور مخالف لما عليه
الجمهور . ^(٦)

-
- (١) المائدة : ٦٣ .
(٢) النحل : ٤٣ .
(٣) البخاري مع الفتح ١١٦ / ٦ ج ١٥٧ ، مسلم ٢ / ٤٦٦ ج ١٨٣٥ .
(٤) تفسير ابن كثير ٢ / ٣٠٣ - ٣٠٤ .
(٥) التبيان ٣ / ٢٣٦ - ٢٣٧ ، مجمع البيان ٣ / ٦٤ .
(٦) الجامع لأحكام القرآن ٥ / ٢٦١ .

وقول " السيد الكاظمي " بأن الفخر الرازي اعترف بأن الآية تريد عصمة أولى الأمر مردود عليه افا لواقع خلاف ذلك ، لأن الرازي أراد أن يثبت من هذه الآية أن اجماع الأمة حجة ولهذا قال :
" ذلك المعصوم اما مجموع الأمة أو بعض الأمة ، لا جائز أن يكون بعض الأمة لأننا بينا أن الله تعالى أوجب طاعة أولي الأمر في هذه الآية قطعا ، ويجاب طاعتهم قطعا مشروطا بكونهم عارفين بهم قادرين على الوصول اليهم والاستفادة منهم ، ونحن نعلم بالضرورة أننا في زماننا إذا عاجزون عن معرفة الامام المعصوم عاجزون عن الوصول اليهم ، عاجزون عن استفادة الدين والعلم منهم ، وإذا كان الأمر كذلك علمنا أن المعصوم الذي أمر الله المؤمنين بطاعته ليس بعضا من أبعاض الأمة ، ولا طائفة من طوائفهم ، ولما بطل هذا وجب أن يكون ذلك المعصوم الذي هو المراد بقوله (وأولى الأمر منكم) أهل الحل والعقد من الأمة وذلك يوجب القطع بأن اجماع الأمة حجة " (١)

هذا هو مراد الرازي ، وهو في الحقيقة ابطال لما قالوه عن عصمة الأئمة فلا أدري لماذا أخذ " الكاظمي " وغيره ببعض الكلام وترك البعض الآخر ، مع أن الرازي قد ذكر بعد كلامه هذا ما يثبت بطلان قولهم ، حيث قال :

" وأما حمل الآية على الأئمة المعصومين على ما تقولونه الروافض في غاية البعد لوجوده :

أحدها : ما ذكرناه ، أن طاعتهم مشروطة بمعرفتهم وقدرة الوصول اليهم فلو أوجب علينا طاعتهم قبل معرفتهم كان هذا تكليف ما لا يطأق

(١) التفسير الكبير ١٠ / ١٤٤

ولو أوجب علينا طاعتهم إذا صرنا عارفين بهم ومذاهبهم صار هذا
الاجاب مشروطا ، وظاهر قوله (أطيعوا الله وأطيعوا الرسول وأولى
الأمر منكم) يقتضى الاطلاق .

وأيا في الآية ما يدفع هذا الاحتمال ، وذلك لأنه تعالى
أمر بطاعة الرسول وطاعة أولى الأمر في لفظة واحدة وهو قوله
(وأطيعوا الرسول وأولى الأمر منكم) واللفظة الواحدة لا يجوز أن
تكون مطلقة ومشروطة معا ، فلما كانت هذه اللفظة مطلقة في حق
الرسول وجب أن تكون مطلقة في حق أولى الأمر .

الثاني : أنه تعالى أمر بطاعة أولى الأمر ، وأولى الأمر جمع
وعندهم لا يكون في الزمان الا امام واحد ، وحمل الجمع على الفرد
خلاف ظاهر .

وثالثا : أنه قال (فان تنازعتم في شئ فردوه الى الله
والرسول) ولو كان المراد بأولى الأمر الامام المعصوم لوجب أن
يقال : فان تنازعتم في شئ فردوه الى الامام . (١)
وهذا يتبين أن كلام الرازي حجة عليهم لالهم .

٣ - قولهم : ان وحدة السياق وتساوي المتعاطفات في الحكم يفيد عصمة
أولى الأمر ، يجاب عليه بأن السياق يدل على غير هذا ، فالله عز وجل
أمر بطاعته وطاعة رسوله ثم عطف (أولى الأمر) على طاعتهم
لبيان أن طاعة أولى الأمر تكون فيما كان طاعة لله ورسوله ، وفي
هذا المعنى يقول الألوسي :

“ وأعاد الفعل وان كانت طاعة الرسول مقترنة بطاعة
الله تعالى اعتناءً بشأنه عليه الصلاة والسلام ، وقطعا لنوهم أنه

(١) المصدر السابق : ١٠ / ١٤٦ .

لا يجب امتثال ما ليس في القرآن ، وايدانا بأن له صلى الله عليه
عليه وسلم - استقلالاً بالطاعة لم يثبت لغيره ، ومن ثم لم يحد في قوله
سبحانه (وأولى الأمر منكم) ايذاً بأنهم لاستقلال لهم فيها
استقلال الرسول صلى الله عليه وسلم^(١).

وقال - أيها - ابن تيمية : " فلم يقل : وأطيعوا أولى الأمر
ليبين أن طاعتهم فيما كان طاعة للرسول أيضاً ، إذ اندراج طاعة
الرسول في طاعة الله أمر معلوم ، فلم يكن تكرير لفظ الطاعة فيه
مؤذناً بالفرق ، بخلاف ما لو قيل : أطيعوا الرسول وأطيعوا أولي
الأمر منكم فإنه قد يوهم طاعة كل منهما على حiale . . ولهذا قال
الله سبحانه بعد ذلك (فان تنازعتم في شئ فردوه الى الله والرسول
ان كنتم توه منون بالله واليوم الآخر ذلك خير وأحسن تأويلاً^(٢)) فلم يأمر
عند التنازع الا بالرد الى الله والرسول دون أولى الأمر^(٣).

ومن هذه النصوص يتضح عدم تساوي أولى الأمر بالرسول صلى الله

حتى تجب عصمتهم .

اذن وبناء على ما سبق فإنه لا يشترط في أولى الأمر العصمة

ونحن مأمورون بطاعتهم فيما كان طاعة الله ورسوله ، لا في المعصية ولقد
حدد رسول الله صلى الله عليه وسلم بقوله :

" لا طاعة في معصية الله ، إنما الطاعة في المعروف^(٤) .

(١) روح المعاني ٥/٦٥٠ .

(٢) النساء : ٥٩ .

(٣) جامع الرسائل : المجموعة الأولى ٢٧٣-٢٧٥ .

(٤) مسلم ٣/١٤٦٩ ح ١٨٤٠ .

ومما يدل على أنه لا يشترط في أولى الأمر العصمة ما رواه البخاري

عن ابن عباس قال : قال النبي - صلى الله عليه وسلم :

« من رأى من أميره شيئا يكرهه فليصبر ، فإنه ليس أحد يفارق

الجماعة شبرا فبموت الامم مات ميتة جاهلية » (١)

وأيضاً روى مسلم عن علقمة بن وائل الحضرمي عن أبيه قال :

سأل سلمة بن يزيد الجعفي رسول الله - صلى الله عليه وسلم فقال :

يا نبي الله أرأيت ان قامت علينا أمراء يسألونا حقهم ، ويمنعون

حقنا فما تأمرنا ؟ فأعرض عنه ، ثم سأله فأعرض عنه ، ثم سأله في الثانية أوفى

الثالثة ، فجذبه الأشعث بن قيس وقال :

« اسمعوا وأطيعوا فانما عليهم ما حملوا وعليكم ما حملتم » ونفى

رواية « فجذبه الأشعث بن قيس فقال رسول الله - صلى الله عليه وسلم :

« اسمعوا وأطيعوا فانما عليهم ما حملوا وعليكم ما حملتم » (٢)

يقول الامام النووي عند شرحه لهذا الحديث :

« وحاصله الصبر على ظلمهم وأنه لا تسقط طاعتهم بظلمهم

والله أعلم » (٣)

فلو كانت العصمة شرطاً لأمر الرسول - صلى الله عليه وسلم -

بعدم طاعتهم ، وبطلت امرتهم ، ولو جيب خلعهم ونصب فيهم ، ولكن

الرسول - صلى الله عليه وسلم - أمرهم بالصبر والسمع ، والطاعة فدل على

عدم اشتراط العصمة .

(١) البخاري مع الفتح ١٣ / ١٢١ ج ٧١٤٣ ، مسلم ٣ / ١٤٧٧ ج ١٨٤٩

(٢) مسلم ٣ / ١٤٧٤ - ١٤٧٥ ج ١٨٤٦

(٣) مسلم مع شرح النووي ١٢ / ٢٣٥

وهذا يبين لنا أن الآية الكريمة لا توجب العصمة لأولى الأمر، ولا لأحد
من يتولى أمر المسلمين سواء أكان من بيت النبوة - على حد زعم الامامية -
أو من غيره .

الدليل الثالث

قوله تعالى : " ولوردوه الى الرسول والى أولى الأمر منهم لعلهم الذين
يستنبطونه منهم " . (١)

وعن استفادة هذا الدليل العصمة يقول ابن شهر آشوب :
" يدل على عصمتهم ، لأنه أخير أن العلم يحصل بالرد الى أولى الأمر
كما يحصل بالرد الى الرسول ، والعلم لا يصح حصوله يقينا ممن ليس بمعصوم
ولأنه تعالى لا يجيز أن يأمر باستغناء من لا يؤمن من القبيح .
وإذا ثبت ذلك ثبت توجه الآية الى آل محمد ، وقد روى أنها نزلت
في الحجج الاثني عشر " . (٢)

الرد على هذا الدليل .

أولا : هذه الآية الكريمة لها سبب نزول ، كما بين ذلك ابن كثير عند تفسيره
لهذه الآية قال :

" ويذكر ههنا حديث عمر بن الخطاب المتفق على صحته حين بلغه أن
رسوله الله - صلى الله عليه وسلم - طلق نساءه ، فجاء من منزلة حتى
دخل المسجد فوجد الناس يقولون ذلك فلم يصر حتى استأذن علي

(١) النساء : ٨٣ .

(٢) مناقب آل أبي طالب ١ / ٢٤٧ - ٢٤٨ .

النبي - صلى الله عليه وسلم - فاستفهمه ؛ أطلقت نساءه ك ؟ فقال : لا
فكنت على باب المسجد فناديت بأعلى صوتي : لم يطلق رسول الله
- صلى الله عليه وسلم - نساءه ، ونزلت هذه الآية :

• واذ جاءهم أمر من الأمن أو الخوف اذاعوا به ولو رده
الى الرسول والى أولى الأمر منهم لعلمه الذين يستنبطونه منهم) •
فكنت أنا استنبطت هذا الأمر • (١)

فالقول اذن أنها نزلت في الحجج الاثنى عشر باطل ، هذا من
ناحية ، ومن ناحية أخرى أنه لم تكن هناك أئمة في أيام الرسول
- صلى الله عليه وسلم - حتى يقال : انها نزلت فيهم ! ولم
عندنا شيء ثابت يدل على هذا .

ولقد روى البخارى وسلم أن عبد الله بن مسعود قال :
"والذى لا اله غيره ما أنزلت سورة من كتاب الله الا أنا أعلم أين نزلت
ولا أنزلت آية من كتاب الله الا أنا أعلم فيمن أنزلت ولو أعلم أحد أعلم
منى بكتاب الله تلافه الا بلى لركبت الهه •" (٢)

فلو نزلت هذه الآية في الحجج الاثنى عشر لعلم ذلك واشتهر
عند الصحابة والأمر على خلاف ذلك .

ثم ما حاجة المسلمين الى معصوم والرسول - صلى الله عليه وسلم -
بينهم يرجعون اليه فيما تنازعوا فيه أو اشتبه عليهم كما دل على ذلك

(١) تفسير ابن كثير ٢/٤٢٢ ، وحدثت عمر - رضى الله عنه - قد رواه البخارى

وسلم ، غير أن قوله " ونزلت هذه الآية . . . " تفرد بها مسلم .

انظر: البخارى مع الفتح ٥/١١٥ ح ٢٤٦٨ / ٩٠٢٧٨ ح ١٩١١ و مسلم

٢/١١٠٥ ح ١٤٧٩

(٢) البخارى مع الفتح ١/٤٢٧ ح ٥٠٠٢ مسلم ٤/١٩١٣ ح ٢٤٦٣ واللفظ

للبخارى .

(١) قوله عز وجل " فان تنازعتم في شئ فردوه الى الله والرسول " (١)

ثانيا : لقد تعددت الأقوال عند المفسرين في المراد بـ "أولى الأمر" :

قال الطبري : " (و) الى أولى الأمر منهم) يعني والى أمرائهم^(٢) .

وذكر القرطبي عن الحسن وقتادة وغيرهما أن (أولى الأمر) هم أهل

العلم والفقهاء ومن السدي ، الولاة ، وقيل : أمراء السرايا .^(٣)

وقال الرازي : " في : (أولى الأمر) قولان :

أحدهما : الى ذوى العلم والرأى منهم .

والثاني : الى أمراء السرايا . وهو لا يرجعوا هذا القول على الأول

قالوا :

لأن أولى الأمر الذين لهم أمر على الناس ، وأهل العلم ليسوا

كذلك إنما الأمراء هم الموصوفون بأن لهم أمرا على الناس .

وأجيب عنه : بأن العلماء اذا كانوا عالمين بأوامر الله ونواهيها ، وكان

يجب على غيرهم قبول قولهم لم يبعد أن يسموا أولى الأمر من هذا

الوجه ، والذي يدل عليه قوله تعالى : (ليتفقها في الدين ولينذروا

قومهم اذا رجعوا اليهم لعلهم يحذرون)^(٤) فأوجب الحذر بانذارهم

وألزم المنذرين قبول قولهم ، فجاز لهذا المعنى اطلاق اسم أولى الأمر

عليهم .^(٥)

(١) النساء : ٥٩ .

(٢) جامع البيان ٥ / ١٨١ .

(٣) انظر : الجامع لأحكام القرآن ٥ / ٢٩١ .

(٤) التوبة : ١٢٢ .

(٥) التفسير الكبير ١٠ / ١٦٩ .

وذكر الألويسي أن المراد بأولى الأمر كبار الصحابة رضي الله عنهم المصراة في الأمور. (١)

هذا هو قول المفسرين في "أولى الأمر" الذين يرد اليهم لم يقل أحد منهم أنهم الحجج الاثنا عشر بل الآية عامة وشرط من يرد اليه قد ذكرت الآية بقوله تعالى "لعلمه الذين يستنبطونه منهم" سواء كانوا أمراء أو علماء ولا وجه للتخصيص، هذا من ناحية، ومن ناحية أخرى فان كرهية قوله تعالى "فان تنازعتهم في شيء فرددوه الى الله والرسول" تبين أن الرد يكون الى كتاب الله وسنة رسوله صلى الله عليه وسلم.

ثالثا: لو افترضنا جدلا أن الامام المعصوم هو وحده الذي يرد اليه لحصول

العلم اليقين عنده، فمن يرد اليه في زماننا هذا ؟ .
فان قالوا: الامام المعصوم، قلنا لهم: هذا مستحيل، لأنه فيسّر موجود ومستتر عن الناس في سره به - ان لم يكن معد وماه.
وان قالوا: النائب عن الامام وهو الفقيه في حال غياب الامام قلنا لهم: اما أن يكون النائب معصوما أو غير معصوم فان كان معصوما فقد زال الاختصاص وهم لا يقولون الا بعصمة الحجج الاثني عشر فبطل كون النائب معصوما .

أو كان النائب غير معصوم ففي هذه الحالة لا يجوز الرد اليه

لعدم حصول العلم اليقين عنده والتي تدل عليه العصمة .
فهم بين أمرين: اما أن ينتظروا الامام حتى يخرج فيرد اليه ما تنازعوا فيه أو القول بجواز الرد الى أولى الأمر غير المعصومين، والأول باطل فثبت الثاني وهو أن أولى الأمر لا يشترط فيهم العصمة .
واذن فقد بطل الاستدلال بالآية على العصمة، ولا حجة لهم فيها بل هي حجة عليهم والا فيلزم على قولهم تعطيل الشريعة حتى خروج امامهم .

الدليل للربيع

(١) قوله تعالى " قل لا أسألكم عليه أجرا الا المودة في القربى "

وهذه الآية ايضا من جملة ما استدل به على الحراني على عصمة

للأنبياء ، قال في توجيهها لها :

تمهي نزلت في الأنبياء وأمهم فاطمة وأبيهم علي " عليه السلام " وأن

المودة هنا بمعنى المتابعة . . . واذا كانت متابعتهم واجبة على الاطلاق من

دون تقيد بحال دون حال وجب أن يكونوا معصومين من الخطأ في جميع

الأحوال ومنزهين عن ارتكاب المعاصي بلا اشكال .

وحيث أطلق وجوب متابعتهم ولزوم مودتهم دل على الشهادة لهم

بالعصمة والطهارة من الأرجاس والأدناس والأمر ظاهر " . (٢)

السرد على هذا الدليل :

أولا : بيان المعنيين بقوله " في القربى " :

روى البخاري في صحيحه عن ابن عباس أنه سئل عن قوله تعالى

" الا المودة في القربى " فقال سعيد بن جبير: قري آل محمد

فقال ابن عباس عجلت، ان النبي - صلى الله عليه وسلم - لم يكن بطن

من قريش الا كان له فيهم قرابة ، فقال : " الا أن تصلوا ما بيني وبينكم

من القرابة " . (٣)

ورواه الترمذي وقال " هذا حديث حسن صحيح " . (٤)

(١) الشورى ٢٣ .

(٢) منار الهدى : ٣٦٠-٣٦١ .

(٣) البخاري مع الفتح ٨/٥٦٤ ج ١٨ ص ٤٨١ .

(٤) جامع الترمذي ٥/٣٧٧ ج ١ ص ٣٢٥ .

هذا عن تفسير الآية ومن هم المعينون بالقرى ويؤيد

ما ذكرناه قول ابن تميم في رده على ابن المطهر الحلبي :

" فهذا ابن عباس ترجمان القرآن وأعلم أهل البيت بعد علي

يقول ما تسمع". (١)

أما قولهم أنها نزلت في الأئمة وأمه فاطمة وأبيهم علي

عليهم السلام ، فإنها دعوى من غير سند قوي ، ولعلمهم يريدون بذلك

ما جاء في إحدى الروايات : عن سعيد بن جبهر عن ابن عباس : لما أنزل

الله عز وجل " قل لا أسألكم عليه أجرا إلا المودة في القربى " قالوا :

يا رسول الله من هؤلاء الذين نودهم ؟ قال : " علي وفاطمة وأبناؤهما". (٢)

قال الأحمدي في شرحه للجامع

"أخرج الطبري وابن أبي حاتم من طريق قيس بن الربيع عن الأعمش

عن سعيد بن جبهر عن ابن عباس قال : لما نزلت قالوا يا رسول الله

من قرابتك الذين وجبت علينا مودتهم ؟ . . الحديث". (٣)

ثم قال عقبه :

"(٤) واسناده ضعيف وهو ساقط لمخالفته هذا الحديث الصحيح".

وأيا ذكر ابن كثير هذا الحديث ثم قال :

" وهذا اسناد ضعيف ، فيه مبهم لا يعرف ، عن شيخ شيعي متخسرق

وهو حسين الأشقر ولا يقبل خبره في هذا المحل ، وذكر نزول هذه

الآية في المدينة بعيد ، فإنها مكة ولم يكن إذ ذاك لفاطمة أولاد

(١) المنتقى : ٤٣١ .

(٢) انظر : الجامع لأحكام القرآن ١٦ / ٢١ - ٢٢ .

(٣) جامع الترمذي مع تحفة الأحمدي ٤ / ١٧٩ .

(٤) المصدر السابق ٤ / ١٧٩ .

بالكلمة فانها لم تتزوج بعلى - رضى الله عنه - الا بعد بدر من
السنة الثانية للهجرة للهجرة - ثم قال - : والحق تفسير الآية بما
فسرها به الامام حبر الأمة وترجمان القرآن عبد الله بن عباس كما
رواه البخارى . (١)

واذن فلا وجه للتخصيص كما زعم الشيعة .

ثانيا : معنى المودة فى الآية الكريمة : قولهم ان المودة هنا بمعنى المتابعة
بعيد ، والصحيح أن المراد بالمودة المحبة المجردة .

ذكر هذا الراضب الأصفهاني فقال : " الود : محبة الشمسى " .
وتمنى كونه ، ويستعمل فى كل واحد من المعنيين على أن التمنى يتضمن
معنى الود ، وفى المودة التى تقتضى المحبة المجردة فى قوله " قبل
لا أسألكم عليه أجرا الا المودة فى القربى " . (٢)

وقال الطبرى عند تفسيره لهذه الآية ومعناها :

و اختلف أهل التأويل فى معنى (الا المودة فى القربى) :

فقال بعضهم : معناه : الا أن تودونى فى قرابتي هنكم وتصلوا

رحمى بهنى وبينكم . . .

وقال آخرون : بل معنى ذلك : قل لمن تبعك من المؤمنين :

لا أسألكم على ما جئتمكم به أجرا الا أن تودوا قرابتي . . .

وقال آخرون : بل معنى ذلك : قل لا أسألكم أيها الناس على ما جئتمكم

به أجرا الا أن تولدوا الى الله ، وتتقربوا بالعمل الصالح والطاعة . . .

وقال آخرون : بل معنى ذلك : الا أن تصلوا قرابتمكم .

(١) تفسير ابن كثير ٧/١٨٩ .

(٢) المفردات : ٥١٦ .

وأولى الأقوال في ذلك بالصواب، وأشبهها بظاهر التنزيل قول من قال : معناه : قل لا أسألكم عليه أجرا بما معشر قريش الا أن تودوني في قرابتي منكم ، وتصلوا الرحم التي بيني وبينكم .^(١)

وقال الأحمدي : " والحاصل أن معنى الآية : قل يا محمد لهؤلاء المشركين من كفار قريش لا أسألكم على هذا البلاغ والنصح لكم مالا تعطونه وإنما أطلب منكم أن تكفوا شركم عنى وتذروني أبلغ رسالات ربي ان لم تنصروني فلا تودوني بما بيني وبينكم من القرابة وهذا هو الصحيح في معنى هذه الآية ويدل على ذلك حديثه ابن عباس الذي نحن في شرحه ."^(٢)

هذا هو تفسير " المودة في القربى " فلم يقل أحد من المفسرين ، ان المودة بمعنى المتابعة . .

ولقد فسر الطبرسي - وهو شيعي - هذه الآية فقال :

" اختلف في معناه على أقوال :

أحدهما : لا أسألكم على تبليغ الرسالة وتعليم الشريعة أجرا الا التواد والتحاب فيما يقرب الى الله تعالى من العمل الصالح .

ثانيها : أن معناه : الا أن تودوني في قرابتي منكم وتحفظوني لها .

ثالثها : أن معناه : الا أن تودوا قرابتي وعترتي وتحفظونني فيهم ."^(٣)

فلم يذكر أن المودة توجب المتابعة المزعومة ، وبهذا يتبين لنا فساد ما ذهبوا اليه .

(١) جامع البيان ن ٢٥/٢٢-٢٦ .

(٢) جامع الترمذي مع تحفة الاحمدي ٤/١٨٠ .

(٣) مجمع البيان : ٢٨/٩ .

ثالثا : لو فرضنا جدلا أن المودة توجب الطاعة والمتابعة لأهل البيت المذكورين - في نظر الشيعة - فيجب أن تكون فاطمة أيضا اماما ولا قائل بهذا، وإن فلا تجب طاعتها، والآية حسب قولهم تشملها، وهذا تناقض فدل على أن المودة لا تدل على المتابعة.

رابعا : أن المتابعة لا توجب العصمة وكذلك المودة، وإذا كانت المتابعة أو الطاعة توجب العصمة لكان واجبا عليهم أن يقولوا بعصمة أبي بكر وعمر أيضا .

فمن حذيفة بن اليمان أن رسول الله - صلى الله عليه وسلم -

قال : " اقتدوا باللذين من بعدي وأشار إلي أبي بكر وعمر " . (١)

وأبو بكر وعمر ليسا معصومين ، رغم أننا أمرنا بالاعتدال بهم .

وأبو بكر رضي الله عنه عندما صار خليفة خطب الناس وقال :

" اني وليت عليكم ولست بخيركم ، فان أحسنت فأعينوني ، وان أسأت فقوموني " (٢)

ونحن لسنا مأثورين بمتابعة الخليفة أو الامام على الاطلاق بل

نطيعه فيما هو طاعة لله ولرسوله والرسول - صلى الله عليه وسلم -

يقول : " السمع والطاعة على المرء المسلم فيما أحب أو كره ما لم يؤمر

بمعصية ، فاذا أمر بمعصية فلا سمع ولا طاعة " . (٣)

وبعد : فالآية المذكورة لا تدل على عصمة من ذكروا من أهل

البيت أو الأئمة - عند الشيعة - كما تبين لنا من أقوال المفسرين

كما أن طاعة الامام لا توجب عصمة بنص الأحاديث الصحيحة وهذا

يتبين لنا فساد الاستدلال والتوجيه عند القوم ، وثبت عدم العصمة .

(١) مسند أحمد ٥ / ٣٨٥ .

(٢) البداية والنهاية ٦ / ٣٠١ ، قال ابن كثير : وهذا السناد صحيح .

(٣) البخاري مع الفتح ١٣ / ١٢٢ - ١٢٢ ، مسلم ٣ / ١٤٦ ح ٨٣٩ ، واللفظ للبخاري .

الدليل الخامس

قوله تعالى : " يا أيها الذين آمنوا اتقوا الله وكونوا مع الصادقين " . (١)

قال ابن المطهر الحلبي : في استدلاله بالآية :

أوجب الله علينا الكون مع المعلوم منهم الصادق ، وليسست
إلا المصوم لتجويز الكذب في غيره ، فيكون هو عليها إذ لا مصوم من الأربعة
سواء " . (٢)

ويقول ابن شهر آشوب :

" أمرنا سبحانه أمرا مطلقا بالكون مع الصادقين من غير تخصيص
وذلك يقتضي عصمتهم لقبح الأمر على هذا الوجه باتباع من لا يؤمن منه
القبیح " . (٣)

الرد على هذا الدليل :

أولا : هذه الآية - نزلت في كعب بن مالك وصاحبه الذين تخطفوا عن
غزوة تبوك . (٤)

وفي كلام ابن كثير عند تفسيره لهذه الآية ما يدل على أنها
نزلت في هؤلاء الثلاثة ، حيث قال :

" ولما ذكر تعالى ما فرج به عن هؤلاء الثلاثة من الضيق
والكرب من هجر المسلمين إياهم نحو من خمسين ليلة بأيامهم
وضاقت عليهم أنفسهم ، وضائق عليهم الأرض بما رحبت . . فصيروا

(١) التوبة : ١١٩ .

(٢) منهاج الكرامة : ٦٠ .

(٣) مناقب آل أبي طالب : ١ / ٢٤٢ .

(٤) انظر : البخاري مع الفتح ٨ / ١١٣ ح ٤٤١٨ ، مسلم ٤ / ٢١٢٠ ح ٢٧٦٩ ،
مسند أحمد ٣ / ٤٥٦ ، ٤٥٩ .

لأمر الله ، واستكانوا لأمر الله ، وشبهوا حتى فرج الله عنهم بسبب صدقهم
رسول الله - صلى الله عليه وسلم - في تخلفهم ، وأنه كان عن غير عذر
فموقبوا على ذلك هذه المدة ثم تاب الله عليهم ، فكان عاقبة صدقهم
خيرا لهم ، وتوبة عليهم ، ولهذا قال : (يا أيها الذين آمنوا اتقوا الله
وكونوا مع الصادقين) . أي اصدقوا ، والزموا الصدق تكونوا مع أهل
وتنجو من المهالك . (١)

وقال الشوكاني : " هذا الأمر بالكون مع الصادقين بعد قصة
الثلاثة فيه الإشارة إلى أن هؤلاء الثلاثة حصل لهم بالصدق ما حصل
من توبة الله " . (٢)

ثانيا : بيان المراد بالصادقين :

ذكر المفسرون أقوالا عدة في المراد بهم :

قال القرطبي : " (وكونوا مع الصادقين) أي الذين خرجوا مع
النبي - صلى الله عليه وسلم - لامع المنافقين . . . وقيل : هم الأنبياء
أي كونوا معهم بالأعمال الصالحة في الجنة . وقيل : هم المراد بقوله
(ليس البر أن تولوا وجوهكم - الآية) إلى قوله - أولئك الذين
صدقوا) (٣) وقيل : هم الموفون بما عاهدوا وذلك لقوله تعالى
(رجال صدقوا ما عاهدوا الله عليه) (٤) ، وقيل : هم المهاجرون لقول
أبي بكر يوم السقيفة : ان الله سمعنا الصادقين فقال (للفقراء المهاجرين)^(٥)

(١) تفسير ابن كثير ٤ / ١٧٠ .

(٢) فتح القدير ٢ / ٤١٤ .

(٣) البقرة ٧٧ .

(٤) الاحزاب ٢٣ .

(٥) الحشر ٨ .

(١) الآيئة ، وقيل : هم الذين استوت ظواهرهم وبواطنهم ، قال ابن العربي :

..... بهذا القول هو الحقيقة والغاية التي إليها المنتهى

فان هذه الصفة يرتفع بها النفاق في العقيدة والمخالفة في الفعل وصاحبها يقال له الصديق كأبي بكر وعمر وعثمان ومن دونهم وعلى منازلهم وأزمانهم". (٢)

وقال الآلوسی : " والخطاب قيل : لمن آمن من أهل الكتاب ، وروى ذلك

عن ابن عباس ، فيكون المراد بالصادقين : الذين صدقوا في إيمانهم — — — — —
ومعاهدتهم لله تعالى ورسوله صلى الله عليه وسلم على الطاعة ، وجوز أن يكون
عاما لهم ولغيرهم فيكون المراد بالصادقين : الذين صدقوا في الدين نية وقولا
وعملا ، وأن يكون خاصا بمن تخلف وربط نفسه بالسواري ، فالمناسب أن يسرد
بالصادقين الثلاثة . . .

والمراد بالصادقين : محمد صلى الله عليه وسلم وأصحابه وبذلك فسر

ابن عمرو عن سعيد بن جبير أن المراد : كونوا مع أبي بكر وعمر رضي الله عنهما ..
وعن الضحاك أنه قال : كونوا مع أبي بكر وعمر وأصحابهما ". (٣)

ومما سبق يتضح لنا أن وصف "الصادقين" ليس خاصا بفئة معينة أو

المراد به على — رضي الله عنه — كما زعم ابن الحلي ، بل يشمل كل من
تنطبق عليه صفات الصادقين ، ولهذا قال الآلوسی — بعد أن ذكر رواية من
قال ان المراد : كونوا مع على — رضي الله عنه — :

" وبهذا استدل بعض الشيعة على أحقيتهم كرم الله وجهه — بالخلافة

(١) انظر : احكام القرآن ٢/١٠٦٧ .

(٢) الجامع لأحكام القرآن ٨/٢٨٨-٢٨٦ .

(٣) روح المعاني ١١/٤٥ .

وإساده على فرض صحة الرواية ظاهر، - ثم قال - :

والظاهر: عموم الخطاب، ويندرج فيه التائبون اندراجاً أولياً^(١).

الثالث: القول بأنه لا صادق، إلا المعصوم غير صحيح، .

يتبين لنا ذلك من قول السرازي: *

* فان قيل: لم لا يجوز أن يكون الصادق هو المعصوم الذي

يمنتع خلو زمان التكليف عنه كما تقول الشيعة، قلنا:

نحن نعترف بأنه لا بد من معصوم في كل زمان، إلا أنا نقول:

ذلك المعصوم هو مجموع الأمة، وأنتم تقولون: ذلك المعصوم واحد منهم -

فنقول: هذا الثاني باطل، لأنه تعالى أوجب على كل واحد من المؤمنين

أن يكون مع الصادقين، وإنما يمكنه ذلك لو كان عالماً بأن ذلك الصادق -

هو، لا الجاهل بأنه من هو، فلو كان مأموراً بالكون معه كان ذلك تكليفاً

مالاً بطاق وأنه لا يجوز، لكننا لانعلم انساناً معيناً موصوفاً بوصف العصمة، فثبت

أن قوله (وكونوا مع الصادقين) ليس أمراً بالكون مع شخص معين، ولما

بطل هذا بقي أن المراد منه الكون مع مجموع الأمة، وذلك يدل على أن

قول مجموع الأمة حق وصواب^(٢).

رابعاً: أنه تعالى قال: " وكونوا مع الصادقين " ولم يقل مع الصادق ومعناها

كما ذكره ابن تيمية:

* فاصدقوا كما يصدق الصادقون، لا تكونوا مع الكاذبين كما قال

(واركعوا مع الراكعين)^(٣) ولم يرد المعية في كل شئ، فلا يجب

(١) المصدر الصادق، ١١ / ٤٥.

(٢) التفسير الكبير ١٦ / ٢٢٠ - ٢٢١.

(٣) البقرة ٤٣.

على الانسان أن يكون مع الصادقين في المباحات والملبوسات ونحو ذلك، ومثل ذلك: كن مع الأبرار، كن مع المجاهدين، أي :

ادخل معهم في هذا الوصف وجامعهم عليه^(١)،

خامساً: لقد شهد النبي - صلى الله عليه وسلم - بصدق أبي بكر وذلك في الحديث الذي رواه البخارى أن أنس بن مالك - رضى الله عنه - حدثهم أن النبي - صلى الله عليه وسلم - صعد أحدا وأبو بكر وعمر وعثمان فرجف بهم فقال : اثبت أحد فان عليك نبي وصديق وشهيدان^(٢) فهذا وصف من الرسول - صلى الله عليه وسلم - الذى لا ينطق عن الهوى عن صدق أبي بكر - رضى الله عنه - ومع ذلك فلم يقل أحد أنه معصوم بنا^٥ على قاعدتهم : ليس صادقا الا المعصوم، وإذا ثبت هذا تبين فساد قولهم من أن الكون مع الصادقين يدل على عصمتهم، وفساد قولهم أيضا بعدم صدق غيرائمتهم .

فالآية ليس فيها دليل على عصمة أحد من الصادقين وأن المراد بالآية كما قال الطبرى :

" يقول - تعالى ذكره - للمؤمنين معرفتهم سبيل النجاة من عقابه، والخلاص من أليم عذابه : يا أيها الذين آمنوا بالله ورسوله اتقوا الله وراقبوه بأداء فرائضه وتجنب حدوده، وكونوا في الدنيا من أهل ولاية الله وطاعته تكونوا في الآخرة مع الصادقين في الجنة

(١) المنتقى من منهاج الاعتدال : ٤٥٨-٤٥٦ .

(٢) البخارى مع الفتح ٢٢٢/٧ ح ٣٦٢٥ .

يعنى من صدق الله الايمان به فحقق قوله بفعله ولم يكن من أهل
النفاق فيه الذين يكذب قلوبهم فعلهم .

وانما معنى الكلام : وكونوا مع الصادقين فى الآخرة باتقاء الله
فى الدنيا كما قال جل ثناؤه (ومن يطع الله والرسول فأولئك مع الذين
أنعم الله عليهم من النبيين والصدّيقين والشهداء الصالحين) .^(١) ^(٢)

واذا سلمنا لهم جد لا أننا أمرنا أن نكون مع الصادق المعصوم
فأين هو الآن حتى نكون معه ، وكيف نؤمن به بما لا يطاق وكيف نكون معه
وهو داخل السرداب ، أو كيف نكون معه وهو غائب معدوم ! .

(١) النساء : ٦٦ .

(٢) جامع البيان : ١١ / ٦٢ .

الدليل السادس

—

قوله تعالى : " واذ قال ربك للملائكة اني جاعل في الارض خليفة" (١)

ووجه استدلالهم بالآية على عصمة الامام هو كما قال علي أكبر

الغفاري :

" أنه عز وجل لا يستخلف الا من له نقاء السريرة ليمعد عن الخيانة لأنه لو اختار من لا نقاء له في السريرة كان قد خان خلقه ، لأنه لو أن دلالاً قدم حملاً خائفاً الى ما جبر فحمل له حملاً فخاف فيه كان الدلال خائفاً فكيف تجوز الخيانة على الله عز وجل وهو يقول — وقوله الحق — (ان الله لا يهدي كبر الخائنين) (٢) ، وأدب محمد صلى الله عليه وسلم بقوله :

(ولا تكن للخائنين خصيماً) (٣) . فكيف يجوز أن يأتي ما ينهى عنه وقد

عبر اليهود بسمة النفاق وقال : (أتأمرون الناس بالبر وتنسون أنفسكم وأنتم تتلون الكتاب أفلا تعقلون) (٤) (٥)

الرد على هذا الدليل :

أولا :

ليس في الآية ما يدل على أن " خليفة " إنما يراد بها الامامة وإنما الآية تدل بمنطوقها الظاهر الواضح آدم وذريته ، وتعني الآية أن الله تبارك وتعالى اقتضت حكمته أن يعمر هذه الأرض استخلف فيها من هو صالح

(١) البقرة : ٣٠ .

(٢) يونس : ٥٢ .

(٣) النساء : ١٦٥ .

(٤) سورة البقرة : ٤٤ .

(٥) اكمال الدين واتمام النعمة : ١٠٥ .

لهذه العماوة وهم آدم وذريته، فيكون آدم وذريته خليفة بمعنى أن الله تعالى جعله خليفة عنه في شئون الأرض وإصلاحها، أو جعله خليفة لمن كان يحمر الأرض قبل هذا النوع الانساني .

فالمراد بالخليفة: آدم وذريته كما اتفق عليه جميع المفسرين، ولما كان الأمر كذلك ومن ذرية آدم مؤمن وكافر، ومهتد وضال، وطيب وخبيث فليس في الآية إذن ما يدل على وجوب أن يكون معنى الخليفة هنا أن يكون متصفاً بنقائص السريرة وغيره . فبطل بذلك كلام على أكبر غفاري على الاستدلال بهذه الآية على عصاة الامام، كما أن كلامه عند توجيه الاستدلال لا يخلو من قلة أدب مع الله، وهو خارج عن الموضوع ولا صلة له بما نحن فيه فيكون الاستشهاد بالآية مجرد ثرثرة لا معنى لها لا ينفي مع وقار تفسير آي القرآن الكريم، بدليل أن أحداً من الشيعة الذين تعرضوا لتفسير القرآن لم يذكروا مثل هذا الكلام فسي تفاسيرهم ولا جعلوا الآية الكريمة دليلاً على دعواهم في عصاة أئمتهم .

خليفة في اللفظة :

جاء في "المصباح المنير" : (١)

" خلفت فلانا على أهله وماله خلافة صرت خليفته ، وخلفته جئت بعد ، والخلف بالكسر اسم منه كالقصد لهيئة القعود ، واستخلفته جعلته خليفة ، وخليفة يكون بمعنى فاعل أو بمعنى مفعول ، وأما الخليفة بمعنى السلطان الأعظم فيجوز أن يكون فاعلاً لأنه خلف من قبله أي جاء بعده ، ويجوز أن يكون مفعولاً لأن الله تبارك وتعالى جعله خليفة أو لأنه جاء به بعد غيره كما قال تعالى :

(هو الذي جعلكم خلائف في الأرض) (٢) .

(١) (١/١٧٨-١٧٦) مادة: "خلف".

(٢) فاطر: ٣٦ .

وعليه فيصح أن يكون آدم خليفة - بمعنى خالف، أى خالف غيره، أى أخاف ذريته من بعده مثلا، ويصح أن يكون خليفة بمعنى مخلوف، أى اخلفه^(١) عز وجل، فهو خليفة الله، أو كان خلفا عن كان قبله من الأمم ان كان.

وجاء " خليفة" في كتب التفسير تفيد هذه المعاني : بيان ذلك:

يقول الطبري عند تأويله هذه الآية :

" (والخليفة) الفعيلة من قولك: خلف فلان فلانا في هذا الأمر اذا قام مقامه فيه بعده، كما قال جل ثناؤه (ثم جعلناك خلائف في الأرض من بعدهم لتنظروا كيف تعملون) (١).

يعنى بذلك أنه أبدلكم في الأرض منهم فجعلكم خلفاء بعدهم، من ذلك قيل للسلطان الأعظم: (خليفة)، لأنه خلف الذي كان قبله فقام بالأمر مقامه فكان خلفا . . . وقال آخرون في تأويل قوله: (اني جعل في الأرض خليفة) أى خلفا يخلف بعضهم بعضا وهم ولد آدم الذين يخلفون آباءهم آدم، ويخلف كل منهم القرن الذي سلف قبله (٢).

" وفي معنى (خليفة) يقول الآلوسي أيضا :

" والخليفة من يخلف غيره وينوب عنه، والمشهور أن المراد به آدم عليه السلام وهو الموافق للرواية ولافراد اللفظ، ولما في السياق .

ومعنى كونه (خليفة) أنه خليفة الله تعالى في أرضه وكذا كل نبي استخلفهم في عمارة الأرض وسياسة الناس وتكميل نفوسهم وتنفيذ أمره فيهم لا حاجة به تعالى . . . ولم تنزل تلك الخلافة في الانسان الكامل الى قيام الساعة (٣).

(١) يونس: ١٤٠

(٢) جامع البيان ١/١٩٩-٢٠٠

(٣) روح المعاني ١/٢٤٠-٢٢١

وأيضاً ذكر الطبرسي الشيعي في تفسير هذه الآية المراد به (ال خليفة :

فقال :

" (انى جعل فى الارض خليفة) أى خالق فى الأرض خليفة ، أراد بالخليفة آدم (عليه السلام) فهو خليفة الله فى أرضه يحكم بالحق ، الا أنه تعالى كان أعلم ملائكته أنه يكون فى ذريته من يفسد بها . وقيل : انها يسمى الله تعالى آدم خليفة لأنه جعل آدم وذريته خلفاء وقيل : غنى بالخليفة ولد آدم يخلف بعضهم بعضاً وهم خلفوا آباءهم آدم فى إقامة الحق وعمارة الأرض^(١) .

ومما سبق نرى أن " خليفة " فى هذه الآية انما يراد به آدم وذريته وليس فيها ذكر للائمة لانصا ولا اشارة . ولا فى السياق ، ومن هنا يعلم أن الآية فى واد وما استشهد به هذا " الغفارى " فى واد آخر ، وكما نقلنا تفسيرها عن جماعة من أهل السنة وعن علم من علماء الشيعة ، والمطلع على بقية التفاسير من هؤلاء " وهو لا " يرى أنه لم يستشهد أحد بهذه الآية على ما ذكره الامامية الذين يحشرون الأقاويل ويرتبون المقدمات ويستنتجون النتائج من غير دراية ورواية .

ثانياً :

لو افترضنا جدلاً أنه يراد بها الامامة فانا نقول :

ان هذا الامام انما وظيفته أن يقيم أحكام الله ويسوسهم بأحكام الشريعة وهذا لا يحتاج الى عصمته ، لأنه يقيمها على وفق كتاب الله وسنة رسوله ، وقصة تحكيم على رضى الله عنه القرآن خير شاهد كما قال ابن حزم :

" ووجدنا علياً - رضى الله عنه - ان دعى الى التحاكم الى القرآن أجاب وأخبر أن التحاكم الى القرآن حق . . . ولو كان التحاكم الى القرآن لا يجوز

بحضرة الامام لقال على حينئذ كيف تطلبون تحكيم القرآن وأنا الامام المبلغ عن رسول الله صلى الله عليه وسلم .^(١)

ثالثا :

ونقول لهؤلاء ان من مقتضى الخلافة أن يكون الامام قائما ظاهرا معلوما بين المسلمين ليرى مصالحهم في الدنيا ، وليحفظ لهم دينهم الذي ارتضوا ، وليحى الحرية في العقيدة وفي النفس وفي المال في دائرة الشرع الاسلامي^(٢).

فهل تحقق هذا ؟

اذا كان تحقق في عهد تولية الامام على - رضى الله عنه - وكذلك في أيام الحسن والحسين - رضى الله عنهم ، فان بقية الأئمة لم يتولوا أمرا للمسلمين ، والى هذا أشار ابن هزم بقوله :

" وجميع أئمتهم الذين يدعون بعد على والحسن والحسين رضى الله عنهم ما أمروا قط في منازل سكناهم وما حكموا قط قرينة فما فوقها يحكم "^(٣).

فاذا لم يتحقق بهؤلاء الغرض من الامامة وهم أحياء بين الناس فماذا يقولون عن غائبهم .

واذا كانوا يقولون ان الله عز وجل لا يستخلف الا من له نقاء السريرة فهل يجوز عقلا أن يولى الله أمر المسلمين غائبا ، انهم ان قالوا بهذا فقد وقعوا فيما ذهبوا اليه من أن تولية الامام لطف من الله تعالى ، وكيف يكون ذلك كذلك وهو على هذه الحالة وبطلت امامته على فرض وجوده وثبت جواز تولية غير المعصوم حتى لا يخلو زمان من خليفة أو امام .

رابعا :

قولهم : ان الله عز وجل لا يستخلف الا من له نقاء السريرة ليمعد عن الخيانة لأنه لو اختار من لا نقاء له في السريرة كان قد خان خلفه الى آخر

(١) الفصل ٤ / ٩٥ .

(٢) انظر: تاريخ المذاهب : ٢٠٠ .

(٣) الفصل : ج ٤ / ٩٦ .

وما قاله " الغفاري " باطل من وجوه :

- ١ - أن قولهم هذا مبني على عقيدتهم الفاسدة بوجود اللطف على الله والله عز وجل لا يجب عليه شيء ، كما سبق .
- ٢ - أن امامة أبي بكر وعمر - رضى الله عنهما - قد ثبتت وشهد بذلك أهل السنة والشيعة^(١) على حد سواء ، وهل يجوز في حق الله عز وجل أن يتولى أمر الخلافة أو الامامة مالا يرضاه الله عز وجل أو أن يقع في ملكه مالا يشاء ، فانهم ان اعترفوا بامامتهما فقد بطل قولهم بعصمة الامام وان لم يعترفوا ، فقد نسبوا الى الله عز وجل القبيح أو بمعنى أصح " البداهة " كما هي عقيدتهم تعالى الله عن ذلك علوا كبيرا .

(١) انظر: أصل الشيعة ٠١٣٥

الدليل السابع

قوله تعالى : " انى جاعلك للناس اماما قال ومن ذريتى قال لا ينسأل
عهدى الظالمين " . (١)

ذكر كاشف الغطاء الآية السابقة وقال هي : " صريحة فى لزوم العصمة
فى الامام لمن تدبرها جيدا " . (٢)

وقال " التستري :

" ونستدل على الاشتراط - بقوله تعالى : (٣)

(لا ينال عهدى الظالمين) فى جواب ابراهيم عليه السلام - حين سأل

الامامة لذريته بقوله (ومن ذريتى) " (٤)

الرد على هذا الدليل :

القول بأن الآية - صريحة فى لزوم العصمة فى الامام - مجرد دعوى

والحقيقة كما قال الأصفهاني :

" ان الآية تدل على أن شرط الامام أن لا يكون مشتغلا بالذنوب التى

ينتظم العدالة بها ، لا على أن شرط الامام أن يكون معصوما ، فان الظلم فسى

مقابلة العدالة ، ولا يلزم من كونه غير ظالم أن يكون معصوما بل يلزم أن يكسبون

عدلا " . (٥)

وقال أيضا - ابن حجر الهيئى :

" ومن جهالاتهم قولهم : ان غير المعصوم يسمى ظالما ، فيتناوله قوله تعالى :

(لا ينال عهدى الظالمين) وليس كما زعموا ان الظالم لغة : من يضع

الشيء فى غير محله ، وشرعا : العاصى ، وغير المعصوم قد يكون محفوظا -

(١) البقرة : ١٢٤ .

(٢) أصل الشيعة : ١٢٨ .

(٣) فى اشتراط العصمة .

(٤) احقاق الحق ٢ / ٣٩٦ - ٣٩٧ ، وانظر : مناقب آل أبى طالب ١ / ٣٤٨ .

(٥) شرح المطالع : ٢٣١ .

فلا يصدر عنه ذنب ، أو يصدر عنه ويتوب عنه حالا توبة نصوحا ، فالآية لا تتناوله وانها تتناول العاصي ، على أن العهد في الآية كما يحتمل أن المراد به الامامة يحتمل أيضا أن المراد به النبوة أو الامامة في الدين أو نحوهما من مراتب الكمال^(١) .

فالآية اذن لا تدل على عصاة أئمتهم أو غيرهم ، وانما الآية تثبت أن كل من صلح من ذرية ابراهيم مستحقون للامامة وجد يرون بأن يقتدى بهم وأن يكونوا هداة مهديين مالم يكونوا ظلمة ، اذا ما توفرت لديهم شروط الامامة المتفق عليها عند أهل السنة والتي ليس فيها القول بالعصاة ، كما سبق . وهو : أما لماذا احتج الشيعة بقوله (لا ينال عهدى الظالمين) على عصاة الامام . فجوابه كما قال أبو بكر الجصاص عند تفسيره لهذه الآية :
" وربما احتج بعض أقبياء الرافضة بقوله تعالى : (لا ينال عهدى الظالمين) في رد امامة أبي بكر - رضی الله عنه - وعمر - رضی الله عنه - لأنها كانا ظالمين حين كانا مشركين في الجاهلية - ثم قال : هذا جهل مفروض لأن هذه السمة انما تلحق من كان مقبلا على الظلم ، فأما التأهب منه فهذه السمة زائلة عنه ، فلا جائز أن يتعلق به حكم ، لأن الحكم اذا كان معلقا بصفة فزال الصفة زال الحكم . وصفة الظلم صفة ذم فانما يلحقه مادام مقبلا عليه ، فاذا زال عنه زالت الصفه عنه ، كذلك يزول عنه الحكم الذي طلق به من نفي نيل العهد في قوله تعالى : (لا ينال عهدى الظالمين) ألا ترى أن قوله تعالى : (ولا تركنوا الى الذين ظلموا)^(٢) انما هو نهى عن الركس ونهى الميهم ما أقاموا على الظلم ، وكذلك قوله تعالى : (ما على المحسنين من سهيل)^(٣)

(١) الصواعق المحرقة : ١٧٠ .

(٢) سورة هود : ١١٣ .

(٣) سورة التوبة : ٩١ .

انما هو ما أقاموا على الاحسان ، فقولہ (لا ینال عهدی الظالمین) لم ینف به
العهد عن تاب عن ظلمه ، لأنه فی هذه الحالة لا یسمى ظالما ، كما لا یسمى
من تاب من الکفر کافرا ، ومن تاب من الفسق فاسقا ، وانما یقال ؛ کان کافرا
وکان فاسقا ، وکان ظالما ، والله تعالی لم یقل : لا ینال عهد من کان ظالما
وانما نفی ذلك عن کان موسوما بسمة الظلم والاسم لازم له باقی علیه . (١)

ولا أدری کیف خصصوا الاستدلال بأئمتهم وقالوا انها صریحة فی لزوم
عصمتهم ، وغایة الأمر كما قال الطبری فی تفسیره :

" ان هذا خبر من الله جل ثناؤه ، وه عن أن الظالم لا یكون اماما یقتدی به
أهل الخیر وهو جواب من الله جل ثناؤه وه لما یتوهم من مسألته ایاه : ان یجعل
من ذریته أئمة مثله ، فأخبر أنه فاعل ذلك الا بمن کان أهل الظلم منهم فانه
غیر مصیره كذلك ، ولا جعله ، فی جمل أولیائه عنده بالتكرمة بالامامة ، لأن الامامة
انما هی لأولیائه ، وأهل طاعته دون أعدائه والکافرين . " (٢)

وكما قال القرطبی :

" استدلال جماعة من العلماء بهذه الآیة علی أن الامام یكون من أهل
العدل والاحسان والفضل مع القوة علی القيام بذلك . " (٣)

فالآیة لم تحدد من هم الأئمة وأنه کل من توفر فيه العدالة فانسه
أهل لها .

وبناء علی ما سبق فان الامامة لا یشرط فیها العصمة بل العدالة ، ولقد
ثبتت امامة أبی بكر وعمر وأجمع المسلمون علی ذلك ولم یقل أحد انهم كانوا
معصومین فدل علی أن الآیة لا تدل علی العصمة .

(١) أحكام القرآن ١/٧٢٢ .

(٢) جامع البیان ١/٥٣٠ .

(٣) الجامع لأحكام القرآن ٢/١٠٨ .

الدليل الثامن

قوله تعالى : " فاسألوا أهل الذكر ان كنتم لاتعلمون " . (١)

قال السيد الكاظمي :

" ووجه الاستدلال بهذه الآية هو أن المراد من أهل الذكر في منطوقها خصوص أهل العلم ، وأهل البيت النبوي صلى الله عليه وسلم هم المعنيون به دون الآخرين . . لأنه لو لم يكن السومول معصوما لأجاب بالخطأ ، ولا شئ من الخطأ يجوز العمل به ، ومن حيث أنه يجب العمل بالجواب مطلقا كما يقتضيه اطلاق الآية علمنا أنهم معصومون ولا قائل من الأمة بمعصية فيهم (ع) اطلاقا " . (٢)

الرد على هذا الدليل :

أولا : بيان المراد بـ " أهل الذكر " :

القول بأن " أهل الذكر " خاص بأهل البيت النبوي لم يقل به أحد بل الثابت في كتب التفسير سواء عند أهل السنة أو الشيعة ذكر هذا القول وغيره ، فلما ذان قالوا انها تخص أهل البيت ؟
وهذه هي الأقوال في المراد بـ " أهل الذكر " :

أولا : عند أهل السنة : قال الطبري :

" عن مجاهد (فاسألوا أهل الذكر) قال : أهل التوراة ، وعنه أيضا هم أهل الكتاب ، وعن ابن عباس (أهل الذكر) : أهل الكتب الماضية ، وروى عن أبي جعفر (فاسألوا أهل الذكر ان كنتم لاتعلمون) قال : نحن أهل الذكر .

(١) النحل : ٤٣ .

(٢) الاسلام والآلوسى : ١٥٤ .

وروى عن ابن زيد قوله في (فاسألوا أهل الذكر أن كلم لا تعلمون)
قال : الذكر : القرآن .^(١)

وقال القرطبي : " فاسألوا أهل الذكر " قال سفيان يعني موء مني أهل
الكتاب ، وقال ابن عباس : أهل الذكر أهل القرآن ، وقيل :
أهل العلم ، والمعنى متقارب .^(٢)

ثانياً : تفسير أهل الذكر من كتب الشيعة :

قال " الطوسي " في " التبيان " :^(٣)

" قال ابن عباس ومجاهد : المعنى بأهل الذكر أهل الكتاب
ومنهم من قال : المراد من آمن من أهل الكتاب . . . وقال ابن زيد : يريد
أهل القرآن لأن الذكر هو القرآن . وروى عن أبي جعفر (رضي الله عنه) أنه
قال : نحن أهل الذكر .

وقال الطبرسي في " مجمع البيان " :^(٤)

" فاسألوا أهل الذكر فيه أقوال :

أحدها : أن المعنى بذلك أهل العلم بأخبار من معنى من الأمم سواء
أكانوا موء منهن أو كفاراً .

وثانيها : أن المراد بأهل الذكر أهل الكتاب عن ابن عباس ومجاهد أي :

فاسألوا أهل التوراة والانجيل .

وثالثها : أن المراد بهم أهل القرآن لأن الذكر هو القرآن ، ويقرب منه عن
أبي جعفر (رضي الله عنهم) أنه قال : نحن أهل الذكر .

(١) جامع البيان : ١٤ / ١٠٨ - ١٠٩ .

(٢) الجامع لأحكام القرآن : ١٠ / ١٠٨ .

(٣) (٢٨٤ / ٦) .

(٤) (٣٦٢ / ٣) .

هذه هي أقوال المفسرين - سنة وشيعة - لم يقل أحد أو يروا أنها خاصة بأهل البيت، وعليه فتخصيص أهل البيت يحتاج إلى دليل ولا دليل عند القوم، وإذا كانوا يحتجون بقول أبي جعفر، فمن باب أولى أن يؤخذ بقول ابن عباس فهو أعلم بآي القرآن من أبي جعفر وثبت عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال: "اللهم فقهه". (١)

ونفترض أن أبا جعفر الباقر قال هذا فليس معناه أنهم معصومون فداية قوله هو كما ونحوه ابن كثير عند تفسيره لهذه الآية حيث قال: "وكذا قول أبي جعفر الباقر (عن أهل الذكر) - ومراده أن هذه الأمة أهل الذكر - صحيح - فإن هذه الأمة أعلم من جميع الأمم السالفة، وعلماء أهل بيت الرسول عليهم السلام والرحمة - من خير العلماء إذا كانوا على السنة المستقيمة كعلي وابن عباس وبنو علي: الحسن والحسين، ومحمد بن الحنفية وعلي بن الحسين زين العابدين، وعلي بن عبد الله بن عباس وأبي جعفر - وهو محمد بن علي بن الحسن - وجعفر ابنه وأمثالهم وأضرابهم وأشكالهم - ممن هو متمسك بحبل الله المتين وصراطه المستقيم وعرف لكل ذي حق حقه - ونزل كل المنزل الذي أعطاه الله ورسوله واجتمع إليه قلوب عبادة المؤمنين". (٢)

ولقد اعترف آلوسى على الإمامية بقوله:

"وخصمهم بعض الإمامية بالأئمة من أهل البيت احتجاجاً بما رواه جابر ومحمد بن مسلم عن أبي جعفر - رضي الله عنه - أنه قال: (نحن أهل الذكر)، ويقال على مقتضى ما في البحر: كيف يقنع كفار

(١) صحيح مسلم ٤/١٩٢٧ ج ٢٤٧٧

(٢) تفسير ابن كثير: ٤/٤٩٢

(٣) أي: البحر المحيط لابي حيان، انظره: ٥/٤٩٣

أهل مكة بخير أهل البيت في ذلك وليسوا بأصدق من رسول الله صلى الله عليه وسلم عند هم وهو عليه السلام المشهور فيما بينهم بالأمين^(١).

ثانياً :

قولهم - لو لم يكن المستول معصوماً لأجاب بالخطأ ولا شئ من الخطأ يجوز العمل به - يخالف ما جاء في السنة الصحيحة عن رسول الله صلى الله عليه وسلم أنه قال : " إذا حكم الحاكم فاجتهد ثم أصاب فله أجران ، وإذا حكم فاجتهد ثم أخطأ فله أجر " ^(٢).

وهذا يدل على وجوب العمل بقولهم اللهم الا اذا تبين له الحق فسي المسألة ففي هذه الحالة يجب على السائل العمل بما تبين له من الصواب والأئمة الأربعة - رحمهم الله - كانوا يقولون ، كما قال الامام الشافعي :
" كل ما قلت وكان عن النبي - صلى الله عليه وسلم - خلاف قولي -
- ما يصح - فحديث النبي - صلى الله عليه وسلم - أولى ولا تقلدوني " ^(٣).

ثالثاً :

وقولهم : " ولا قاتل من الأمة بمعصية غيرهم " : نقول :
أي أمة يريدون ؟ فان أرادوا بهم الروافض من الشيعة فهم على حق ، انهم قد ظلوا في الأئمة ونسبوا اليهم ما لم ينسبوه لأنفسهم ، وقد مر بنا أن الامام علي - رضي الله عنه - كان يطلب من الله في دعائه المغفرة من

(١) روح المعاني ١٤/١٤٧٠

(٢) البخاري مع الفتح ١٣/٣١٨ ج ٧٣٥٢ ، مسلم ٣/١٣٤٢ ج ١٧١٦

(٣) آداب الشافعي ومناقبه : ٦٧-٦٨

الذنوب والآثام .

وان أرادوا بالآية أهل السنة فهذا بهتان عظيم فان أهل السنة لم يقولوا بمعصية أحد غير الأنبياء - عليهم السلام -
ويقال لهم أيضا : أين أهل الذكر الآن الذين نسألهم فيما لا طم لنا به من وصفوهم ، ألا يكفي لبطلان استدلالهم عدم وجود امام معصوم يسألهم على حد زعمهم - فان قالوا : ننتظر حتى خروجه لتعطلت الأحكام وانتشر الفساد واختلط الحق بالباطل ، وان قالوا النائب عنه يقوم مقامه ، قلنا : النائب غير معصوم . . وهذا كاف لبطلان دعواهم .

الدليل التاسع

قوله تعالى : " ومن خلقنا أمة يهدون بالحق وبه يعدلون " (١)

قال السيد أمير الكاظمي :

" وتقریب الاستدلال بهذه الآية على عصمة الأئمة من البيت النبوي (صلى الله عليه وسلم) هو أنهم (رضى الله عنهم) يهدون بالحق وبه يعدلون مطلقا ، وكل من يهدى بالحق مطلقا مصيب مطلقا ، وكل مصيب معصوم ، فالنتيجة من هذا الشكل المنطقي أن أهل البيت النبوي (صلى الله عليه وسلم) - معصومون ، وأنه لو جاز عليهم الخطأ لجاز عليهم الضلال خطأ ، ولا شيء من الضلال خطأ يكون من الهدى بالحق ، وقد ثبت أنهم يهدون بالحق مطلقا فثبت أنهم معصومون " . (٢)

الرد على هذا الدليل :

ذكر الكاظمي قياسا منطقيًا مركبا ليخرج منه بالنتيجة القائلة بالأئمة

معصومون ، ولقد نظرنا في هذا القياس فوجدناه باطلا من عدة وجوه :

أولا : الصغرى وهي قوله : (الأئمة يهدون بالحق وبه يعدلون مطلقا) هذه قضية غير مسلمة وهي نظرية تحتاج الى اثبات فكان واجبه أن يأتي بالدليل على أن الأئمة يهدون بالحق وبه يعدلون مطلقا ، وكما هو معلوم ، فإن مقدمات القضايا ينبغي أن توصل الى قضايا ضرورية والا فلا يكون الاستنتاج صحيحا .

وفي هذه المقدمة مغالطتان : المغالطة الأولى : ظن الكاظمي أن

الآية الكريمة التي فيها كلمة أمة محمولة على أئمتهم وهذا بمنتهى البعد ولم يقم عليه دليلا .

(١) الأعراف ١٨١

(٢) الاسلام والآلوسى : ١٥٤ بتصرف .

وأما ثانياً :

فقد زاد على الآية الكريمة قوله مطلقاً، فأخرج الآية من احتمالها البعضية إلى الكلية وهذا أيضاً يحتاج إلى دليل .

وإذا أبطلنا القضية الصفري فقد بطل بالتالي قضيته الكبرى ، وإذا فسدت القضية الصفري والكبرى بطلت النتيجة المدعومة .

أما دليله الثاني وهو قوله (لو جاز عليهم الخطأ . .) يقال في نقضه ما قيل في الدليل الأطول - وهو أن المراد في الآية أئمتهم المعصومون فكان ينبغي أولاً : أن يثبت أن الآية مراد بها الأئمة المعصومون ، وإذا ثبت هذا ثبت ما بيني عليه وهو التسليم بالمقدمات .

وحيث أنه لم يثبت ولم يقم بالحجة والبرهان على أن المراد بالأئمة هم الأئمة المعصومون فكل ما بيني عليه فهو فاسد .

ثانياً :

ان كتب التفسير المعتبرة لم تذكر أن هذه الآية نزلت في أئمة الشيعة ناهيك عن العصمة فمن أين لهم هذا؟ ثم ان هذه الآية لا يشم منها رائحة العصمة وغاية ما تدل عليه الآية كما قال الطبري في تفسيرها :

" يقول - تعالى - ذكره - ومن الخلق الذين خلقنا (أمة) بمعنى جماعة (يهدون) يهتدون بالحق (وهـ يعدلون) يقول (وبالحق يقضون وينصفون الناس" . (١)

وكما قال القرطبي : " دلّت الآية على أن الله عز وجل لا يخلق الدنيا

في وقت من الأوقات من داع يدعو إلى الحق" . (٢)

(١) جامع البيان ١٣٥/٩

(٢) الجامع لأحكام القرآن ٣٢٩/٧

ثالثا:

ان لفظ "أمة" يبطل دعواهم ، لأنهم لا يقولون الا بإمام واحد - معصوم - في زمن واحد ، ولقد ذكر المفسرون أن المراد بالأمة الجماعة ، وذكر هذا المفسر الشيعي الطوسي ، قال :

" أخبر الله تعالى أن جملة من خلقه جماعة يهدون بالحق ، وهذا أهم بالحق هو دعواهم الناس الى توحيد الله والى دينه وتنبيههم اياهم على ذلك . . . وهذا اخبار أن فيما خلق قوما هذه صفتهم " . (١)

وقال ابن كثير " قد جاء في الآثار أن المراد بهذه الأمة المذكورة في الآية هي هذه الأمة المحمدية " . (٢)

وما يدل على المراد بالأمة الجماعة قول الرسول صلى الله عليه وسلم :
" لا تزال طائفة من أمتي ظاهرين على الحق لا يضرهم من خذلهم حتى يأتي أمر الله وهم كذلك " . (٣)

رابعا:

ليس كل من قال الحق أو دعا اليه نعصوما ، فلقد ثبت وصف أبي بكر بالصديق - رضي الله عنه - وشهد له بذلك العدو وقبل الصفين - وأما أقسام المعتسدين بهن الناس ونشر الاسلام وهذا هو الذي دعا الشيعة أن يقولوا : بأن عليا - رضي الله عنه - انما بايع أبا بكر وعمر - رضي الله عنهما - لما رأى أنهما قاما بالأمر خير قيام .
يقول كاشف الغطاء : " وبين رأى أي علي - رضي الله عنه - أن المتخلفين لعنى الخليفة الأول والثاني - بذلا أقصى الجهد في نشر كلمة التوحيد وتجهيز

(١) التبيان : ٥ / ٤٧ .

(٢) تفسير ابن كثير ٣ / ١٧٠٥ .

(٣) البخارى مع الفتح ١٣ / ٣٩٣ ، ح ٧٣١١ ، مسلم ٣ / ٢٣٣ ، ح ١٩٢٠ .

الجنود ، وتوسيع الفتوح ولم يستأثروا ولم يستبدوا ، بما سمع وسأل إلى أن قال -
ولم يكن للشيعة والتشييع يومئذ مجال للظهور لأن الاسلام كان يجرى على
مناهج القويمة .^(١)

فاذا كان هذا هو حال أبي بكر وعمر بشهادة الشيعة أنفسهم فلا أدري
لماذا خصوا العصمة بأئمتهم ، فاذا نفوها عن أبي بكر وعمر - رضى الله عنهما -
فوجب أيضا أن ينفوها عن أئمتهم ، وهم لا يقولون بعصمة أبي بكر وعمر -
رضى الله عنهما - واذا ما ثبت أنها غير معصومين فغيرهم من باب أولى .
ثم كيف يقولون ان أئمتهم هم الذين على الحق والعدل ومن هنا ثبتت
لهم العصمة ، ولو كان هذا صحيحا فما موقفهم من قول علي - رضى الله عنه -
فيما رواه البخاري عن أبي طيبة أنه سمع ابن عباس يقول :

" وضع عمر على سريرته فتكفاه الناس يدعون ويصلون قبل أن يرفع - وأنا
فيهم - فلم ، رضى^(٢) الا رجل أخذ منكى فاذا على بن أبي طالب ، فترحم على
عمر وقال : ما خلفت أحدا أحب الي أن ألقى الله بمثل عمه منك . . . " .^(٣)

أليس هذا يدل على أفضلية عمر - رضى الله عنه - حتى طلب على
رضى الله عنه - أن يلقى الله بمثل عمه ، فكيف يطلب المعصوم من فسيح
المعصوم أن يكون مثله ألا يدل هذا على عدم عصمة الامام علي - رضى الله عنه -
وبقية الأئمة من باب أولى ولكن القوم لا يحفلون .

خامسا :

لقد وصف الله هذه الأمة بصفتين :

الأولى : " يهدون بالحق " ومعنى ذلك كما يقول سيد قطب :

" فهم دعاة إلى الحق ، لا يسكتون عن الدعوة به ، واليه ، ولا يتوقعون على

(١) أصل الشيعة : ١١٤ - ١١٥ .

(٢) أي : لم يرضني ، والمراد أنه رآه بخته . انظر : فتح الباري ٧ / ٤٨ .

(٣) البخاري مع الفتح ٧ / ٤١ - ٤٢ ح ٣٦٨٥ .

أنفسهم ولا ينزويون بالحق الذي يعرفونه، ولكنهم يهدون به غيرهم". (١)

فأين هذا من الامام الغائب وأي مصلحة تحققت بأمامته للناس، وهو مستور عنهم، فكيف يدعو الى الحق وهو على هذه الصفة ألا يدل هذا على بطلان دعواهم اذ لم يتحقق في الامام تلك الصفة .

الثانية: "وه يمدلون" . . يقول سيد قطب:

"أى يتجاوزون معرفة الحق والهداية به الى تحقيق هذا الحق فى

حياة الناس، والحكم به بينهم تحقيقا للمعدل الذى لا يقوم الا ما يحكم بهذا الحق". (٢)

وكيف يتحقق هذا فى حياة الناس والامام غائب، وأن ينشر المعدل .

يقول ابن تيمية: فى رد على مزاعم الحلبي فى الامام المعصوم:

"ان هذا الامام الموصوف لم يوجد بهذه الصفة، أما فى زماننا فلا يعرف

امام معروف يدعى فيه هذا ولا يدعى لنفسه بل مفقود وغائب عند متبعيه ومعدوم

لا حقيقة له عند العقلاء، ومثل هذا لا يحصل به شئ من مقاصد الامامة أصلاً". (٣)

واذا انتفى تحقق تلك الصفات فى امامهم تبين أن الآية حجة عليهم

لأنهم، ودليل قوى فى الرد عليهم وسحق دعواهم .

وخلاصة القول أن الآية ليس فيها ما يدل على العصمة .

(١) الظلال ٣/١٤٠٢

(٢) المصدر السابق ٣/١٤٠٢

(٣) منهاج السنة ٣/٢٤٧

الدليل العاشر

قوله تعالى : " سلام على آل ياسين " (١)

يقول البحراني : " المروي عن ابن عباس أن المراد بهم آل محمد - صلى الله عليه وسلم - وبه قال الفخر الرازي وجماعة من مخالفتنا . . وآل محمد صلى الله عليه وسلم - الذين شاركوه في الصلاة عليه والتسليم والطهارة ووجوب المودة لهم على وفاطمة والحسن والحسين ، ويدخل باقى الأئمة بالتهمة " . (٢)

وعن وجه الدلالة بالآية على العصمة يقول :

" واستفادة العصمة من الآية من جهة أن السلام بمعنى السلامة وهى البراءة من العيوب والنجاة من الذنوب ، فالمعنى : سلامة آل محمد أى سلموا من العيوب سلامة ورثوا من الذنوب براءة ، والسلامة من الذنوب هى العصمة " . (٣)

الرد على هذا الدليل :

أولا : فى المراد بـ " آل ياسين " :

هل هم آل محمد - صلى الله عليه وسلم - أو غيرهم ؟ يقول الطبرى عند تفسيره لهذه الآية :

واختلفت القراء فى قراءة قوله " سلام على آل ياسين " ، فقرأته عامة قراة مكة والهمزة والكوفة " سلام على الياسين " بكسر الألف من الياسين ، فكان بعضهم يقول : هو اسم الياس ، ويقول انه كان يسمى ياسين :

الياس والياسين مثل ابراهيم وابراهيم ، يستشهد على ذلك أن ذلك

(١) الصافات : ١٣٠ .

(٢) منار الهدى : ٣٥٩ - ٣٦٠ .

(٣) المرجع السابق : ٣٦٠ .

كذلك بأن جميع ما في السورة من قوله (سلام) فإنه سلام على النبي الذي
ذكر دون آله ، فكذلك الياسين ، إنما هو سلام على الياس دون آله ،
وقرأ ذلك عامة قراء المدينة (سلام على آل ياسين) بقطع آل من ياسين
فكان بعضهم يتأول ذلك بمعنى : سلام على آل محمد ،
والصواب من القراءة في ذلك عندنا :
قراءة من قرأه (سلام على الياسين) بكسر ألفها على مثال :
ادراسين لأن الله - تعالى ذكره - إنما أخبر عن كل موضع ذكر فيه
نبياً من أنبيائه صلوات الله عليه في هذه السورة بأن عليه سلاماً لا على آله
فكذلك السلام في هذا الموضع ينبغي أن يكون على الياس كسلامه على غيره
من أنبيائه لا على آله . . . وفي قراءة عبد الله بن مسعود : (سلام على ادراسين)
دلالة واضحة على خطأ قول من قال / عنى بذلك سلام على آل محمد . (١)
وقال القرطبي في تفسيره : " قال بعض المتكلمين في معاني القرآن
" آل ياسين " آل محمد ، وهذا القول يبطل من وجوه كثيرة . :
أحدهما : أن سياق الكلام في قصة الياسين يلزم أن تكون كما هي في
قصة إبراهيم ونوح وموسى وهارون وأن التسليم راجع إليهم ولا معنى للخروج
عن مقصود الكلام . . . ف (الياسين) هو الياس المذكور وعليه وقع التسليم . (٢)
وقال الشوكاني : " قرأ نافع وابن عامر والأعرج وشيبة على (آل ياسين)
بإضافة آل بمعنى : آل ياسين ، وقرأ الباقر بكسر الهمزة وسكون السلام
موصولة بياسين إلا الحسن ، فإنه قرأ (الياسين) بإدخال آل التعريف على
(ياسين) ، قيل المراد على هذه القراءات كلها : الياس وعليه وقع التسليم
ورجح الفراء وأبو عبيدة قراءة الجمهور قالوا : لأنه لم يقل في شيء من السور

(١) جامع البيان : ٢٣ / ٢٤ - ١٦٦ .

(٢) الجامع لأحكام القرآن : ١٥ / ١٢٠ .

على آل فلان ، إنما جاء بالاسم كذلك : الياسين ، لأنه إنما هو المعنى الياس
أو بمعنى الياس وأتباعه . وقال الكلبى : المراد به (آل ياسين) آل محمد
قال الواحدى : وهذا بعيد لأن ما بعده من الكلام وما قبله لا يدل عليه .^(١)

هذا هو قول المخالفين للشيعة لم يقل أحد أن المراد بهم آل محمد
وهو قول الجمهور . كما تبين فكيف يقولون بأن هذا ذكره مخالفينا . هذا من
ناحية ومن ناحية أخرى فإن الرازى لم يقل بهذا بل قال بخلافه ، فالذى
ذكره فى التفسير الكبير عند قوله تعالى : (سلام على آل ياسين) : مانصه :
" قرأ نافع وابن عمر ويعقوب (آل ياسين) على إضافة لفظ ياسين
والباقون بكسر الألف وجزم اللام موصولة بياسين ، أما القراءة الأولى ففيها
وجوه :

الأول : وهو الأقرب : أنا ذكرنا أنه الياس بن ياسين فكان الياس آل ياسين .

الثانى : آل ياسين ؛ آل محمد - صلى الله عليه وسلم - .

الثالث : أن ياسين اسم القرآن كأنه قيل : سلام الله على من آمن بكتاب الله
الذى هو ياسين .

والوجه : هو الأول ، لأنه أليق بسباق الكلام .^(٢)

فالرازى ذكر أن " آل ياسين " : آل محمد على أنه وجه من وجوه ثلاثة

إلا أنه اختار الوجه الأول وقال هو الأقرب والأليق بسباق الكلام . فكيف إذا

وافق الشيعة ١٢ .

وقال أيضا - ابن حجر الهيثمى :

" فقد نقل جماعة من المفسرين عن ابن عباس - رضى الله عنهما - أن

(١) فتح القدير ٤/٤٠٩ - ٤١٠ .

(٢) التفسير الكبير : ٢٦ - ١٦٢ .

المراد بذلك سلام على آل محمد ، وكذا قال الكلبي - لكن أكثر المفسرين على أن المراد الياس عليه السلام وهو قضية السياق (١) :

ثانياً : معنى الملاسة في قوله : " سلام على آل ياسين " :

قال الراغب :

" السلام والسلامة التعرى من الآفات الظاهرة والباطنة قال :

(بقلب سلم) (٢) أي متعر من الدغل فهذا في الباطن ، وقال تعالى :

(مسلمة لاشية فيها) (٣) فهذا في الظاهر . وقد سلم يسلم سلامة وسلاما

وسلمه الله قال تعالى : (ولكن الله سلم) (٤) وقال : (ادخلوها بسلام آمنين) (٥)

أي سلامة . . والسلامة الحقيقية ليست الا في الجنة اذ فيها بقاء بلا فناء
وغنى بلا فقر ، وعز بلا ذل وصحة بلا سقم .

كما قال تعالى (لهم دار السلام عند ربهم) (٦) أي السلامة . قال

(والله يدعو الى دار السلام) (٧)

وقيل السلام اسم من أسماء الله تعالى ، وكذا قيل في قوله :

" لهم دار السلام " و (السلام الموء من المهين -) (٨) قيل : وصف بذلك من

حيث لا يلحقه العيوب والآفات التي تلحق الخلق ، وقوله : (سلام قولا من

رب رحيم) (٩) سلام عليكم بما صبرتم) (١٠) - (سلام على آل ياسين) .

(١) الصواعق المحرقة : ٢٢٨ .

(٢) الشعراء : ٨٩ .

(٣) البقرة : ٧١ .

(٤) الانفال : ٤٣ .

(٥) الحجر : ٤٦ .

(٦) الانعام : ١٢٧ .

(٧) يونس : ٢٥ .

(٨) الحشر : ٢٣ .

(٩) يس : ٥٨ .

(١٠) الرعد : ٢٤ .

كسل ذلك من الناس بالقول ومن الله تعالى بالفعل ، وهو اعطاء ماتقدم ذكره مما يكون في الجنة من السلامة^(١).

والشوكاني عند قوله تعالى " سلام على نوح " قال :

" والسلام : هو الثناء الحسن أى يثنون علينا حسنا ويدعون له ويترحمون عليه - قال الزجاج : تركنا عليه الذكر الجميل الى يوم القيامة ، وذلك الذكر هو قوله (سلام على نوح)^(٢).

وأیضا - قال هذا المعنى عند تفسيره كلا من قوله تعالى " سلام على ابراهيم " ^(٣) ، " سلام على موسى وهارون " ^(٤) ، وما يقال فى هؤلاء يقال فى قوله تعالى " سلام على آل ياسين " . على أن المراد به الياس كما مر . ^(٥)

ولو فرضنا جدلا أن " آل ياسين " هم آل محمد ، فلم يسن فى هذا دليل على عصمتهم اذ الثناء عليهم أو الذكر الجميل لا يدل على هذا .

فهذا هو محمد بن الحنفية روى البخارى عنه أنه قال : " قلت لأبي :

أى الناس خير بعد رسول الله صلى الله عليه وسلم ؟

قال : أبو بكر ، قلت : ثم من ؟ قال : عمر . وخشيت أن يقول عثمان

قلت : ثم أنت ؟ قال : ما أنا الا رجل من المسلمين " ^(٦).

فعلى - رضى الله عنه - يثنى على أبى بكر وعمر رضى الله عنهما ، فهل

معنى هذا أنهم معصومون ؟ ، وهذا الثناء صدر من معصوم - حسب اعتقادهم

فاذا قلت بعصمة آل البيت المشار اليهم فقولوا مثل هذا فى أبى بكر وعمر

رضى الله عنهما ، واذا ثبت عدم عصمة أبى بكر وعمر رضى الله عنهما فكذلك بطل

القول بعصمة أئمتهم .

(١) المفردات: ٢٣٦-٢٤٠

(٢) فتح القنودير: ٤/٤٠٠

(٣) الصافات: ٢٠٦

(٤) الصافات: ١٢٠

(٥) انظر المصدر السابق: ٤/٤٠٠

(٦) البخارى مع الفتح ٧/٢٠ ح ٣٦٧١

ثم انه لو كانت السلامة من الذنوب دليل العصمة فوجب عليهم أن ينفوها عن علي بن أبي طالب - رضي الله عنه - وبالتالي عن بقية أئمتهم حيث ان الفتال النيسابوري^(١) روى عن الامام علي - رضي الله عنه - أنه كان يقول في دأئه: " الهى كم من موقفة حملتها عنى ، فقابلتها بمنعتك ، وكم جريرة تكلمت عن كشفها بكرمك ، الهى ان طال فى عصيانك عمزى عظم فسسى الصحف ذنوبى ، فما أنا مؤمل غير غفرانك ولا أنا بهراج غير ريموانك . . الهى أفكر فى عفوك فتتهون على خطيئتي . . آه ان أنا قرأت فى الصحف سيئة أنا ناسيها وأنت محصيتها فتقول خذوه ، فياله من مأخوذ لا ينجيه عشيرته ولا تنفمه قبيلة " (٢)

فأين السلامة من الذنوب وأين العصمة منها وهو - رضي الله عنه - يسأل ربه أن ينفرد له جريرته وذنوبه وخطيئته ، وكفى بهذا دليلاً على فساد قولهم من أن السلامة من الذنوب هى العصمة ، وبعد :
فلا يخفى علينا فساد الاستدلال بالآية سواء على أنها فى آل محمد - صلى الله عليه وسلم - أو على العصمة لأئمتهم .

(١) هو أبو علي محمد بن الحسن بن علي بن أحمد بن علي الفتال النيسابوري

(١) الفارسي من متكفي الامامية ، وفقهائهم ، توفي عام ٥٠٨ هـ .

انظر: حياة المؤلف للعلاء السيد محمد مهدي ، الخرسان (روضه الواعظين

٣/٩ وما بعد ها) .

(٢) روضة الواعظين: ١/١١١-١١٢ .

الدليل الأول :

حديث الثقلين : وقول الرسول صلى الله عليه وسلم فيه : " انى تارك فيكمم ما ان تمسكتم به لن تضلوا كتاب الله وعترتى أهل بيتى فانهما لن يفترقا حتى يردا على الحوفى ". (١)

وعن وجه دلالة الحديث على العصمة يقول " على البحرانى " :

: " وهذا الحديث دال على عصمة العترة من وجهين :

الأول : شهادة النبى - صلى الله عليه وسلم - بعصمة المتمسك بهم - من الضلال دائما ولو جاز عليهم الخطأ وارتكاب المعاصى لما كان اتباعهم عاصما من الضلال مطلقا ، فوجب أن يكونوا مأمونين من الخطأ منزهين عن مقارفة الخطايا وتلك هى العصمة .

الثانى : شهادة النبى - صلى الله عليه وسلم - لهم بأنهم مع القرآن لا يفارقونه

ولا يفارقهم ، والمراد من ذلك أنهم ملازمون لأحكامه ، والقرآن حق لا ريب فيه ، والملازم له دائما على الحق فى كل أحواله لا يجوز عليه الخطأ اذ لو جاز عليه لم يكن ملازما للقرآن ، ولزوم الصواب دائما هو العصمة ". (٢)

(١) منار الهدى : ٣٦٤ ، ومناقب آل أبى طالب ١ / ٢٤٦ ، وأئمة أهل

البيت ٥٤ ، والدر الثمين ١ / ٦٣ ، والاسلام والآلوسى ١٥٥ .

(٢) منار الهدى ٣٦٤ .

الرد على هذا الدليل :

أولا : تخريج الحديث :

هذا الحديث رواه أحمد في "المسند" (١) من حديث عبد الملك بن
أبي سليمان عن عطية العوفي (٢) عن أبي سعيد بزيادة يسيرة .

وعطية هذا ضعيف ، ضعفه أحمد بن حنبل وغيره ، وذكره ابن حبان في
"المجروحين" (٣) وقال : "سمع من أبي سعيد الخدري أحاديث ، قلما مات
أبو سعيد جعل يجالس الكلب ويحضر قصه . . . يروى عنه ، فاذا قيل له :
من حدثك بهذا ؟ فيقول : حدثني أبو سعيد ، فيتهمون أنه يريد أباسعيد
الخدري ، وإنما أراد به الكلب" ثم قال رحمه الله : " فلا يحل الاحتجاج به
ولا كتابة حديثه الا على وجه التعجب" أ. هـ .

ورواه "العقيلي" كذلك في "الضعفاء" (٤) من رواية عبد الله بن داهر
عن عبد الله بن عبد القدوس . . . وقال في "عبد الله بن داهر" :
" رافضى خبيث ، وقال في عبد الله بن عبد القدوس : أشرمه كلاهما
رافضيان" . أ. هـ .

وقال الذهبي رحمه الله - في "الميزان" (٥) في ترجمة عبد الله بن داهر
هذا : " قال ابن عدي : عامة ما يرويه في فضائل علي ، وهو متهم في ذلك

(١) (٥٩/١٤/٣) .

(٢) عطية بن سعد العوفي ، أبو الحسن ، روى عن أبي سعيد وطائفة ومنه
ابناء عمرو والحسن ، ضعفه ، مات سنة ١١١ هـ .

انظر : (الكاشف ٢/٢٣٥) .

(٣) (١٧٦/٢) .

(٤) (٢٥٠/٢) .

(٥) (٤١٧/٢) .

ثم قال الذهبي : (قد أفنى الله عليها عن أن تقرر مناقبه بالأكاذيب والأباطيل " أ. هـ .
والحديث أورد ، كذلك ابن الجوزي في " العلل المتناهية " (١) وقال :
" هذا حديث لا يصح " ثم نقل كلام الأئمة في ابن داهر وابن عبد القدوس .
قلت : فالحديث الذي استدل به القوم لا يقوم به حجة لوجود هذين
الراويين في سنده . وهما رافضيان وقد تقرر في الأصول أن صاحب البدعة
إذا روى ما يوافق بدعته فإنه ترد روايته على الصحيح كما قال الحافظ ابن حجر
في " النخبة " : " إلا أن زوى ما يقوى بدعته فيرد على المختار " أ. هـ .
فقد بان لنا بذلك بطلان هذا الحديث وعدم صلاحيته للحجة ،
ثانياً : لو سلمنا جدلاً صحته فيمكن أن نرد عليهم من وجوه :

١ - أن الرسول - صلى الله عليه وسلم - على ما يدل عليه الحديث - أمرنا
بالتمسك بالكتاب والعترة والرجوع إليهما في كل أمر ، فمن كان مذهبه
مخالفاً لهما في الأمور الشرعية اعتقاداً وعملاً فهو ضال ومذهبه باطل
وفاسد لا يعبأ به ، ومن جحد بهما فقد غوى ووقع في سهاوى السردى
وليس المتمسك بهذين الحبلين إلا أهل السنة ، لأن كتاب الله ساقط
عند الشيعة عن درجة الاعتبار . (٣)

فقد روى " الكليني " عن سالم بن سلمة قال : قرأ رجل على
أبي عبد الله - عليه السلام - وأنا أسمع حروفاً من القرآن ليس مما يقرؤها
الناس ، فقال أبو عبد الله - عليه السلام - : كف عن هذه القراءات ، وأقرأ
كما يقرأ الناس حتى يقوم القائم ، فإذا قام القائم قرأ كتاب الله على حده
وأخرج المصحف الذي كتبه على - عليه السلام - . (٤)

(١) (١/٢٦٧ ج ٤٣٢) .

(٢) (٥١) .

(٣) انظر: مختصر التحفة ٥٢ .

(٤) أصول الكافي ٢/٦٣٣ .

وهذه الرواية وغيرها كثير يدل على أن القرآن الموجود الآن محرف
وبدل كما سيتبين لنا فيما بعد عند ذكر المفاصد المترتبة على القول بالعصمة .
هذا هو موقف الامامية من الثقل الأول وهو كتاب الله ما يدل على
أنهم يعيدون كل البعد عن القرآن وتعاليمه وأحكامه ضالون يعتقدون
فالحديث اذن حجة عليهم لا لهم .
واذا كان القرآن المحفوظ من التحريف والتغيير مع الامام الغائب
بصاحبه عند خروجه ، فمن أين لهؤلاء الحمقى أنهم يعطوا بأحكامه وهو
محجوب عنهم .

٢ - أما عن الثقل الثاني ، والذي حث عليه الرسول صلى الله عليه وسلم -
وذكر به فأقول :

أ - ان هذا التذكير والتمسك لا يفهم منه أنهم معصومون بل غاية ما يدل عليه
الحديث هو التمسك بمحبتهم ومحافظة حروفهم والعمل بروايتهم
والاهتداء بهديهم وسيرتهم اذا لم يكن مخالفا للدين . (١)
ب - لقد مر بنا أن " أهل البيت " أو " العترة " أهم من أن يراد بهم الأئمة
الاثنا عشر المعصومون - عند هم - فأهل البيت يطلق عليهم وعلى غيرهم
فتخصيصهم ذلك باثني عشر اماما دعوى تحتاج الى دليل ، ولا دليل عند
القوم ، فيبطل الاحتجاج بالحديث على الأئمة ومن ثم فهم كفبرهم من
بقية أهل البيت غير معصومين ، واذا كان الامامية لا يقولون بعصمة جميع
أهل البيت فالتخصيص يحتاج الى دليل أيضا ، ولا دليل عند القوم
فيبطل قولهم بعصمة أئمتهم .

(١) انظر : تحفة الأحوزى ٤ / ٣٤٢ - ٣٤٣ .

جـ - روى الامام أحمد في "مسنده" ^(١) عن حذيفة بن اليمان أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : " انى لا أدرى ما قدر بقائى فيكم فاقصدوا باللذنين من بعدى وأشار الى أبى بكر وعمر، وتمسكوا بعهد عماراً، هـ . كما روى مثله الترمذى " فى " السنن " ^(٢) ، وذكره الحاكم فى " المستدرک " ^(٣) ومصححه .

وصح عن النبى - صلى الله عليه وسلم - أنه قال " عليكم بسنتى وسنة الخلفاء الراشدين المهديين فتمسكوا بها وعضوا عليها بالنواجذ " ^(٤) فهل معنى ذلك أن هؤلاء معصومون لأن الرسول - صلى الله عليه وسلم - أمرنا بالتمسك والاعتدال بهم ؟ .

لم يقل بهذا أحد من أهل السنة أو الشيعة ، فبطل كون التمسك بالعترة يقتضى عصمتهم .

٣ - وجه دلالة البحرانى من الحديث المذكور - مع أنه غير صحيح - فاسدة لما يلى :

الوجه الأول : عبارة عن قياس منطقي ، وقضيته الصغرى :

شهادة النبى - صلى الله عليه وسلم - بعصمة التمسك بهم من الضلال دائماً .

وهى دعوى بلا دليل ، وقضية غير مسلمة ، وهى نظرية تحتاج السى

اثبات ، وكان من واجبه أن يأتى بالدليل على أن التمسك بهم عاصم من الضلال دائماً .

(١) (٣٨٥/٥) .

(٢) (٣٦٦٣ ح ٦١٠/٥) .

(٣) (٧٥/٣) .

(٤) انظر: المسند ٤/١٢٦-١٢٧ ، الترمذى ٥/٤٤ ، ح ٢٦٧٦ وقال : حسن صحيح ، وهو جزء من حديث العرياض بن سارية الطويل فى موعظة رسول الله صلى الله عليه وسلم لهم .

ومن المعلوم أن من شرط التسليم بالنتيجة التسليم بالمقدمات، ولذلك
ولذلك فلا نسلم له النتيجة التي ذكرها ضرورة عدم التسليم بأحدى
المقدمات.

والوجه الثاني : يقال فيه ما قبل في الوجه الأول .

وبهذا يتبين لنا فساد الاستدلال بحديث الباب على افتراض

صحته فكيف به وهو غير صحيح ؟

الدليل الثاني

حديث السفينة : " أهل بيتي كسفينة نوح من ركبها نجا ومن تخلف عنها هلك " وفي رواية " غرق " ذكره " على البحراني ^١ وقال :
" رواه جماعة من أصحاب الصحاح عن عدة من قول النبي صلى الله عليه وسلم " (١)

وعن دلالة على العصمة قال :

" والمراد منه : أن من تابعهم نجا ومن خالفهم أو سلك غير سبيلهم هلك ، وإذا كانت متابعتهم موجبة للنجاة ومخالفتهم وسلوك غير سبيلهم موجبة للهلاك وجب أن يكونوا على الحق دائما وأن مخالفهم على الباطل وكونهم على الحق والهدى لا يفارقونه هو العصمة ، فالخبر صريح في الشهادة لهم بالعصمة " (٢)

الرد على هذا الدليل :

أولا : هذا الحديث أخرجه الحاكم في " المستدرک " في مناقب أهل البيت ^(٣)

وقال : " صحيح " . ولكن تعقبه الذهبي في " التلخيص " بقوله :

" مفضل واه " . أ. ح .

قلت : ومفضل هذا هو : ابن صالح ، قال فيه ابن حبان في " المجروحين ^(٤)

: " منكر الحديث " ، كان ممن يروى المقولات عن الثقات . فوجب تسرك

الاحتجاج به .

(١) منار الهدى : ٣٦٥ .

(٢) المرجع السابق : ٣٦٥ .

(٣) كتاب معرفة الصحابة . (١٥١ / ٣)

(٤) (٢٢ / ٣) .

قال ابن عدى: "أنكر ما رأيت له حديث الحسن بن علي حيث قال له :
اكشف عن بطنك وسائر غير ذلك أرجو أن يكون مستقيماً" (١)
ونقل الذهبي في "الميزان" (٢) كلام ابن عدى هذا وتعقبه بقوله:
"وحديث سفينة نوح أنكر وأنكر".

ولقد ذكر الحديث الحافظ السيوطي في "الجامع الصغير" (٣)

وحكم بضعفه .

وأخرجه الطبراني في "المعجم الكبير" (٤) من حديث ابن عباس
"رضي الله عنهم بلفظ "فرق".

وأيضاً أخرجه (٥) من طريق أبي ذر روى اسناده "علي بن زيد بن
جدعان" وهو "ضعيف" (٦) وكذلك فيه "الحسن بن أبي جعفر" : مستروك
ضعفه ابن المديني وأحمد والنسائي . (٧)

وكذلك أشار الهيثمي إلى ضعفه في "مجمع الزوائد" (٨) فقال :

"فيه الحسن بن أبي جعفر وهو متروك".

وبعد أن تبين لنا ضعف الحديث نرى مدى ما في كلمة البحراني

رواه جماعة من أصحاب الصحاح من الأبهام .

(١) الكامل لابن عدى (٢٤٠٦/٢)

(٢) (١٦٧/٤)

(٣) (٢٤٤٢٣ ح ٥١٦/٢)

(٤) (١٢٣٨٨٣ ح ٢٤/١٢)

(٥) المعجم الكبير ٢٦٣٦٣ ح ٢٧/٢ ٢٦٣٨٠

(٦) انظر: تقريب التهذيب ٣٧/٢

(٧) انظر: المصدر السابق ٢/٢٦٠-٢٦١

(٨) (١٦٨/٦)

ثانياً : لو سلمنا جدلاً بصحة الحديث فان معنى الحديث لا يدل على أن أمتهم معصومون ، فهو كما قال الآلوسى :

“ لا يدل الا على أن الفلاح والهداية منوطان بمحبتهم - أي جميع أهل البيت - ومر بوطان باتباعهم ، والتخلف عن محبتهم واتباعهم موجب للهلاك ” (١)

فالمسلمون - أمورون بمحبتهم - أي محبة أهل البيت - وأن هذا دليل على صحة إيمان المسلم ، وأهل السنة هم أعرف الناس بقدر أهل البيت ، لورود أحاديث تحث المسلمين على هذا .

فمن ذلك ما رواه الامام مسلم * عن عدي بن ثابت عن زر قال :

“ قال علي : والذي فلق الحبة ورأى النسمة انه لعهد النبي صلى الله عليه وسلم الى أن لا يحبنى الا مؤمن ولا يبغضنى الا منافق ” (٢)

فهذا المعنى هو الذى حدث عليه النبي - صلى الله عليه وسلم -

وذكر به المسلمين بأهل البيت ، وليس مجرد محبتهم أو اتباعهم دليل النجاة فان هذا يتوقف على متابعتهم فيما كان طاعة لله ورسوله .

لذا رأينا الرسول - صلى الله عليه وسلم - لما نزل عليه قوله تعالى :

“ وأنذر عشيرتك الأقربين ” (٣) جمع أهل بيته ثم قال : “ يا بنى عبد مناف

اشتروا أنفسكم من الله ، يا بنى عبد المطلب اشتروا أنفسكم من الله ، يا أم الزبير

ابن العوام عمه رسول الله ، يا فاطمة بنت محمد ، اشترى أنفسكما من الله

لا أملك لكما من الله شيئاً ، سلامى من مالى ما شئتما ” (٤)

(١) مختصر التحفة ١٧٥ .

(٢) صحيح مسلم ١/٨٦ ج ٧٨٠ .

(٣) الشعراء : ٢١٤ .

(٤) البخارى مع الفتح ٦/٥٥١ ج ٣٥٢٧ .

فاذا كان الرسول - صلى الله عليه وسلم - لا يفتنى عن أهل بيته شيئا
وأنة لا ينفذ أحدا الا عطه فهل يتوقع من أهل البيت النجاة في متابعتهم
على الاطلاق ؟ .

الحقيقة أننا اذا استعرضنا القرآن الكريم نجد أن آياته انما تشترط
للنجاة الايمان بالله ورسوله ، والعمل الصالح ، وأن الانذار بالهلاك انما يكون
على الكفر واقتراف المعاصي ، وكذلك أحاديث رسول الله صلى الله عليه وسلم .
ومن البديهي أن التعلق بالأشخاص لا يدخل ضمن الأعمال الصالحة
بصل انه منهي عنه بقوله تبارك وتعالى : " ومن الناس من يتخذ من دون الله
أندادا يحبونهم كحب الله " . (١)

ثالثا : في كيفية الاستدلال بالحديث ذكر " البحراني " قضايا واستنتج منها
القول بالعصمة ، وهي قضايا غير مسلمة ، فاننا نريد منه أن يأتي بأدلة تبين
لنا أن متابعة أهل البيت مطلقا موجبة للنجاة ، وأنهم على الحق دائما ، ولكنها
دعوى من غير دليل فلا تقوم بها حجة ، وبناء عليه فليس في الحديث ما يدل
على العصمة على افتراض صحته ، ومن هنا نعلم بطلان الاستدلال به على
عصمة الأئمة .

الدليل الثالث

قول النبي - صلى الله عليه وسلم - : " على مع الحق والحق مع علي يدور معه حيثما دار ". (١)

وعن وجه دلالة الحديث على العصمة يقول البحراني :

" فان هذا الحديث نص في عصمة علي - عليه السلام - اذ قد علمت أن ليس العصمة الا ملازمة الحق والصواب، وعدم الخطأ في الأقوال والأفعال فاذا شهد له النبي - صلى الله عليه وسلم - أنه على الحق في جميع أحواله كانت تلك شهادة له بالعصمة عن الذنوب وعن الخطأ في الأحكام والقول والفعل، لأن العاصي ليس على الحق والمخطئ ليس معه، وكان أمير المؤمنين مصيباً للحق وملازماً له كان معصوماً بالضرورة ". (٢)

وقال أبو جعفر الطوسي في دلالة الحديث على العصمة :

" ان هذا الخبر عام وفي ثبوت عموميته دلالة على نفي سائر القبائح عنه - عليه السلام - ولأن من لا يفارقه الحق وهو لا يفارق الحق لا يجوز أن يرتكب الماثل - وفي هذا دلالة على عصمته ". (٣)

الرد على هذا الدليل :

هذا الحديث لم يخرج أحد من أصحاب الكتب الستة، بل ذهب

إليه تيمية إلى أبعد من هذا اذ قال فيه :

" ان هذا من أعظم الكلام كذباً وجهلاً فان هذا الحديث، لم يروه أحد

عن النبي - صلى الله عليه وسلم - لا باسناد صحيح ولا ضعيف ". (٤)

(١) منار الهدى ٣٦١ ، تلخيص الشافعي ٢٥٧/٢ .

(٢) منار الهدى ٣٦٢ .

(٣) تلخيص الشافعي ٢٥٧/٢ .

(٤) المنتقى من منهاج الاعتدال ٣٠٠ .

غير أن الترمذى ذكر الأخير منه فقط ضمن حديث طويل فيه ذكر مناقب
أبي بكر وعمر وعثمان وعلي، ولفظه " اللهم ارحم عليا، اللهم أدر الحق معه،
حيث دار" ^(١) وقال: " حديث غريب لانعرفه الا من هذا الوجه" أ.هـ.
وذكره صاحب " جامع الأصول" ^(٢) ونص على اخراج الترمذى له، وأيضا
التبريزى فى " مشكاة المصابيح" ^(٣)، وقال الشيخ الألبانى فى تعليقه على " المشكاة"
بعد قوله الترمذى " غريب": " وهو كما قال" ^(٤).
قلت: واسناده ضعيف، لضعف " المختار بن نافع"، قال فيه البخارى:
" منكر الحديث" ^(٥).

وأخرج العقيلي هذا الحديث فى كتابه " الضعفاء" ^(٦) فى ترجمة المختار
هذا، وقال فى آخره: " لا يعرف الا به".
وقال ابن حبان فى " المجروحين": ^(٧) " منكر الحديث جدا، كان يأتى
بالمناكير عن المشاهير حتى يسبق الى القلب أنه كان المتعمد لذلك" أ.هـ.
والحديث ذكره ابن الجوزى فى " العلل المتناهية" ^(٨) وأعله كذلك
بالمختار.

وحكم " المناوى" كذلك بضعفه فى " فيفى القدير" ^(٩)، فان السيوطى
— رحمه الله — لما أورد فى " الجامع الصغير" رمز له بالصحة، فتعقبه المناوى

(١) جامع الترمذى ٥/٦٣٣ ح ٢٧١٤.

(٢) (٥٧٢/٥).

(٣) (٦١٢٥ ح ١٧٣٠/٣).

(٤) (٦١٢٥ ح ١٧٣٠/٣).

(٥) الضعفاء الصغير: ١١٠.

(٦) ٢١٠/٤-٢١١.

(٧) ١٠/٣.

(٨) (٢٥٤/١).

(٩) (١٩٠١٨/٤).

قالا : " رمز المصنف لصحته وليس كما زعم " ثم أورد فيه كلام ابن الجوزي .
والخلاصة :

أن هذا الحديث تفرد به المختار بن نافع وهو ضعيف منكر
الحديث ، ولم يتابعه على روايته أحد ، بل الحديث من مناهجه التي عرف بها
فلا يعتمد عليه ولا يصح الاحتجاج به .

ثانياً : أن غاية ما روى وكما ذكر الترمذي عن الحديث فانما هو بلفظ " اللهم

أدر الحق من حيث دار " وهو رغم غرابته وضعف اسناده كما تقدم -
الا أنني أقول : لو كان هذا الدعاء من النبي - صلى الله عليه وسلم - لعلى
- رضى الله عنه - يدل على العصمة لكان عمر - رضى الله عنه - مستحقاً
للعصمة .

ففي الحديث الصحيح عن ابن عمر أن رسول الله - صلى الله عليه وسلم -

قال :

" ان الله جعل الحق على لسان عمر وقلبه " .^(١)

فاذا ما قلنا بعصمة علي - رضى الله عنه - فعمر - رضى الله عنه كذلك
لاشترائهم في العصمة وهي ملازمة الحق لهم ، الا أن عمر - رضى الله عنه -
مع اتصافه بذلك غير معصوم ، فان قلتم بعصمة علي يلزم القول بعصمة عمر
وانتم لا تقولون به .

ثالثاً : أن دعوى كل من " البحراني " و " الطوسي " باصابة علي - رضى الله عنه -

للحق ، وملازمته له مطلقاً تحتاج الى دليل ، ولا نسلم لهم القول بالعصمة
الا بدليل يصح تلك القضايا التي بنوا عليها عصمة الامام علي ، ولا دليل عند

(١) المسند ٢/٥٣ ، ٩٥ ، جامع الترمذي ٥/٦١٧ ح ٣٦٨٢ ، وذكره السيوطي
في " الجامع الصغير " وصححه انظر : فيض القدير ٢/٢٢٠ ، وأيضاً صححه
الألباني ، انظر : صحيح الجامع الصغير ٢/١٠٣ ح ١٧٣٢٢ .

القوم ، وما استدلالهم بأحاديث منكرة أو موضوعة إلا كالاستجبر من الرضا^(١)
بالنار .

رابعاً : أن الحق لا يدور مع شخص فيز النسي - صلى الله عليه وسلم - لأنه

لا ينطق عن الهوى ، كما قال الله عز وجل عنه^(٢) وما ينطق عن الهوى ان لمـ
الا وحى يوحى^(١) ، والامامية قد بلغ بهم من الغلو ما جعلوا أئمتهم مثل النبي
- صلى الله عليه وسلم - فأثبتوا لهم العصمة كالنبي تماماً ، هل يستويان ؟
ولكن القوم لا يمتثلون .

يقول ابن تيمية - رحمه الله : عن علي - رضي الله عنه :

" وفتاويه من جنس فتاوى أبي بكر وعمر وعثمان - رضي الله عنهم -

ليس هو أولى بالصواب منهم ، ولا في أقوالهم من الأقوال المرجوحة أكثر ما قاله^(٢) .

ثم دلت ابن تيمية على عدم عصمة علي - رضي الله عنه ، فكان مما

قاله :

" فقد أفتى أن المتوفى عنها زوجها وحى حامل تعتد أبعد الأجلين

وهذه الفتيا كان قد أفتى بها أبو السنابل بن بعكك على عهد النبي -

- صلى الله عليه وسلم ، فقال النبي - صلى الله عليه وسلم :

" كذب أبو السنابل^(٣) ، وأمثال ذلك كثيرة^(٤) .

(١) النجم ٣-٤ .

(٢) المنتقى من منهاج الاعتدال ٢٠٠-٢٠١ .

(٣) وقصة أبو السنابل مع سبيعة الأسلمية أخرجها كل من البخاري ومسلم

وأبي داود ، وليس عند احد منهم قوله " كذب أبو السنابل " والذي عندهم

أن النبي " صلى الله عليه وسلم " أفتاها بأنها قد حلت بالوضع وأمرها

بالتزويج . انظر: البخاري مع الفتح ٩/٤٦٦ ح ٥٣١٨ ، مسلم ٢/١١٢

ح ١٤٨٤ ، سنن أبي داود ٢/٧٢٨ ح ٢٣٠٦ .

(٤) المنتقى من منهاج الاعتدال : ٢٠٢ .

وخلص القول :

في هذا الدليل هو بطلان دلالة علي عصمة علي -رضي الله
عنه - وبقية الأئمة من باب أولسي ، لأنه مبني على حديث منكر ومكذوب
ثم وعلى افتراض صحته فإنه أبعد ما يكون في الدلالة على العصمة المزعومة
كما بينا .

الدليل الرابع

قول النبي - صلى الله عليه وسلم - في رواية الحافظ عن أبي هريرة الأسدي : أن الله قد عهد الى في طي عهدا فقلت يا رب بينه لي قال : اسمع ان عليا راية الهدى* الى أن قال * وهو الكلمة التي ألزمتها المتقين ، من أحبه فقد أحبني ، ومن أطاعه فقد أطاعني فبشره بذلك ، فقلت : قد بشرته يا رب* الى أن قال :

* وقد دعوت له فقلت : اللهم اجل قلبه ، واجعل ربهمة الايمان بك قال : قد فعلت - الخبر* (١) ومثله :

قوله - صلى الله عليه وسلم - في حديث أحمد في حق علي : * وأما الخامسة فاني لست أخشى عليه أن يعود كافرا بعد ايمان ، ولا زانيا بعد احسان - الخبر* (٢)

وقوله - صلى الله عليه وسلم - لعلي - عليه السلام - في حديث أحمد : * من أحبك أحبني وحببي حبيب الله ، وعدوك عدوي وعدوي عدو الله* (٣)

وعن دلالة هذه الأحاديث على العصمة يقول البحراني : * هي ظاهرة في الشهادة بعصمته ، لأنه اذا كان طاعة علي - عليه السلام - طاعة الله مطلقا ، وجب أن يكون دائما على الحق والصواب في جميع الأمور ولا يجوز عليه الخطأ في الحكم ، ان لو أخطأ في الحكم أو ارتكب معصية فسئ قول أو فعل لم تكن طاعته طاعة الله بل الأمر يكون بالمعكس لكن طاعته طاعة الله بنص الخبر فهو معصوم من ارتكاب القبيح*

(١) منار الهدى : ٣٦٢ .

(٢) المرجع السابق : ٣٦٢ .

(٣) المرجع السابق : ٣٦٢ .

وقوله (واجعل ربيعه الايمان) نص في العصمة ، والربيع هو
الجدول وهو النهر الصغير ، كأنه - صلى الله عليه وسلم - يريد : واجعل
شربه أو مورد الايمان ، واذ كان على - عليه السلام - بنص الخبر ملازماً
للايمان كما يصرح به قوله بعد الدعاء : " قد فعلت " والايمان لا يتسم
الا باجتناّب القبيح الذي يستحق فاطه الذم وجب أن يكون معصوماً منه .
وأما لفظ المحبة الواردة في الأخبار المذكورة فهو مفيد للعصمة لما بيناه
من أن المحبة لعلى - عليه السلام - اذا وجبت على الاطلاق وكانت كمحبة
الله والرسول - صلى الله عليه وسلم - وجب أن يكون منزهاً عن فعل القبيح
ان العاصي لا تجب محبته اليه ، وعلى - عليه السلام - تجب محبته مطلقاً
فهو لا يعصى أبداً وهو المطلوب " (١) .

الرد على هذا الدليل :

أولاً : تخريج الأحاديث :

١ - حديث " ان الله قد عهد الى في علي عهدا " :
هذا الحديث أخرجه أبو نعيم في " حلية الأولياء " (٢) من حديث
أبي برة ، وفي أسناده " عباد بن سعيد الجعفي " ترجم له الذمسي
في " الميزان " (٣) وذكر هذا الحديث من طريقه ثم قال :
" فهذا باطل ، والسند اليه ظلمات " أ. هـ .

كما أن بقية رجال أسناده مجاهيل لا يعرفون فان ابن الجوزي ذكر
هذا الحديث في " اللؤلؤ المتناهي " (٤) ثم قال : " هذا حديث لا يصح
وأكثر رواه مجاهيل " وذكره كذلك في " الموضوعات " (٥) .

(١) المرجع السابق : ٣٦٢-٣٦٣ .

(٢) (١/٦٦-٦٧) .

(٣) (٢/٣٦٦) .

(٤) (١/٢٣٦-٢٣٧) .

(٥) (١/٣٨٨) .

(١)

وأورده - أيضا الذهبي - في "الميزان" في ترجمة "لا هز ابن عبد الله التيمي" مختصرا من حديث أنس - رضي الله عنه ونقل قول ابن عدي في "لا هز" حيث قال: "بغدادى مجهول، يحدث عن الثقات بالمناكير" ونقل قوله كذلك في هذا الحديث قال: "هذا باطل"، وأيد الذهبي في حكمة هذا فقال: "أى والله من أبرد الموضوعات، وعلى فلعن الله من لا يحبه". أ. ح.

(٢) وأورد الحديث كذلك "الشوكاني" في "الفوائد المجموعة" ونقل فيه كلام الذهبي هذا.

قلت: فقد ظهر بطلان الحديث وكذبه فلا تقوم بمثله حجة أبدا.

حديث "وأما الخامسة":

- ٢

هو جزء من حديث طويل، أخرجه "العقيلي" في "الضعفاء"^(٣) في ترجمة "خلف بن مبارك" وقال عنه:

"لا يتابع على حديثه وهو مجهول بالنقل" ثم قال - رحمه الله - عقب الحديث: "ليس له من حديث أبي اسحاق أصل، ولا من حديث شريك، وقد روى بإسناد لين" أ. ح.

والحديث أورده ابن الجوزي في "العلل المتناهية"^(٤) ونقل فيه كلام العقيلي المتقدم ثم قال: "وفيه الحارث الأعور، قال الشعبي وابن المديني: كذاب".

قلت: فالحديث اذن لا تقوم به حجة.

(١) (٤/٣٥٦-٣٥٧)

(٢) (٣٧١ ح ٦٦)

(٣) (٢/٢٢)

(٤) (١/٢٤٣، ٢٤٤)

٣ - حديثك من أحببك أحببني :
أخرجه ابن الجوزي في " الملل المتناهية " ^(١) وأوله - من قول
ابن عباس: " نظر النبي إلى علي فقال: أنت سيد في الدنيا سيد
في الآخرة " قال ابن الجوزي:
" هذا حديث لا يصح عن رسول الله - صلى الله عليه وسلم -
ومعناه صحيح ، فالويل لمن تكلف في وضعه ، إذ لا فائدة في ذلك " .
ثم نقل - أي ابن الجوزي - بإسناده عن ابن الشرقي أنه قال فيه :
" هذا حديث باطل ، والسبب فيه أن معمرًا كان له ابن أخ رافضيا
يمكنه من كتبه فأدخل عليه الحديث " .
قلت: فالحديث والحالة هذه لا تقوم به حجة .
وبناء على ما سبق فهذه الأحاديث التي أوردها " البحراني " لا يصح
الاحتجاج بها .

ثانياً : لو سلمنا جدلاً صحة هذه الأحاديث ، فإنها لا تدل على العصمة
- بيان ذلك :

١ - قول البحراني : " طاعته طاعة الله مطلقاً " : لم يقل أحد ممن يعتد
بقولهم بهذا ، حتى علي - رضي الله عنه - لم يقل به ، ولا أصحابه
لنفسه ، وإنما طاعته فيما كان طاعة لله ورسوله ، وهو ما كان يحسب
أصحابه عليه ، فمن ذلك قوله :

" ولما دعا القوم إلى أن نحكم بيننا القرآن لم تكن الفريق المتولى
عن كتاب الله تعالى ، وقد قال الله سبحانه " فان تنازعتهم في شئ
فردوه إلى الله والرسول " ^(٢) فرد إلى الله : أن نحكم بكتابه ، ورد إلى

(١) (١ / ٢١٨ ، ٢١٩ ، ٢٢٠ ح ٢٤٨) .

(٢) النساء : ٥٩ .

الرسول : أن تأخذ بسنته ، فإذا حكم بالصدق في كتاب الله فنحن أحق الناس به ، وإن حكم بسنة رسول الله - صلى الله عليه وسلم وآله فنحن أولاهم به .^(١)

٢ - لو افترضنا جدلاً أن النبي - صلى الله عليه وسلم - دعا لعلي - رضي الله عنه - بقوله : " واجعل ريحمة الايمان " فاننا لانسلم وجوب عصمة لمجرد وصفه بالايمان .

فإذا ما قبل ان الله شهد له بالايمان أو دعا له بذلك فليس معنى أنه وجبت عصمة فلا يخطأ ولا يسهو ، ولم يكن أهد الوصف بالايمان دليل العصمة لما يلى :

قد شهد الله عز وجل بايمان المهاجرين والأنصار الحقيقيين والثابت في محكم التنزيل من قوله تعالى : " والذين آمنوا وهاجروا وجاهدوا في سبيل الله والذين آووا ونصروا أولئك هم المؤمنون حقا لهم ومغفرة ورزق كريم " ^(٢) فهذا الخبر من الله عز وجل يشهد بثبوت الايمان لهم - رضي الله عنهم - ولم يقل أحد أنهم معصومون ، ان على قول الامامية - أن الايمان لا يتم الا باجتنب القبح الذي يستحق فاعله الذم - يكون من ذكرهم الله عز وجل في الآية معصومين ، و اذا لم تقل الامامية بذلك فيجب عليهم أن ينفوا عصمة علي - رضي الله عنه - ومقيدة الأئمة من باب أولى .

وعليه فالدعاء بالايمان أو الوصف به لا يثبت عصمة لأحد ، وليس عند الامامية ما يدلل على ذلك الا أدلة واهية واستنتاجات فاسدة تلميها عليهم أهواء وهم " ومن أضل ممن اتبع هواه بغير هدى " ^(٣)

(١) نهج البلاغة ٥/٢

(٢) الانفال : ٧٤

(٣) القصص : ٥٠

٣ - قول البحراني : لفظ المحبة مفيد للعصمة - مردود بما يلي :

في البداية نقول : لقد ثبت بأدلة صحيحة محبة الله ورسوله لعلي - رضي الله عنه - والعكس ، حيث قال النبي - صلى الله عليه وسلم - " لأعطين هذه الراية رجلا يفتح الله على يديه يحب الله ورسوله ويحبه الله ورسوله . . الحد يث " (١)

وكان - رضي الله عنه - صاحب الراية ، كما ثبت في الصحيح أن من علامة ايمان المرء حب علي - رضي الله عنه - وأن بغضه - من النفاق ، قال علي - رضي الله عنه - :

" والذي فلق الحبة وبرأ النسمة انه لعهد النبي الأمي - صلى الله عليه وسلم - الى أن لا يحبني الا مؤمن ، ولا يبغضني الا منافق " (٢)

قلت : وقد ثبت - أيضا - في الصحيح أن النبي - صلى الله عليه وسلم - قال : " حب الأنصار آية الايمان وبغضهم آية النفاق " (٣) وقال أيضا : عنهم : " لا يحبهم الا مؤمن ولا يبغضهم الا منافق ، من أحبهم أحب الله ومن أبغضهم أبغضه الله " (٤)

فقد ثبت لهم ما ثبت لعلي - رضي الله عنه - فليس علي أولى منهم فلما ذاك أثبت الامامية عصمة علي - رضي الله عنه - ونفوها عن هؤلاء . . .

وإذا كان لفظ " المحبة " يدل على العصمة كما قال " البحراني "

فانه يلزم القول بعصمة الأنصار ولا قائل بهذا .

(١) صحيح مسلم ٤/١٨٧٢ ج ١٨٤٠٦

(٢) المصدر السابق ١/٨٦ ج ٧٨

(٣) المصدر السابق ١/٨٥ ج ٧٤

(٤) المصدر السابق ١/٨٥ ج ٧٥

وهذا يبين أنه لا دلالة لهم في الحديث على عصمة علي

وهو المطلوب.

وقولهم : " ان محبته واجبة مطلقا وأنه لا يحصى أهداه " يحتاج الى

دليل ولا دليل عند القوم ، والامامية كعادتهم يستنتجون النتائج
بقضايا ومقدمات واهمية ، وتأويلات فاسدة تمجها الفطر السليمة والمعقول
الناضجة النيرة .

وخلاصة القول :

أن " البحراني " قد أثبت العصمة بأحاديث مكذوبة

موضوعة ، وهذا كاف في بطلان قوله بالعصمة ، واذا ما طرحنا

هذا جانبنا فان استنتاجاتهم فاسدة ان هي في الحقيقة تلزمهم القول

بعدم العصمة عند قليل تأمل و ارادة حق ، كما وضحناء .

الدليل الخامس

قول النبي - صلى الله عليه وسلم - فيما رواه الحافظ أبو نعيم وأحمد
لين حنبل :

" من أحب أن يحيى حياته ويموت ميتي ويتمسك بالقضيب مصون
الهاقوتة التي خلقها الله تعالى بيده ثم قال لها كوني فكانت فلتتمسك بحب
علي بن أبي طالب" . وفي حديث آخر رواه الحافظ :

" من سره أن يحيى حياته ويموت ماتي ويسكن جنة عدن التي فرسها
رس فليرال طها من بعدى وليرال وليه" . (١)

يقول " البحراني" بعد ذكر الأحاديث في وجه دلالتها على العصاة
مانصه :

" والتمسك والموالات هي المتابعة ، وإذا كان متابعة علي - عليه السلام
واجبة على الإطلاق وجب أن يكون ملازماً للحق على كل حال وهي العصاة" . (٢)

الرد على هذا الدليل :

أولا : تخريج الأحاديث :

١ - حديث " من أحب أن يحيى حياته " :

أخرجه الحافظ أبو نعيم في " حلية الأولياء" . (٣)

وهو حديث موضوع مكذوب ، والمتمم بوضعه " محمد بن زكريا الخلابي" .

قال عنه الدارقطني : " يفسح الحديث" كما نقله الذهبي في " المغني" (٤)

(١) منار الهدى ٣٦١ .

(٢) المرجع السابق ٣٦١-٣٦٢ .

(٣) (٣٤٦/٤) .

(٤) (٥٨١/٢) .

وأورد ابن الجوزي في "الموضوعات" ^(١) وذكره ابن عراق الكثاني في
 "تنزيه الشريعة" ^(٢) وقال للشوكاني في "الفوائد المجموعة" ^(٣)؛
 "في استناده وضاع".

^(٤) وقد أورد الشيخ الألباني في "سلسلة الأحاديث الضعيفة والموضوعة"
 وحكم بوضعه.

وعليه فالحديث سقط به الاستدلال.

٢- حديث "من سره أن يحيى":

أخرجه الحافظ أبو نعيم في "حلية الأولياء" ^(٥) من طريق ابن عباس - رضي الله
 عنهما - وقال عقبه: "وهو غريب".

وأورد الشيخ الألباني في سلسلة الأحاديث الضعيفة والموضوعة" ^(٦)
 وأبان عن حاله وكشف عن كذبه ووضعه.
 وعليه فالحديث مكذوب ولا تقوم به حجة.

ثانياً : قد تقدم عند حديثنا عن الأدلة النقلية من القرآن أن المتابعة أو الاقتداء

لا يدلان على العصمة، فلا طاعة إلا في المعروف، وما ليس بمحصى، كما بينا
 عند "حديث الثقلين" أن التمسك لا يدل على العصمة لورود هذا اللفظ في
 حق غير علي - رضي الله عنه - فبطل توجيه الاستدلال بالأحاديث.

كما أن دعوى متابعة علي على الإطلاق باطلة، وكونه أيضاً ملازماً
 للحق كما مر بنا.

(١) (٣٨٧/١)

(٢) (٣٢١/١)

(٣) (٣٧٥)

(٤) (٢/٢٩٧ ح ٨٩٣ وفيه "فليتول علي بن أبي طالب" بدل "فليتمسك بحب
 علي بن أبي طالب".

(٥) (١٧٤/٤)

(٦) (٢/٢٩٨-٢٩٩ ح ٨٩٤)

والخلاصة:

أن هذه الأحاديث لا تدل على العصاة انضافاً إلى أنها مكذوبة

وموضوعة كما قال ابن تيمية عن الحديث الأول:

" هذا من كذب الطريقة فما أرك لفظه مع عدم فائدته فكيف يقال:

خلقه بيده ثم قال له "كن" فكان؟ بل قد جاء في الأثر أن الله لم يخلق

بيده إلا آدم والقلم وجنة عدن ثم قال لسائر الخلق "كن فكان".^(١)

(١) المنتقى من منهاج الاعتدال: ٤٧٧.

الدليل السادس من

قول النبي صلى الله عليه وسلم فيه - أي على - رضي الله عنه - يوم غدير خم في الحديث المتواتر " اللهم وال من والاه وعاد من عاداه وانصر من نصره واخذل من خذله وأدر الحق معه حيثما دار ". (١)

يقول المحقق بعد ذكر الحديث :

" فانه صريح في عصمته لأن وجوب موالاته ونصرته على الإطلاق تستلزم ملازمته للحق فهي شهادة له بالعصمة ، ولو صحت منه المعصية لم تجب موالاته في كل حال اذ لا يجوز موالاته العاصي ولا نصرته بل الواجب الانكار عليه بالنهي والاجماع ، لكن موالاته على - عليه السلام - ونصرته واجبة مطلقا بصريح الخبر فوجب أن يكون معصوما .

وأما قوله " وأدر الحق معه حيثما دار " فدلالته على العصمة أوضح

من الشمس في رابعة النهار ". (٢)

ويقول أبو جعفر الطوسي في استدلاله بهذا الحديث على عصمة علي - رضي الله عنه - : " من حكم له بأن الله ولي وليه وعدو عدوه وناصر ناصره وخاذل خاذله لا يجوز منه أن يفعل قبيحا ، لأنه لو فعله لكان يجب معاداته فيه وخذلانه والامساك عن نصرته ، وفي وجوب ذلك دلالة على عصمته ". (٣)

الرد على هذا الدليل :

تخريج الحديث : الحديث بهذا السياق لم أقف عليه فيما نظرت من كتب السنة ولكن وردت بعض ألفاظه ضمن حديث " غدير خم " الطويل ، وفيه

(١) منار الهدى / ٣٦١ .

(٢) المرجع السابق ٣٦١ .

(٣) تلخيص الشافعي ٢ / ٢٥٧ .

قوله صلى الله عليه وسلم :

" من كنت مولاه فعلى مولاه ، اللهم وال من والاه وعاد من عاداه " .^(١)

وقد اختلف في صحة حديث غدیر خم ، فذهب جماعة من العلماء الى تضعيفه كالقرطبي ونقل كلام أبي داود وأبي حاتم فقال " وقد طعن فيه أبو داود السجستاني وأبو حاتم الرازي " .^(٢)

وأيضاً ضعفه ابن تيمية ، بل حكم بكذبه فقال : (قوله " اللهم وال من والاه وعاد من عاداه وانصر من نصره واخذل من خذله " كذب باتفاق أهل المعرفة بالحديث " .^(٣)

الا أن الأثرية من العلماء صحوه ، ومنهم الحاكم - رحمه الله - حيث ذكره في " المستدرک " بلفظ :^(٤) " من كنت مولاه فعلى مولاه ، اللهم وال من والاه وعاد من عاداه " ثم قال :

" صحيح على شرط الشيخين " ووافقه الذهبي على ذلك .
وأخرج الترمذی قوله - صلى الله عليه وسلم - " من كنت مولاه فعلى مولاه " .
مولا " .

وقال : " حسن صحيح " .^(٥)

وأورده الشيخ أبو الفیض الحسنى الکتانی في " نظم المتناثر " .^(٦)

(١) الجامع لأحكام القرآن ١/ ٢٦٦-٢٦٧ .

(٢) وقد استوفى الشيخ الألبانی تخريجه ، وجمع طرقه ، فأجاد وأفاد .

انظر : سلسلة الأحاديث الصحيحة ٤ / ٣٣٠-٣٤٤ ح ١٧٥٠ .

(٣) منهاج السنة ٤ / ١٦ ، ٨٥ .

(٤) (١٠٦ / ٣) .

(٥) جامع الترمذی ٥ / ٦٣٣ ح ٣٧١٣ .

(٦) (١٢٤) .

بلفظ الترمذى سواء، وذكر عن الامام احمد أنه قال : " سمعته ثلاثون صحابيا من
النسب - صلى الله عليه وسلم - " .

وكذا صححه الحافظ ابن حجر، فقال عنه : " وهو كثير الطرق جدا . .
وكثير من أسانيد ها صحاح وحسان " . (١)

وحكم الشيخ الألبانى بصحة الحديث، وبعد أن استوفى الحديث عنه
قال : " وجملته القول أن حديث الترجمة صحيح بشرطيه^(٢)، بل الأول منه
متواتر عنه^(٣) كما يظهر لمن تتبّع أسانيد وطرقه^(٤)، ثم قال فى آخره :

" فقد كان للدافع لتحرير الكلام على الحديث وبيان صحته أنى رأيت
ابن تيمية قد ضعف الشطر الأول، وأما الشطر الثانى فزعم أنه كذب " . (٥)

وصححه كذلك من العلماء المعاصرين الشيخ عبد القادر الاناموط
فى تعليقه على " جامع الأصول " فقال^(٦) : " حدث صحيح " .

أما لفظه : " اللهم انصر من نصره واخذل من خذله " والتي وردت فى
الحديث فانى لم أقف عليها الا عند احمد فى " المسند " ^(٧)، وقد حكم الألبانى
بضعفها فقال :

" فى ثبوته عندى وقفة لعدم ورود ما يجبر ضعفه " .^(٨)

وأما قوله " وأدر الحق معه حيثما دار " فقد تقدم الكلام عليه فى
حديث " على مع الحق . . . " وذكرنا كلام الأئمة فى ضعفه .

(١) فتح البارى ٧/٧٤٠

(٢) يقصد بالشطر الأول " من كنت مولا فاعلى مولا " والثانى " اللهم وال من
والاه وعاد من عاداه " .

(٣) اى على - رضوى الله عنه - .

(٤) سلسلة الأحاديث الصحيحة ٤/٣٤٣

(٥) المصدر السابق ٤/٣٤٣-٣٤٤

(٦) (٦٤٩/٨)

(٧) (١١٦/١)

(٨) سلسلة الأحاديث الصحيحة . ٤/٣٤٤

والخلاصة :

أن حديث الباب بهذا السياق للذي أورد به المحدث لم أقف عليه ، إلا أنه قد جاءت بعض ألفاظ الحديث ضمن حديث غدیر خم وهي قوله :
" اللهم وال من والاه وعاد من عاداه وانصر من نصره واخذل من خذله"
وقد بينا الصحيح منه والضعيف .

أما الجزء الأخير وهو " وأورد الحق معه حيثما دار " فلم أجد ضمن حديث غدیر خم ومع ذلك فهو ضعيف ، كما تقدم .

هذا عن الكلام في الحديث من حيث الصحة والضعف ، وعلى فرض صحته فليس فيه ما يدل على عصة علي - رضي الله عنه - .
يقول ابن حجر الهيثمي :

" قولهم : هذا الدعاء ، وهو قوله - صلى الله عليه وسلم - " اللهم وال من والاه وعاد من عاداه " لا يكون إلا لآمام معصوم دعوى لا دليل عليها ، وإن يجوز الدعاء بذلك لأدنى المؤمن فضلا عن أخصائهم شرعا وعقلا ، فلا يستلزم كونه أئمة معصوما " (١)

ويذكر أبو حامد المقدسي هذا الحديث في معرض رده على الرفضية ويعد أن يبين الأقوال في صحته يقول :

" فان كان قاله فما أورد به ولاية يختص بها بل لم يرد به إلا الولاية المشتركة وهي ولاية الايمان التي جعلها الله تعالى بين عبادة المؤمن مني وبين بهذا أن عليها رضي الله عنه - من المؤمن مني الذين يجب موالاتهم " (٢)
وإذا كان علي - رضي الله عنه - يشترط مع بقية المؤمن مني فسي الولاية فانه لا توجد مزيدة تقتضي عصمته بهذا الدعاء ، وليس معني أن الرسول - صلى الله عليه وسلم - مولاة أنه قد وجبت له العصمة ، فلقد روي

(١) الصواعق المحرقة : ٧٣ .

(٢) رسالة في الرد على الرفضية : ٢٢٠ .

مسلم في صحيحه عن أبي أيوب قال : قال رسول الله - صلى الله عليه وسلم :
" الأنصار ومزينة وجهينة وأظفار وأشجع ومن كان من بني عبد الله
مولى دون الناس والله ورسوله مولا هم " (١) .

وفي رواية أخرى عن أبي هريرة قال : قال رسول الله ﷺ صلى الله
عليه وسلم - : " قریش والأَنْصار ومزينة وجهينة وأسلم وغفار وأشجع موالى
لمس لهم مولى دون الله ورسوله " . (٢)

فهؤلاء الذين ذكروهم الرسول - صلى الله عليه وسلم يوالون الله
ورسوله ، فهل يفهم من الحديث أن هؤلاء مصيبون للحق ، دائما وبالتالى
فتثبت لهم العصمة بنا على زعم الامامية ؟ .

ولأنهم اذا كانوا يتولون الله ورسوله فان الله يتولاهم فيؤيدهم
وينصرهم جزاء صدقهم بشهادة الرسول - صلى الله عليه وسلم - الا أنه مع
ذلك لم يقل أحد بعصمتهم ، فثبت أن قوله " اللهم وال من وال "
على قول من صحه لا يدل على العصمة .

وقولهم : بأن وجوب موالاته ونصرته على الاطلاق تستلزم ملازمته
للحق وهي شهادة له بالعصمة : فانها دعوى تحتاج الى دليل ، ونحن
لا ننكر وجوب محبة على - رضى الله عنه - أو موالاته وهذا واجب كل مسلم
الا أن هذا - كما قلنا سابقا - انما يكون فيما وافق كتاب الله وسنة رسوله
- صلى الله عليه وسلم - ، أما موالاته على الاطلاق فمستنع .

وأیضا : لا يستلزم من موالاته له - رضى الله عنه - ونصرته أنعلازم
للحق مطلقا ، وهذه دعوى تحتاج الى دليل ، فليس هناك أحد ملازم للحق
مطلقا الا الأنبياء - عليهم السلام - .

(١) صحيح مسلم ٤/١٩٥٤ ج ٢٥١٦ ح ٢٥١٠

(٢) المصدر السابق ٤/٣٥١٦ ج ٢٥٢٠ ح ٢٥٢٠

وإذا كانت دعواهم في اثبات العصمة لعلي - رضي الله عنه - لا تقوم
على دليل صحيح ، فهي مع ذلك مخالفة لما تقر في سنة الرسول - صلى الله
عليه وسلم - .

فمثلاً : - يقول المهراني * : (لا تجوز موالاة العاصي ولا نصرته بل
الواجب الإنكار عليه بالنص والاجماع) فهذا فيه حق وباطل ، فنحن غير
مأمورين بموالاة العاصي بمعنى التودد إليه ونصرته في الباطل ، بل أمرنا
بالأخذ على يديه ونصرته بإبعادنا عن الظلم ، كما قال الرسول - صلى الله
عليه وسلم - :

* انصر أخاك ظالماً أو مظلوماً ، فقال رجل : يا رسول الله أنصره إذا كان
مظلوماً ، أنصرت إذا كان ظالماً كيف أنصره ؟ قال : تحجزه أو تمنعه من الظلم
فإن ذلك نصره .^(١)
والخلاصة :

أن الحد يثبت ، لا يدل على عصمة علي - رضي الله عنه - وإذا
ثبت عدم عصمة علي فإن بقية أئمتهم غير معصومين من باب أولى .

(١) البخاري مع الفتح ١٢ / ٣٢٣ ، ح ٦٩٥٢ ، المسند ٣ / ٥٩٩ .

المبحث الثاني

أولاً الامامية العقلية على عصاة الأئمة

الدليل الأول

الانسان مدني بالطبع لا يمكن أن يعيش منفرداً لافتقاره في بقائه الى مآكل ولباس ومسكن، ولا يمكن أن يفعلها بنفسه، بل يفتر الى مساعدة غيره. بحيث يفرغ كل منهم لما يحتاج اليه صاحبه، حتى يتم نظام النوع ولما كان الاجتماع في مظنة التفالب والتناوش، فان كل واحد من الأشخاص قد يحتاج الى ما في يد غيره، فتدعو قوته الشهوية الى أخذه وقهره عليه وظلمه فيه، فيؤدي ذلك الى وقوع الهرج والمرج واثارة الفتن، فلا بد من نصب امام معصوم يصد هم عن الظلم والتعدى ويمنعهم عن الغلبة والقهر، وينتصف للمظلوم من الظالم ويوصل الحق الى مستحقه، لا يجوز عليه الخطأ ولا السهو ولا المعصية والا افتقر الى امام آخر، لأن العلة المحوجة الى نصب الامام هو جواز الخطأ على الأمة، فلو جاز الخطأ عليه لاحتاج الى امام آخر فان كان معصوماً كان هو الامام والا لزم التسلسل (١).

الرد على هذا الدليل:

١ - نقول: نسلم أن الانسان مدني بالطبع وأن الناس محتاج بعضهم الى بعض اذ لا يستطيع فرد أن يحقق جميع ما يريد، وما يحتاج اليه بنفسه، فلا بد أن يتعاون الناس بعضهم مع بعض ليسدوا حاجات بعضهم بعضاً.

ونسلم أيضاً: أنه لا بد من امام أو حاكم، أو قاض أو أمير يمنع

(١) انظر: منهاج الكرامة: ٧١-٧٢ بالاقصاء فيما يتعلق بالاعتقاد: ٣٠٥

عنهم للظلمة ويحقق بينهم المدالة حتى يلتئم نظام المدينة .
ولكن لانسلم أن هذا الحاكم الذى اصطاحوا عليه أو الامام أو
القاضى الى آخره لا بد أن يكون معصوما ولا يلزم أن يكون معصوما
لا عقلا ولا نقلا :

أما النقل : فلم يصح عن الشارع أنه أوجب على الأمة حين
التخاصم أو التظالم أن ينصبوا قاضيا أو حاكما معصوما .
وأما عقلا : فان العقل يجيز اصطلاح الناس على تسمية فرد
منهم للقاضى اليه ولتحكيمه فى أمورهم .

هذا والواقع يؤيد ذلك ، فان المسلمين فى مشارق الأرض
ومغاربها منذ بعثة النبي - صلى الله عليه وسلم - الى يومنا هذا قد
اصطاحوا فيما بينهم على ما يقضى فى هذه الشئون لانتظام أحوالهم
المعيشية .

فلو اسلمنا جدا أنه لا بد أن يكون هذا الامام معصوما وفقا
لدعوى القائلين بذلك - والذين يعينون هذا الامام المعصوم بأنه
لا يزال مختبئا فى سردابه فكيف والحالة هذه أن يعيش الناس
هذه القرون الطويلة الى يومنا هذا من غير امام معصوم يدير شئون
الناس وينظم أحوالهم .

وعلى هذا فمادنا نقول بهذه المعاملات التى جرت فى غيبة
المعصوم هل معاملات المسلمين باطلة ، وهل أنكحتهم باطلة ، وهل . .
وهل . . الى آخر ما يترتب على ذلك .

ثم أقول : هل فكرة العصمة هذه للأئمة الذين أتوا بعهد
رسول الله - صلى الله عليه وسلم - هل هى خاصة بالمسلمين وحدهم
وأنه يجب أن يكون فى كل عصر من العصور الاسلامية امام معصوم ، أم
أن هذه الفكرة - وهى القول بوجود أئمة معصومين - يجب أن تكون

بعد كل نبي من الأنبياء من آدم - عليه السلام - حتى محمد - صلى الله عليه وسلم - .؟

الظاهر من سياق أدلتهم العقلية والنقلية أن وجود الامام المعصوم أمر يحتمه العقل والنقل - على حد قولهم - فلهذا كان الاحتياج الى الأئمة المعصومين بعد محمد - صلى الله عليه وسلم - دون بقية الأنبياء - عليهم السلام - .؟

اذا فوجب على هذا أن يكون بعد كل نبي من لدن آدم - عليه السلام - الى رسولنا محمد - صلى الله عليه وسلم - أئمة معصومون للحاجة التي ذكرها ، واذا كان الأمر كذلك فلا بد من نص يدل عليه ، ولم ين في القرآن الكريم ولا في أحاديث رسول الله - صلى الله عليه وسلم - ولا فيما نقله لنا من المؤرخين الصادقين الموثقين ما يشير الى ذلك لا من قريب ولا من بعيد .

وهذا مما يدلنا ويزيدنا ثقة أن هذه الفكرة - وهي القول بالعصمة - انها هي من بذور السببية وبقايا العقائد الراسية من الجوس القائلين بالحق الالهي ، والتأثر بالفلسفات والديانات القديمة التي تسربت الى دعاة الضلال فأوجدت هذا المذهب وأمثاله في الاسلام .

وقد أجاب شيخ الاسلام ابن تيمية - رحمه الله - على هذا الدليل بأجوبة قيمة نذكر منها ما يلي : (١)

١ - أنه لم يتول على الناس ظاهرا من ادعيته له العصمة الا على رضى الله عنه ومع ذلك فانه كان في رعيته باليمن وخراسان وغيرهما من لا يدري بماذا أمر ولا عما ذا نهى ، بل نوابه كانوا يتصرفون بما لا يعرفه هو ، بل يكفى لابطال هذا الادعاء غيبة الامام الثاني عشر عن أعين الناس وعدم وجوده

(١) انظر: منهاج السنة ٣/٢٥٠ وما بعدها . (بتصرف) .

بينهم حتى يتحقق به الغرض من نصبه اذ كيف يأمر وينهى أو يدفع
الظلم عن المظلوم ويرد الحق الى مستحقه وهو على هذه الحالة .
والشيعة أنفسهم يعللون عدم ظهوره بخوفه على نفسه من أن
يناله أعداؤه بسوءه فليت شعري اذا كان يخاف على نفسه فكيف يأمن
به الناس أو تحصل به مقاصد الامامة .

٢ - قولهم : لا بد من نصب امام معصوم يفعل هذه الأمور . يقال لهم :
أتريدون أنه لا بد أن يخلق الله ويقيم من يكون متصفا بهذه الصفات
أم يجب على الناس أن يبايعوا من يكون كذلك ؟
فان أردتم الأول : فالله لم يخلق أحدا متصفا بهذه الصفات فان غاية
ما عندكم أن تقولوا ان عليا كان معصوما ، لكن الله لم يمكنه ولم يوهبه
لابنفسه ولا يجند خلقهم له حتى يفعل ما ذكرتموه ، بل أنتم تقولون انه
كان عاجزا مقهورا مظلوما في زمن الثلاثة ، ولما صار له جند قام له
جند آخرون قاطبوه حتى لم يتمكن أن يفعل ما فعل الذين كانوا قبله
الذين هم عندكم ظلمة ، فيكون الله قد أهد أولئك الذين كانوا قبله حتى
تمكنوا من فعل ما فعلوه من المصالح ولم يوهبه حتى يفعل ذلك
وحينئذ فما خلق الله هذا المعصوم الموهبه .

وان قلتم ان الناس يجب عليهم أن يبايعوه ويعاونوه قلنا أيما :
فالناس لم يفعلوا ذلك سواهم كانوا مطيعين أو عصاة ، وعلى كل تقدير
فما حصل لأحد من المعصومين عندكم تأييد لا من الله ولا من الناس
وهذه المصالح التي ذكرتموها لا تحصل الا بالتأييد ، فان لم يحصل
ذلك لم يحصل ما به تحصل المصالح .

٣ - اذا كان الانسان مدنيا بالطبيع وانما يجب نصب المعصوم ليزيل
الظلم والشر عن أهل المدينة : فهل تقولون : انه لم يزل في كل مدينة
خلقها الله معصوم يدفع ظلم الناس أم لا ؟ فان قلتم بالأول : كان

هذا مكابرة ظاهرة فهل في بلاد الكفار من المشركين وأهل الكتاب
معصوم، وهل كان في الشام عند معاوية معصوم ؟
وان قلت : بل نقول هو في كل مدينة واحد وله نواب في سائر
المدائن ، قيل : فكل معصوم له نواب في جميع مدائن الأرض أم في
بعضها ؟ فان قلت في الجميع كان هذا مكابرة .
وان قلت : في البعض دون البعض ، قيل : فما الفرق اذا كان
ما ذكرتموه واجبا على الله وجميع المدائن حاجتهم الى المعصوم
واحدة ؟

٤ - قولهم : لو لم يكن الامام معصوما لا فتقر الى امام آخر، لأن العلة
المحوجة الى الامام هي جواز الخطأ على الأمة فلو جاز الخطأ عليه
لاحتاج الى امام آخر .
يجاب عنه بما يلي :

فان يقال لم لا يجوز أن يكون اذا أخطأ الامام كان في الأمة من ينهيه
على الخطأ بحيث لا يحصل اتفاق المجموع على الخطأ، لكن اذا أخطأ
بعض الأمة نهية الامام أو نائيه أو غيره، وان أخطأ الامام أو نائيه نهيه
آخر كذلك، وتكون العصمة ثابتة للمجموع لالكل واحد من الأفراد، وهذا
كما أن كل واحد من أهل خير التواتر يجوز عليه الخطأ وربما جاز عليه
تعهد الخطأ لكن المجموع لا يجوز عليهم ذلك في العادة .

ومن المعلوم أن ثبوت العصمة لقوم اتفقت كلمتهم أقرب الى
العقل والوجود من ثبوتها لواحد، فان كانت العصمة لا تمكن للعدد
الكثير في حال اجتماعهم على الشيء المعين فان لا تمكن للواحد أولى
وان أمكنت للواحد مفردا فلا تمكن له ولأمثاله مجتمعين بطريق الأولى
والأحرى فعلم ان اثبات العصمة - أي لجماعة المسلمين - يحصل
المقصود المطلوب من عصمة الامام فلا تتعين عصمة الامام .

وخلاصة القول :

أنه لا يشترط في تحقيق المصالح المشار إليها عصمة الامام
فلقد تحققت المصالح هذه في خلافة كل من أبي بكر وعمر وعثمان وغيرهم
ولم يقل أحد انهم معصومون ، وعليه فقولهم هذا مردود واحتجاجهم به على
عصمة أئمتهم ظاهر البطلان .

الدليل الثاني

إذا نفينا عن الحجّة المعصية جاز أن نفعل المعصية وحينئذ فاما أن
يجب علينا اتباعه في فعل المعصية فقد وجب علينا أن نفعل المعصية
الواجب تركها ويجتمع الصندان والتكليف بالصندين محال عقلا، واما
ألا يجب اتباعه وقد جعله حجّة علينا واجب اتباعه فتنتفى فائدة هذا
الجعل ويكون بعثه نبيا أو جعله اماما عبثا صرفا . ولنخوا باطلا وذلك قبيح
لا يجوز نسبة فعله الى الله تعالى اطلاقا . (١)

الرد على هذا الدليل :

هذا الدليل انما يكون في حق الأنبياء - عليهم السلام - كما هو وأنهم
وقد جعلهم الله قدوة للناس وفر في طاعتهم بل قد جعلها الله كطاعته ان
يقول جل ذكره " من يطع الرسول فقد أطاع الله ^(٢) والرسول - صلى الله
عليه وسلم - يقول : " من أطاعني فقد أطاع الله ، ومن يعصني فقد عصى الله " .
^(٣) ومن هنا فمحال على الرسول أن يأتي أو يفعل ما ينهى الناس عنه
لأن وجوب طاعته يوجب علينا اتباعه ، واجتماع الضدين هنا مستنبح ، وهذا
ما لا خلاف فيه عند أهل السنة أو الشيعة .

أما أن يقال هذا في حق غير الأنبياء من الأئمة أو الخلفاء - أي
اتباعهم مطلقا - فلم يقله أهل السنة ولا حتى الأئمة الذين نسبوا اليهم
هذا القول .

(١) انظر : الشيعة في عقائدهم : ٣٢٣ ، عقيدة الشيعة في الامامة

٢٣٥ ، هوية التشيع : ١٥٨ .

(٢) النساء : ٨٠ .

(٣) تقدم تخريجه ص ١٥٧ .

فسلطة الامام - أى الحاكم - فى الشريعة ليست مطلقة ، وليس له أن يفعل ما يشاء ، وإنما هو فرد من الأمة أختير لقبادتها ، وعليه للأمة التزامات ، وله على الأمة حقوق ، وله من السلطة ما يستطيع أن يوردها ، والتزاماته ويستوفى به حقوقه ، وهو فى أداء واجباته واستيفاء حقوقه مقيد بأن لا يخرج على نصوص الشريعة أو روحها ، وذلك طبقاً لقوله تعالى : " وأن احكم بينهم بما أنزل الله " (١) ، وقوله : " ثم جعلناك على شريعة من الأمر فاتبعها ولا تتبع أهواء الذين لا يعلمون " (٢) . وقوله : " ومن لم يحكم بما أنزل الله فأولئك هم الكافرون " (٣) .

وإذا كان الامام أى الحاكم مقيداً بأن يتبع الشريعة وأن يحكم طبقاً لنصوصها فمعنى ذلك أن سلطته مقيدة بنصوص الشريعة ، فما أباحت له فقد امتد سلطانته اليه ، وما حرمت عليه فلا سلطان له عليه ، والشريعة لا تبيح للحاكم إلا ما تبيحه لكل فرد ، ولا تحرم عليه إلا ما حرمت على كل فرد . (٤) والقول بأن غير الأنبياء - ممن يلى أمر المسلمين - قوله حجة وأنه واجب الاتباع يحتاج الى توضيح وتفصيل :

فاما أن يراد بذلك أنه حجة بمعنى أنه ينفذ فى الرعية أحكام الله وشرعه على وفق ما جاء به القرآن والسنة النبوية ، أو يكون المراد بذلك أنه يأتى بتشريعات من قبل نفسه أو يوحى جديد ، مثله فى ذلك مثل الأنبياء - عليهم السلام - ؟

(١) المائدة : ٤٩ .

(٢) الجاثية : ١٨ .

(٣) المائدة : ٤٤ .

(٤) انظر : التشريع الجنائى ١ / ٤٣ .

أما الأول : فهو المقصود من تولية الامام أو الخليفة على الناس ونهجهن

مأمورون باتتاه به بنص القرآن الكريم " أطيعوا الله وأطيعوا الرسول وأولى الأمر منكم " ^(١) ونهجهن حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم :

" على المرء المسلم السمع والطاعة فيما أحب وكره -الم يومر بمعصية" ^(٢)
والنصوص كثيرة في طاعة أولى الأمر - وهذا هو ما كان يحثه به على رضى اللعنه أصحابه من التمسك بالكتاب والسنة. ^(٣)

وان أريد المعنى الثاني : فباطل ، لأن الله قد أتم دينه وفق هذا

يقول تعالى :

" اليوم أكملت لكم دينكم وأتممت عليكم نعمتى ورضيت لكم الاسلام ديناً " ^(٤)

ولا يخفى أنه لا يقول هذا الا زنديق ، قد علم كفره .

وعليه فالقول الأول هو المراد ، والشيعنة ملزمون أن يقولوا به وهو لا يشترط فيه العصمة اما بينا من صحة خلافة أبى بكر وعمر وعثمان بشهادة الشيعة أنفسهم بل بشهادة أئمتهم ، فهذا هو على - رضى الله عنه - يقول في كتاب له الى معاوية :

" انه بايعنى القوم الذين بايعوا أبى بكر وعمر وعثمان على ما بايعوهم

عليه فلم يكن للشاهد أن يختار ولا للغائب أن يرد ، وانما الشورى للمهاجرين والأنصار ، فان اجتمعوا على رجل وسموه اماما كان ذلك لله رضى " . ^(٥)

(١) النساء : ٥٩ .

(٢) تقدم تخريجه ص ١٢٠ .

(٣) انظر: نهج البلاغة ١/٢٥٠/١٠٢١٦/٢٠٥ .

(٤) المائدة : ٣ .

(٥) المصدر السابق ٣/٧٠ .

والخلفاء قبل علي - رضي الله عنه - قد صحت خلافتهم وأنهم تحققت
بهم مقاصد الخلافة.

فعلم أن الامام أو الخليفة لا يشترط فيه العصمة :

أما قولهم: لو فعل المعصية فإنه يجب علينا اتباعه : فهذا مردود لمخالفته
للكتاب والسنة كما مر.

وقولهم: محال عقلا أن يجتمع الضدان في الامام، فهذا لم يقل به

أحد ممن يعتد بقولهم من أهل الحل والعقد، لأن التفاهات إنما يأتي إذا
كنا مأمورين باتباعه مطلقا وهذا ممنوع، فالامام عرضة للخطأ والصواب ونحن
وان كنا مأمورين بطاعته الا أن هذا مشروط فيما كان طاعة لله ورسوله أما في
حالة ارتكاب المعصية فلسنا مأمورين بطاعته لذلك كان دائما يحث الرسول
- صلى الله عليه وسلم - على وجوب طاعة الامام أو الأمير وصح ذلك ينهى
عن اتباعه في المعصية، ومعنى ذلك أنه يجوز عليه المعصية، أما كونها محالة
عقلا فتحتاج الى دليل ولا دليل عند القوم فتبين أنه جائز في حق الامام
ارتكاب المعصية ونحن في هذه الحالة منهيون عن متابعتها ومأمورون بتقويمه
واسداه النصيح له لقوله صلى الله عليه وسلم: "الذين النصيحة قلنا: لمن؟
قال: لله ولكتابه ولرسوله ولأئمة المسلمين وعامتهم". (١)

وخلاصة القول :

أن ترتب القول بالعصمة على هذه المقدمات فاسد، ولقيامها

على غير دليل، ومخالفتها النصوص الصريحة، وتبين ان فساد استدلالهم
بهذا الدليل على عصمة من يتولى أمر المسلمين.

الدليل الثالث

لوجاز على الامام الخطأ والنسيان والسهو والحصيان لم يكن حافظا للشرعية من الزيادة والنقصان ولا يكون آمينا على وحي الله لأن غير المعصوم يخطأ ويسهو وينسى ، فيؤدي ذلك الى ضياع الشرعية لا حفظها ، وقد فرضنا حافظا لها ، لانقطاع الوحي بموت النبي - صلى الله عليه وسلم - وقصود الكتاب والسنة عن تفاصيل أحكام الجزئيات الواقعة الى يوم القيامة ، فلا بد من امام منصوب من الله تعالى معصوم من الخطأ والزلل لئلا يتكسر المعصوم للأحكام أو يزيد فيها عدا أو سهوا . (١)

ويرد على هذا الدليل بما يلي : (٢)

١ - لانسلم لهم بأن الامام يجب أن يكون حافظا للشرع ، بل يجب أن تكون الأمة هي الحافظة للشرع ، اذ لا تجتمع على ضلالة ، ومن حماقات هؤلاء القوم أنهم يوجبون عصمة واحد من المسلمين ويجوزون على مجموع المسلمين الخطأ اذ لم يكن فيهم واحد معصوم ، والمعقول الصريح يشهد أن العلماء الكثرين مع اختلاف اجتهاد اتهم اذ اتفقوا على قول كان أولى بالصواب من واحد ، وأنه اذا أمكن حصول العلم بخير واحد فحصله بالأخبار المتواترة أولى .

ومما يبين لنا أن قول الأمة هو الحجة أننا نقول لهؤلاء : بماذا

ثبت نبوة محمد - صلى الله عليه وسلم - عند من لم يقر بها .

فان قالوا بما نقله الامام من معجزاته ، قهمل :

من لم يقر بنبوة محمد لم يقر بامامة علي بطريق الأولى .

(١) انظر: الشيعة في عقائدهم : ٣٢٣ ، المصباح في اثبات الامامة : ٩٦ .

عقيدة الشيعة في الامامة : ٢٣٥ ، احقاق الحق ٢ / ٢٩٣ ، منهاج الكرامة :

٧٢-٧٣ ، دائرة المعارف الشيعية ٢٢ / ٤١٠ .

(٢) انظر: منهاج السنة ٤ / ٢٧٠-٢٧٢ بتصرف .

وان قيل : بما تنقله الأمة نقلا متواترا من معجزاته كالقرآن

وغیره ، قيل :

فاذا كان نقل الأمة المتواتر حجة يثبت بها أصل نبوته فكيف

لا يكون حجة يثبت بها فروع شريعته .

٢ -

أنه يقال لهؤلاء اذا كان لا يحفظ الشرع ويبلغه الا واحد بعد واحد

معصوم عن معصوم ، وهذا المنتظر له أكثر من ألف ومائة سنة لم يأخذ عنه

أحد شيئا من الشرع فمن أين علمتم القرآن ، ولم لا يكون هذا القرآن

الذي تقرأونه ليس فيه شيء من كلام الله ، وكذلك من أين لكم العلم

بشيء من أحوال النبي - صلى الله عليه وسلم - وأحكامه وأنتم لستم

تسمعوا شيئا من ذلك من معصوم ، لأن المعصوم اما مفقود واما معدوم .

فان قالوا تواتر ذلك عند أصحابنا بنقلهم عن الأئمة المعصومين

قيل :

فاذا كان نقل أصحابكم عن الأئمة بوجود حفظ الشرع ونقله

فلماذا لا يجوز أن يكون تواتر الأمة كلها عن نبيها أولى بحفظ

الشرع ونقله من غير احتياج الى نقل واحد عن واحد ؟ ١٢ .

وهم يقولون ان ما بأيديهم عن قبل المنتظر يفتنهم عن أخذ

شيء من المنتظر ، فلماذا لا يكون ما بأيدي الأمة نبيها يفتنهم عن

أخذ شيء بعده ؟ ١٢ .

واذا كانوا يدعون أن ما ينقلونه عن واحد من الاثنى عشر ثابت فلماذا لا يكون

ما تنقله الأمة عن نبيها ثابتا فهم أحسن على دين نبيهم

وتبليغه وأقدر على ذلك .

٣ -

أما قولهم بانقطاع الوحي وقصور الكتاب والسنة عن تفاصيل أحكام

الجزئيات . . . فجوابه :

أما أن تريدوا قصورها عن بيان جزئى جزئى بعينه أو قصورها

عن البيان الكلى المتناول للجزئيات .

فان أردتم الأول ، قـمـل ؛

وكلام الامام وكل أحد بهذه المنزلة ، فان الامير اذا خاطب الناس
فلا بد أن يخاطبهم بكلام عام يعم الأعيان والأفعال وغير ذلك فانه
من المنتزح أن يعين بخطابه كل فعل من كل فاعل في كل وقت ، فان
هذا غير ممكن ، فاذا لا يمكنه الا الخطاب العام الكلي ، والخطاب
العام الكلي ممكن من الرسول - صلى الله عليه وسلم - .

وان أردتم الثاني وادعيتم أن نفس نصوص الرسول - صلى الله
عليه وسلم - ليست عامة كلمة قيل لكم هذا ممنوع .

ويتقد ير أن يمنع هذا في نصوص - الرسول - الذي هو
أكمل من الامام فمنع ذلك من نصوص الامام أولى وأحرى ، فأنتم
مضطرون في خطاب الامام الى أحد أمرين : اما ثبوت عموم الألفاظ
واما ثبوت عموم المعاني بالاعتبار ، أيهما كان أمكن اثباته في خطاب
الرسول فلا يحتاج في ثبوت الأحكام الى الامام .

٤ - أن قول الله عز وجل " وما أرسلنا من رسول الا بلسان قومه ليبين
لهم " (١) . وقوله عز وجل " لئلا يكون للناس على الله حجة بعد
الرسول " . (٢)

وقوله تعالى : " وما على لرسول الا البلاغ المبين " . (٣)

وأشال ذلك قد قامت به الحجة على الحق ببيان الرسول
والا بطلت هذه الآيات وما كان في معناها ، واذا كانت الحجة قد
قامت ببيان الرسول - صلى الله عليه وسلم - علم أنه لا يحتاج الى
معين آخر يفتقر الناس الى بيانه فضلا عن تليفه ، وأن ما جعل الله

(١) ابراهيم : ٥٤ :

(٢) النساء : ١٦٥ :

(٣) العنكبوت : ١٨ :

في الانسان من القوة الناقلة لكلام الرسول وبهانه كافية من ذلك
لاسيما وقد ضمن الله حفظ ما أنزله من الذكر، فصار ذلك مأمونا أن
يبدل أو يغير .

فدعوى هؤلاء الشيعة أن دين الاسلام لا يحفظ ولا يفهم

الا بواحد معين من أعظم الافساد لأصول الدين .

٥ - من المعلوم أن اكثر المسلمين بلغهم القرآن والسنة بدون نقل على
- رضى الله عنه - فان عمر - رضى الله عنه - لما فتح الأمصار بعث
الى الشام والعراق من علماء الصحابة من علمهم وفقههم ، ونقل
العلم من أولئك الى سائر المسلمين ، ولم يكن ما بلغه على رضى الله عنه
للمسلمين أعظم مما بلغه ابن مسعود ومعاذ بن جبل - رضى الله عنهما -
وأمثالهما وهذا أمر معلوم ، ولو لم يحفظ الدين الا بالنقل عن على
- رضى الله عنه - لبطل عامة الدين ، فانه لم ينقل عن على
- رضى الله عنه - الا أمر قليل لا يحصل به المقصود .

وأخيرا اذا كان الامام هو الحافظ للشرع واليه بيان تفاصيل
أحكام الجزئيات ، فكيف يتحقق هذا مع غياب الامام .

ولو كان هذا حقا ما يقولونه لبطلت الشريعة وتعطلت أحكامها

لعدم وجود المعصوم الذي يرجع اليه .

اذن وبناء على ما سبق فان هذا الدليل لا يدل على ثبوت

العصمة .

الدليل الرابع

لو كان الامام يخطأ لوجب الانكار عليه وهو مناف لأمر طاعته فسي
قوله تعالى : " وأولى الأمر منكم " ^(١) ، لأن تخصيص الآية بفـغير
المعصية غير ممكن ، وذلك لأن المعصية لا تعرف الا من طرية ، فلو فعل
شيئا أو أمر به وجبت اطاعته سواء أكان ذلك في الواقع واجبا أو
حراما ، أما الأول فواضح ، وأما الثاني فلدلالة الأمر على الوجوب
اللازم اطاعته فيه ، واللازم باطل فتجب عصته . (٢)

الرد على هذا الدليل :

أولا : قولهم لو كان الامام يخطأ لوجب الانكار عليه وهو مناف لأمر الطاعة
في قوله تعالى : " وأولى الأمر منكم " : يقال لهم : ان عطف : " أولى الأمر "
على طاعة الله وطاعة الرسول يبطل هذه المقدمة ، ومعروف أننا اذا كذا
مأمورين بطاعة " أولى الأمر " كما نصت عليها الآية ، فتكون طاعته مقيدة
بطاعة الله والرسول والله عز وجل ورسوله لا يأمران بالمعصية ، وتعالى الله عن
ذلك وحاشا لرسوله أن يأمر بهذا فتبين أن طاعة أولى الأمر انما نكون في
المعروف ، كما مر في الحديث : " لا طاعة في المعصية انما الطاعة فسي
المعروف " . (٣)

فاذا ما أخطأ الامام أو فعل معصية فلسنا مطالبين بطاعته بل من
الواجب الانكار عليه وتقويه وتنبهه .

هذا هو ما دللت عليه الأحاديث الصحيحة ، وقد بينا

(١) النساء : ٥٩ .

(٢) الاسلام والآلوسى : ١٥٦ ، وعقيدة الشيعة في الامامة : ٢٣٥ ، قاطع

البرهان : ٢٩٤ ، المصابيح في اثبات الامامة : ٩٨-٩٩ .

(٣) انظر : ص ١٦٢ .

ذلك ووضحناه عند شرح قول الله تعالى :

” وأطيعوا الله وأطيعوا الرسول وأولى الأمر منكم ” وكذلك قوله تعالى :
” ولوروده الى الرسول والى أولى الأمر منهم ” . (١)

أما قولهم : تخصيص الآية بغير المعصية غير ممكن ؛ فهذا باطل
فان الأحاديث قد بينت أن الطاعة تكون في غير المعصية وقد تقدمت ، ولا مانع
من اعادةها لحاجة المقام ، فمن الأحاديث التي بينت ذلك قول الرسول
— صلى الله عليه وسلم — ” على المرء المسلم السمع والطاعة فيما أحب وكره
الا أن يؤمر بمعصية فان أمر بمعصية فلا سمع ولا طاعة ” . (٢)

فهذا الحديث يبين أن الطاعة واجبة ومفروضة على الرعية تجاه
الراعي ، فاذا ما أمر بمعصية فلا طاعة له في هذه المعصية ، ومثله قول
الرسول — صلى الله عليه وسلم — في الحديث المتقدم ” ائما الطاعة فسي
المعروف ” (٣) وهذا يتبين أن قولهم هذا باطل ، لمخالفته النصوص .

وقولهم : لا تعرف المعصية الا من طريقه ، يقال :

ان هذا أفسد ما قبله ، فكيف لا تعرف المعصية الا من طريق الامسـام
فالرسول — صلى الله عليه وسلم — ماترك شيئا حتى يأتي الامام فيبينه ، والله
عز وجل يقول : ” وأنزلنا اليك الذكر لتبين للناس ما نزل اليهم ” . (٤)

فما من خير الا دل عليه الرسول — صلى الله عليه وسلم — وما من شر
الا نه عليه وحذر أمته منه — صلى الله عليه وسلم — ، ومالقي الرسول صلى الله
عليه وسلم — ربه الا بعد أن تم الدين ووضح غاية الوضوح .

(١) انظر: ص ١٥٧ ، ١٦٤ .

(٢) تقدم تخريجه ص ١٧٣ .

(٣) تقدم تخريجه ص ١٦٢ .

(٤) النحل : ٤٤ .

روى مسلم عن عبد الرحمن بن يزيد عن سلمان قال : قيل له : قد علمكم
نبيكم صلى الله عليه وسلم كل شيء حتى الخراءة ، قال : فقال : أجل .^(١)
ويقول النووي - معلقا :

" فمراد سلمان - رضي الله عنه - أنه علمنا كل ما نحتاج اليه في ديننا حتى
الخراءة التي ذكرت أيها القائل ."^(٢)

فإذا كان الرسول صلى الله عليه وسلم قد بين هذا لأمته ، فهل يعقل
أنه لم يبين المعصية والطاعة أو الحق من الباطل . ١٢ .

بل اننا نحتج عليهم بهذا القول على غياب امامهم الثاني عشر
فليقل لنا هؤلاء كيف يعرفون الصواب من الخطأ أو المعصية من الطاعة ؟
مادم هذا لا يعرف الا من طريق الامام ، وهل ننتظر حتى يأتي الامام
أليس هذا القول مدعاة للغرض وتعطيل الشريعة .

ثانيا : ان قولهم " فلو فعل شيئا أو أمر به وجبت طاعته سواء أكان ذلك في
الواقع واجبا أو حراما . . . " قد بينا بطلانه في المقدمة الأولى فان جمل
اهتمامهم الاتيان بالمقدمات الفاقدة الدليل المعتمدة على العقل المجرد
ولم يكن أبدا العقل وحده حجة في اثبات القضايا ، بل انما يكون ذلك اذا
وافق العقل النقل ، وعرض تلك المقدمات على النقل من كتاب أو سنة نجدها
باطلة ومخالفة للنصوص الصريحة الصحيحة ، وهذا يترتب عليه ولا مفر فساد النتائج
القائلة بوجوب عصاة الامام .

ثالثا : الاستدلال على العصاة بعطف "أولى الأمر" على طاعة الرسول صلى الله
عليه وسلم ظاهر البطلان ، ان لو كانت طاعة أولى الأمر منفصلة عن طاعة الله
والرسول لكان السياق هكذا " وأطيعوا أولى الأمر منكم " الا أنه قد علم أن

(١) صحيح مسلم ١/٢٢٣ ح ٢٦٢ .

(٢) مسلم مع النووي ٣/١٥٤ .

طاعتهم مقيدة بطاعة الله ورسوله ومن هنا فلم تأت لفظه "أطيعوا" ، فليست
اذن طاعة أولى الأمر مثل طاعة الرسول - صلى الله عليه وسلم -
ولا العطف يقتضى ذلك بل العطف بهذه الكيفية يدل على عكس قولهم .

وما يبين هذا بقية الآية الكريمة وهو قوله تعالى :

" فان تنازعتم فى شىء فردوه الى الله والرسول ^(١) ، فلم يأمر الله
عز وجل عند التنازع الا بالرد الى الله والرسول دون الرد الى أولى الأمر
ولو كان غير الرسول معصوما أو محفوظا فيما يأمر به ويخير به لكان ممن يسرد
اليه مواقع النزاع . (٢)

فعلم من هذا بطلان المثلية ، واذا ما تبين هذا ثبت عدم عصمة أولى
الأمر أو الامام عند هؤلاء ، بالاضافة الى أن أولى الأمر جمع وهم يقولون
بامام واحد معصوم فى زمان واحد ، على ما بيناه عند الكلام على الآية ، فالدليل
اذن ليس فيه ما يدل على العصمة .

(١) النساء : ٥٦ .

(٢) انظر : جامع المسائل : المجموعة الأولى : ٢٧٤ - ٢٧٥ .

الدليل الخامس

أنه لما كان كل كلام ينقل عن قائله يحتمل وجوها من التأويل ، وكان
أكثر القرآن والسنة مما أجمعت الفرق على أنه صحيح لم يغير ولم يبدل ولم
يزد فيه ولم ينقص منه محتملا لوجوه كثيرة من التأويل وجب أن يكون مع ذلك
مخبر صادق معصوم من تعمد الكذب والغلط ، مني ، عما عنى الله ورسوله في
الكتاب على حق ذلك وصدقته ، لأن الخلق مختلفون في التأويل ، كل فرقة تميل
مع القرآن والسنة الى مذهبها ، فلو كان الله تبارك وتعالى تركهم بهـ
الصحة من غير مخبر عن كتابه صادق فيه لكان قد سوغهم الاختلاف في الدين
ودعاهم اليه اذا أنزل كتابها يحتمل التأويل ، وسن بنهيه سنة تحتمل التأويل
وأمرهم بالعمل بهما ، فكأنه قال : تأولوا واعملوا ، وفي ذلك اباحة للعمل
بالمتناقضات والاعتماد للحق وخلافه .

فلما استحتمل ذلك على الله عز وجل وجب أن يكون مع القرآن والسنة
في كل عصر من يمين عن المعاني التي عنها الله عز وجل في القرآن بكلامه
دون ما يحتمله ألفاظ القرآن من التأويل ، ويمين عن المعاني التي عنها
رسول الله - صلى الله عليه وسلم - في سنته وأخباره دون التأويل السني
يحتمله ألفاظ الأخبار المروية عنه (عليه الصلاة والسلام) المجمع على
صحة نقلها .

واذا وجب أنه لا بد من مخبر صادق وجب أن لا يجوز عليه الكذب
تعديا ولا الغلط فيما يخبر به عن مراد الله عز وجل في كتابه وعن مراد
رسول الله - صلى الله عليه وسلم - في أخباره وسنته ، واذا وجب ذلك
وجب أنه معصوم . (١)

(١) انظر: معاني الأخبار ١/١٣٢-١٣٣ .

الرد على هذا الدليل :

١ - القول بأن أكثر القرآن والسنة ما أجمعت الفرق " بفضح هو " القوم وبين موقفهم المخزى تجاه كتاب الله عز وجل ، وبدل هذا على اعتقاد القوم في القرآن ، إذ التعبير بكلمة " أكثر " بنى على أن هناك تحريفا وتبديلا وقع في بعض القرآن ، وحاشاء أن يكون كذلك والله عز وجل يقول : " انا نحن نزلنا الذكر وانا له لحافظون " . (١)
وقوله : " كتاب أحكمت آياته " . (٢)

" بقول الشاطبي :

" ان الله عز وجل وفرد واعي الأمة للذب عن الشريعة والمفاضلة عنها بحسب الجملة والتفصيل ، أما القرآن الكريم فقد قيسى الله من يحفظه بحيث لو زيد فيه حرف واحد لأخرجه آلاف من الأطفال الصغار فضلا عن القراء الأكابر ، وهكذا جرى الأمر في جملة الشريعة . . ثم قيسى الحق سبحانه رجالا يبحثون عن الصحيح من حديث رسول الله - صلى الله عليه وسلم - وعن أهل الثقة والعدالة من النقلة حتى ميزوا بين الصحيح والسقيم وتعرفوا التاريخ وصحة الدعوى في الأخذ لفلان عن فلان حتى استقر الثابت المعمول به من أحاديث رسول الله - صلى الله عليه وسلم - " . (٣)

٢- قولهم : وجب أن يكون مع ذلك مخبر صادق معصوم من تعدد الكذب ، والغلط مبنى على ما عني الله ورسوله ، " . يجاب عليه بما يلي :

" لقد بين النبي - صلى الله عليه وسلم - القرآن كله ولم يترك فيه جزءا يحتاج الى بيان لم يبينه ، ولا جزءا يحتاج الى تفصيل لم يفصله ، ولا جملا يحتاج الى تقييد لم يقيده ، ولا مشتركا يحتاج الى تعيين لم يعين المراد منه

(١) الحجر : ٩٠

(٢) هود : ١٠١

(٣) الموافقات في أصول الأحكام ١ / ٤١٠

وان الذين تلقوا هذا البيان هم الذين اتقوا برسول الله صلى الله عليه وسلم وتلقوا كتاب الله من فيه، فان النبي - صلى الله عليه وسلم - كان يعلمهم القرآن ويعلمهم ما فيه من أحكام وعقائد، ويعلمهم معانيه كما يعلمهم ألفاظه، وفي هذا يقول ابن تيمية :

” يجب أن يعلم أن النبي - صلى الله عليه وسلم - يبين لأصحابه معاني القرآن كما يبين لهم ألفاظه فقلوه تعالى : (لتبين للناس ما نزل اليهم)^(١) يتناول هذا وهذا، وقد قال أبو عبد الرحمن السلمي : حدثنا الذين كانوا يقرئوننا القرآن كعثمان ابن عفان وعبد الله بن مسعود وغيرهما أنهم اذا كانوا تعلموا من النبي - صلى الله عليه وسلم - عشر آيات لم يجاوزوها حتى يتعلموا ما فيها من العلم والعمل، قالوا : فتعلمنا القرآن والعمل جميعا .“^(٢)

ويقرر ابن تيمية ” أن الصحابة ما كانوا يطلبون القرآن الا لمعانيه فهم اذا كانوا حفظوا القرآن فلا بد أن يكونوا قد حفظوا أيضا معانيه ويقول في ذلك :

” ومن المعلوم أن كل كلام فالمقصود منه فهم معانيه دون مجرد ألفاظه ، فالقرآن أولى بذلك، وأيضا فالعادة تمنع أن يقرأ قوم كتابا في فن من العلم كالطب والحساب ولا يستشرحوه فكيف بكلام الله الذي هو عصمتهم، وهه نجاتهم، وسعادتهم، وقيام دينهم ودنياهم

(١) النحل : ٤٤ .

(٢) هو عبد الله بن حبيب بن ربيعة - بالتصغير - الكوفي - القاري ، تابعي

ثقة ، روى عن عمر وعثمان وعلي وابن مسعود وغيرهم ، مات سنة ٧٠ هـ ، وقيل

: ٧٢ هـ . انظر: تهذيب التهذيب ٥ / ١٨٣ - ١٨٤ .

(٣) مجموع الفتاوى ١٣ / ٣٣١ .

(١) ولهذا كان النزاع بين الصحابة في تفسير القرآن قليلا جدا.

كما يقرر - أيضا - أن من التابعين من تلقى تفسير القرآن كونه

عن الصحابة فيروى عن مجاهد أنه قال :

" عرضت المصحف على ابن عباس أو قفه عند كل آية منه وأسأله

عنها " ولهذا قال الثوري : إذا جاءك التفسير عن مجاهد فحسبك به . (٢)

فالصحابة - رضي الله عنهم - والتابعون هم أعلم بكتاب الله

عز وجل وكذلك بسنة رسوله - صلى الله عليه وسلم - فهما وعلما وعلا

وتأهلا ، وهم أبعد ما يكونون من أن يميلوا بالقرآن أو السنة إلى غير

ما أراد الله أو رسوله - صلى الله عليه وسلم - وهم يوقنون بقول الرسول

- صلى الله عليه وسلم - " من قال في القرآن بخير علم فليتبوأ مقعده

من النار " (٣) ولهذا قال أبو بكر - رضي الله عنه - عندما سئل عن

تأويل قول الله عز وجل " وفاكهة وأبا " (٤) :

" أي أرضي تغلني ، وأى سما تظلني انه قلت في كتاب الله

ما لا أعلم " (٥)

كما أن الصحابة - رضوان الله عليهم - وفي مقدمتهم الخلفاء

الراشدون أدركوا بتفسير القرآن وفهم سنة - رسول الله صلى الله

عليه وسلم - وبنوا عليه - قال ابن تيمية :

" ان لم نجد التفسير في القرآن ولا في السنة مرجعنا في ذلك

(١) المصدر السابق ١٣ / ٣٣٢ .

(٢) انظر: المصدر السابق ١٣ / ٣٣٢ .

(٣) جامع الترمذي ٥ / ١٩٩ ح ٢٩٥٠ وقال حسن صحيح .

(٤) عبس : ٣١ .

(٥) تفسير ابن كثير ٨ / ٣٤٨ ، مجموع الفتاوى ١٣ / ٣٧١ - ٣٧٢ .

الى أفعال الصحابة ، فانهم أدري بذلك لما شاهدوه من القرائن —
والأحوال التي اختصوا بها ، ولما لهم من الفهم التام والعلم الصحيح
والعمل الصالح ، لا سيما علماءهم وكبرائهم كالأئمة الأربعة الخلفاء
الراشد بين والأئمة المهديين مثل :

عبد الله بن مسعود ، قال الامام أبو جعفر محمد بن جرير
الطبري : حدثنا أبو كريب ، قال : أنبأنا جابر بن نوح ، أنبأنا
الأعمش عن أبي الضحى عن مسروق قال : قال عبد الله بن مسعود :
(والذي لا اله غيره . انزلت آية من كتاب الله الا وأنا أعلم فيمن
نزلت وأين نزلت ، ولو أعلم مكان أحد أعلم بكتاب الله مني تناولها
لأنتيته) . (١) . ومنهم الحبير " عبد الله بن عباس " ابن عم رسول الله
صلو الله عليه وسلم وترجمان القرآن ببركة دعاء رسول الله صلى الله
عليه وسلم حيث قال : (اللهم فقهه في الدين وعلمه التأويل) . (٢) (٣)

٣ -

لو سلمنا جد لا بقولهم ، فأين الآن هذا المعصوم الذي يرجع إليه
فيما أشكل علينا من كتاب الله وسنة رسوله - صلى الله عليه وسلم -
وهل يجوز عقلا أن يترك الله الناس بدون معصوم يبين لهم مقصود
الشرعية من القرآن والسنة ؟ ثم ماذا نفعل في غياب هذا الامام
أنعمل بالتناقضات - على حد رأيهم - أم نعطل الشريعة حسبتي
بأذن الله بخروج الامام ١٢ .

فدل هذا على بطلان الاعتماد على تفسير القرآن أو السنة على

قول المعصوم والا تعطلت الشريعة .

(١) تقدم تخرجه - ص : ١٦٥

(٢) تقدم تخرجه - ص : ١٦٠

(٣) مجموع الفتاوى ١٣ / ٣٦٤ - ٣٦٥ .

ثم ان هذا المعصوم اما أن يكون ما يخبر به أو ينهى عنه من قبل نفسه أو يوحى يأتيه حتى يسدده ، أما قبل نفسه فلا ، فهو عرضة للخطأ بل وعاجز عن ادراك هذا بنفسه ، وأما أن يوحى اليه فباطل لانقطاع الوحي بموت الرسول - صلى الله عليه وسلم - ، فلم يبق الا أن يرجع في تأويل القرآن وبيان السنة الى القرآن نفسه ، إذ أن القرآن يفسر بالقرآن ، فان لم يكن كذلك يرجع الى السنة ، فان لم نجد في السنة فأقوال الصحابة ثم التابعين وهكذا كما مر بنا .

وأما وجود امام معصوم فبطلانه واضح .

يقول الجبهان : " فانه اذا كانت السنة التي هي تفسير القرآن الكريم في حاجة الى معصوم يقوم ببيانها وتفسيرها فان صاحب العصمة المزعومة وتفهيره للقرآن والسنة سيكون هو الآخر في حاجة الى معصوم ثالث لبيان بيان صاحب العصمة الثاني وتفسيره ، وسيكون بيان صاحب العصمة الثالث وتفسيره في حاجة الى معصوم رابع لبيان بيانات من قبله وتفسيرهم ، وسيكون المعصوم الرابع في حاجة الى خامس والخامس في حاجة الى سادس - وهكذا الى قيام الساعة " . (١)

٤ - ولنا أن نجادل القوم في الواقع فنقول :

ان أول معصوم علي مذهبهم هو علي - رضي الله عنه - فهل هذا المعصوم الأول كان مهينا للقرآن والسنة مانعا ما يحتمل التأويل فيهما واذا كان الأمر كذلك فما الدليل عليه ؟ .

ونقول أيضا : اذا كان علي بن ابي طالب - رضي الله عنه -

بين فما حاجتنا الى معصوم آخر يبين ، فكان ينهى أن نكتفي

بالمعصوم الأول الذى بين وهو على بن أبى طالب - رضى الله عنهم -
ثم نقول أيضا : ان المعصوم الثانى - على زعمهم - هو الحسن
وأن المعصوم الثالث وهو الحسين ، وفهل ذكر التاريخ أوالمخبرون
الثقات أن هذين المعصومين قد بينا المراد من كتاب الله وسنة
رسوله - صلى الله عليه وسلم - وحجز الناس عن التأويل ورفعوا
الاشكالات التى يقع فيها الناس . ٢ .

فان حصل ذلك ووقع منهما فهل كانا موافقين لأبيهما على
- رضى الله عنه - أم مختلفين . ٢ .

وعلى كل يقال أيضا ما حاجتنا الى الأئمة بعد هؤلاء الثلاثة
اذا كانوا بينوا كل شىء ، وهذا كله يدلنا على أن هذه الأدلة
التي ساقوها ما هي الا تخييلات وسفطة لا أصل لها عند وزنهما
بميزان المنطق والبرهان .

ثم نسأل هؤلاء القوم : لقد أتى على زعمهم اثنا عشر مزعوما من
الأئمة ، فدلونا على واحد من هؤلاء قد قام بواجب البيان مما احتل
التأويل من كلام الله ورسوله ، ولا شك أنهم سيمجزون عن بيان ذلك
ولا يستطيعون الاتيان بأن واحدا من هؤلاء قد قام بهذا الأمر
الذى زعموه .

فيقال لهم حينئذ اذا عجزتم عن ذلك فما هي الحاجة الى
الامام المعصوم ، وقد تبين أنهم لم يحققوا المطلوب منهم ، وهذا يكفى
لنفى العصمة ونفى الحاجة الى المعصوم ، وتبين أن دليلهم
لا تقوم به حجة على ما ذهبوا اليه من عصمة الامام .

الدليل السداد من

لما كان في الشريعة وأحكامها غير جائز أن يقيم حدا على غيره من
لزمه في نفسه حد ، فكان الى الامام اقامة الحدود واجب أن تكون له عصمة
تعصمه من ارتكاب ما يلزمه به حدا ، وتحفظه مما يصير به كغيره في استحقاق
اقامة الحد عليه فلا يكون الى اقامته عليه سبيل من جهة امامة الأمة ، اذا
الامام معصوم . (١)

الرد على هذا الدليل :

هذا الدليل عبارة عن قضية لزومية وتركيبها يكون :

يلزم من استحالة اقامة حدود الله ممن يلزمه في نفسه حدا أن يكون
معصوما .

وبان الملازمة : أنه لو لم يكن الامام معصوما لارتكب ما يوجب عليه
الحد . واذا ارتكب ما يوجب عليه الحد يستحيل أن يقيم الحدود على غيره .
ومن المعلوم أن القضايا اللزومية دليلها اما أن يكون عقلا أو شرعا
أو عاديا .

وهذا الدليل - الذي هو تلك القضية - منقوض عقلا وشرعا وعادة
ببأن ذلك :

أ - من ناحية العقل : هو منقوض بصحة خلافة أبي بكر وعمر رضي الله عنهما
اذ من الثابت الذي لا ريب فيه أنه قد صحت خلافتهما .

واذا ما عرفنا بأنه كانت توجد جرائم وعوقب عليها أصحابها
اقامة الحد عليهم من قبل الخليفة أو من ينوب عنه تبين لنا أن اشتراط
العصمة غير لازم لاقامة الحدود لاعتقادنا بعدم عصمة أبي بكر وعمر
رضي الله عنهما .

(١) انظر: المصباح في اثبات الامامة ٩٧-٩٨ .

اذ فليس بلازم عقلا لمن يقوم باقامة الحد أن يكون معصوما .
ب- وأما شرعا : فليس لدينا دليل لامن الكتاب ولا من السنة يدل على
أنه يلزم لمن يتولى اقامة الحد أن يكون معصوما .
واننا نطالبهم بالدليل من الشرع - لأننا قد بينا بطلان العقل - لأن
هذا من الأمور الشرعية - واذ تبين أنه لا يوجد دليل نقلى فدعواهم
باطلة لأن الله عز وجل يقول :

" قل هاتوا برهانكم ان كنتم صادقين" ^(١) وقوله عز وجل " هل
عندكم من علم فتخرجوه لنا" ^(٢)

وهم عاجزون عن البرهان اذن فهم كاذبون في دعواهم، على
أن آيات الأحكام من مثل قول الله تعالى " والزانية والزاني . . . " ^(٣)
وقوله تعالى : " والسارق والسارقة . . . " ^(٤) وقول الله عز وجل " انما
جزاء الذين يحاربون الله ورسوله . . . " ^(٥) لم يقل أحد من المفسرين
ان من يقم تلك الحدود لابد أن يكون معصوما .

وأيضا لو كان هذا شرطا لبينه النبي - صلى الله عليه وسلم -
لأصحابه فان تأخير البيان عن وقت الحاجة لا يجوز فاذا ما سكنت
النبي - صلى الله عليه وسلم - على هذا فليس ثمة داع لاشتراط
العصمة .

-
- (١) النمل : ٠٦٤
(٢) الانعام : ٠١٤٨
(٣) النور : ٠٢
(٤) المائدة : ٠٣٨
(٥) المائدة : ٠٣٣

جـ - وأما عرفنا أو عادة فان المشتبه عند الناس من عهد الصحابة حتى
عمرنا الحاضر أنه لا يشترط لاقامة الحد عصمة ، ولم ينفرد بهذا القول
الا الامامية من الشيعة وهذا الدليل الذي ساقوه في وجوب العصمة
ينتهي اليه استحالة اقامة الحدود وخاصة عند فقهاء الامام المعصوم ،
وقد فقد الامام المعصوم فيما يزيد عن ألف سنة ولا يعلم متى سيظهر ؟
وعلى معنى ذلك أنه تسقط الحدود ولا يجوز اقامتها مادام المعصوم
غير موجود .

وإذا قالوا ان الفقيه يقيم الحدود نيابة عن الامام نقول :

اذن لا يشترط وجود الامام ولا العصمة مادامت الكفاية بالفقيه .

ثم انا نقول لهؤلاء ان قولكم هذا مردود بأحد أمرين :

أ - ان الأئمة بعد الحسين رضى الله عنه - لم يتولوا أمر المسلمين
وقد كانت الحدود تقام على مقتربها ، فاذا ما اشتربنا العصمة فمعنى
ذلك أننا نترك القوم يعبدون بحرمات الله بحجة أن الامام غائب
معصوم وأنه لا يقام حد .

ب - اذا كان الامام غائبا فما موقفنا تجاه من يرتكب جريمة توجب

حد ؟ هل نتركه حتى يأتي الامام ؟ اذن لشاع الفساد

وهم البلاء وانتشرت الرذيلة ، وانتهكت حرمات الله * فما لكم كيف

تحكمون * (١)

هنا * علو * ما سبق فان هذا الدليل منقوض بالعقل والشرع

والعرف كما تبين ، بل هي في الحقيقة دعوى لشيوع الرذيلة وتعطيل الشريعة

وهو ظاهر البطلان .

الدليل السابع

لما كان أخذ الزكاة والصدقات والخمس الى القائم مقام الرسول صلى الله عليه وسلم - على ما يراه، وكان في الطبع حسب المال وطلبه، ويجب أن يكون معصوماً، ليوث من منه العدول به من وجهه وانفاقه في غير ما أمر الله به فيكون ذلك حاملاً للناس على الامتناع من أدائها والعصيان في الله لأجلها، انما الامام معصوم . (١)

الرد على هذا الدليل :

١ - هذه الأشياء التي اشتمل عليها الدليل من أخذ الزكاة والصدقات والخمس وصرفها وانفاقها فيما بينه الله عز وجل في كتابه أمر مطلوب سواء على ولي الأمر أو من يوليه هذا الشأن، وهذا لا يشترط في عصمة .

ومن الثابت أن الرسول - صلى الله عليه وسلم - كان يعين عمالاً يستقلون بأمر الصدقات بجمعونها من الأغنياء في كل منطقة ليردوها على فقراء المنطقة فما بقي منها نقل الى بيت المال . (٢)

ولما فتح الله على المسلمين اتسع اختصاص القائم على السلطة المالية فكان يشمل الصدقات والخراج والجزية والفقير والغنيمة، وكان المال الذي يجمع من هذه المصادر يوزع طبقاً لما جاء في كتاب الله وعلى ما جرت به سنة رسول الله - صلى الله عليه وسلم - ، ومع ذلك لم يقل الرسول - صلى الله عليه وسلم - أو خلفاؤه من بعده انه يشترط في هؤلاء العصمة .

(١) انظر: المصباح في اثبات الامامة : ١٧٠ .

(٢) انظر: الاسلام وأوضاعنا السياسية : ٢٣٨ .

إضافة إلى أن الخلفاء الراشدين - وعلى رأسهم أبو بكر وعمر -
رضي الله عنهما - كانوا أعلم بأحادِيث رسول الله - صلى الله
عليه وسلم - التي جاءت بالوعيد والتهديد لمن ولي أمر المسلمين ولله
يعدل بينهم، حيث يقول - صلى الله عليه وسلم - :

" من ولاه الله شيئا من أمور المسلمين فاحتجب دون حاجتهم
وخلتهم وفقهم احتجب الله دون حاجته وخلته وفقه يوم القيامة ^(١)"
وقوله - صلى الله عليه وسلم - :

" ما من أحد يكون على شيء من أمور هذه الأمة فلم يعدد ل
فيهم إلا كبه الله في النار" ^(٢) . وقوله صلى الله عليه وسلم :

" ما من أمير عشرة إلا يؤتى به يوم القيامة مغلولا حتى يفكسه
العدل أو يوقفه الجور" ^(٣) .

فلا غرابة بعد أن علم الصحابة - رضي الله عنهم هذا -
وخاصة الأمراء منهم - أن نجد عمر بن الخطاب - رضي الله عنه -
وقد أرسل له عامله على أذربيجان صفتين من الخبيص ^(٤)، فلما ذاقه
وجد شيئا حلوا فقال للرسول :

" أكل المسلمين تشبّع من هذا في رحالهم ؟ قال : لا ، فقال :
أمالا ، فاردهما - ثم كتب إلى عامله :

أما بعد ، فإنه ليس من كذا ولا كذا ، أشبّع المسلمين من
تشبّع منه في رحالك" ^(٥) .

-
- (١) سنن أبي داود ٣/٣٥٦، ح ٢٩٤٨، المسند ٥/٢٣٩ .
(٢) المستدرک ٤/٩٠، وقال الحاكم: "صحيح الإسناد ولم يخرجاه".
(٣) المسند ٢/٤٣١، مسند الدارمی ٢/١٥٧، شرح السنة للبغوی ١٠/٥٩ .
(٤) الخبيص: نوع من الحلواء، يطبخ من السمن والتمر .
انظر: لسان العرب ٢/٢٠-٢١، مادة (خبص) القاموس المحيط ٣/٣١١
مادة: (خبص) .
(٥) مناقب عمر - رضي الله عنه - : ١٤٦-١٤٧ .

وأيضاً - فإنه ما يدل على نزاهة عمر - رضى الله عنه - وتعهد
عن مال المسلمين وعد الله ، أنه كان يحلف على أيمان ثلاث يقول :
" والله ما أحد أحق بهذا المال من أحد ، وما أنا أحق له من
أحد ، والله ما من المسلمين أحد الا وله في هذا المال نصيب " (١)
وإذا كان الاسلام قد أعزه الله في عهد الخلفاء قبل عيسى
- رضى الله عنه - بشهادة الشيعة ففاده أن هؤلاء الخلفاء قد نشروا
الأمن وحققوا العدل سواء أكان ذلك في جمع الزكاة وغيرها أو صرف
هذا في وجوه انفاقه المذكورة في كتاب الله ، ومع ذلك لم يقل أحد
أنهم معصومون أو اشترط لهم العصمة أو اعترض أحد على السياسة
المالية في عهد الخلفاء قبل على - رضى الله عنه - ، بل لم يوشك
على - رضى الله عنه - أو ثبت عنه أنه اعترض على الخلفاء قبله ، فدل على
أنهم قاموا بالأمر على نهج كتاب الله وسنة رسوله صلى الله عليه وسلم ،
ومع ذلك فهم ليسوا معصومين ، فدل على أنه ليس بل لازم في الامام
العصمة ليقوم على هذه الأشياء التي ذكرها .

٢ - نريد منهم أن يؤثروا لنا بدليل على دعواهم ، حتى يكون قولهم بالعصمة
له سند قوى وبرهان واقعى ، فإنه ليس لدينا ولا عند الشيعة ما يدل
على أن الناس قد امتنعوا عن أداء الزكاة وغيرها في عهد أبى بكر وعمر
- رضى الله عنهما - بحجة أن الخليفة أو نائبه غير معصوم الا يدل هذا
على أن اشترط العصمة ضرب من التخمين .

٣ - قد يمتنع بعض الناس عن أداء الزكاة وغيرها وليس معنى ذلك أن
الامام غير معصوم ، وما كان امتناع قبائل من العرب عن أداء الزكاة بعد
موت الرسول - صلى الله عليه وسلم - لأجل هذا ولم يقل أحد بذلك .
ولكن هل سكت عن هذا خليفة رسول الله أو احتج هؤلاء على أبى بكر
بأنه غير معصوم ؟ اللهم لا شئ من هذا ، بل قد صح عن أبى بكر قوله

” والله لو منعوني عقالا كانوا يؤءونه الى رسول الله صلى الله

عليه وسلم لقاتلتهم على منعه ” . (١)

على أن الاسلام قد وضع نظاما وفرض على الناس حقوقا ليس

لهم أن يمتنعوا عن أدائها فالله عز وجل يقول : ” خذ من أموالهم

صدقة ” (٢) ويقول : ” في أموالهم حق معلوم ” (٣) وطلب ولاية الأمر

تنفيذ شرع الله وهذه لا يشترط فيها العصمة ، حتى يمتنع القوم عن

أداء ما أوجبه الله عليهم فالله عز وجل يقول : ” وما كان لمؤء من ولا مؤمنة

إذا قضى الله ورسوله أمرا أن يكون لهم الخيرة من أمرهم ” . (٤)

٤ -

إذا كانوا يشترطون العصمة في الامام فأين هو هذا الامام في عصرنا

الحاضر ، ألا يكفي لبطلان هذا عدم وجود امام حتى يكون الناس بوجوده

أبعد الى العصيان وأقرب الى أداء ماوجب عليهم ؟

فالواقع والمشاهد أن وجود حاكم بين الناس - حتى ولو لم

يكن معصوما - أحسن حالا وأزجر من عدم وجوده أصلا ، فهلا تحقق

بهذا الغائب شيء ، هل في الأئمة قبله وبعد الحسين - رضي الله عنه

ان لم يتولى أمر الناس واحد منهم .

وإذا كان حقا ما يقولون من أن امامتهم واجبة على الله بالنص

منه عز وجل ومن رسوله فكيف لهؤلاء المعصومين أن يتركوا الناس دون

أن يتولوا أمرهم والا فكيف يحمل الناس على أداء الحقوق وهم

العصيان والامتناع وليس بينهم هذا الامام المعصوم ، وعليه فالتبعية

والاشتم تقنع على هؤلاء الأئمة ان تركوا الناس وشأنهم ، والا يلزمهم عدم

اشتراط العصمة فيمن تولى أمر المسلمين وهذا هو الأقرب والصواب .

(١) البخارى مع الفتح ١٣ / ٢٥٠ ، ٢٢٨٤ ، ٢٢٨٥ ، وسلم ١ / ٢٥٢ ح ٣٢٢ .

(٢) التوبة : ١٠٣ .

(٣) المعارج : ٢٤ .

(٤) الاحزاب : ٣٦ .

المبحث الثالث

دلالة النص على عصمة الأئمة عند الامامية والرد عليه

لعقيدة العصمة عند الامامية مكانا مرموقا - كما تبين - فهي عند هم دين، وكل من يعتقد هذا المذهب يجب عليه الايمان بذلك والاقرار عليه. بينما نجد أن هذا الاعتقاد عند معظم الفرق وعلى رأسهم أهل السنة والجماعة لا يوصف به الا الأنبياء - عليهم السلام - ، والامامية لكي يثبتوا دعواهم أمام هذا التيار المضاد ركنوا الى أدلة ، أخذوا يجمعونها من هنا وهناك ، الا أنهم قد جانبهم الصواب ، وضلوا الطريق ، إذ ظنوا أن ما يقيمون عليه معتقد هم من أدلة - لاتدل على المراد أو أخرى واهية - أقول - ظنوا أن هذا يخفى على كثير من الناس ، الا أن الله قهض لهذا الدين علماء مخلصين ، فأخذوا يدحضون مفترياتهم ، ويفندون أقوالهم ، وصدق الله " بل نقذف بالحق على الباطل فيدمغه فاذا هو زاهق " . (١)

ولقد عرضنا تلك الأدلة في الفصل السابق سواء منها العقلية أو النقلية وبعد أخذ وعطاء ومناقشة ورد تبين لنا أن هذه الأدلة لاتروى علملا ولا تشفى سقيما ، فهي ما بين صحيحة لاتدل على المراد أو ضعيفة أو موضوعة . وإذا كان الأمر كذلك فهل يستسلمون لخصومهم ، أو يتركون عقيدتهم بل ان شئت فقل يتركون دينهم ؟ ، ولكنهم فكروا وقد روا ، وهداهم تفكيرهم الخاطيء الى القول بأن هؤلاء الأئمة الذين نعتقد فيهم هذا الاعتقاد قد نص الله عليهم وأوجب امامتهم على لسان رسوله - صلى الله عليه وسلم - وكل امام ينص على الذي بعده . . . وهكذا . . . وما دام الأمر كذلك فيجب

(١) الأنبياء : ١٨٠ .

أن يكونوا معصومين . وبهذا يظهر لنا مدى اعتقادهم بالنص ليشبتوا به دعوى العصمة ، فإذا ما قالوا بأن الامام معصوم فذلك - صريح ما تقدم من أدلة - لأن الله نص عليه ، وهم حسب عقيدتهم بوجود اللطف على الله أوجبوا أن ينص الله على معصوم ، يعنى : أن يعتقد أن الامامة منصب الهى كالنبوة .

فكما أن الله سبحانه وتعالى يختار من يشاء من عباده للنبوة والرسالة ويؤيد بالمعجزة التى هى كمنص من الله عليه . . فكذلك يختار للامامة من يشاء ويأمر نبيه بالنص عليه وأن ينصبه اماما للناس من بعده للقيام بالوظائف التى كان على النبي أن يقوم بها . (١)

من هنا رأينا أن نتعرض فى هذا البحث للقول بالنص عند الامامية ذاكرين معتقد هم هذا ، لبيان مدى صحة أو فساد داللتهم به على عصمة الأئمة .

وسوف نتناول فى هذا البحث المطالب التالية :

المطلب الأول : ذكر قول الامامية بأن النص دليل العصمة .

المطلب الثانى : ذكر القول بالنص عند الامامية .

المطلب الثالث : بيان بطلان القول بالنص .

(١) انظر: أصل الشيعة : ١٢٨ .

المطلب الأول

نذكر قول الامامية بأن النص دليل العصمة

—

اذا ما قلنا بأن هناك علاقة وثيقة بين الاعتقاد بالعصمة والنص على الامام عند الامامية، فليس هذا من نسج الخيال، وانما قلنا هذا السردوه في كتب القوم التي هي لسان حالهم وتنطق بما يعتقدون اولبيان حقيقة هذه العلاقة رأينا أن نسرد هنا جملة من أقوالهم الثابتة في كتبهم، فمن ذلك ما يلي :

١ - جعفر الصادق وما نسب اليه :

—————

زعم الامامية أن جعفر الصادق - رضى الله عنه - ذهب الى القول بعصمة الأئمة بدليل النص عليهم من الله، حيث يروى ابيـن باهويه القمي - وهو من مروجي المذهب والداعين اليه، هل في مقدمة العلماء والمحدثين عندهم - عن جعفر الصادق قوله :

" لا يكون الامام الا معصوما، ولا نعلم عصته الا بنص الله عز وجل على لسان نبيه - صلى الله عليه وسلم، لأن العصمة ليست في ظاهر الخلقة فتري كالسواد والبياض وما أشبه ذلك، وهي مغيبة لا تعرف الا بتعريف علام الغيوب عز وجل". (١)

٢ - ذكر قول محمد بن الحسن الطوسي :

—————

والطوسي من مشاهير علمائهم، ومحدثيهم في القرن الخامس الهجري، ذكر في كتابه "الاقتصاد فيما يتعلق بالاعتقاد" والذي قال

(١) الخصال : ١/٣٥٢.

عنه العلماء : انه من أوفى الكتب العقائدية الواردة في تلك الحقبة
الزمنية ومن أكثرها عمقا وقدرة على معالجة وابتزاز خصائص الفكر الامامي
في سائل العقيدة (١)

يقول فيه عن علاقة النص بالعصمة مانحة : (ولما كانت العصمة
لاتدرك حسا ولا مشاهدة ولا استدلالا ولا تجربرة ولا يعلمها الا الله
تعالى وجب أن ينص عليه ويبينه من غيره على لسان نبي ، اذ المعجز
لا بد أن يستند الى متقدم لأن الامام لا يعلم أنه امام الا بنص نبي
فاذا نص عليه النبي أو ادعى هو الامامة جاز أن يظهر الله على
يديه علما معجزا كما نقوله في صاحب الزمان اذا ظهر فصار النص
هو الأصل . (٢)

٣ - ذكر قول علي البحراني :

وفي معرض الحديث عن العصمة يقول " علي البحراني :
" ان العصمة شرط في الامام ، ودلنا على أن هو لا ، هم المنصوص
عليهم بالامامة ، فلزم من ذلك أن يكونوا معصومين ، اذ لا شيء من
الامام غير معصوم ، وهو لا ، أئمة بالنص فيكون معصومين ، وحاصل
هذا الدليل أن العصمة شرط في الامام ، والاثنى عشر المذكورين هم
الأئمة بالنص فتجب لهم العصمة . (٣)

٤ - ذكر قول السيد محسن الأمين :

ويبين " الأمين " دلالة النص على العصمة معللا اختيار الله
للامام فيقول :

" الدليل على أن الامام يجب أن يكون منصوبا من الله تعالى ، أن

(١) انظر: كلمة الدكتور محمود المظفر (مقدم الخصال).

(٢) الاقتصاد فيما يتعلق بالاعتقاد ١٣١٣ .

(٣) منار الهدى : ٣٥٠ .

الامام يجب أن يكون معصوما والعصمة لا يطلع عليها الا الله تعالى
لأنه لو كان اختيار الامام بيد الرعية لم يوه من من النزاع والفتن واتباع
البهوى واختيار من ليس بأهل للامامة* (١)

هـ - ذكر قول الشيخ محسن حسن الزين :

وأختتم هذه الأقوال بما ذكره الزين* عن الامامية* قال : لما كانوا
بمعتقدون بوجوب النص على الامام - بحكم العقل والنقل - قالوا ان
النبي - صلى الله عليه وسلم - قد نص عليه وعينه ولم يهمل أمره ، ولما
كان اعتقادهم بوجوب عصمة المعين وكونه أفضل الأمة وأقضاها قالوا
ان الذى عينه رسول الله - صلى الله عليه وسلم - ونصبه اماما ونائبا
عنه هو على بن أبى طالب - رضى الله عنه - لأن العصمة لم توجد
فى غيره* (٢)

ويقول أيضا : * والامامة عند الشيعة لا تكون الابنص وتعيين
والمعين لا يهد أن يكون معصوما كالنبي - صلى الله عليه وسلم - * (٣)

كانت هذه جملة من بعض أقوال الامامية عن علاقة العصمة
بالنص ، وبينان مدى الارتباط بينهما ، فالامام - عندهم - منصوب عليه
من الله تعالى !

والله عز وجل لا ينص الا على معصوم ، فالنتيجة الحتمية عندهم أن

الامام معصوم !

ولما كان ذلك كذلك فالتعرض أقوال الامامية فى

النص على الأئمة ثم نهيهم مدى صحة أو فساد ما ذهبوا اليه وذلك من خلال
المطالب التالية .

(١) الدر الثمين : ١ / ٢٤٤ .

(٢) الشيعة فى التاريخ : ٤٥ - ٤٦ .

(٣) المرجع السابق : ٤٥ .

المطلب الثاني

ذكر القول بالنص على الأئمة عند الامامية

وكما تعودنا - في معظم حديثنا - أننا لا نذكر قولاً أو عقيدة للقوم إلا إذا أشرنا إلى وجود هذا المعتقد أو ذاك القول في كتب القوم التي تعبر عن آرائهم، وجربها على هذا فإننا نستعرض بعضها من أقوال علماءهم على أن يكون هذا بعد ذكر مانسبوه إلى أئمتهم بصدور هذا الموضوع.
أولاً : مانسبوه إلى الأئمة :

لقد نسبوا القول بالنص على لسان الأئمة، واكتفى بذلك بعض النصوص من كتاب "الكافي" للكيني الذي هو من أهم الكتب عند الشيعة ورتبته من حيث الصحة والاعتماد بعد كتاب الله عز وجل، إذ هو في مقابل صحاح الإمام البخاري عند أهل السنة، ولقد ذكر الكيني في "أصول الكافي" روايات عن الأئمة فمن ذلك:

١ - روى عن أبي جعفر قوله:

"لما قضى محمد نبيه واستكمل أيامه، أوحى الله تعالى إليه، أن يا محمد، قد قضيت نبيتك واستكملت أيامك فاجعل العلم الذي عندك والایمان والاسم الأكبر وميراث وآثار علم النبوة في أهل بيتك، عند علي ابن أبي طالب". (١)

٢ - وروى عند أبي عبد الله جعفر الصادق - رضي الله عنه - أنه قال :

"ان الله عز وجل أنزل على نبيه - صلى الله عليه وسلم - كتاباً قبل وفاته، فقال : يا محمد هذه وصيتك إلى النجبة من أهلك، قال : وما النجبة يا جبريل ؟ فقال : علي بن أبي طالب وولد من طيهم السلام -

وكان على الكتاب خواتيم من ذهب فدفعه النبي - صلى الله عليه وسلم -
الى أمير المؤمنين - عليه السلام - وأمره أن يذك خاتما منه ويعمل
بما فيه فدك أمير المؤمنين - عليه السلام - خاتما وعمل بما فيه، ثم
دفعه الى ابنه الحسن - عليه السلام - وهكذا كل واحد يدفعه لما
بعده . . . ثم كذلك الى قيام المهدي * (١)

٣ - وروى الكليني عن سلم بن قيس قال : شهدت وصية أمير المؤمنين
- عليه السلام - حين أوصى الى ابنه الحسن - عليه السلام - وأشهد
على وصية الحسين - عليه السلام - ومحمدا وجميع ولده ورواه
شيخته وأهل بيته، ثم دفع اليه الكتاب والسلاح وقال لابنه الحسن
- عليه السلام - : يا بني أمرني رسول الله - صلى الله عليه وسلم -
أن أوصى اليك وأن أدفع اليك كتيبي - وسلاحي كما أوصى النبي
رسول الله - صلى الله عليه وسلم - ودفع الي كتيبه وسلاحه وأمرني
أن آمرك اذا حضر الموت أن تدفعها الى أخيك الحسين عليه السلام
ثم أقبل على ابنه الحسين - عليه السلام - فقال :
وأمرك رسول الله - صلى الله عليه وسلم - أن تدفعها الي
ابنك هذا، ثم أخذ بيد علي بن الحسين - عليه السلام - ثم قال لعلي
ابن الحسين، وأمرك رسول الله - صلى الله عليه وسلم - أن تدفعها
الى ابنك محمد بن علي وأقرأه من رسول الله - صلى الله عليه وسلم -
ومنى السلام * (٢)

هذه جملة من روايات كثيرة ذكرها الكليني في أصول الكافي

(١) المصدر السابق : ١/ ٢٨٠، ٢٨٦ - ٢٨٧

(٢) المصدر السابق : ١/ ٢٩٧ - ٢٩٨

أردت من سردها بيان أن القول بالنص عقيدة راسخة عند القوم وأنها
جاءت على السنة الأئمة - على حد زعم الامامية - حيث أنهم
معصومون، والمعصوم لا ينص الا على المعصوم مثله،

ثانيا : ذكر أقوال علماء الامامية :

١ - ابن المطهر الحلبي والقول بالنص :

ابن المطهر من الذين تكلموا في هذا الموضوع في كتابه "منهاج
الكرامة"، فهو يذكر عقائد الامامية اجمالا ثم يقول :
" وأنه لما بعث رسوله محمدا - صلى الله عليه وسلم - قام ينقل
الرسالة ونص على أن الخليفة بعده علي بن أبي طالب - عليه السلام -
ثم من بعد علي ولده الحسن الزكي - وهكذا - وأن النبي - صلى الله
عليه وسلم - لم يمت الا عن وصية بالامامة " (١).
٢ - آية الله الزنجاني والقول بالنص :

يقول : " الزنجاني " في كتابه " عقائد الامامية " وتحت عنوان
" عقيدة الشيعة " في أن الامامة بالنص " مانعه :
" وتعتقد الامامية أن الامامة كالنبوة لا تكون الا بالنص من الله
تعالى على لسان رسوله أو لسان الامام المنصوب بالنص اذا أراد أن
ينص على الامام من بعده ، وحكمها في ذلك حكم النبوة بلا فرق فلمس
للناس أن يتحكموا فيمن يعينه الله هاديا ومرشدا لعامة البشر كما
لمس لهم حق تعينه أو ترشيحه أو انتخابه لأن الشخص الذي لسه

(١) منهاج الكرامة : ٤ - ٥ .

من نفسه القدسية استعدادا لتحمل أعباء الامامة العامة قاطبة -
يجب ألا يعرف الا بتعريف الله تعالى .^(١)

٣ - محمد المظفر والقول بالنص :

يرى محمد رضا المظفر - كسلفه - أن الامامة لا تكون الا بنص
معللا ذلك أيضا بأنها كالنبوة ، يتبين لنا ذلك بنقل نصوص من كتابه :
" عقائد الامامية " فهو يقول :

" ان الامامة لا تكون الا بالنص من الله تعالى على لسان النبي أو
لسان الامام الذي قبله ، وليست هي بالاختيار والانتخاب من الناس ."^(٢)

وقال أيضا : " نعتقد أن الامامة كالنبوة لا تكون الا بالنص من
الله تعالى على لسان رسوله - صلى الله عليه وسلم - أو لسان الامام
المنصوب بالنص اذا اراد أن ينص على الامام من بعده . . . ونعتقد أن
النبي - صلى الله عليه وسلم - نص على خليفته والامام في البرهة من
بعده ، فعمير ابن عمه علي بن أبي طالب أميراً للمؤمنين ، وأميناً للوحي
واماماً للخلق في عدة مواطن ."^(٣)

٤ - آية الله الخميني والقول بالنص :

وأختتم هذه الاقوال بما ذكره " الخميني " في كتابه " الحكومة
الاسلامية " فهو يقول :

" اننا نعتقد بالولاية ، وبأن الرسول - صلى الله عليه وسلم -
استخلف بأمر من الله ،"^(٤)

(١) عقائد الامامية الاثنا عشرية ١٨١-١٨٢ .

(٢) عقائد الامامية . ٥٠ .

(٣) المرجع السابق ٦٠-٦١ .

(٤) الحكومة الاسلامية : ٢٠ .

وقال أيضا : " فقد استخلف بأمر من الله من يقوم من بعد ه

على هذه المهام ". (١)

وقال أيضا : " ان الامام منصوص عليه بالذات ". (٢)

وأخيرا يقول : " ولولا تعيينه الخليفة من بعده (لكان) فسير

مبلغ رسالته ". (٣)

وبعد : فهذه أقوال الامامية عن عقيدة النص على الامام

والذى حدا بهم الى القول بذلك ايمانهم بأن الامامة كالنبوة لا فرق

بينهما ولا يخفى فساد هذا القياس ، والقول بالنص مخالف لما عليه

الجمهور الأعظم ، يقول القرطبي :

" ذهب الامامية وغيرها الى أن الطريق الذى يعرف الامام هو

النص من الرسول - صلى الله عليه وسلم - ولا مدخل للاختيار فيه .

وعندنا : النظر طريق الى معرفة الامام واجماع أهل الاجتهاد

طريق أيضا اليه ". (٤)

ويذكر البغدادي قول الامامية بالنص ، الا أنه يرى أن الامامة

تكون بالاختيار فيقول :

" فقال الجمهور الأعظم من أصحابنا ومن المعتزلة والخوارج

والبخارية ، ان طريق ثبوتها الاختيار من الأمة باجتihad أهمل

الاجتهاد منهم واختيارهم من يصلح لها ، وكان جائزا ثبوتها بالنص

(١) المرجع السابق : ٢٥٠ .

(٢) المرجع السابق : ٣٦٠ .

(٣) المرجع السابق : ٢٣٠ .

(٤) الجامع لأحكام القرآن ١/٢٦٥ .

(١) غير أن النص لم يرد فيها على واحد بعينه فصارت الأمة فيها إلى الاختيار.

ويسرى "الماوردي" أن الامامة تنعقد من وجهين :

(٢) "أحد هما : باختيار أهل العقد والحل ، والثاني : بعهد الامامة من قبل ."

ومن عقد ها بالاختيار يقول : " فإذا اجتمع أهل العقد والحل للاختيار

تصفحوا أحوال أهل الامامة الموجودة فيهم شروطها للبيعة منهم أكثرهم فضلا

وأكلهم شروطا ومن يسرع الناس إلى طاعته ولا يتوقفون عن بيعته . " (٣)

وأما انعقاد الامامة بالعهد من قبله ، فكما يقول الماوردي :

" ما انعقد الاجماع على جوازه ووقع الاتفاق على صحته لأمرين عمل

المسلمون بهما ، ولم يتناكر وهما :

أحد هما : أن أبا بكر - رضی الله عنه - عهد بها إلى عمر - رضی الله عنه :

فأثبت المسلمون امامته بعده .

والثاني : أن عمر - رضی الله عنه - عهد بها إلى أهل الشورى فقبلت

الجماعة دخولهم فيها وهم أعيان العصر اعتقاد الصحة العهد بها وخبر

بأبى الصحابة منها . . . فصار العهد بها اجماعا في انعقاد الامامة . " (٤)

وفي الصحيح عن ابن عمر : أنه قال : قيل لعمر - رضی الله عنه -

ألا تستخلف ؟ قال : ان أستخلف فقد استخلف من هو خير مني أبو بكر -

رضی الله عنه - وان أترك فقد ترك من هو خير من رسول الله - صلى الله

عليه وسلم - فأتنوا عليه فقال : رغب وراغب وددت أني نجوت منها كفافا

لا لي ولا على لا أتحمليها حيا وميتا . " (٥)

(١) أصول الدين : ٢٧٦ .

(٢) الأحكام السلطانية / ٦ .

(٣) الأحكام السلطانية / ٧ .

(٤) المصدر السابق : ١٠٠ .

(٥) البخارى مع الفتح ١٣/٥٥ ح ٧٢١٨ ، مسلم ٣/١٤٥٤ ح ١٨٢٣ ، ولغظه :

قريب من لفظ البخارى .

يقول الامام النووي : " وفي هذا الحديث دليل أن النص - صلى الله عليه وسلم - لم ينص على خليفة وهو اجماع أهل السنة وغيرهم " (١) .
ويستدل - أيضا - ابن كثير بهذا الحديث على أن الرسول - صلى الله عليه وسلم - لم ينص على أحد بعينه ، فبعد أن ذكر الحديث قال :
" وظهر أن رسول الله - صلى الله عليه وسلم - لم ينص على الخلافة عينا لأحد من الناس لا أبابكر ، كما زعمه طائفة من أهل السنة ولا لعلي كما يقول طائفة من الرافضة " (٢) .
وعليه فالقول بأن النص هو السبيل الوحيد لتعيين الامام هو ما انفردت به الامامية والجارودية من الزيدية والراوندية من العباسية (٣) .
أما ما عليه جمهور أهل السنة وأصحاب الحديث فهو أن التعيين غير ثابت بالنص بل بالاختيار ، يقول الجويني :
" اتفق المنتمون الى الاسلام على تفرق المذاهب ، وتباين المطالب على ثبوت الامامة ، ثم أطبقوا على أن سبيل اثباتها النص ولا اختيار ، وقد تحقق بالطرق القاطعة والبراهين اللامعة بطلان مذاهب أصحاب النصوص . وان أردنا أن نعتد اثبات الاختيار من غير التفات الى ابطال مذاهب مدعى النصوص أسندناه الى الاجماع ، قائلين : ان الخلفاء الراشدين انقضت أيمانهم وتصرفت نوبهم ، وانسحبت على قم المسلمين طاعتهم ، وكان مستند أمورهم صفقة البيعة ، فأما أبو بكر فقد تواترت البيعة له يوم السقيفة ، وكان عمر ولي عهد ، وتعين عثمان من الستة المذكورة في الشورى بالبيعة ، ولما انتهت النوبة السوية على - رضي الله عنهم - طلب بالبيعة : فأول من بايعه طلحة والزبير " (٤) .
وبعد : فالقول بالنص على الأئمة الاثنى عشر لا أساس له من الصحة كما تدعى الامامية وسوف نبين ذلك في البحث التالي بالدليل باستعراضنا لبعض الحوادث والوقائع التي تدلنا على بطلان دعوى النص وهذا هو موضوع الكلام في المطلب التالي :

(١) مسلم - مع النووي ١٢ / ٢٠٥ - ٢٠٦ .

(٢) البداية والنهاية ٥ / ٢٥٠ .

(٣) انظر: أصول الدين : ٢٧٦ .

(٤) غياث الأمم : ٤٢ - ٤٣ .

المطلب الثامن

بيان بطلان النص على الأئمة

ان القول بالنص على الأئمة الاثنى عشر لذي الامامية بنص الرسول
- صلى الله عليه وسلم - والأئمة من بعده لمن أعظم الكذب على الرسول صلى الله
عليه وسلم - وعلى الأئمة أيضا، فلم يثبت عن الرسول - صلى الله عليه وسلم -
هذا، ولم تقله الأئمة من أهل البيت الذين هم أحرص ما يكونون على اتباع
الحق ولا يخافون في الله لومة لائم وفي مقدمتهم علي - رضي الله عنه -
كما أن الأئمة أنفسهم كعلي والصادق - رضي الله عنهما - قد ذكروا
أن النبي - صلى الله عليه وسلم - لم ينص على أحد من أهل البيت كما
سنذكره بعد .

ولو كانت هناك نصوص صريحة قالها الرسول - صلى الله عليه وسلم -
كيف تخفى على أصحاب رسول الله - صلى الله عليه وسلم - . لذا يقول
الجويني: " ان ادعى الامامية نصا جليا على علي - رضي الله عنه - في
شهاد من الصحابة ومحفل عظيم - فنعلم بطلان هذه الدعوى، فان مثل هذا
الأمر العظيم لا يترك في مستقر العادة كما لم يترك تولية رسول الله - صلى الله
عليه وسلم - معاذ بن اليمن وزيدا وأسامة بن زيد وعقد الولاية لهم وتفويض
الجيوش اليهم، واجتباء الأخرجة الي بعضهم، وكما لم يخف تولية أبي بكر وعمر
وجعل عمر الأمر شورى بينهم ولو جوزنا انكثام هذه الأمور الظاهرة لم نأمن من
أن يكون القرآن عورض ثم كتبت معارضته، وكل أصل يكر على ابطال النبوة
فهو حري بالابطال". (١)

(١) الارشاد / ٤٢٠ .

وإذا كان هناك نص وأن جميع أصحاب رسول الله - صلى الله عليه وسلم - اتفقوا على جحد ذلك النص وكتمانه - كما يزعم الشيعة - وإن اتفقت طبائعهم كلهم على نسيانه فالسوء ال الذي يفرض نفسه - كما يقول ابن حزم :

" فمن أين وقع الي الروافض أمره ومن بلغه المهم^(١) . ويجب بقوله :

" كل هذا هوس ومحال فبطل أمر النص على علي - رضي الله عنه - " .^(٢)

وهناك وقائع كثيرة تدلنا على بطلان القول بالنص وهي كثيرة نذكر بعضها ، إذ في اعتقادي أن كل واحدة منها كافية لإبطال تلك الدعوى بالنص على الأئمة ، إضافة إلى شهادة الأئمة انفسهم وأهل البيت بعدم وجود نص على أحد منهم أو من أهل البيت . ويشتمل هذا المطلب على ما يلي :

- ١ - ذكر الوقائع على عدم النص .
- ٢ - شهادة الأئمة وأهل البيت بعدم النص .

أولا : ذكر الوقائع على عدم النص :

- ١ - طلب العباس من علي - رضي الله عنهما - فيمن تكون الخلافة :

روى البخاري عن عبد الله بن عباس - رضي الله عنهما - أن علي بن أبي طالب - رضي الله عنه - خرج من عند رسول الله - صلى الله عليه وسلم - في وجعه الذي توفي فيه ، فقال الناس : يا أبا الحسن كيف أصبح رسول الله - صلى الله عليه وسلم - ؟ فقال : أصبح بحمد الله بارئاً . فأخذ بيده عباس بن عبد المطلب فقال له : أنت والله بمسند

(١) الفصل : ٤ / ٩٨ .

(٢) المصدر السابق ٤ / ٩٨ .

ثلاث عبد العما واني والله لأرى رسول الله - صلى الله عليه وسلم -
سوف يتوفى من وجعه هذا ، انى لأعرف وجوه بنى عبد المطلب عند
الموت . اذهب بنا الى رسول الله - صلى الله عليه وسلم - فلنساله
: فيمن هذا الأمر ؟ فان كان فينا علمنا ذلك ، وان كان فى غيرنا - ا
علمناه فأوصى بذلك صلى الله عليه وسلم : انا والله لئن سألتها رسول الله صلى الله
عليه وسلم - فمنعناها لا يعطيناها الناس بعده . **أهيا والله لا البلى**
رسول الله - صلى الله عليه وسلم .^(١)

ونستنتج من هذا الحديث ، ومن الحوار الذى دار بين العباس
وعلى - رضى الله عنهما - أنه لم يوجد نص على أحد من آل البيت
لما يلى :

أ - أن العباس - رضى الله عنه - ليس لديه نص على ائمة أحد من
آل البيت والا ما طلب من على - رضى الله عنه - أن يسأل
النبي - صلى الله عليه وسلم - هذا الأمر .

ب - ذكر القاضى عبد الجبار : أنه لو كان هناك نص على على لقال :
يا علم أما تعلم أن رسول الله صلى الله عليه وسلم - قد نص على
وجعلنى حجة على العالم ، واستخلفنى وولدى على أمته الى يوم
القيامة ، وكيف نسيت مع قرب العهد .^(٢)

ولنا سوء ال : هل مثل هذا الأمر العظيم - وهو النص على على -
رضى الله عنه - وولده - ينسأه العباس وعلى - رضى الله عنهما - ؟
ولو فرضنا جد لا أنهما نسبا نص الرسول - صلى الله عليه وسلم -
فهل نسي الصحابة - رضى الله عنهم - أيضا وفيهم من يحب عليا رجا

(١) تقدم تخريجه : ص :

(٢) انظر : تثبت دلائل النبوة : ٢٥٦ .

أكثر من غيره؟ ومن هنا نعلم بطلان النعي، واذ كيف يحصل الاجتماع من الصحابة على تولية الخلفاء الثلاثة مع وجود نعي على علي بن أبي طالب ذلك.

٢ - حادثة السقيفة:

ما جرى في سقيفة بني ساعدة من اجتماع الأنصار ومن بعدهم المهاجرين، وما جرى من نقاش وأخذ ورد، ثم في نهاية الأمر يفسح الرأي والاختيار على أبي بكر - رضي الله عنه -، وكل هذا يدل على أن الرسول - صلى الله عليه وسلم - لم ينص على أحد بعينه، لا على ولا غيره.

وحدثت السقيفة ومبايعة أبي بكر - رضي الله عنه -، مشهور في كتب السنة والتاريخ، ولقد ذكر البخاري - رحمه الله - هذه الحادثة بإيجاز وذلك فيما رواه عن عائشة - رضي الله عنها - أنها قالت:

" واجتمعت الأنصار إلى سعد بن عباد في سقيفة بني ساعدة فقالوا: منا أمير ومنكم أمير، فذهب إليهم أبو بكر وعمر بن الخطاب وأبو عبيدة بن الجراح، فذهب عمر إليهم، فأسكته أبو بكر، وكان عمر يقول: والله ما أردت بذلك إلا أني قد هيأت كلاماً قد أعجبني خشيت أن لا يبلغه أبو بكر. ثم تكلم أبو بكر فتكلم أهل بيعة الناس، فقال فسي كلامه: نحن الأمراء وأنتم الوزراء، فقال حباب بن المنذر: لا والله لا نفعل، منا أمير ومنكم أمير، فقال أبو بكر: لا، وليكن الأمراء وأنتم الوزراء. هم أوسط العرب داراً، وأقربهم أحساباً، فبايعوا عمر أو أبا عبيدة. فقال عمر: بدل نبايعك أنت، فأنت سيدنا وخيرنا، وأحبنا إلى رسول الله - صلى الله عليه وسلم -، فأخذ عمر بيده، فبايعوه.

وبإيمه الناس . فقال قائل :

" قتلتم سعد بن عبادة ، فقال عمر : قتله الله " . (١)

والقصة ذكرها الطبري وابن الأثير وابن كثير مفصلة ، ومفادها كما ذكر البخاري أنه قد تمت مبايعة أبي بكر - رضي الله عنه - للخلافة باجماع الصحابة - رضي الله عنهم . (٢)

ونستنتج مما جرى في سقيفة بني ساعدة ما يلي :

أ - اتفاق الصحابة - رضي الله عنهم - من المهاجرين والأنصار على مبايعة أبي بكر - رضي الله عنه - بدل علي أنه لم يكن هناك نص من الرسول - صلى الله عليه وسلم - في حق أحد ، إذ لو كان هناك نص لذكره الصحابة - رضي الله عنهم - ، وهم الذين بايعوا الرسول - صلى الله عليه وسلم - على أن يقولوا الحق أينما كانوا لا يخافون في الله لومة لائم ، وكما قال الحافظ ابن كثير في رد علي الشبهة :

" لو كان الأمر كما ذهبوا لما رد ذلك أحد من الصحابة فانهم كانوا أطوع لله ولرسوله في حياته وبعد وفاته من أن يفتاتوا عليه فيقدوا غير من قدمه ، ويؤخروا من قدمه بنصي ، حاشا وكلا ولما ، ومن ظن بالصحابة - رضوان الله عليهم - ذلك فقد نسبهم بأجمعهم إلى الفجور والتواطؤ ، على معاندة الرسول - صلى الله عليه وسلم - ومضادتهم في حكمه ونصه ، ومن وصل من الناس إلى هذا المقام فقد خلع ربة الاسلام وكفر باجماع الأئمة الأعلام " . (٣)

(١) البخاري - مع الفتح : ٢٠٧ / ٢٠٧٦٨

(٢) انظر : تاريخ الطبري ٢ / ٢٠٥ - ٢٠٩ ، الكامل لابن الأثير ٢٢٦٨ - ٢٣١

الهداية والنهاية ٥ / ٢٤٦ - ٢٥٠

(٣) الهداية والنهاية ٥ / ٢٥٢

ب- لو كان هناك نص على علي - رضي الله عنه - لذكره الأنصار واحتجوا به على المهاجرين ، يقول السرازي :

« الأنصار - رضي الله عنهم - طلبوا الامامة لأنفسهم فمنعهم أبو بكر - رضي الله عنه - فلو كان هذا النص موجودا لقالوا له : انا أردنا أن نأخذها لأنفسنا بالظلم والغصب ، فكما منعتنا عنها فنحن نمنعك من هذا الغصب والظلم ، ونرد الحق إلى أهل - وهو علي - رضي الله عنه - فان الخصم متى وجد مثل هذه الحجة القاهرة امتنع سكوتة عنها » . (١)

ج- لو كان هناك نص على علي - رضي الله عنه - لكان من الواجب عليه أن يبينه ، وخاصة اذا علمنا - حسب معتقد الامامية - أن النص يوحى من الله ، فكيف خالف علي - رضي الله عنه - أمر الله فسلم الأمر لغير أهله ورضى به ؟ ألمس في هذا تنقيح من حقه - رضي الله عنه ؟ وحاشاه أن يكون كذلك .

ذكر ابن حجر عن القرطبي قوله - في الشيعة - :

« وهو لا تنقصوا عليا من حيث قصدوا تعظيمه ، لأنهم نسبوه -

مع شجافته العظيم ، وصلابته في الدين - إلى المداهنة والفتنة -

والاعراض عن طلب حقه مع قدرته على ذلك » . (٢)

٣ - مبايعة علي - رضي الله عنه - للخلفاء قبله :

من الثابت أن عليا - رضي الله عنه - قد بايع الخلفاء قبله

طائعا مختارا ، وان دل هذا فانما يدل على أنه لو كان هناك نص

لذكره ، واحتج به ، أو امتنع عن المبايعة على أقل تقدير ، والا فكما يقول

(١) معالم أصول الدين : ١٣٨ .

(٢) فتح الباري : ٥ / ٣٦٢ .

ابن حزم :

" كيف حل لعلي - رضي الله عنه أن يبائع طائعا رجلا اما كافر
واما فاسقا جايدا - على حد قولهم - لنص رسول الله - صلى الله
عليه وسلم - وبعينه على أمره ويجالسه ويواليه الى أن مات ثم يبائع
بعده عمر بن الخطاب مبادرا غير متردد ساعة فما فوقها غير مكره بل
طائعا وصحبه وأعانه على أمره . ثم قهمل ادخاله في الشورى أحد
سنة رجال ، فكيف حل لعلي - رضي الله عنه - عند هؤلاء الجهال
أن يشارك بنفسه في شورى ضالة " . (١)

ومن هنا نعلم أنه لا نص ، وأن عليا - رضي الله عنه - بايـع
الخلافة قبله ، لأنه رأى أنهم على الحق ، ولما تولى الامارة بعده عثمان
- رضي الله عنه - ما عاب على الخلافة قبله ، أو ذكر ما يدل على
هضمهم حقه ، يقول ابن حزم :

" فما غير حكما من أحكام أبي بكر وعمر وعثمان ، ولا أبطل عهدا
من عهدهم ، ولو كان ذلك باطلا لما كان في سعة من أن يعضى
الباطل وينفذه ، وقد ارتفعت الثقة عنه " . (٢)

وأيا - ذكره الدكتور محمد التركمانى * أن مبايعة علي
- رضي الله عنه - للخلافة قبله تدل على عدم وجود نص على علي
- رضي الله عنه فقال :

" ومن المعلوم أن علي بن أبي طالب - رضي الله عنه - قد بايـع
أبا بكر بالخلافة ، فهل يحقل أن علي بن أبي طالب بايـع أبا بكر

(١) الفصل : ٤ / ٢٦٠

(٢) المصدر السابق ٥ / ٩٧٠

وأخبر حديثا سمعه من رسول الله - صلى الله عليه وسلم - يكفسه بالخلافة، ثم لم يحتج عند استخلاف أبي بكر لعمر بأنه أحق منه لنفسه النبي - صلى الله عليه وسلم - على امامته ؟ ولم شارك في الشورى بعد مقتل عمر بن الخطاب ان كان قد نص على امامته ؟ .

وكان يكفيه أن يعلن امامته للناس ويكفيه موافقة البحث والاستقصاء
ثلاثة أيام ثم اختار غيره . (١)

ويقول أيضا : " وهل يظن الا جاهل أن علي ابن أبي طالب - رضي الله عنه - قد علم الخبر بامامته وكتبه خوفا على نفسه وهنوا الهطل الشجاع الذي لا يهاب الموت . " (٢)

ولا يقف - رضي الله عنه - الى هذا الحد من المباينة ، بل نجده يعترف بصحة خلافة أبي بكر وعمر وعثمان - رضي الله عنهم - فيقول في كتاب أرسله الى معاوية - رضي الله عنه - :
" انه بايعني القوم الذين بايعوا أبا بكر وعمر وعثمان طيبين مابهموم عليه ، فلم يكن للشاهد أن يختار ولا للغائب أن يرد ، وانما الشورى ، للمهاجرين والأنصار ، فان اجتمعوا على رجل سمواه ائمة كان ذلك لله ، رضي ، فان خرج من أمرهم خارج بطعن أو بدعة رده الى ماخرج منه ، فان أبي قاتلوه طوي ، اتباعه غير سهل الموت منين ، وولاه الله ماتولى . " (٣)

(١) تعريف بمذهب الشيعة الامامية : ٣٣ .

(٢) المرجع السابق : ٣٤ .

(٣) نهج البلاغة ٣ / ٧٠ .

وذكر هذا الكلام في أهم المصادر عند القوم - وهو " نهج البلاغة " -
- يدل على صحة خلافة أبي بكر وعمر وعثمان - رضي الله عنهما -
وأنة لا يوجد نص ، والا لذكره - رضي الله عنه - لمعاوية - رضي الله عنه -
ولم يقل بأن الأمر شورى ، فدلنا هذا على بطلان النص .

٤ - تنازل الحسن - رضي الله عنه - عن الخلافة لمعاوية - رضي الله عنه :

روى البخارى - رحمه الله - خبر المصلح هذا عن اسرايمسـل
أبي موسى قال : سمعت الحسن يقول : " استقبل والله الحسن بن
على معاوية بكتائب أمثال الجبال ، فقال عمرو بن العاص : انى لأرى
كتائب لا تولى حتى تقتل أقرانها ، فقال له معاوية = وكان والله
خير الرجلين - أى عمرو ، ان قتل هؤلاء هؤلاء هؤلاء هؤلاء من
لى بأمر المسلمين ، من لى بنسائهم ، من لى بضيعتهم ، فبعث اليه
رجلين من قريش من بنى عبد شمس ، عبد الرحمن بن سعة وعبد الله
ابن عامر بن كريب ، فقال : اذها الى هذا الرجل فأعرضا عليه وقولا له
واطلبا اليه . فأتياه فدخلا عليه فتكما وقالا له وطلبا اليه ، فقال لهما
الحسن بن على : انا بنو عبد المطلب قد أصبنا من هذا المال ، وان
هذه الأمة قد عاشت فى دمائها ، قالا : فانه يعرض عليك كذا كذا
ويطلب اليك ويسألك ، قال :

فمن لى بهذا ؟ قالا : نحن لك به ، فما سأهما شيئا الا قالا :
نحن لك به فصالحه . فقال الحسن : ولقد سمعت أبا بكر يقول :
رأيت رسول الله - صلى الله عليه وسلم - على المنبر - والحسن بن
على الى جنبه - وهو يقبل على الناس مرة وعليه أخرى ويقول : ان ابنى

(١)

هذا سيد ولعل الله أن يصلح به بين فئتين عظيمتين من المسلمين".
وخبر الصلح بين الحسن ومعاوية - رضى الله عنهما - قد روتته
- أيضا - كتب التاريخ و خلاصته :

بإسع الناس الحسن بن علي - عليه السلام - بالخلافة، ثم خرج
بالناس حتى نزل المدائن، وبعث قيس بن سعد على مقدمته فسي
اثنى عشر ألفا، وأقبل معاوية في أهل الشام حتى نزل مسكن^(٢)، فبينما
الحسن في المدائن إذ نادى مناد في العسكر: ألا إن قيس بن
سعد قد قتل، فانفروا، فانفروا، ونهبوا سرادق الحسن - عليه السلام -
حتى نازعوه بساطا كان تحته، وخرج الحسن حتى نزل المقصورة
البيضاء بالمدائن . . فلما رأى الحسن - عليه السلام - تفرق الأمر
عنه بعث إلى معاوية يطلب الصلح، وبعث معاوية إليه عبد اللهب
عامر وعبد الرحمن بن سعرة بن حبيب بن عبد شمس، فقدموا على
الحسن بالمدائن فأعطياه ما أراد، وصالحاه على أن يأخذ من يهت
مال الكوفة أشياء اشترطها، فلما اصطلحا قام الحسن في أهمل
العراق فقال :

يا أهل العراق انه سخي بنفس عنكم ثلاث : قتلكم أبي، وطعنكم
أباي، وانتهاكم متاعي^(٣).

ويدلنا خبر الصلح، وتنازل الحسن لمعاوية بالخلافة على أنه
لا يوجد نص عند الحسن - رضى الله عنه - يفيد أحقيته بالخلافة

(١) البخارى مع الفتح ٥/٣٠٦-٣٠٧ ح ٢٧٠٤.

(٢) موضع قريب من أوانا على نهر دجيل بغداد .

انظر : معجم البلدان ٥/١٢٧.

(٣) انظر : تاريخ الطبرى ٥/١٥٩-١٦٠، الكامل لابن الأثير ٣/٤٠٤ .

البداية والنهاية ٣/١٤-١٦.

اذ لو كان لذكره ولما طلب الصلح، والا لخالف وصية رسول الله

صلى الله عليه وسلم .

يقول ابن حزم :

° فلو كان الأمر في الإمامة على ما يقول هو لا ° السخفا °، لما كان

الحسن - رضى الله عنه - في سعة من أن يسلمها لمعاوية - رضى الله عنه

فيمينه على الضلال وعلى ابطال الحق وهدم الدين فيكون شريكه في كل مظلمة

ويبطل عهد رسول الله - صلى الله عليه وسلم - ° (١)

ثانيا : شهادة الأئمة وأهل البيت بعدم النص :

فيما سبق من وقائع وحوادث كلها تدلنا على بطلان القول بالنصي

وكان ذلك يكفي لبيان فساد هذه الدعوى ، الا أننا سوف ندلل على صدق ما

توصلنا اليه بشهادة الأئمة أنفسهم ، وشهادة أهل البيت ، كما روت لنا كتب

السنة أو كتب التاريخ ، وفيما يلي بيان ذلك :

١ - ذكر قول علي - رضى الله عنه - بعدم النص :

° روى الامام احمد عن عبد الله بن سبيع قال : سمعت عليا

- رضى الله عنه - يقول : ° لتخضبن هذه من هذا فما ينتظر بهسى

الا شقي ، قالوا يا أمير المؤمنين : فأخبرنا به نبي عترته ، قال :

اذا نال الله تقتلون بي غير قاتلي ، قالوا : فاستخلف علينا ، قال : لا

ولكن أترككم الي ما ترككم اليه رسول الله - صلى الله عليه وسلم ، قالوا

: فما تقول لربك اذا أتيت ، قال : أقول : اللهم تركتني فيهم ما بد ا

لك ثم قبضتني اليك وأنت فيهم ، فان شئت أصلحتهم وان شئت أفسدتهم (٢).

(١) الفصل : ٤ / ١٠٥ .

(٢) المسند ١ / ١٣٠ ، قال محب الدين الخطيب : اسناده صحيح (انظر :

هامش العواصم من القواصم ص ١٩٩) .

ونقل الحافظ ابن كثير عن الامام البيهقي فيما يرويه باسناده عن
أبي وائل شقيق بن سلمة الأسدي أحد سادة التابعين أنه قيل
لعلي : * ألا تستخلف علينا ؟ قال : ما استخلف رسول الله صلى الله
عليه وسلم - فأستخلف ولكن ان يرد الله بالناس خيرا فسيجمعهم
بعدي علو خيرهم ، كما جمعهم بعد نبيهم على خيرهم * . (١)

وذكر الطبري وابن الأثير أن محمد بن الحنفية قال : كنت مع
أبي حين قتل عثمان - رضى الله عنه - فقام فدخل منزله ، فأتاه
أصحاب - رسول الله - صلى الله عليه وسلم - فقالوا : ان هذا الرجل
قد قتل ولا بد للناس من امام ، ولا نجد اليوم أحدا أحق بهذا الأمر
منك ، ولا أقدم سابقة ولا أقرب من رسول الله - صلى الله عليه وسلم -
فقال : لا تفعلوا فاني أكون وزيرا خيرا من أن أكون أميرا ، فقالوا : لا والله
ما نحن بفاعلين حتى نبايعك ، قال : ففي المسجد فان بيعتي لا تكون
خفيا ولا تكون الا عن رضا المسلمين * . (٢)

وفما سبق يتضح لنا أنه لا يوجد نص على علي - رضى الله عنه -
ولا على غيره ، ان أنه لم يستخلف بعده أحدا ، كما أنه أيضا رفض الامارة
حينما أرادوا منه ذلك ، وأخيرا تم الأمر له بالمبايعة .

ومما يقوى هذا ما رواه البخاري عن الأسود قال : * ذكروا عند
عائشة أن عليا - رضى الله عنه - كان وصيا ، فقالت : متى أوصى
اليه ؟ وقد كنت مسندته الي صدرتي - أو قالت : حجرتي - فدعا
بالبطست ، فلقد انخست في حجرتي فما شعرت أنه قد مات ، ففتى أوصى
اليه ؟ (٤)

-
- (١) البداية والنهاية ٥ / ٢٥٠ - ٢٥١ ، قال محب الدين الخطيب : وهذا
الحديث جيد الاسناد (انظر : هامش العواصم من القواصم ص ١٩٩) .
(٢) تاريخ الطبري ٤ / ٤٢٧ ، الكامل ٣ / ٩٨ .
(٣) انخست : بالنون والخاء المعجمة ثم نون مثلثة ، أى : اتشنى ومال .
انظر : فتح الباري : ٥ / ٣٦٣ .
(٤) البخاري مع الفتح ٥ / ٣٥٦ ح ١٤٨ / ٨ ، ٢٧٤١ ح ٤٤٥٦٣ .

وقد جاء في " نهج البلاغة " - وهو من الكتب المعتمدة عند
الامامية - أن عليا - رضي الله عنه - لما جاءه القوم يباهموه بمسد
قتل عثمان - رضي الله عنه - خطبهم وقال :
" دعوني والتمسوا غيري ، فانا مستقبلون أمرا له وجوه وألسان . .
واعلموا أني ان أحببتكم ركبت بكم ما أعلم ، ولم أصح الي قول القائل
وعتب العاتب ، وان تركتموني فانا كأحدكم ، ولعلي أسمعكم وأطوعكم
لمن وليتموه أمركم وأنا لكم وزيراً خير لكم مني أميراً . (١)
وجاء - أيضا - أنه خاطب طلحة والزبير - رضي الله عنهما -
بعد بيعته بالخلافة فكان مما قاله :

" والله ما كانت لي في الخلافة رغبة ولا في الولاية ارادة
ولكنكم دعوتوني اليها ، وحملتوني عليها " . (٢)
من هذا كله نستنتج أن قول الامامية بالنص على علي
- رضي الله عنه - كذب وافتراء على رسول الله - صلى الله عليه وسلم -
وعلى علي - رضي الله عنه - واذا ما تبين بطلان النص على علي فهاقي
الأئمة من باب أولى .

٢ - ذكر قول جعفر الصادق - رضي الله عنه :

ذكر الأصفهاني - الشيعي - في " مقاتل الطالبين " : أن
بني هاشم اجتمعوا لهفتاروا واحدا من بينهم ، وقد رشح أبو جعفر
المنصور محمد بن عبد الله بن الحسن - محمد النفس الزكية - ودعا
أبوه عبد الله بن الحسن له ، ولكنهم لم يبتوا في الأمر لغيبة أبي عبد الله
الصادق ، وقال قائلهم : لم يجتمع أصحابنا بعد ، ولو اجتمعوا فعلنا

(١) نهج البلاغة ١/١٨١-١٨٢ .

(٢) المصدر السابق ٢/١٨٤ .

ولسنا نرى أباه عبد الله جعفر بن محمد ، فأرسل إليه ابن الحسن فأبى
أن يأتي ، ثم ذهبوا إليه فدعوه إلى بيعة محمد ، فقال الصادق مخاطباً
عبد الله بن الحسن :

" انك شيخ ، وان شئت بايعتكم ، وأما ابنك فوالله لا أبايكم
وأدعك " . (١)

ويقول محمد أبو زهرة معلقاً على هذا الخبر :

" وان هذا الخبر يدل على أمرين :

أحدهما : أن الخلافة ليس فيها وصاية لأشخاص معينين في نظر
الصادق - رضي الله عنه - وأن الخليفة يختار بالبيعة والاختيار .
وثانيها : أنه ما كان يرى أن منصب الإمامة ملوّه بوجوده لأن هذه
الوقائع كانت حوالي سنة ١٢٥ من الهجرة النبوية ، أي أنها كانت
بعد وفاة الإمام أبي جعفر محمد الباقر - رضي الله عنهم أجمعين -
فلو كان منصب الإمامة ملوّه ما استعد لبيعة الإمام عبد الله بن
الحسن ، والخلاف بين الرجلين ما كان على مبدأ الاختيار والبيعة ، بل
كان على الشخص الذي يختار ويبايع " . (٢)

ومن هذا يتبين لنا أن أهل البيت ليس لديهم ما ينص على أحد
بعميه ، والا ما اجتمعوا لاختيار الإمام ، وأيضاً لو كان هناك نص لاحتج
به " الصادق " لاثبات إمامته ، إلا أنه لم يذكر هذا بل كان رأيه أن
يلتزم عبد الله بن الحسن بن علي بن علي ابنه .

(١) انظر : مقاتل الطالبين : ٢٥٤ .

(٢) الإمام الصادق : ٢٠٢ .

٣ - ذكر قول الحسن من الحسن "الحسن المشفى" - رضى الله عنه - :

روى ابن سعد فى طبقاته عن الفضيل بن مرزوق قال :

سمعت الحسن بن الحسن يقول لرجل ممن يغلو فيهم :

"ويحكم أحبونا لله ، فان أطعنا الله فأحبونا ، وان عصينا الله فأبغضونا
قال : فقال له رجل : انكم قرابة رسول الله أهل بيته ، فقال : ويحك
لو كان الله مانعا بقرابة من رسول الله أحدا بغير طاعة الله لنفح
بذلك من هو أقرب اليه منا أبا وأما ، والله انى لأخاف أن يضاعف للمعاصي
منا العذاب ضعفين ، وانى لأرجو أن يوهب تى المحسن منا أجره مرتين
ولمكم ، اتقوا الله وقولوا فينا الحق فانه أبلغ فيما تريدون ، ونحن نرضى
به منكم ، ثم قال :

لقد أساء بنا آباؤنا ان كان هذا الذى تقولون من دين الله

ثم لم يظلمونا عليه ، ولم يرغبونا فيه ، قال : فقال له الرافضى بألم يقل

(١)

رسول الله - صلى الله عليه وسلم - لعلى " من كنت مولا فاعلى مولا " .

فقال : أما والله أن لو يعنى بذلك الامرة والسلطان لأفصح لهم بذلك

كما أفصح لهم بالصلاة والزكاة وصيام رمضان وحج البيت ، ولقال لهم :

أهبها الناس هذا ولمكم بعدى ، فان أنصح الناس كان للناس رسول الله

- صلى الله عليه وسلم - ولو كان الأمر كما تقولون ان الله ورسوله اختار

عليا لهذا الأمر والقيام بعد النبى - عليه الصلاة والسلام - ان كان

لأعظم الناس فى ذلك خطيئة وجرا ان ترك ما أمره به رسول الله

- صلى الله عليه وسلم - أن يقوم فيه كما أمره أو يعذر فيه الى الناس (٢)

(١) تقدم تخريجه : ص .

(٢) الطبقات الكبرى ٥ / ٣١٩ - ٣٢٠ .

ولقد ترتب على قول الامامية بعصاة الأئمة مفسد خطيرة ، نذكرها فى

الفصل التالى :

(١) الطبقات الكبرى ٥ / ٣٢٤ - ٣٢٥ .

الفصل الخامس

المفاسد المترتبة على القول بعصمة الأئمة

ويشتمل على :

- * المفعة الأولى : الفارق في الأئمة
- * المفعة الثانية : القول بحرف القرآن
- * المفعة الثالثة : مساواة الأئمة بالأنبياء
- * المفعة الرابعة : بطون مدفوعة أبي بكر وعمر وعثمان رضي الله عنهم
- * المفعة الخامسة : تعطيل الشريعة
- * المفعة السادسة : رسم آل البيت بالكذب والنفار " باسم التقية "

قد يتبلى رالى الذهن سوء ال - وهو وارد لا محالة مادنا أخذنا على عاتقنا دراسة هذه العقيدة وبيان زيفها وابطالها كما اتضح لنا وشهادة الأئمة أنفسهم ، والسوء ال اذن : ماذا يضر الاسلام أو العقيدة الاسلامية اذا قلنا بعصمة هؤلاء الأئمة ؟ بل من الممكن أن يقال ان هذا أحوط للشرعية وأسلم لأهلها ان والحالة هذه يتيقن لدى الناس صحة ما يمتنعون به ويعملون به من أحكام الشريعة ، لأن عصمة الامام قد أراحتهم من مزاحمة الآراء واختلاف الأقوال التي تقع اجتهادا من علماء الأمة أهل الاجتهاد والفتوى . وهكذا يبدو أن هؤلاء القوم مصيبون ان ينشدون الحق من أئمة أهل البيت الذين أخذوا العلم عن النبي - صلى الله عليه وسلم - كل امام عن من قبله حتى تنتهي السلسلة الى النبي - محمد صلى الله عليه وسلم - ، وعلى هذا الأساس فهم قد أحاطوا بكل ما فيه المصلحة والخير للمسلمين ، كما يقول " الخميني " عنهم :

" ونعتقد فيهم الاحاطة بكل ما فيه مصلحة للمسلمين " . (١)

على أننا نقول بعد هذه الدراسة ان لهؤلاء القوم أهدافا لا تقف عند هذا الحد من الاعتقاد ، بل يهدفون من وراء هذا المعتقد الذي هو حقا عجيب وفريد على العقيدة الاسلامية أشياء قد تخفى على الكثيرين ، وهذا هو ما نقصد بيانه في هذا الفصل .

فلقد ترتب على هذه العقيدة مفاصد خطيرة على الاسلام وأهله وكيف لا وعصمة الأئمة عند هم عقيدة رئسية لدرجة أنهم يكفرون مخالفهم فيها وهذا ليس قولنا وإنما قول علماء الامامية .

روى الزنجاني في عقائده عن الصدوق قوله :

" اعتقادنا في الأنبياء والرسل والأئمة والملائكة أنهم معصومون مطهرون

(١) الحكومة الاسلامية : ٩١ .

من كل دندس وولئهم لا يذنبون لاصغيرا ولا كبيرا، ولا يعصون الله ما أمرهم
وفعلون ما يؤمرون، ومن نفى عنهم العصمة في شيء من أحوالهم فقد جهلهم
ومن جهلهم فهو كافر^(١).

يظهر لنا من هذا النص خطورة القول بعصمة الأئمة، إذ من ينكرها
يعتبر عند الامامية قد خرج من الاسلام.

من هنا نعلم مكانة تلك العقيدة لدى الامامية، وما يعتقدون عليها من
آمال، لذا كان تناولي لهذه العقيدة، التي يقوم دنيهم عليها، إذ لا يقبلون
الاسلام - حسب مفهومهم - الا عن طريق أئمتهم سواء أكان حقا أم باطلا
ويكفي أن يقال: قال الامام كذا.

وأنا وإذا ثبت لدينا بطلان هذا القول بما ذكرناه سابقا، وشهادة
الأئمة أنفسهم فان الامامية بين أمرين: إما أن يقولوا بعدم عصمتهم وهم
كغيرهم سواء من آل البيت وصحابة الرسول - صلى الله عليه وسلم -، وإما
أن يستروا في حماقتهم، وهم في هذه الحالة قد خالفوا أئمتهم بل كذبوا
عليهم إذ أسندوا اليهم ما لم يقولوه.

ولا يضرنا اتبعوا الحق أم حادوا عنه، فاننا أردنا أن نبين فساد هذا
المعتقد وخطورة القول به، حتى لا ينخدع بهم غيرهم من هو غير ملم بعقيدة
القوم، ومع ذلك فاننا نريد لهم الخير واتباع الحق، فماذا بعد الحق الا الضلال
أرجع وأقول: كان يكفي لبيان فساد هذه العقيدة ما نقلناه عن
الصدوق بتكفير من لم يعتقد عصمتهم، فليس هناك ذنب أعظم من هذا، الا
أننا سنذكر مفاصد أخرى قد استنتجناها من خلال عرضنا لهذه العقيدة
بطريق مباشر أو غير مباشر، على أنني لا أدعي الا لام بك المفاصد المترتبة
على القول بعصمة الأئمة، فتلك استنتاجات تختلف من باحث لآخر، كسل

(١) عقائد الامامية الاثني عشرية: ١٥٧/٢.

بحسب توفيق الله له وتتبعى لكلام القوم عن العصمة قد تهمن لى مفاسد خطيرة
وهى مايلسى :

المفسدة الأولى :

الغلوفى الأئمة :

القول بعصمة الأئمة قد دفعهم الى الغلوفى أئمتهم وتقديسهم لدرجة
الشرك بالله وجمعهم فى مكانة من لا يسأل عما يفعل ، وهذا الغلوفى مظاهر
متعددة تخرج الانسان من دائرة الاسلام .

فالقول بعصمة هو لا الأئمة قد جعل الامامية يصفونهم بصفات
لا تطبق الا بالله عز وجل .

فهذا هو " الكلبى " يروى فى " أصوله " عن جعفر الصادق رضى الله
عنه — أنه قال : " عن أبى عبد الله — عليه السلام — قال : ان الدنيا والآخرة
للإمام يضعها حيث يشاء ويدفعها الى من يشاء ، جائز له ذلك من الله " .^(١)

واننا نعتقد بكذب هذه الرواية عن الصادق وحاشاه أن يقول هذا
ولقد ذكر أبو المظفر الا سغرايينى " حال الامامية مع الصادق " فقال :

" انهم لما رأوا الجاحظ يتوسع فى التصانيف ويصنف لكل فريق قالت
له الروافضى : صنف لنا كتابا ، فقال لهم : لست أدرى لكم شبهة حتى أرتبها
وأصرف فيها ، فقالوا له : اذا دلتنا على شىء نتسك به ، فقال : لا أدرى لكم
وجها الا أنكم اذا أردتم أن تقولوا شيئا ما تزعمونه تقولون : انه قول جعفر
ابن محمد الصادق ، لا أعرف لكم سببا تستندون اليه غير هذا الكلام . فتمسكوا
بحمقهم وضاوتهم بهذا السوءة التى دلبهم عليها ، وكما أرادوا أن يخلقوا
بدعة أو يخلقوا كذبة نسبوها الى ذلك السيد الصادق وهو عنها منزّه " .^(٢)

(١) أصول الكافى ١/١٠٦٠٤

(٢) التبصير : ٤٣٠

وهذا يقال فيما نسب الى الصادق وغيره من باقى الأئمة ما لا يوافق الكتاب والسنة وما عليه اجماع الأمة .

وهذا الذى نسب الى الصادق - رضى الله عنه - فيه من الشرك ما لا يخفى وهو مخالف للكتاب والسنة ، فأين هذا من قول الله عز وجل " ان الأرض لله يورثها من يشاء من عباده " وقول الله عز وجل " فله الآخرة والأولى " . (٢)

وقول الرسول - صلى الله عليه وسلم - : " اذا حلف أحدكم فلا يقل ماشاء الله وشئت ، ولكن ليقل : ماشاء الله ثم شئت " ، وأيضا - عن ابن عباس - " ان رجلا قال للنبي - صلى الله عليه وسلم - : ماشاء الله وشئت ، فقال له النبي - صلى الله عليه وسلم - : جعلتني لله عدلا ، هل ماشاء الله وحده " . (٤)

وعقيدة الشرك بالله قد امتلأت بها كتبهم ، ولكنها تدل من غير ما عناه على ضلال القوم ، وأكتفى بذكر نماذج لذلك فيما يلي :

ذكر الكليني عن جعفر الصادق قوله : " كان أمير المؤمنين - صلى الله عليه وسلم - كثيرا ما يقول : أنا قسم الله بين الجنة والنار . . ولقد أعطيت خصالا ما سبقني اليها أحد قبلى ، علمت المنايا والبلايا والأنساب وفصل الخطاب فلم يفتنى ما سبقنى ولم يعزب عنى ما غاب عنى " . (٥)

وأیضا : عن أبى عبد الله أنه قال : " انى لأعلم ما فى السماوات وما فى الأرض ، وأعلم ما فى الجنة وما فى النار ، وأعلم ما كان وما يكون " . (٦)

وأیضا : عن أبى جعفر محمد الباقر قال : " لو كان لألسنتكم أوكدة لحدثت كل امرئ بما له وعليه " . (٧)

(١) الاعراف : ١٢٨ .

(٢) النجم : ٢٥ .

(٣) سنن ابن ماجه - ١٥ / ٦٨٤ ج ١١٧ - ٢١١٧ .

(٤) مسند أحمد - ١ / ٢١٤ .

(٥) أصول الكافي - ١ / ١٩٦ - ١٩٧ .

(٦) المصدر السابق - ١ / ٢٦١ .

(٧) المصدر السابق - ١ / ٢٦٤ .

وأبضا : ذكر الكفني في أصوله بابا بعنوان : " الأئمة يعلمون جميع العلوم التي خرجت الى الملائكة والأنبياء والرسل - عليهم السلام - " ثم روى عن جعفر الصادق أنه قال :

" ان لله تجاركة وتعالى علمين : علما أظهر عليه ملائكته وأنبياءه ورسله ، فلما أظهر عليه ملائكته ورسله وأنبياءه ، فقد علمناه ، ولما استأثر به ، فلما بدا لله في شئ منه أعلمنا ذلك وعرفى على الأئمة الذين كانوا من قبلنا . (١)

يقول الشيخ محمد عبد الستار التونسي معلقا على هذا النص :

" فالامامة بهذا قد جعلوا أئمتهم - بزعمهم - أعلم من الملائكة والأنبياء والرسل وشاركوا أئمتهم مع الله في علومه وكل ذلك كذب وزور وكفر . (٢)

وأبضا : عقد الكفني بابا بعنوان : " ان الأئمة عليهم السلام يعلمون متى يموتون وأنهم لا يموتون الا باختيار منهم " وروى تحته عن جعفر الصادق قوله :

" أى امام لا يعلم ما يصيبه والى ما يصير اليه فليس ذلك بحجة الله على خلقه . (٣)

ويقول الخميني : " والأئمة الذين لا تتصور فيهم السهو أو الغفلة . (٤)

هذا يدل على خروج الأئمة عن طبيعتهم البشرية الى منزلة من لا تأخذه سنة ولا نوم . (٥)

والامامة عند ما قالوا بوجود امام معصوم قد أوجبوا على الله أشياء

-
- (١) المصدر السابق : ١ / ٢٥٥ .
 - (٢) بطلان عقائد الشيعة : ١٩ .
 - (٣) أصول الكافى ١ / ٢٥٨ .
 - (٤) الحكومة الاسلامية ١٩١ .
 - (٥) انظر : وجاه دور المجوس ١٩١ .

والإمامية عندما قالوا بوجود امام معصوم قد أوجبوا على الله أشياء
كقولهم بوجوب اللطف على الله، ووجوب فعل الأصلاح، ومع أن الله عز وجل
لا يجب عليه شيء وقد بيننا فساد ذلك فيما تقدم (١).

ولم يقتصر هذا الغلو في حال حياة الأئمة بل امتد الى ما بعد
ماتهم فلقد روى الفتحال النيسابوري الشيعي عن الصادق أنه قال :
(٢)
" من زارني غفرت له ذنوبه ولم يميت فقيرا " .

وأينما : روى عن الحسن بن علي العسكري أنه قال :
(٣)
" من زار جعفر وأباه لم يشتك عينيه ولم يصبه سقم ولم يميت مبتلى " .

وأينما روى الفتحال عن جعفر الصادق أنه قال :

" يقتل حفدي بأرض خراسان في مدينة يقال لها طوس من زاره
بها عارفا بحقه أخذته بيدي يوم القيامة وأدخلته الجنة وان كان من أهل
الكبائر قلت : جعلت فداك ، وما عرفان حقه ؟ .
قال : يعلم أنه امام مفترى الطاعة قريب شهيد ، من زاره عارفا بحقه أعطاه الله
عز وجل أجر سبعين شهيدا ممن استشهد بين يدي رسول الله - صلى الله
عليه وسلم - على حقيقة " (٤) .

بل ان زيارة هذه القبور تعتبر ما امتازت به الامامية ان يرون هذا
من تمام الوفاء لأئمتهم ، فيقول محمد رضا المظفر :

" وما امتازت به الامامية العناية بزيارة القبور ، قبور النبي والأئمة
- عليهم السلام - وتشهيدها واقامة العمارات الضخمة عليها ، ولأجلها

(١)

(٢) روضة الواعظين : ١ / ٢١٢ .

(٣) المصدر السابق ١ / ٢١٢ .

(٤) المصدر السابق ١ / ٢٣٥ .

يضحون بكل غال ورخيص عن ايمان وطيب نفس ومرد كل ذلك الى وصايا الآلهة
وحشهم شيعتهم على الزيارة وترغيبهم ، فيما لها من الثواب الجزيل عند الله
باعتبار أنها من أفضل الطاعات والقربات بعد العبادات الواجبة واعتبار أن
هاتيك القبور من خير المواقع لاستجابة الدعاء والانقطاع الى الله تعالى ^(١) .
ويقول الشيخ علي عصفور * ان الغاية من زيارة الشيعة لقبور الأئمة
المعصومين ما هي الا اجراء لشعائر الدين وتعظيمها لسيد المرسلين ، فالشيعة
تعظم النبي وأهل بيته احياء ، وتقديسهم أمواتا * . ^(٢)

ومرد :

كانت هذه المامة سريعة وفتنات قليلة مما تمتلأ به كتب القوم السابقين من
واللاحقين تدل بوضوح على مدى الغلو في الأئمة وما ذلك الا بسبب تلك
العقيدة الرئيسية عند القوم وهي عصمة هؤلاء الأئمة .

(١) ر. الامامية : ٩٢-٩٣ .

(٢) شبهات حول التشيع : ١٦٨ .

المفسدة الثانية:

القول بتعريف القرآن:

تعهد الله عز وجل بحفظ القرآن وصيانتته من التحريف، أو أن يمس بسوءه وتحقق قول الله عز وجل " انا نحن نزلنا الذكر وانا له لحافظون". (١)

ولقد هبأ الله عز وجل لهذا رجالا وهم صحابة رسول الله - صلى الله عليه وسلم - وخاصة أبو بكر وعمر وعثمان - رضى الله عنهم - حيث جمع القرآن بين الدفتين بأمر من الصديق واشارة من الفاروق ولم ينته عهد عثمان بن - رضى الله عنه - الا وقد تم نسخه وتوزيعه على الأمصار، هذا هو ما عليه أهل السنة.

أما الشيعة الامامية فانها تجتهد اتجاهها آخر معاكما ان قالت: ان القرآن وقع فيه التحريف وزيد فيه ونقص منه، والذي حملهم على هذا أن الذين قاموا بجمعه وعنوا به ليسوا بمعصومين عن الخطأ والسهو والغفلة والكذب، فهم يرون أنه لم يجمع صحيحا كما أنزل الاعلى بقى على رضى الله عنه لأنه معصوم مأمون على وحى الله عز وجل .

وبين الشيخ محمد التونسي عقيدة ووجهة نظر الامامية بقوله :

" وكذا حسب عقائد الشيعة أن الصحابة كانوا كاذبين وهم الذين نقلوا ورووا القرآن الكريم". (٢)

وهذا الكلام رواه المحدث الشيعي الكميني عن الأئمة، فهو يروى عن محمد الباقر أنه قال: " ما ادعى أحد من الناس أنه جمع القرآن كله الا كذاب وما جمعه وحفظه كما نزله الله تعالى الى على بن أبي طالب والأئمة من بعده عليهم السلام". (٣)

(١) بطلان عقائد الشيعة : ٣٣ .

(٢) أصول الكافي ١ / ٢٢٨ .

وأيضاً : عنه " ما يستطيع أحد أن يدعى أن عنده جميع القرآن كله
ظاهراً وباطناً غير الأوصياء " (١)

والاعتقاد بوقوع التحريف في القرآن سطوره في كتب القوم المعتمدين
عليهم كالكنيني والطبرسي وأمثالهما من محدثي الإمامية .
فالكنيني يروي عن جعفر الصادق أنه قال : " ان القرآن الذي جاء به
جبرائيل - عليه السلام - الى محمد - صلى الله عليه وسلم - وآله سبعة
عشر ألف آية " (٢)

ومعنى هذه الرواية أنه فقد من القرآن ثلثاه ان من المعروف أن
آيات القرآن لا تتجاوز ستة آلاف آية ومائتان وستة وثلاثون آية .
وتنص على هذا رواية الكافي ، عن أبي بصير قال : دخلت على
أبي عبد الله - عليه السلام - فقلت : جعلت فداك اني أسألك عن مسألة
ههنا أحد يسمع كلامي ؟ قال : فرفع أبو عبد الله - عليه السلام - سترا
بينه وبين بيت آخر فاطلع فيه ثم قال : يا أبا محمد سل عما بدا لك ؟ قال :
قلت : جعلت فداك ان شيعتك يتحدثون أن رسول الله - صلى الله
عليه وسلم - علم علياً باباً يفتح له منه ألف باب قال : فقال : يا أبا محمد علم
رسول الله - صلى الله عليه وسلم - علياً ألف باب يفتح من كل باب ألف باب
قال : قلت : هذا والله العلم ، قال : فنكت ساعة في الأرض ثم قال : انسه
لعلم وما هو بذلك .

قال ثم قال : يا أبا محمد ، وان عندنا الجامعة وما يدريهم ما الجامعة ؟
قال : قلت : جعلت فداك وما الجامعة ؟ قال : صحيفة طولها سبعون ذراعاً
بذراع رسول الله - صلى الله عليه وسلم - واملأته من فلق فيه وخط على يمينه

(١) المصدر السابق ١/ ٢٢٨

(٢) المصدر السابق ٢/ ٦٣٤

فيها كل حلال وحرام وكل شيء يحتاج الناس اليه حتى الأرض في الخدش
وترب بيده الي فقال : تأذن لي يا أبا محمد ؟ قال : قلت : جعلت فداك
انما أنا لك فاصنع ماشئت، قال : فغمزني بيده وقال : حتى ارضي هذا -
كأنه مغضب - قال - قلت : هذا والله العلم ، قال : انه لعلم وليس بهذا
ثم سكت ساعة ثم قال : وان عندنا الجفر ، وما يدريهم ما الجفر ؟
قال : قلت : وما الجفر ؟ قال : وعاء من آدم فيه علم النبيين والوصيين وهم
العلماء الذين مضوا من بني اسرائيل ، قال : قلت : ان هذا هو العلم
قال : انه علم وليس بهذا .

ثم سكت ساعة ثم قال : وان عندنا لمصحف فاطمة - عليها السلام -
وما يدريهم ما مصحف فاطمة - عليها السلام - ؟ قال : قلت : وما مصحف
فاطمة ؟ قال : مصحف فيه مثل قرآنكم هذا ثلاث مرات ، والله ما فيه من قرآنكم
حرف واحد . (١)

وأيضاً نجد المحدث الشيعي " الطبرسي " في كتابه : " الاحتجاج " (٢)

يقول :

" وفي رواية أبي زر الخفاري أنه قال لما توفي رسول الله صلى الله
عليه وسلم - وآله جمع على - عليه السلام - القرآن وجاء به الي المهاجرين
والأنصار وعرضه عليهم لما قد أوصاه بذلك رسول الله - صلى الله عليه وسلم -
وآله فلما فتحه أبو بكر خرج في أول صفحة فتحها فضاح القوم فوثب عمر وقال :
يا علي أردده فلا حاجة لنا فيه ، فأخذه - عليه السلام - وانصرف ، ثم أحضروا
زيد بن ثابت - وكان قارئاً للقرآن - فقال له عمر : ان علياً جاء بالقرآن وفيه
فضائح المهاجرين والأنصار وقد رأينا أن نؤلف القرآن ونسقط منه ما كان

(١) المصدر السابق : ١/٢٣٦ .

(٢) (١/٢٢٥ - ٢٢٨) .

فضيحة وهتكا للمهاجرين والأنصار فأجابه زيد الى ذلك ثم قال : فان أنافرت من القرآن على ما سألتكم وأظهر على القرآن الذي ألفه أليس قد بطل كسل ما علمتم ؟ قال عمر : فما الحميلة ؟

قال زيد : أنتم أعلم بالحميلة ، فقال عمر : ما حميلته دون أن نقتله ونستريح منه ، فدبر في قتله على يد خالد بن الوليد ، فلم يقدر على ذلك ، فلما استخلف عمر سأل عليا - عليه السلام - أن يدفع اليهم القرآن فيحرفون فيها بينهم ، فقال : يا أبا الحسن ان جئت بالقرآن الذي كنت جئت به السبي أبي بكر حتى نجتمع عليه ، فقال - عليه السلام - هيهات ، ليس الى ذلك سبيل ، انما جئت به الى أبي بكر لتقوم الحجة عليكم ولا تقولوا يوم القيامة : " انا كنا عن هذا غافلين ^(١) أو تقولوا : ما جئتنا به ، ان القرآن الذي عندي لا يمسه الا المطهرون والأوصياء من ولدي ، قال عمر : فهل لاظهاره وقت معلوم ؟ فقال - عليه السلام - نعم اذا قام القائم من ولدي يظهره ويحمل الناس عليه " . أ . هـ . ^(٢)

هذه هي عقيدة القوم في القرآن ، ولا أدري هل ييقنون على ضلالتهم حتى يخرج هذا المزعوم ، ثم انه لا يخفى كذب هذا الكلام المنسوب للسبي الصحابة - رضوا الله عنهم - ومن بينهم علي - رضوا الله عنه - .
وانا افترضنا أن عليا - رضوا الله عنه - خاف على القرآن من التحريف ان سلمه الى أبي بكر وعمر - رضوا الله عنهما - فلما زال يحمل به عندما تولى الخلافة ؟ ، يقول ابن حزم في رده على هذه الفرية :

" وما يبين كذب الروافض في ذلك ، الذي هو عند أكثرهم اله خالق ، وعند بعضهم نبي ناطق ، وعند سائرهم امام معصوم مفروض طاعته ، ولي الأمر وملك فبقي خمسة أعوام وتسعة أشهر خليفة مطاعا ظاهرا الأمر ساكنا بالكوفة

(١) الأعراف : ١٧٢ .

(٢) الاحتجاج : ١ / ٢٢٥ - ٢٢٨ .

ملكا للدنيا حاشا الشام وصر الى الفرات، والقرآن يقرأ في المساجد في كل مكان، وهو يومئذ الناس به، والمصاحف معه، وبين يديه فلو رأى فيه تبديلا كما تقول الرافضة أكان يقرهم على ذلك ثم الى ابنه الحسن وهو عندهم كأبيه فجرى على ذلك، فكيف يسوغ لهؤلاء النوكى أن يقولوا ان في المصحف حرفا زائدا أو ناقصا أو مبدلا مع هذا، ولقد كان جهاد من حرف القرآن وهدل الاسلام او كد عليه من قتال أهل الشام الذين انما خالفوه فسى رأى يسير رأوه ورأى خلافه فقط، فلاح كذب الرافضة ببرهان لا محيد عنه والحمد لله رب العالمين". (١)

والقول بالتحريف عقيدة ثابتة عند القوم اللهم الا اذا تنازلوا عن عصمة أئمتهم، ورأوا أن عليا - رضى الله عنه - كائى بكر وعمر وعثمان - رضى الله عنهم - فى عدم عصمة أحدهم، واذا كان هذا فرضي المستحيل، فان من يظهر بخلاف هذه العقيدة ويقول بعدم التحريف فقله مردود عليه لثبوت ذلك فسى كتب أكبر محدثيهم.

وانما كان قول من قالوا بعدم التحريف تقيية منهم فى ذلك لما رأوا من انكار ذلك عليهم ونفور الناس عنهم.

فنجده ابن بابويه القسى يقول: "اعتقادنا أن القرآن الذى أنزله الله تعالى على نبيه محمد هو ما بين الدفتين، وهو فى أيدي الناس ليس بأكثر - الى أن قال - ومن نسب اليه أنا نقول اكثر من ذلك فهو كاذب". (٢)
ويقول السيد المرتضى الملقب بعلم الهدى بهذا، وينقل عنه المفسر الشيعى أبو على الطبرسى موافقا له، فيقول الطبرسى:
"فأما الزيادة فيه فمجمع على بطلانه وأما النقصان منه فقد روى جماعة

(١) الفصل : ٢ / ٨٠ - ٨١

(٢) الشيعة والسنة : ١٢٥ - ١٢٦

من أصحابنا ، وقوم من حشوية العامة أن في القرآن تغييرا ونقصانا ، والصحيح من مذهب أصحابنا خلافه وهو الذي نصره المرتضى قدس الله روحه . (١)

ونسرى أبا جعفر الطوسي يقول في تفسيره " التبيان " ؛
" أما الكلام في زيادته ونقصانه فما لا يليق به . " (٢)

فهو لا ، وأمثالهم من المعاصرين لكاشف الغطاء ، والمظفر والزنجاني مادعاهم لظهار هذا الا تحرزا من طعن الطاعنين وتخلصا من إيرادات المعترضين وهذا مبنى على التقية والنفاق الذي جعلوه أساسا لدينهم .
ومما يدل على هذا أن من قالوا بعدم التحريف هم أنفسهم ذكروا وقوع التحريف ورووا ذلك في كتبهم .

فمثلا : ابن بابويه القمي القائل بأنه " من نسب إلينا القول بالتحريف فهو كاذب " ، هو الذي يروى في كتابه " الخصال " حديثا مسندا متصلا مفاد وقوع التحريف في القرآن فيقول :

" عن جابر قال : سمعت رسول الله - صلى الله عليه وسلم وآله - يقول :
" يحيى يوم القيامة ثلاثة يشكون : المصحف والمسجد والعترة ، يقول المصحف يارب حرفوني ومزقوني .. " (٣)

وأبو علي الطبرسي الذي ينكر التحريف بشدة هو نفسه يروى في تفسيره أحاديث يعتمد عليها ، تدل على أن التحريف قد وقع ، فمثلا يعتمد في سورة النساء على رواية تضمنت نقصان كلمة " الى أجل مسمى " من آية النكاح فيقول :
" وقد روى عن جماعة من الصحابة منهم أبي بن كعب وعبد الله بن عباس وعبد الله بن مسعود أنهم قرأوا : فما استمتعتم به منهن الى أجل مسمى

(١) مجمع البيان ١٥/١ .

(٢) (٣/١) .

(٣) الخصال ١٧٤/١ - ١٧٥ .

فأتوهن أجورهن، وفي ذلك تصريح بأن المراد به عقد المتعة^(١).

نستنتج من هذا التناقض أنهم ما انكروا القول بالتحريف الا نفاقا
وتقيمة ليخدعوا به المسلمين.

وأخيرا نذكر أنه من المؤه لفات التي تناولت مسألة تحريف القرآن عند
الشيعة بتوسيع كتاب الميرزا النورى الطبرسى " فصل الخطاب فى اثبات
تحريف كتاب رب الأرباب" الذى ألفه عام ١٢٩٢ هـ، جمع فيه أقوال علماء
الشيعة المتضمنة تحريف ونقصان القرآن الكريم.

وعن هذا المؤه لف وصحبه يقول محب الدين الخطيب:

" ان أحد كبار علماء النجف وهو الحاج ميرزا حسين بن محمد تقى النورى
الطبرسى - الذى بلغ من اجلالهم له عند وفاته سنة ١٣٢٠ هـ أنهم دفنوه
فى بناه المشهد المرتضى بالنجف . . . هذا العالم النجفى ألف فى سنة ١٢٩٢
وهو فى النجف عند القبر المنسوب الى الامام على كتابا سماه " فصل الخطاب
فى اثبات تحريف كتاب رب الأرباب، جمع فيه مئات النصوص عن علماء الشيعة
ومجتهد بهم فى مختلف العصور بأن القرآن قد زيد فيه ونقص منه، وقد طبع
كتاب الطبرسى فى ايران سنة ١٢٨٦ هـ وعند طبعه قامت حوله ضجة لأنهم كانوا
يريدون أن يبقى التشكيك فى صحة القرآن محصورا بين خاصتهم ومتفرقا فسى
مئات الكتب المعتمدة عندهم، وأن لا يجمع ذلك فى كتاب واحد . . . ولما أبدى
عقلاهم هذه الملاحظات خالفهم فيها مؤه لفه وألف كتابا آخر سماه " رد بعض
الشبهات عن فصل الخطاب فى اثبات تحريف كتاب رب الأرباب" وقد كتب هذا
الرد فى أواخر حياته قبل موته بنحو سنتين، وقد كافتوه على هذا المجهود
فى اثبات أن القرآن محرف بأن دفنوه فى ذلك المكان الممتاز من بناه المشهد
العلوى فى النجف".^(٢)

(١) مجمع البيان ٣/٣٢٢

(٢) الخطوط العريضة ٨-٩

ومحمد :

فهذه هي عقيدة القوم في القرآن، وكما قلنا في مقدمة هذا الكلام أن الداعي لهذا القول هو عدم عصمة من جمعوا القرآن وطلو رأسهم أبو بكر وعمر وثمان - رض الله عنهم أجمعين - .

وفي هذا يقول محمد باقر المجلسي :

° والمقل يحكم بأنه اذا كان القرآن متفرقا منتشرا عند الناس وتصدى غير المعصوم لجمعه يمتنع عادة أن يكون جمعه كاملا للواقع، لكن لا ريب في أن الناس مكلفون بالعمل بما في المصاحف وتلاوته حتى يظهر القائم وهذا معلوم متواتر من طريق أهل البيت°. (١)

بقوا، المجلسي هذا وغيره يتبين لنا فساد القول بعصمة الأئمة .

(١) مرآة العقول شرح الأصول والفروع (١٧١/١) عن: بطلان عقائد الشيعة

المفسدة الثالثة :

مساواة الأئمة بالأنبياء والرسل عليهم الصلاة والسلام :

مرينا في حديثنا عن عصمة الأنبياء والأئمة أن الامامية قد أثبتوا للعصمة لأئمتهم علي نحو ثبوتها للنبي - صلى الله عليه وسلم - ، حيث قالوا ان دليلنا على عصمة الأنبياء هو نفس دليلنا على عصمة الأئمة .
وعباراتهم يستشف منها مساواة الأئمة بالأنبياء - عليهم السلام - ومن هنا فقد جرهم القول بعصمة الأئمة الى مضاهاة الأنبياء والرسل عليهم السلام وهذا مما لا تقره الشريعة ، يقول ابن تيمية :

(فمن أوجب طاعة أحد غير رسول الله صلى الله عليه وسلم - في كل ما يأمر به ، وأوجب تصديقه في كل ما يخبر به ، وأثبت عصمته أو حفظه في كل ما يأمر به ويخبر من الدين فقد جعل فيه من المكافأة لرسول الله والمضاهاة له في خصائص الرسالة بحسب ذلك ، سواء جعل ذلك المضاهى لرسول الله - صلى الله عليه وسلم - بعض الصحابة أو بعض القرابة أو بعض الأئمة . (١)

والقول بالمساواة هذه ليس ادعاء من جانبنا أو فهما للنصوص بما لا تحتله وانما نلمس هذا بأدنى نظرة في أقوالهم ، نجد ذلك في جميع الكتب الشيعية التي تتعرض للامامة وخاصة كتب الامامية ، صرح بهذا الدكتور مصطفى غالب الشيعي فقال :

" واذا أنعمنا في دراسة مصنفات الشيعة التي تتناول العصمة بالبحث والمناقشة نلاحظ أن الشيعة يعتبرون أن الامام بمثابة النبي - صلى الله عليه وسلم - المعصوم من جميع الرذائل والفواحش ما ظهر منها

(١) جامع الرسائل : المجموعة الأولى : ٢٧٣ .

وما بطن من سن الطفولة الى الموت عمدا وسهواً. (١)

هذه الحقيقة يقف عليها كل باحث في عقيدة الامامية تجاه الأئمة
كما يتضح لنا من الأقوال التالية :

يقول جعفر الخليلي : " يجب أن يكون الامام كالنبي معصوماً عند
الشيعة ". (٢)

ويقول محمد رضا المظفر : " ونعتقد أن الامام كالنبي يجب أن يكون
معصوماً من جميع الرذائل والفواحش ما ظهر منها وما بطن ". (٣)

ويقول السيد محسن الأمين : " يجب في الامام أن يكون معصوماً من
الذنوب والخطأ والنسيان كالنبي ". (٤)

وبين كاشف الغطاء - الذي يعده البعض من المعتدلين - عقيدة
الامامية في الامام فيقول :

" ويشترطون - أن يكون معصوماً كالنبي ". (٥)

ولربما يقول الامامية ما قصدنا من اثبات العصمة لأئمتنا مساواتهم
بالأنبياء - عليهم السلام - ، بل أردنا العصمة التي تمنعهم من الخطأ في
تبليغ الشريعة كما جاء بها النبي - صلى الله عليه وسلم - باعتبار أن الامامة امتداد
للنبوة وهذا القول قد بينا فسادها فيما سبق .

والدليل على بطلان زعمهم هذا أننا قد وجدنا بعض النصوص تشير
الى المساواة ، وهذا موجود في كتبهم ، بل في أهم كتب القوم التي يعتمدون
عليها .

(١) الامامة وقائم القيامة : ١٠٧ .

(٢) موسوعة العتبات المقدسة : المدخل : ٢٨٤ .

(٣) عقائد الامامية : ٥١ .

(٤) الدر الثمين : ١ / ٢٣ .

(٥) أصل الشيعة : ١٢٨ .

فهذا هو الكيفي يروى عن الأئمة ما يصرح بأنهم يوحى إليهم ، فقد روى
عن زرارة بن أعين قال :

" سألت أبا جعفر - عليه السلام - عن قول الله عز وجل (وكان رسولا
نهما)^(١) ما الرسول وما النبي ؟ قال : النبي الذي في منامه يسمع الصوت

ولا يعاين الملك ، والرسول الذي يسمع الصوت ويرى في المنام ويعاين
الملك ، قلت : الامام ما منزلته ؟ قال : يسمع الصوت ولا يرى ولا يعاين
الملك ، ثم تلا هذه الآية " وما أرسلنا من قبلك من رسول ولا نبي ولا محدث " .^(٢)

وأبضا روى الكيفي أن يريدا سأل جعفر الصادق - رض الله عنه -

عن قول الله عز وجل " وما أرسلنا من قبلك من رسول ولا نبي (ولا محدث) فقال
له : جعلت فداك ليست هذه قراءتنا ، فما الرسول والنبي والمحدث ؟ قال :

الرسول الذي يظهر له الملك فيكلمه ، والنبي هو الذي يرى في منامه ، وربما
اجتمعت النبوة والرسالة لواحد ، والمحدث الذي يسمع الصوت ولا يرى الصورة " .^(٣)

فما ذا يفهم المنصف من هاتين الروايتين التي تروى في هذا الكتاب

الذي هو مرجع الامامية الأول بعد القرآن لعل أن شئت فقل المرجع
الأول والأساسي - إذ كما علمنا سابقا أنهم يقولون بتحرير القرآن - انه ما من
شك أن الروايات تدل على أن الأئمة كالأنبياء والرسل في أمر الوحي باختلاف
بينهم ، كما هو معتقد الامامية .

أما نحن أهل السنة فنعتقد كذب هذه الروايات المسندة الى جعفر

الصادق وأبيه - رض الله عنهم - ، وخاصة اذا عرفنا أن زرارة وأمثاله ممن
يروون عن أهل البيت قد أنكروهم الأئمة وكذبوهم وفضحوا أمرهم .

(١) مرهم : ٥٤ .

(٢) أصول الكافي : ١ / ١٧٦ .

(٣) المصدر السابق ١ / ١٧٧ .

فزرارة بن أئمن هذا يقول عنه الامام الصادق رضى الله عنه - فيما يرويه الكشي الشيعى : (من أن الصادق سأل أحد شيعته بقوله : متى عهدك بزرارة ؟ قال : قلت : ما رأيتك منذ أيام قال : لا تنالى ، وان مرضى فلا تعد ، وان مات فلا تشهد جنازته ، قال : قلت : زرارة : متعجبا مما قال ، قال : نعم زرارة شر من اليهود والنصارى ، ومن قال (ان مع الله ثالث ثلاثة)^(١) وروى الكشي أيضا أن جعفر الصادق الله - عليه السلام - قال :
" لعن الله بريدا ولعن الله زرارة " .^(٢)

وبهذا يحرف كذب الروايات التي تنقل على لسان الأئمة .
وانا كنا نقول بكذب هذه الروايات فاننا أيضا نفهم بها الخصم لتدليل على الفساد المترتبة على القول بعصمة الأئمة ان من فك أدبناك .
ونذكر هنا أيضا مقالة لأحد آيات الامامية السيد ابراهيم الزنجاني يوردها فيها القول بالمساواة في غاية من الوضوح والبيان فهو يقول فى " عقائد " :

" ان الغرض والحكمة في ايجاد الخلق المعرفة والعبادة كما قال الله تعالى : " وما خلقت الجن والانس الا ليعبدون)^(٣) وذلك يتوقف على تعيين واسطة بين الحق والخلق وتعيين سفير بين الملك الديان والرعية ، وذلك السفير نبيها كان أو اماما يعلمهم ذلك " .^(٤)
وقد يرى البعض أننا نتجنى على الامامية لأننا حملنا النصوص ما لا تحتله فاننا نذكر نصوصا أخرى أفادت التصريح بلفظ المساواة .

-
- (١) رجال الكشي ١٠٧/٢
(٢) المصدر السابق ٩٩/٢
(٣) الذاريات ٥٦
(٤) عقائد الامامية الاثنى عشرية ٣٩/٢ - ٤٠

(١)

صرح بهذا ابن شهر آشوب في مناقب آل أبي طالب حيث عقد عدة
فصول لمساواة علي - رضی الله عنه - بالأنبياء والرسل واكتفى بذكر هذه
الفصول التي بنى مظهرها عن مخبرها، وهي كما جاءت في الكتاب على النحو
التالي :

- فصل : في مساواته مع آدم وادريس ونوح - عليهم السلام - .
- فصل : في مساواته مع ابراهيم واسماعيل واسحاق - عليهم السلام - .
- فصل : في مساواته مع يعقوب ويوسف - عليهم السلام - .
- فصل : في مساواته مع موسى - عليه السلام - .
- فصل : في مساواته مع هارون ويونس ولوط - عليهم السلام - .
- فصل : في مساواته مع أيوب وجرجيس وزكريا ويحيى - عليهم السلام - .
- فصل : في مساواته مع داود وطالوت وسليمان - عليهم السلام - .
- فصل : في مساواته مع عيسى - عليه السلام - .
- فصل : في مساواته مع النبي - صلى الله عليه وسلم - .
- فصل : في مساواته مع سائر الأنبياء - عليهم السلام - ، أ. هـ .

وخلاصة القول : أن الامامية بايجابهم العصاة لأئمتهم قد وقموا
في شر عظيم لأن ذلك استلزم المضاهة والمساواة بالأنبياء - عليهم السلام -
بل لانكون مغالين اذا قلنا انهم تعدوا حدود المساواة الى القول بتفضيل
الأئمة على الأنبياء - عليهم السلام - وأنهم قد وصلوا الى مرتبة لم يصل
اليها الأنبياء .

فيروى الكليني عن جعفر الصادق أنه قال :

" ورب الكعبة ورب البنية - ثلاث مرات - لو كنت بين موسى والخضر
- عليهما السلام - لأخبرتتهما أنني أعلم منهما ولأنهاتهما بما ليس في أيديهما

لأن موسى والخضر - عليهم السلام - أعطيا طم ما كان ولم يعطيا طم ما يكون
ووا هو كان حتى تقوم الساعة^(١) .

ويقول آية الله الخميني :

(٢)
" وأن من ضروريات مذهبنا أن لأمتنا مقاما لا يبلغه ملك مقرب ولا نبي مرسل ."

وهذا وغيره يضمن لنا فساد القول بعصمة الأئمة .

(١) أصله الكافي ١/٢٦٩ .

(٢) الحكومة الإسلامية ٥٢ .

المفسدة الرابعة :

بطلان خلافة أبي بكر وعمر وعثمان - رضی الله عنهم - :

والقول بعصمة الأئمة يترتب عليه - حسب زعم الامامية - عدم صحة خلافة
أبي بكر وعمر وعثمان - رضی الله عنهم - لأنهم غير معصومين. ولهذا يقول
الهرآزی :

(١) " قالت الاثنى عشرية والشيعة وجوب العصمة شرط لصحة الامامة".

لذا لما كان الأئمة من أهل البيت هم وحدهم المعصومون - كما
تقول الامامية - فهم أولى بالخلافة وأحق بالامامة، ويشير الى ذلك أحمد
ابن ابراهيم النيسابوري فيقول :

" الامامة أصل من أصول الدين، وأن وجود الامام ضروري، وأن جميع
الشرائع والأحكام منوطه به، ولما كان الأئمة الطاهرون من آل طه و...
معصومين عن الفسق والفجور والظفیان والانقلابات والعدوان لأنه تعالسى
ظهرهم من كل دنس وعيب، يكفي للدلالة على أنهم أحق الناس بها شرعا
وأصولا". (٢)

هكذا حكم النيسابوري بشرعية امامة الأئمة من آل البيت بناء على عقيدة
العصمة المثبتة لهم.

ونجد ابن المطهر الحلي عندما يتكلم عن امامة علي - رضی الله عنه -

يقول :

" ان الامام يجب أن يكون معصوما، ومتى كان ذلك كان الامام هو
عليا - عليه السلام - . . لأن أبا بكر وعمر وعثمان لم يكونوا معصومين اتفاقا

(١) معالم أصول الدين: ١٣٦.

(٢) اثبات الامامة: ٧١.

وعلى - عليه السلام - معصوم فيكون هو الامام .^(١)

ونجد ذلك أيضا من ابن الحلي صراحة عندما يستدل بقول اللطفاي:

" يا أيها الذين آمنوا تقوا الله وكونوا مع الصادقين^(٢) على إمامة علي - عليه السلام -

- رضي الله عنه - فيقول :

" أوجب الله علينا الكون مع المعلوم منهم الصديق ، وليس من إلا المعصوم

لتجوز الكذب في غيره ، فيكون هو عليا - عليه السلام - إذ لا معصوم من الأربعة

سواه .^(٣)

وبهذه الصراحة والوضوح - في اثبات إمامة علي - رضي الله عنه -

لعصمته وبطلان إمامة من سبقوه لنفي العصمة عنهم كما دلل ابن الحلي -

بذكر محمد بن الحسن الطوسي أن عليا - رضي الله عنه - هو الامام بلا منازع

بعد النبي - صلى الله عليه وسلم - فيقول :

" الامام بعد النبي - صلى الله عليه وسلم - بلا فصل أمير المؤمنين

علي بن أبي طالب يدل على ذلك أنه إذا ثبت بما قدمناه من الدلالة أنه من

شرط الامام أن يكون مقطوعا على عصمته ."^(٤)

وبهذا يتبين لنا الهدف الأساسي والمقصد من وراء القول بعصمة

الأئمة .

ولقد تعرض الدكتور عرفان عبد المجيد في دراساته عن الفرق لعقيدة

عصمة الأئمة وبيان الغرض من ورائها فقال :

" فاعتقاد عصمة الأئمة وتنزيههم عن الزلل والخطأ قصدا أو سهوا

أو نسيانا إنما يشكل القاعدة المركزية التي يقوم عليها مذهب الإمامة الذي

(١) منهاج الكرامة : ٧١-٧٢ .

(٢) التوبة : ١١٦ .

(٣) المرجع السابق : ٩٠ .

(٤) الاقتصاد فيما يتعلق بالاعتقاد : ٣١٦ .

بنى الشيعة عليه فكرتهم في الخلافة أو الامامة ، ومن ثم فان القول بعصمة الأئمة عند هم قصد به تحقيق غرضين :

الأول : اثبات القول بأن الامامة ليست من المصالح العامة التي تفوض الى نظر الأمة ويتعين القائم بها بتعيينهم بل هي ركن الدين وقاعدة الاسلام ولا يجوز لنبي اغفاله ولا تفويضه الى الأمة بل يجب عليه تعيين الامام لهم وهكذا لما كانت الامامة قضية دينية وجب أن يكون طريق ثبوتها النسبي والتعيين من معصوم يؤمن وقوعه في الخطأ من التنصيص .

الثاني : ان ما سبق تقريره يتضمن منطوقيا ابطال امامة من سبق عليا - رضي الله عنه - في مقام الخلافة باعتبار أن الخلفاء الراشدين لم يكونوا بالاجماع ممن اتفقوا بالعصمة والكمال ، فهم بهذا الاعتبار أناس غير مؤهلمين لاشغال هذا المنصب الديني الذي هو ركن الدين وقاعدته .

ولعل هذه الأهمية المزدوجة لعقيدة عصمة الأئمة هي التي حملت متكلمي الشيعة على الحرص من أجل حمايتها وصيانتها وبمحد كافة الحجج الممكنة سمعية كانت أم عقلية لتأييدها واثباتها . (١)

ولم يقف الأمر على ابطال شرعية خلافة أبي بكر وعمر وعثمان - رضي الله عنهم - بل تجاوز ذلك الى الطعن فيهم والنيل منهم .

فالكفسي - وهو كبيرهم في الجرح والتعديل - يذكر عقيدة الامامة في أبي بكر - رضي الله عنه - ، فيروي عن حمزة بن محمد الطيار أنه قال :

" ذكرنا محمد بن ابي بكر عند أبي عبد الله - رضي الله عنه - فقال

أبو عبد الله - عليه السلام - رحمه الله - صلى عليه قال لأبي بكر - رضي الله عنه - فقال : " عليه السلام - يوم من الأيام : ابسط يدك أبايعك : فقال : أو ما فعلت ؟

(١) دراسات في الفرق : ٤٧-٤٨ .

قال : يلسى ، فبسط يده فقال : أشهد أنك أمام مفترض طاعتك وان أبى نسي النار ، قال أبو عبد الله - عليه السلام - : كان انجابه من قبل أمه أسماء بنت عميس ، رحمة الله عليها لان قبل أبيه . (١)

وروى - أيضا - عن محمد الباقر - رضى الله عنه - أنه قال : " ان محمد

ابن أبى بكر بايع عليا - عليه السلام - طى البراءة من أبيه . (٢)

فهاتان روايتان ، احدهما عن جعفر الصادق والأخرى عن أبيه محمد

الباقر - رضى الله عنهما - ، فهل هناك أكذب من هذا على الأئمة - ولكنه

الحقد اليهودى وهذا يعطينا فكرة عما تكنه صدور الامامية الخبيثة .

وأما طعنهم فى رجل الاسلام وعقريته الذى قال فيه الرسول صلى الله

عليه وسلم : " لم أر عقريا من الناس ينزع نزع عمر بن الخطاب حتى يفسد

الناس يعطون " (٣)

فانهم يقولون فيه كما روى الكسى : أن جعفر الصادق - رضى الله عنه -

قال :

" كان صهيب عهد سوء بيكى على عمر " . (٤)

وروى أيضا عن أبيه محمد الباقر - رضى الله عنه - أنه قال : " بايع محمد

ابن أبى بكر على البراءة من الثانى " . (٥)

ويروى ابن بابويه القلى عن على بن أبى طالب - رضى الله عنه -

أنه قال :

" قال عمر حين حضره الموت أتوب الى الله من ثلاث :

اغتصابى هذا الأمر أنا وأبو بكر من دون الناس ، واستخلافى عليهم

(١) رجال الكسى ٤٣/٩

(٢) المصدر السابق ٤٣/١

(٣) البخارى مع الفتح ٤١٤/١٢ ح ٧٢٠١ ، سلم ٤/١٨٦٠ ح ٢٢٣٩٢

(٤) رجال الكسى ٢٦/١

(٥) المصدر السابق ٤٣/١

وتفضيل للمسلمين بعضهم على بعض^(١).

كذلك عثمان - رضي الله عنه - الذي هو صهر رسول الله صلى الله عليه وسلم وزوج ابنته لم يسلم من الامامية، فيروى الكشي عن جعفر الصادق - رضي الله عنه - أنه قال : " كان رسول الله - صلى الله عليه وسلم - وعلى وعمار يعملون مسجدا فمر عثمان في بسطة له يخطر، فقال له أمير المؤمنين - عليه السلام - أرجز به فقال عمار :

لا يستوى من يعمر المساجد .

يظل فيها راكعا ساجدا .

ومن تراه عاندا معاندا .

عن الخبر لا يزال حائدا .

قال : فأتى النبي - صلى الله عليه وسلم - وآله فقال : ما أسلمنا

لنشتم أنفسنا وأنفسنا فقال رسول الله - صلى الله عليه وسلم - أفتحسب أن يقال ، فنزلت آيتان (يمينون عليك أن أسلموا)^(٢).

ثم قال النبي - صلى الله عليه وسلم : أكتب هذا في صاحبك^(٣).

وأخيرا يروى الكشي في الكافي عن علي - رضي الله عنه - أنه قال :

" قد عملت الولاة قبلي أعمالا خالفوا فيها رسول الله - صلى الله عليه وسلم -

متعمدين لخلافة ناقضين لعهد ، مغيرين لسنته^(٤).

هذا هو موقف الامامية من الصحابة الكرام خلفاء رسول الله صلى الله

عليه وسلم - ، وتلك روايات قليلة من كثير امتلات به كتب القوم ، فهم كما قلنا -

(١) الخصال ١/١٧٠ .

(٢) الحجرات : ١٧ .

(٣) رجال الكشي ١/٢١١ .

(٤) أصول الكافي ٨/٥٦١ .

لم يكتفوا بإبطال خلافة الثلاثة قبل علي - باعتبار أنهم غير معصومين -

بل زادوا علي ذلك من اللطعن فيهم - رضي الله عنهم أجمعين .

ولقد ذكروا روايات نسبوها ظلما وباطلا إلى الأئمة من أهل البيت

الذين كانوا أشد حبا للخلفاء الثلاثة ولهيقية أصحاب رسول الله - صلى الله

عليه وسلم .

علي أن ثبوت خلافة أبي بكر وعمر وثمان - رضي الله عنهم - ثابتة

لا ينكر ذلك إلا مكابر يخدع نفسه ، كما شهد بذلك الأئمة أنفسهم ، وليس^(١)

هدفنا التدليل هنا على اثبات خلافتهم بل بيان ما ترتب من المفاسد

- نتيجة القول بعصمة الأئمة - تجاه الخلفاء الراشدين قهسل على

- رضي الله عنه .

وخلاصة القول :

بناء على ما ذكرناه نجد أن من أهداف القول بعصمة الأئمة

عند الإمامية إنما هو إبطال خلافة أبي بكر وعمر وثمان - رضي الله عنهم .

(١) انظر: أمل الشيعة: ١١٤، ١١٥، ١٣٥.

المفسدة الخامسة :

تعطيل الشريعة :

يعتقد الامامية - كما مر سابقا - أن الأئمة قد أحاطوا بكل أمور الدين وأنهم هم المرجع في أحكام الشريعة وبيان مقصودها ، لأنهم معصومون عن الخطأ في تليغ الشريعة أو العدول بها عن غير مقصود الكتاب والسنة فيعتقد الامامية بناء على عصمة الأئمة المنوطة بهم صحة ما يأتون به - وما أن علمهم قد أحاط بكل شيء فلا يجوز العدول عن طريق أئمتهم أو الأخذ عن غيرهم ، سواء أكان حقا أم باطلا .

وما دفع الامامية الى هذا الاعتقاد الا اتباع الهوى ، منه الى ذلك " الشاطبي " في " الاعتصام " (١) إذ ذكر عشرة أمثلة لاتباع الهوى والتقليد فكان ما قاله :

" والثاني : رأى الامامية في اتباع الامام المعصوم - في زعمهم - وان خالف ما جاء به النص المعصوم حقا وهو محمد - صلى الله عليه وسلم - فحكوا الرجال على الشريعة ، ولم يحكموا الشريعة على الرجال وانما أنزل الكتاب ليكون حكما على الخلق على الاطلاق والمعصوم " .

والأئمة بريئون من مقترحات الامامية ، وما كانت الروايات التي تذكر عنهم - عن طريق الكذب والفساد - الا تروجا لمذهبيهم واعطائه حقا - من الشرعية ، وعلى ذلك فكل ما ينسبونه الى الأئمة - حقا كان أو باطلا - يجب التسليم به وحده لأمرين :

الأول : أن هذا مروى عن الأئمة من أهل البيت الواجب طاعتهم

وولا مؤهم .

الثاني : اتصافهم بالعصمة المطلقة .

وروايات الامامية تفص على هذا وأنه لاتوه خذ الشريعة الا عسر
طريقهم وما عدا ذلك فهو باطل .

فيروى محمد بن الحسن العاطلي عن علي بن رض الله عنه - أنه قال :
" نحن الشعار والأصحاب والخزنة والأبواب ولا توه في البيوت الا من
أبوابها ، فمن أتاها من غير أبوابها سمى سارقاً " (١) .

وروى أيضا عن أبي عبد الله جعفر الصادق - رضي الله عنه - أنه قال
: " كل ما لم يخرج من هذا البيت فهو باطل " . (٢)

ويقول محمد رضا المظفر : " ونعتقد أن الأحكام الشرعية الالهية
لاستقي الا من نعيم مائهم ، ولا يصح أخذها الا منهم ، ولا تفرغ ذمة المكلف
بالرجوع الى غيرهم ، ولا يطمئن بينه وبين الله الى أنه قد أدى ما عليه من
التكاليف المفروضة الا من طريقهم " . (٣)

ونتيجة لهذا الاعتقاد " فأهل السنة وغيرهم لا تقبل لهم صلاة ولا صيام
ولا زكاة ولا حج ولا جهاد ولا قيام ولاعبادة من العبادات ، لأنهم لا يأخذون
فقههم من طريق أئمة الشيعة بل يأخذونها عن طريق أئمة الاجتهاد
ويستنبطونها من مصادرها الكتاب والسنة " . (٤)

هذا ما صرح به المظفر بقوله : " وان في أخذ الأحكام من الرواية
المجتهدين الذين لا يستقون من نعيم مائهم ولا يستضيئون بنورهم ابتعادا عن
محجة الصواب في الدين ، ولا يطمئن المكلف من فراغ ذمته من التكالمسف
المفروضة عليه من الله تعالى " . (٥) . ويقول أيضا :

" وتعتقد أن الأئمة هم أولوا الأمر الذين أمر الله تعالى بطاعتهم

(١) الفصول المهمة في أصول الأئمة . ٢٠٣

(٢) المرجع السابق : ٢٠٣

(٣) عقائد الامامية : ٥٥

(٤) تعريف مذهب الشيعة الامامية ص ٦٦ - ٧٠

(٥) عقائد الامامية : ٥٥ - ٥٦

وأنتهم الشهداء على الناس، وأنتهم أبواب الله والسبيل إليه، وأنتهم الشهداء على الناس . . . بل نعتقد أن أمرهم أمر الله تعالى، ونهيتهم نهيتهم وطاعتهم طاعته، ومعصيتهم معصيته، وولييتهم وليه، وعدوهم عدوه ولا يجوز الرد عليهم، والراد عليهم كالراد على الرسول، والراد على الرسول كالراد على الله تعالى، فيجب التسليم لهم والانقياد لأمرهم والأخذ بقولهم (١).

ويتضح من هذه الروايات وغيرها أنه لا يجوز لأحد من الأمة أن يتعبد بغير ما روي عن الأئمة من أول علي - رضي الله عنه - حتى الغائب المفقود، والمعلوم أن ما جاء عن طريق الأئمة شيء ضئيل إذا قيسوا بغيرهم من صحابة الرسول - صلى الله عليه وسلم .

غير أن الإمامية يعتقدون أن عليا - رضي الله عنه - قد حاز العلوم كلها ثم انتقل هذا العلم إلى الحسن - رضي الله عنه - ثم إلى الحسين - رضي الله عنه - وهكذا حتى الثاني عشر الذي ذهب واختفى بهذا العلم

فقد روى الكليني عن جعفر الصادق - رضي الله عنه - أنه قال :

" يعرف الذي بعد الإمام علم من كان قبله في آخر دقيقة تبقى من

روحه . " (٢)

ولكننا نسأل هؤلاء : هل كل العلم كان عند علي - رضي الله عنه -

حتى يبقى بدا عنده عن باقي الصحابة ؟ والإمامية لا يخجلون إذ يروون عن

علي - رضي الله عنه - كما مر بنا - أن عنده علم المنايا والبلايا وما كان وما يكون

إلى آخر ترهاتهم التي أضافوها إلى الأئمة، ولكن الواقع والمعلوم غير هذا

والصحيح خلافه يقول ابن تيمية :

" إن هذا خلاف المعلوم بالتواتر فإن جميع مدائن الإسلام بلغتهم

(١) المرجع السابق : ٥٤-٥٥ .

(٢) أصول الكافي ١/ ٢٧٤-٢٧٥ .

العلم عن رسول الله - صلى الله عليه وسلم - من غير علي ، أما أهل المدينة ومكة فالأمر فيهما ظاهر ، وكذلك الشام والبصرة فان هؤلاء لم يكونوا يروون عن علي الا شيئا قليلا ، وانما كان غالب علمه في الكوفة وصح هذا فاهل الكوفة كانوا يعلمون القرآن والسنة قبل أن يتولى عثمان فضلا عن علي ، وفقهاه أهل المدينة تعلموا الدين في خلافة عمر ، وتعلمهم معاذ لأهل اليمن ومقامه فيهم أكثر من علي ، ولهذا روى أهل اليمن عن معاذ بن جبل أكثر مما روى عن علي وشريح وغيره من أكابر التابعين انما تفقهوا علي معاذ بن جبل ، ولما قدم علي الكوفة كان شريح فيها قاضيا ، وهو وعبيدة السلماني تفقها علي غيره ، فانتشر علم الاسلام في المدائن قبل أن يقدم علي الكوفة . (١)

وأيا فان الرجوع الى الأئمة لبيان الشريعة ومعرفة مقصودها واعتبار ما يخرج من غيرهم باطلا ولا تبرأ ذمة المكلف الا بالأخذ عنهم فهو أيضا مجرد دعوى لا دليل عليها ، وواقع الأئمة عكس هذا ، يتبين لنا ذلك من رد ابن حزم - رحمه الله - علي قول الامامية بالحاجة الى امام معصوم لبيان الشريعة فهو يقول :

«وأما وجه الحاجة اليه في بيان الشريعة فما ظهر قط من أكثر أئمتهم بيان لشيء مما اختلف فيه الناس ، وما يأيديهم من ذلك شيء ، الا دعاوى مفتعلة قد اختلفوا أيضا فيها كما اختلف فيهم من الفرق سواء سواء ، الا أنهم أسوأ حالا من غيرهم لأن كل من قلد انسانا كأصحاب أبي حنيفة لأبي حنيفة ، وأصحاب مالك لمالك ، وأصحاب الشافعي للشافعي ، وأصحاب أحمد لأحمد ، فسان لهؤلاء المذكورين أصحابا مشاهير نقلت عنهم أقوال أصحابهم ، ونقلوها هم عنه ، ولا سبيل الى اتصال خبر عندهم ظاهر مكشوف يضطر الخصم الي أن هذا قول موسى بن جعفر ، ولا أنه قول علي بن موسى ، ولا أنه قول محمد بن

على بن موسى ، ولا أنه قول علي بن محمد ، ولا أنه قول الحسن بن علي ، وأما من
بعد الحسن بن علي فعدم بالكلمة وحقاقة ظاهرة ، وأما من قبل موسى بن
جعفر فلو جمع كل ما روى في الفقه عن الحسن والحسين - رضي الله عنهما -
لمبلغ عشر أوراق ، فما ترى المصلحة التي يدعونها في إمامهم ظهرت ، ولا نفع
الله تعالى بها قط في علم ولا عمل ، لا عندهم ولا عند غيرهم ، ولا ظهر منهم
بعد الحسين - رضي الله عنه - من هو لا الذي سموا أحدا ، ولا أمر منهم
أحد قط بمعروف معلن ، وقد قرأنا صفة هؤلاء المخاذلين المنتعنين السي
الإمامية القائلين بأن الدين عند أئمتهم فما رأينا إلا دعاوى باردة وآراء فاسدة
كأسخف ما يكون من الأقوال .

ولا يخلوا هؤلاء الأئمة الذين يذكرون من أن يكونوا مأمورين بالسكوت
أو فسوها لهم فيه ، فإن يكونوا مأمورين بالسكوت فقد أهبح للناس البقاء فسي
الضلال وسقطت الحجة في الديانة عن جميع الناس وبطل الدين ولم يلزم
فرض الإسلام وهذا كفر مجرد وهم لا يقولون بهذا ، أو يكونوا مأمورين بالكلام
والبيان فقد عصوا الله إذ سكتوا وبطلت إمامتهم . (١)

ومن هنا نعلم أن لاقتصار بما جاء من أمور الدين وبيان مقاصد
الشريعة على الأئمة يكون فيه تعطيل للشريعة التي جاء أكرها وتبهيـ
مقصدها عن غيرهم من الصحابة والتابعين - رضي الله عنهم أجمعين .
ومن المفاسد الداخلة في هذا الباب أنهم بنوا على عقيدة العصمة في الأئمة
قد أبطلوا الإجماع ولا يعتبر الإجماع حجة ودليلا شرعيا يجب العمل به إلا إذا
كان المعصوم داخلا فيه ، وما كان ذلك إلا أن الأمة غير معصومة ، يقـ
أبو جعفر الطوسي :

" قد ثبت أن شريعة نبينا - عليه وآله السلام - موء بدة ، وأن المصلحة

لها من حافظ ، لأن تركها بغير حافظ اهمال لها وتعبد للمكلفين بما لا يطيقونه
ويتعذر عليهم الوصول اليه ، وليس يخلو الحافظ لها من أن يكون الأمة أو
بعضها .

وليس يجوز أن يكون الحافظ لها الأمة ، لأن الأمة يجوز عليها
السهو والنسيان ، وار تكاب الفساد والعدول عما علمته .

فإن لا بد لها من حافظ معصوم يؤمن من من جهته التغيير والتبدل
والسهو ليتمكن المكلفون من المصير الى قوله ، وهذا الامام الذي نذهب اليه^(١) .

ويقول أيضا : " لا يجوز أن تكون الشريعة محفوظة بالأمة لأن ما جاز
على آحادها جاز على جميعها من حيث لم يكن اجماعها اكثر من انضمام
آحادها بعضها الى بعض ، واذا كانت العصمة مرتفعة من كل واحد على
الانفراد فيجب أن تكون مرتفعة عن الكل " .^(٢)

والامامية عندما يقولون ان الاجماع حجة فليس الا لوجود الامام
المعصوم ضمن مجرمهم ، فقله ان هو الحجة وغيره تبسح له .
يقول " السبكي " في رده على الامامية :

" ولا يشترط في الاجماع امام معصوم ، وقالت الروافض يشترط ولا يخل الزمان
عنه ، وان لم نعلم عينه ، والحجة في قوله فقط وغيره تبسح له " .^(٣)

وهكذا فان الامامية يرون أن قول الامام بمفرده هو الحجة بناء على
اعتقاد العمية فيه ، أما قول الأمة الذي يتمثل في الاجماع فلا وزن له ولا قيمة
مع أن الرسول - صلى الله عليه وسلم - قد دلل في آحاديت كثيرة بأن
الأمة لا تجتمع على ضلالة .

فمن ذلك قول النبي - صلى الله عليه وسلم :

(١) تلخيص الشافعي : ١/١٢٣-١٢٤ .

(٢) المصدر السابق ١/١٤٠ .

(٣) جمع الجوامع على حاشية الهناني ٢/٢٠٣ .

" لا تزال طائفة من أمتي ظاهرين علي الحق لا يضرهم من خذلهم
حتى يأتي أمر الله وهم كذلك " . (١)

وقوله - صلى الله عليه وسلم - : " لا يجمع الله أمتي علي ضلالة أبدا
ويد الله علي الجماعة " . (٢)

فهذه الأحاديث وغيرها تدل علي عظم شأن هذه الأمة ، والاخبار
بمعصمتها عن الخطأ .

وعلي رأي الامامية بأن العبرة بالامام المعصوم يكون قد عطلنا الشريعة
بهطلان الاجماع التي ثبتت ولم نعلم دخول معصوم فيها . .

كما يظهر تعطيل الشريعة بغياب الامام المعصوم ، وعدم وجوده بسين
الناس حتى يرجع اليه ويكون هو المرجع الوحيد - علي حد قول الامامية -
لفهم الكتاب والسنة واستنباط الأحكام منها ، ولا يخفى ما في ذلك من الفساد
والفوضى .

وأياها - ترتب علي القول بعصمة الأئمة ابطال القياس ، يقول
كاشف الغطاء :

" ان الامامية لا تعمل بالقياس ، وقد تواتر عن أئمتهم نفي القياس عنها اذا

قيست بحق الدين " . (٣)

وقال في هذا ايضا الدكتور عبد الله فياض :

" وامتنع الشيعة عن الأخذ بالقياس واعتبروه بدعة " . (٤)

وخلاصة القول أن القول بعصمة الأئمة يترتب عليه تعطيل
الشريعة والعمل بنصوصها لما ذكرناه .

(١) البخاري مع الفتح ٦/٦٣٢ ح ٣٦٣٦ ، مسلم ٣/٥٢٣ ح ١٦٢١ .
واللفظ لمسلم .

(٢) المستدرک ١/١١٦ .

(٣) اصل الشيعة ١٤٩ .

(٤) تاريخ الامامية ١٣٨ .

المفسدة السادسة :

"وصم آل البيت بالكذب والنفاسق ؟"

ومن المفاصد المترتبة على القول بالعصمة اتهام آل البيت بالكذب والنفاسق تحت اسم "التقية".

وقبل أن نتعرف على مفهوم التقية عند الامامية وكيف أنه يترتب عليها اسناد الكذب الى آل البيت، نذكر معناها ومفهومها أولا عند أهل السنة.

التقية في اللغة والاصطلاح :

والتقية في اللغة : الحذر والمحافظة ، يقال : "وقاه الله وقيا ووقاية :

صانه ، وحفظه ، واتقيت الشيء " وتقيته وأتقيه تقى وتقاه " : حذرته " (١).

وفي الاصطلاح : المحافظة على النفس أو العرض أو المال من شر

الأعداء (٢).

دليل مشروعيتها :

وسا يدل على مشروعية التقية قوله تعالى : " لا يتخذ المؤمن الكافرين

أولياء من دون المؤمن منهم ومن يفعل ذلك فليس من الله في شيء الا أن تتقوا

منهم تقاة (٣) وفي البخارى عن أبي الدرداء :

" انا لنكفر في وجوه أقوام وان ظهروا علينا تلعنهم " (٤) (٥)

(١) انظر: لسان العرب ١٥/١ - ٤٠١ - ٤٠٢ ، القاموس المحيط ٤/٤٠٣ - ٤٠٤

(٢) انظر: مختصر التحفة : ٢٨٧ .

(٣) آل عمران : ٢٨ .

(٤) الكفر : بالشين المعجمة وفتح أوله ظهور الأسنان وأكثر ما يطلق عند

الضحك . انظر فتح الباري ١٠/١٠٢٨ .

(٥) البخارى مع الفتح ١٠/٥٢٧ .

وعن أحكام التقية وحكم العمل بها عند أهل السنة ،

يقول الآلوسى فى " مختصر التحفة " : (١)

" وتحقيق ذلك على وجه البسط أن التقية محافظة النفس أو العرض

أو المال من شر الأعداء ، والعدو قسمان :

الأول : من كانت عداوته مبنية على اختلاف الدين كالكافر والمسلم .

والثانى : من كانت عداوته مبنية على أفراس دنيوية كالمال والمتاع والملك .

أما القسم الأول : ، فالحكم الشرعى فيه أن كل مؤمن وقع فى محل لا يمكن له

أن يظهر دينه لتعرض المخالفين وجب عليه الهجرة الى محل يقدر فيه على

إظهار دينه ، ولا يجوز له أصلاً أن يبقى هناك ويخفى دينه ، نعم : ان كان ممن

له عذر شرعى فى ترك الهجرة كالصبيان والنساء ، والذين يخوفهم المخالفون

بالقتل فإنه يجوز له المكث مع المخالف والموافقة بقدر الضرورة .

وان كان التخويف بفوات المنفعة أو بلحوق المشقة التى يمكن تحطيمها

كالجس مع القوت والضرب القليل غير المهلك فإنه لا يجوز له موافقتهم .

وأما القسم الثانى : ، فقد اختلف العلماء فى وجوب الهجرة وعدمه

فقال بعضهم : تجب ، لقوله تعالى : (ولا تظفوا بأيدىكم الى التهلكة) وبدليل

النهى عن انماعة المال .

وقال قوم : لا تجب ، اذ الهجرة من ذلك المقام مصلحة من المصالح

الدنيوية ولا يعود من تركها نقصان فى الدين .

وقال بعضهم : الحق أن الهجرة هنا قد تجب أيضاً ، اذا خاف هلاك

نفسه أو هتك حرمة .

وعد قوم من باب التقية مداراة الكفار والفسقة والظلمة لكى أذاهم

وصيانة العرض منهم ، ولا يعد ذلك من باب الموالات المنهى عنها ، ولكن لا ينفى

المداراة حيث يخذش الدين ويرتكب المنكر وبس الظنون " أ . هـ .

(١) (٢٨٧-٢٨٨) بتصرف .

التقية عند الامامية :

هذا عن مفهوم التقية عند أهل السنة ، أما عند الامامية فمعناها الكذب والنفاق ، لذلك أبا حوها وجوزوها في كل شي ، وبالفوا في حكمها .
فقد نسبوا الى محمد الباقر - رضي الله عنه - أنه قال :

" التقية في كل ضرورة " . (١)

وذكروا عن جعفر الصادق - رضي الله عنه - أنه قال :

" ان تسعة أئمة الدين في التقية ، ولادين لمن لا تقية له " . (٢)

وأبضا نسبوا اليه : " التقية ديني ودين آبائي " . (٣)

(٤) وأبضا : " انكم على دين من كتبه أعزه الله ، ومن أذاعه أذله الله " .

وهذا يدلنا على أن الامامية يستعملون التقية في الكذب وكتان الحق

ولذا يقول محمد بن عبد الوهاب - رحمه الله - :

" والمفهوم من كلامهم أن معنى التقية عندهم كتان الحق أو ترك

اللازم وارتكاب المنهى خوفا من الناس " . (٥)

ويقول محب الدين الخطيب عن هذه التقية :

" فانها عقيدة دينية تبيح للملم التظاهر لنا بغير ما يبطنون " . (٦)

وأبضا - يقول محمد التونسي :

" ومعنى التقية عند الشيعة الكذب المحض أو النفاق البين ، كما هو

ظاهر من روايتهم " . (٧)

(١) أصول الكافي : ٢ / ٢١٩ .

(٢) المعتمد السابق ٢ / ٢١٧ ، الخصال ١ / ٢٢٢ .

(٣) عقائد الامامية : ٧٢ .

(٤) أصول الكافي : ٢ / ٢٢٠ .

(٥) رسالة في الرد على الرافضة : ابن عبد الوهاب : ٢١ .

(٦) الخطوط المرهضة : ٨ .

(٧) بطلان عقائد الشيعة : ٧٧ .

وأما كيف أن القول بالعصمة يترتب عليه وصف آل البيت بالكذب والنفاق ؟
فروايات وردت في كتب القوم يفهم منها ذلك، إضافة إلى وجود أقوال -
ما نسب إلى الأئمة - متضاربة وآراء متناقضة ، فكان المخرج من ذلك أن
قالوا : فعلوا ذلك تقيّة ١١ .

بين الاستاذ احسان الله يظهر ذلك بقوله :

° فلما اعترض عليهم أن أئمتهم الذين يزعمون أنهم معصومون عن الخطأ
والنسيان كيف اختلفوا في شيء واحد فجوزوه مرة وحرّموه تارة أخرى ، وقالوا
بشيء في وقت ثم قالوا : ينقي في ذلك في وقت آخر ؟ لم يجدوا الجواب
إلا أن قالوا : انهم قالوا - أي الأئمة هذا أو ذاك تقيّة ° . (١)

وذكر الدكتور عرفان عبد المجيد عدة أمور من وراء القول بالتقيّة فكان
ما قاله : ° تجاوز ما قد يهدو من تناقض في الأقوال والأفعال التي نسبتها
المصادر إلى الأئمة باعتبار أنها ليست متضاربة واختلافاً في الرأي ما لا يجوز
وقوعه من إمام معصوم لا يخطئ ° ، وإنما هي أقوال صدرت في مناسبات كانت
بعضها حالات تقيّة ° . (٢)

وتوجد أقوال كثيرة في كتب القوم تنفي ° عن وقوع مثل ذلك التناقض في
أقوال الأئمة وكما اعترف به المنصفون منهم ، كما توجد أقوال يفهم منها اتهام
الأئمة بالكذب والحدث عليه .

ونحن وإن كنا لا نقر لهم هذه الأقوال التي نسبوها إلى هؤلاء الأئمة
- لما لآل البيت عندنا من المكانة والتقدير كعلى والحسن والحسين
- رضي الله عنهم - ومن سار على طريقهم ممن ذكر وهم من الأئمة - إلا أننا
نذكر هذه الأقوال لندلل على أن الإمامية من حيث يشعرون أو لا يشعرون

(١) الشيعة والسنة : ١٨٢ .

(٢) دراسات في الفرق : ٦٢ .

قد تنقصوا من حقهم وحطوا من قدرهم.

فمن الأقوال التي يفهم منها اتهام الأئمة بالكذب وصحت الناس عليه

مايلس :

— روى الكشي عن محمد الباقر أنه قال :

(١) " خالطوهم بالبرانية ، وخالفوهم بالجوانية ، اذا كانت الامرة صهيانية " .

— وروى الكشي أيضا عن جعفر الصادق :

" أن رجلا من المنافقين مات فخرج الحسين بن علي — صلوات الله عليه —

بعضي معه فلقبه مولى له ، فقال له الحسين — عليه السلام — أين تذهب

يا فلان ؟ قال : فقال له مولا : أفر من جنازة هذا المنافق أن أصلي عليها

فقال له الحسين — عليه السلام — : انظر أن تقوم علي يميني فما تسمعني أقول

فقل قل مثله ، فلما أن كبر عليه ولمه قال الحسين — عليه السلام — : الله أكبر

اللهم الصن فلانا عبدك ألف لعنة موه تلغته غير مختلفة ، اللهم اخز عبدك نسي

عبادك وبلادك وأصله حرنارك ، وأذقه أشد عذابك ، فإنه كان يتولى أعداءك

ويهادي أوليائه ، ويغضي أهل بيت نبيك — عليه الصلاة والسلام — (٢)

— وروى الكشي أيضا عن أبي عمرو الكناني قال : قال : أبو عبد الله

— عليه السلام — : يا أبا عمر وأرايتك لو حدثتك بحد يث أو أفتيتك بفتيا نسيم

جفتني بعد ذلك فسألتني عنه فأخبرتني بخلاف ما كنت أخبرتني أو أفتيتك بخلاف

ذلك بأيهما كنت تأخذ ؟ قلت : بأحدشهما وأدع الآخر ، فقال : قد أععبت

يا أبا عمرو ، أبي الله عز وجل الا أن يعيد سرا ، أما والله لئن فعلتم ذلك أنه

لخير لي ولكم . (٣)

(١) أصل الكافي ٢/٢٢٠

(٢) الفروع من الكافي ٣/١٨٦

(٣) اصول الكافي ٢/٢٢٠

— ونكر الكشي أن موسى بن جعفر كتب الى أحد مريديه على —

سويد يقول له :

" ولا تقل لما بلغك عنا أو نسب اليها : هذا باطل ، وان كنت تعرف

خلافه ، فانك لا تدري لما قلناه ، وطى أى وجه وصفناه " . (١)

فهذه الأقوال وغيرها مما حوته كتب القوم يستنتج منها أن الأئمة

يأمرون أتباعهم ويوافقونهم على الكذب باسم التقية ، وفي هذا اتهام للأئمة

ولآل البيت من باب أولى .

ولا يخفى أن استعمال التقية في مثل هذه الأحوال في غير ضرورة

ملجئة اليها .

أما ما نسب الى الأئمة من تضارب الأقوال واختلاف الآراء في المسألة

الواحدة ، فمعه :

— ما رواه الكشي عن جعفر الصادق أنه قال :

" كان أبى — علقه السلام — يخفى في زمن بنى أمية أن ما قتل الهازي والصقر

فهو حلال وكان يقيمهم وأنا لا أقيمهم وهو حرام ما قتل " . (٢)

— وأيضا ذكر الكشي أن سلة بن محرز قال : قلت لأبى عبد الله

— عليه السلام — ان رجلا أرمانيا مات وأوصى الى ، فقال لي : وما الأرمانى ؟

قلت : نبطى من أنباط الجبال ، مات وأوصى الى بتركته وترك ابنته ، قال :

فقال لي : أعطها النصف ، قال : فأخبرت زارة بذلك ، فقال لي : اتقاك ، انصا

المال لها ، قال فدخلت عليه بعد ، فقلت : أصلحك الله أن أصحابنا زعموا أنك

اتقيتني ، فقال : لا والله ما اتقيتك ولكن اتقيت عليك أن تضمن ، فهل علم بذلك

(١) رجال الكشي / ٢٨٥ .

(٢) الفروع من الكافي / ٦ / ٢٠٨ .

أحد ؟ قلت : لا ، قال : فلقطها ما بقى . (١)

وهذا التضارب في الأقوال كان سببا لرجوع البعض عن القول بامامة الأئمة كما ذكر ذلك النوبختي الشيعي في "فرقه" ، حيث ذكر أن "سليمان ابن جرير - من أصحاب محمد الباقر - قال :

" ان أئمة الرافضة وضعوا لشيعتهم مقالاتين ، وهما : القول بالبداية واجازة التقية - ثم تحدث عن التقية فقال :

وأما التقية : فانه لما كثرت على أئمتهم مسائل شيعتهم في الحلال والحرام وغير ذلك من صنوف أبواب الدين فأجابوا فيها وحفظ عنهم شيعتهم جواب ما سألوه وكتبوه ودونوه ، ولم يحفظ أئمتهم تلك الأوجه لتقادم العهد وتفاوت الأوقات لأن مسائلهم لم ترد في يوم واحد ، ولا في شهر واحد ، بل في سنين متباعدة ، وأشهر متباينة ، وأوقات متفرقة فوقع في أيديهم في المسألة الواحدة عدة أجوبة مختلفة متضادة ، فلما وقفوا على ذلك منهم ردوا إليهم هذا الاختلاف والتخليط في جواباتهم وسألوهم عنه وأنكروا عليهم ، فقالوا من أين هذا الاختلاف وكيف جاز ذلك ، قالت لهم أئمتهم : انما أجبنا بهـذا للتقية" . (٢)

ثم قال سليمان : " فمتى يظهر من هؤلاء على كذب ومتى يعرف لهم حق من باطل " . (٣)

ويذكر " النونجتي " أنه لهذا السبب انحاز جماعة الى سليمان بن جرير ، وتركوا القول بامامة أبي جعفر . (٤)

فاذا كان هذا هو حال الأئمة عند الامامية فكيف ، يعرف الحق من

(١) المصدر السابق ٧ / ٨٦ - ٨٧ .

(٢) فرق الشيعة : ٥٦ بتصرف .

(٣) المرجع السابق : ٥٦ .

(٤) انظر : المرجع السابق : ٥٦ - ٥٧ .

الباطل والصدق من الكذب، والحلال من الحرام ؟
من غير أن يكون هناك داع الى التقية ، فان هذا يترتب عليه - كما يقول
محمد بن عبد الوهاب : * عدم الوثوق بأقوال أئمة أهل البيت وأفعالهم
لاحتفال أنهم قالوها أو فعلوها تقية * .^(١)

وخلاصة القول :

أن الامامية باضافتهم التقية الى الأئمة من آل البيت - حتى
لا يهتم أحد من الأئمة بالكذب أو الخطأ لتنافي ذلك مع العصمة السي
زعموها لهم - قد وصوهم بالكذب من حيث لا يشعرون ، وقد تجلى هذا من
مفهوم التقية عندهم ، ومن الروايات التي نسبوها لأئمتهم .
كانت تلك أهم المفاصد المترتبة على القول بعصمة الأئمة ، وذلك نتيجة
لكل قول شاذ وفكر متطرف ، كالذي نحن بصدده ، في بحثنا هذا من قول الامامية
بعصمة أئمتهم .

(١) رسالة في الرد على الرافضة : ابن عبد الوهاب : ٢١٠ .



الحائِزَة



الخاتمة

قد تبين لي من خلال تناولي لموضوع عقيدة العصمة عند الامامية مدى ما يهدفونه من آمال، وقد تجلت لنا حقيقة هامة، هي أن عقيدة عصمة الأئمة انما أريد بها هدم الاسلام والنيل منه، بالطعن في أصله الأصليـــــــ القرآن الكريم والسنة النبوية، وكذلك الطعن في صحابة رسول الله صلى الله عليه وسلم الذين حملوا هذا الدين ونقلوه اليها بكل أمانة وصدق، وهم فسي هذا كله لا يريدون الا وجه الله عز وجل .

فماذا بقي اذن بعد ذلك للاسلام وأتباعه ١١ .

وتوصلت من خلال هذه الدراسة الى النتائج التالية :

- ١ - أن القول بعصمة الأئمة غريب على العقيدة الاسلامية التي تنبست العصمة للأنبياء - عليهم السلام - فقط .
- ٢ - أن القول بعصمة الأئمة فكرة يهودية ، جاءت عن طريق عبد الله بن سبأ وأتباعه .
- ٣ - استهدف القول بعصمة الأنبياء عند الامامية اثبات عصمة الأئمة ، لذا أثبتوا للأنبياء عصمة مطلقة ، وقالوا مثل ذلك في الأئمة .
- ٤ - براءة الأئمة وآل البيت مما نسب اليهم سواء في النص عليهم أو عصمتهم .
- ٥ - كان القول بعصمة الأئمة سببا لظهور عقائد شيعية عظيمة الخطورة أهمها :

أ - القول بتحريف القرآن الكريم ، بحجة أن الذين تولوا جمعه من الصحابة

غير معصومين ١١ .

ب - رد معظم أحاديث رسول الله صلى الله عليه وسلم والتي جاءت من

غير طريق أهل البيت ١١ .

ج - ابطال خلافة الخلفاء الراشدين قبل علي - رضی الله عنهم - ١١

د - ابطال الاجماع والقياس ١١ .

هـ - جعلوا لأئمتهم حق التشريع، فما نسبوه اليهم من روايات لها

حكم نصوص الكتاب والسنة لعصمتهم ١١ .

و - تكفير من لم يعتقد بعصمة الأئمة ١١ .

٦ - أدلة الامامية التي بنوا عليها عقيدة عصمة الأئمة بين أمرين :

أ - اما أدلة ضعيفة ومكذوبة .

ب - واما صحيحة ، ولكن لا تدل على المقصود .

وأخيرا أقول : بهذا وغيره فان دعوى عصمة الأئمة ظاهرة

البطلان ، ودعوى لا أساس لها ، وأنه يترتب عليها عواقب وخيمة وشر مستطير

لمن يعتقد هذا الاعتقاد ، ان يترتب على هذا المعتقد - بما فصلناه - كفر

صاحبه وخروج معتقده من دائرة الاسلام .

هذا ما وسعه الجهد ، وسح به الوقت ، وجاد به القلم ، فان يكن

صوابا فمن الله ، وان يكن فيه خطأ فمضى ومن الشيطان وأستغفر الله من ذلك .

وأسأل الله العظيم رب العرش الكريم أن يتقبل هذا العمل مني

وأن يكون خالصا لا بتفاه مرضاته ، وآخر دعوانا ان الحمد لله رب العالمين .



فهرس

المصَادِرِ وَالْمَكْرَجِ^{٦٦}



فهرس المصادر والمراجع

القرآن الكريم

الكتاب المقدس

- ١ - آداب الشافعي ومناقبه : لابي حاتم الرازي أبو عبد الرحمن بن -
أبي حاتم الرازي (ت ٢٢٧هـ) - تحقيق - عبد الغني عبد الخالق .
: مطبعة السعادة - مصر - ١٣٧٢هـ / ١٩٥٣م .
- ٢ - أئمة أهل البيت (شيعي) : حسن موسى الصفار .
: نشر : مؤسسة الأعلي للمطبوعات - بيروت - الطبعة الأولى
١٣٩٧هـ / ١٩٧٧م .
- ٣ - اتحاد المرید بجوهرة التوحيد : للقاضي عبد السلام بن ابراهيم .
: مطبعة مكتبة القاهرة - ١٣٧١هـ / ١٩٦٠م .
- ٤ - الاحتجاج (شيعي) : أحمد بن علي بن أبي طالب الطبرسي
(ت ٦٢٠هـ) تعليق : محمد باقر الخراساني .
: مطابع النعمان - النجف الأشرف - ١٣٨٦هـ / ١٩٦٦م .
- ٥ - احقاق الحق وازهاق الباطل (شيعي) : السيد نور الله المرعشي
التمتري (ت ١٠١٦هـ) - تعليق : آية الله السيد شهاب الدين
النجفي - اهتمام : السيد محمود المرعشي .
- ٦ - احكام القرآن : للجصاص أبو بكر احمد بن علي الرازي (ت ٣٧٠هـ)
: نشر : دار الكتاب العربي - بيروت - ١٣٣٥هـ .
- ٧ - احكام القرآن : لابن العربي أبو بكر محمد بن عبد الله (ت ٥٤٣هـ)
تحقيق : علي محمد البجاوي .
: نشر : دار المعرفة للطباعة - بيروت .
- ٨ - الأحكام السلطانية والولايات الدينية : للماوردي، أبو الحسن علي بن
محمد بن حبيب (ت ٤٥٠هـ) - راجعه : د . محمد فهد السرجاني .
: دار التوفيقية للطباعة .

٩ - الأديان والفرق : عبد القادر شيبنة الحمد .

: مؤسسة الطباعة والصحافة والنشر - جدة .

١٠ - الإرشاد : للجويني، عبد الملك بن عبد الله بن يوسف (ت ٤٧٨هـ)

تحقيق وتعليق : د. محمد يوسف موسى، علي عبد المنعم عبد الحميد

: مطبعة السعادة - مصر - ١٣٦٩هـ / ١٩٥٠م .

١١ - الإسلام والآلوسى (شيعى) : السيد أمير الكاظمي القزويني

: مطابع دار الطليعة - الكويت - الطبعة الأولى .

١٢ - الإسلام وأوضاعنا السياسية : عبد القادر عودة .

: مؤسسة الرسالة - بيروت - ١٤٠١هـ / ١٩٨١م .

١٣ - أصل الشيعة وأصولها (شيعى) : محمد الحسن آل كاشف الغطاء (ت ٣٧٣هـ)

: المطبعة العربية - القاهرة - الطبعة العاشرة - ١٣٧٧هـ / ١٩٥٨م .

١٤ - أصول الدين : للبيضاوي، عبد القاهر بن طاهر (ت ٤٢٩هـ) .

: مطبعة الدولة - استانبول - الطبعة الأولى - ١٣٢٨هـ / ١٩٢٨م .

١٥ - أصول الدين الاسلامي (شيعى) : محمد علي ناعسر .

: نشر: المكتبة العصرية - بيروت .

١٦ - أصول العقيدة (شيعى) : السيد مهدي الصدر .

: بيروت - الطبعة الثالثة ١٤٠١هـ / ١٩٨١م .

١٧ - أضواء البيان : للشنقيطي، محمد الأمين بن محمد المختار .

: مطبعة المدني - ١٣٨٦هـ / ١٩٦٧م : ١٣٩٢هـ / ١٩٧٢م .

١٨ - الاعتصام : للشاطبي، أبو اسحاق ابراهيم بن موسى بن محمد اللخمي (ت ٦٠٠هـ)

: مطبعة مصطفى محمد - مصر .

١٩ - اعتقادات فرق المسلمين والمشركين : للرازي، فخر الدين محمد بن عمر

الخطيب (ت ٦٠٦هـ)

: ١٣٩٨هـ / ١٩٧٨م .

٢٠- الأعلام : خير الدين الزركسي
: الطبعة الثالثة .

٢١- الاقتصاد فيما يتعلق بالاعتقاد (شيعي) : محمد بن الحسن الطوسي (ت ٤٦٠هـ)

: مطبعة الآداب - النجف. الأشرف - ١٣٦٩هـ / ١٩٧٩م .

٢٢- اكمال الدين واتمام النعمة (شيعي) : ابن بابويه القمي، أبو جعفر

محمد بن علي بن الحسين ابن بابويه القمي (ت ٣٨١هـ) - صححه وعلق
عليه : علي أكبر الغفاري .

: دار الكتب الاسلامية - طهران - الطبعة الثانية ١٣٩٥هـ .

٢٣- أمالي شيخ صدوق (شيعي) : ترجمة : آية الله كره آي .

: نشر: كتابخانه اسلامية - ١٣٦٢هـ .

٢٤- أمالي المرتضى (شيعي) : للمشرف المرتضى، علي بن الحسين -

الموسوي العلوي (ت ٤٣٣هـ) - تحقيق : محمد أبو الفضل ابراهيم .

: دار الكتاب العربي - بيروت - الطبعة الثانية ١٣٨٧هـ / ١٩٦٧م .

٢٥- الامام الصادق : محمد أبو زهرة .

: نشر: دار الفكر العربي .

٢٦- الامامة وقائم القيامة (شيعي) : الدكتور / مصطفى غالب

: مكتبة هلال - بيروت - ١٩٨١م .

٢٧- الأنساب : للسمعاني أبو السعد عبد الكريم بن محمد بن منصور

التميمي (ت ٥٦٢هـ) .

: مطبعة مجلس دائرة المعارف العثمانية - حيدرآباد - الطبعة الأولى .

٢٨- البدء والتاريخ : مطهر بن طاهر المقدسي (ت ٣٥٥هـ)

: نشر واعتناء : كلمان هواز مطبع طرند - شالون - ١٩١٦م .

٢٩- البداية والنهاية : لابن كثير، أبو الفداء، اسماعيل بن عمر (ت ٧٧٤هـ) .

: مكتبة المعارف - بيروت - الطبعة الثالثة ١٩٧٧م .

- ٣٠ - بطلان عقائد الشيعة : محمد عبد الستار التونسي
: دار العلوم للطباعة - القاهرة .
- ٣١ - تاريخ الامامية وأسلافهم من الشيعة (شيعى) : الدكتور عبد الله فياض
: مؤسسة الأعللى للمطبوعات - بيروت - الطبعة الثانية ١٣٩٥ هـ / ١٩٧٥ م .
- ٣٢ - تاريخ ابن خلدون : عبد الرحمن بن محمد (ت ٨٠٨ هـ) .
: مؤسسة الأعللى للمطبوعات - بيروت ١٣٩١ هـ / ١٩٧١ م .
- ٣٣ - تاريخ الحضارة الاسلامية : أبو زيد شلبى
: مطبعة الاستقلال الكبرى - القاهرة - الطبعة الثالثة ١٣٨٣ هـ / ١٩٦٤ م
- ٣٤ - تاريخ الطبرى : أبو جعفر محمد بن جرير (ت ٣١٠ هـ) -
تحقيق : محمد أبو الفضل ابراهيم .
: دار المعارف - القاهرة - الطبعة الثالثة ١٣٦٣ هـ .
- ٣٥ - تاريخ الفكر الاسلامى فى اليمن : احمد حسين شرف الدين
: مطابع الرياض - الطبعة الثانية ١٤٠٠ هـ / ١٩٨٠ م .
- ٣٦ - تاريخ المذاهب الاسلامية : محمد أبو زهرة .
: دار عطوة للطباعة .
- ٣٧ - تاريخ اليعقوبى (شيعى) : احمد بن يعقوب بن جعفر بن وهب (ت ٢٩٢ هـ)
: دار صادر بيروت - ١٣٧٩ هـ / ١٩٦٠ م .
- ٣٨ - تديد الظلام : ابراهيم بن سليمان الجبهان
: مكتبة الحرمين - الرياض - الطبعة الثانية : ١٤٠٠ هـ / ١٩٧٩ م .
- ٣٩ - التبصير فى الدين : أبو المظفر الاسفرايينى (ت ٤٧١ هـ) -
تحقيق : كمال يوسف الحوت .
: عالم الكتب - بيروت - الطبعة الأولى ١٤٠٣ هـ / ١٩٨٣ م .
- ٤٠ - التبيان فى تفسير القرآن (شيعى) : أبو جعفر محمد بن الحسن الطوسى
(ت ٤٦٦ هـ) - تحقيق : احمد شوقى الأمين ، واحد حبيب العاطلى
: المطبعة العلمية - النجف الاشرف - ١٣٧٦ هـ / ١٩٥٧ م : ١٣٨٣ هـ / ١٩٦٤ م

- ٤١- تثبيت دلائل النبوة : للهمداني، عبد الجبار بن احمد (ت ١٥٤ هـ)
حقيقه : عبد الكريم عثمان .
دار العربية - بيروت .
- ٤٢- تحفة الأحوزى : عبد الرحمن المباركفوري (ت ١٣٥٢ هـ)
: طبعة الهند ،
- ٤٣- التشريع الجنائي في الاسلام : عبد القادر عودة
: دار الكتاب العربي - بيروت -
- ٤٤- تعريف بهذا أهب الشيعة الامامية : الدكتور احمد محمد التركماني
: جمعية عمال المطابع التعاونية - عمان - الطبعة الأولى ١٤٣٠ هـ / ١٩٨٣ م
- ٤٥- تفسير ابن كثير : تحقيق : د . محمد ابراهيم البنا وغيره .
: دار الشعب - القاهرة .
- ٤٦- التفسير الكبير : للرازي
: دار الكتب العلمية - بيروت .
- ٤٧- التفكير الفلسفي في الاسلام : الدكتور عبد الحليم محمود
: بيروت - الطبعة الأولى ١٩٧٤ م .
- ٤٨- تقريب التهذيب : ابن حجر العسقلاني (ت ٨٥٢ هـ) -
تحقيق : عبد الوهاب عبد اللطيف .
: نشر : دار المعرفة للطباعة - بيروت - الطبعة الثانية ١٣٩٥ هـ / ١٩٧٥ م
- ٤٩- تلخيص الشافعي (شيعي) : أبو جعفر الطوسي (ت ٤٦٠ هـ) -
تعليق : السيد حسين بحر العلوم .
دار الكتب الاسلامية - قم - الطبعة الثالثة ١٣٦٤ هـ / ١٩٧٤ م .
- ٥٠- التنبيه والرد على أهل الأهواء والبدع : للملطي، أبو الحسن محمد
ابن احمد بن عبد الرحمن (ت ٣٧٧ هـ) .
بمكتب نشر الثقافة الاسلامية - ١٣٦٨ هـ / ١٩٤٩ م .

- ٥١- تنزيه الأنبياء (شيعي) : السيد الشريف المرتضى (ت ٤٣٦هـ)
: نشر: مكتبة بصيرتي - قم ١٢٥٠هـ.
- ٥٢- تنزيه الشريعة : لابن عراق الكنانى، أبو الحسن علي بن محمد بن
عراق (ت ١٦٣هـ) - تحقيق: عبد الوهاب عبد اللطيف، عبد الله محمد
الصادق.
- ٥٣- تهذيب ابن عساكر : علي بن الحسن بن هبة الله الشافعي
(ت ٥٧١هـ) - هذبه ورتبه: عبد القادر بدران .
: دار المسيرة - بيروت الطبعة الثانية ١٣٦٩هـ/٢١٩٧٩م.
- ٥٤- تهذيب التهذيب : ابن حجر العسقلاني
: نشر: دار الفكر العربي - بيروت - الطبعة الأولى - ١٣٢٥هـ.
- ٥٥- توفيق التطبيق (شيعي) : علي بن فضل الله الجيلاني - تحقيق :
د. محمد مصطفى حلمي .
: دار احياء الكتب العربية - الطبعة الأولى : ١٣٧٢هـ/٢١٩٥١م.
- ٥٦- تيسير التحرير (شرح على كتاب التحرير)
: محمد أمين الحسيني الحنفي الخراساني .
: دار الكتب العلمية - بيروت .
- ٥٧- جامع الأصول : لابن الأثير أبو السعادات المبارك بن محمد
(ت ٦٠٠هـ) - تحقيق : عبد القادر الارناؤوط .
: نشر : مكتبة الحلواني - ١٣٨٩هـ/١٦٦٦م : ٣٩٢هـ/١٩٧٢م.
- ٥٨- جامع البيان عن تأويل أي القرآن (تفسير الطبري)
: أبو جعفر محمد بن جرير الطبري (ت ٣٢٠هـ) .
: مطبعة الحلبي - مصر - الطبعة الثالثة ١٣٨٨هـ/١٩٦٨م.
- ٥٩- جامع الرسائل : لابن تيمية: شيخ الاسلام أبو العباس احمد بن
عبد الحلیم (ت ٧٢٨هـ) تحقيق: محمد رشاد سالم .
: مطبعة المدني - القاهرة - الطبعة الأولى ١٣٨٩هـ/١٩٦٩م.

- ٦٠- الجامع الصغير (مع شرحه فيض القدير) : جلال الدين عبد الرحمن
ابن أبي بكر السيوطي (ت ١١١٠ هـ) - (راجع فيض القدير) .
٦١- الجامع لأحكام القرآن : للقرطبي، أبو عبد الله محمد بن أحمد
الانصاري (ت ٦٧١ هـ) .

دار احياء التراث العربي - بيروت - ١٩٦٥-١٩٦٧ م .

- ٦٢- جمع الجوامع (مع حاشية البناني) : تاج الدين عبد الوهاب السبكي

- ٦٣- معركت الشيعة المتطرفين : الدكتور محمد جابر عبد المال الحيتي

: دار المعرفة - القاهرة - الطبعة الثانية ١٩٦٧ م .

- ٦٤- الحكومة الاسلامية (شيعي) : روح الله الخميني

: الحركة الاسلامية - ايران .

- ٦٥- حلقة الأولياء : أبو نعيم لعبد بن عبد الله الأصبهاني (ت ٤٣٠ هـ)

: دار الكتاب العربي - بيروت - الطبعة الثالثة : ١٤٠٠ هـ / ١٩٨٠ م .

- ٦٦- الخصال (شيعي) : ابن بابويه القمي - صححه وعلق عليه : علي أكبر الغفاري

: مكتبة الصدوق - طهران - ١٣٨٩ هـ .

- ٦٧- خطا المقرئ : أبو العباس علي بن أحمد المقرئ (ت ٨٤٥ هـ) .

: دار الكتاب اللبناني - بيروت .

- ٦٨- الخطوط العريضة : السيد محب الدين الخطيب .

: مؤسسة مكة للطباعة والاعلام .

- ٦٩- خلاصة تذهيب تهذيب الكمال : صفى الدين أحمد بن عبد الله

الخزرجي (ت ١٢٣٣ هـ) تقديم : عبد الفتاح أبو غدة .

: نشر مكتبة المطبوعات الاسلامية - بيروت - الطبعة الثالثة : ١٣٩٦ هـ / ١٩٧٧ م

- ٧٠- الخوارج والشيعة : يوليوس فلهوزن - ترجمة : د. عبد الرحمن بدوي

: وكالة المطبوعات - الكويت - الطبعة الثانية ١٩٧٦ م .

- ٧١- دائرة المعارف الاسلامية : نقلها الى العربية : محمد ثابت الفندي وجماعة

: دار المعرفة - بيروت .

- ٧٢- دائرة المعارف الشيعية : محمد الحسين الطنسي الحائري (ت ١٣٩٩ هـ)
: مؤسسة الأعلسى - قم - الطبعة الأولى ١٣٩٠ هـ / ١٩٧٠ م
- ٧٣- الدر الثمين (شيعي) : السيد معسن الأمين الحسيني العاطي
: مطبعة الآداب - النجف - الطبعة السابقة.
- ٧٤- دراسات في الفرق والمعتقدات الإسلامية : الدكتور عرفان عبد المجيد
: مؤسسة الرسالة - بيروت - الطبعة الأولى ١٤٠٤ هـ / ١٩٨٤ م
- ٧٥- رجال الشيعة في الميزان : عبد الرحمن عبد الله الزرعي
: دار الأرقم - الكويت - الطبعة الأولى ١٤٠٣ هـ / ١٩٨٣ م
- ٧٦- رجال الكشي (شيعي) : أبو عمرو محمد بن عمر الكشي (ت ٣٤٤ هـ)
: المطبعة المصطلوية - بصرى - دهونى .
- ٧٧- رسالة في الرد على الرافضة : أبو حامد محمد المقدسى (ت ٨٨٨ هـ)
تحقيق : عبد الوهاب خليل الرحمن .
: الدار السلفية - الهند - الطبعة الأولى ١٤٠٣ هـ / ١٩٨٣ م
- ٧٨- رسالة في الرد على الرافضة : محمد بن عبد الوهاب - تحقيق :
د . ناصر بن سعد الرشيد م
: دار المأمون للتراث - ١٤٠٠ هـ .
- ٧٩- روح المعاني في تفسير القرآن العظيم : أبو الفضل شهاب الدين
السيد محمود الآلوسى (ت ١٢٧٠ هـ)
: دار احياء التراث العربى - بيروت .
- ٨٠- روضة الواعظين (شيعي) : محمد بن الفتال النيسابورى (ت ٥٠٨ هـ)
: تقديم : السيد محمد مهدي السيد الخرسان .
: منشورات الرضى - قم - ايران .
- ٨١- سلسلة الأحاديث الصحيحة : محمد ناصر الدين الألبانى - ١٤٠١ هـ / ٢٠٠١ م
: (نشر المكتب الاسلامى - بيروت ١٣٩٢ هـ / ١٩٧٢ م - ٣٠٠) نشر المكتب
الاسلامى ، الطبعة الأولى ١٣٦٩ هـ / ١٩٧٩ م .

- ٤٤ (المكتبة الاسلامية - الاردن ، دار السلفية - الكويت ، الطبعة الأولى ١٤٠٣هـ / ١٩٨٣م .
- ٨٢- سلسلة الأحاديث الضعيفة والموضوعة : محمد ناصر الدين الألباني - ج ١ : (نشر المكتب الاسلامي - الطبعة الثالثة) - ج ٢ (نشر المكتب الاسلامي - الطبعة الأولى ١٣٦٩هـ) .
- ٨٣- سنن ابن ماجه : أبو عبد الله محمد بن يزيد القزويني (ت ٢٧٥هـ) . تحقيق : محمد فؤاد عبد الباقي . مطبعة عيسى الهابي الحلبي - مصر .
- ٨٤- سنن أبي داود (جامع الترمذي) : أبو داود سليمان بن الأشعث ابن اسحاق السجستاني (ت ٢٧٥هـ) تعليقات : احمد سعد علي . شركة مصطفى الهابي الحلبي - مصر - الطبعة الأولى ١٣٧١هـ / ١٩٥٢م
- ٨٥- سنن الترمذي : أبو عيسى محمد بن عيسى بن سورة الترمذي (ت ٢٧٦هـ) - تحقيق : احمد محمد شاكر وغيره . مطبعة مصطفى الحلبي - مصر - الطبعة الثانية ١٣٦٨هـ / ١٩٧٨م .
- ٨٦- السياسة الشرعية : شيخ الاسلام ابن تيمية : دار المعرفة - بيروت .
- ٨٧- شبهات حول التشيع (شيعي) : الشيخ علي محمد محسن آل عصفور : نشر : جمعية دنيا الاسلام - الطبعة الثانية .
- ٨٨- شذرات الذهب في أخبار من ذهب : أبو الفلاح عبد الحي بن العماد الحنبلي (ت ١٠٨٩هـ) . نشر : المكتب التجاري للطباعة - بيروت .
- ٨٩- شرح السنة : للبخاري أبو محمد الحسين بن مسعود الفراء (ت ١٠٦هـ) - تحقيق : شعيب الارناؤوط ، محمد زهير الشاويش . نشر : المكتب الاسلامي - الطبعة الأولى ١٣٨٨هـ / ١٩٦٦م : ١٣٦٤هـ

- ٩٠ - شرح العقائد النسفية : سعد الدين التفتازاني (ت ٧٩٣هـ) .
مكتبة المثنى - بغداد .
- ٩١ - شرح المواقف في علم الكلام : السيد الشريف الجرجاني (ت ٨١٠هـ)
دار الطباعة العامة .
- ٩٢ - شرح نهج البلاغة (شيعي) : أبو حامد عبد الحميد بن هبة اللسه
ابن أبي حديد (ت ٦٥٥هـ) تحقيق : محمد أبو الفضل ابراهيم .
: احياء الكتب العربية - الطبعة الأولى ١٣٨٠هـ / ١٩٦٠م .
- ٩٣ - الشفا بتعريف حقوق المعطوفى : للقاضى عياض، أبو الفضل عياض بن
موسى اليمصينى (ت ٥٤٤هـ) - تحقيق : على محمد البجاوى .
: نشر: دار الكتاب العربى - بيروت - ١٤٠٤هـ / ١٩٨٤م .
- ٩٤ - شهداء الفضيلة (شيعي) : عبد الحسن الأمين النجفى
: نشر: دار الشهاب - قم - ايران .
- ٩٥ - الشيعة فى التاريخ (شيعي) : محمد حسين العالمى
: دار الآثار للطباعة - بيروت - الطبعة الثانية ١٣٩٩هـ / ١٩٧٧م .
- ٩٦ - الشيعة فى عقائدهم وأحكامهم (شيعي) : السيد أمير محمد الكاظمى القزوينى
: مطابع دار الطليعة - الكويت .
- ٩٧ - الشيعة وتحريف القرآن : محمد مال الله - تقديم : د . محمد احمد البياضى
: دار الوعى الاسلامى - بيروت - ١٤٠٢هـ / ١٩٨٢م .
- ٩٨ - الشيعة والحاكمون (شيعي) : محمد جواد مغنبة
: دار التعاون للمطبوعات - بيروت - الطبعة الرابعة .
- ٩٩ - الشيعة والسنة : احسان الهى ظهير
: نشر: ادارة ترجمان السنة - باكستان - لاهور الطبعة الثالثة
١٣٩٩هـ / ١٩٧٦م .
- ١٠٠ - الشيعة وفنون الاسلام (شيعي) : السيد حسن الصدر
: دار المعرفة للطباعة والنشر - بيروت .

- ١٠١- صحيح البخارى (مع شرحه فتح البارى) : أبو عبد الله محمد بن اسماعيل البخارى (ت ٢٥٦ هـ) - راجع فتح البارى .
- ١٠٢- صحيح الجامع الصغير : محمد ناصر الدين الألبانى : منشورات المكتب الاسلامى = الطبعة الأولى ١٣٨٨ هـ / ١٩٦٩ م .
- ١٠٣- صحيح مسلم : أبو الحسين مسلم بن الحجاج بن مسلم القشيري (ت ٢٦١ هـ) - تحقيق : محمد فؤاد عبد الباقي .
- : دار احياء التراث العربى - الطبعة الأولى ١٣٧٤ هـ / ١٩٥٥ م .
- ١٠٤- صحيح مسلم بشرح النووي : أبو زكريا يحيى بن شرف بن مري الحزامي الشافعي (ت ٦٧٦ هـ) .
- : دار احياء التراث العربى - الطبعة الثانية ١٣٩٢ هـ / ١٩٧٢ م .
- ١٠٥- الصلة بين التصوف والتشيع : الدكتور كامل صطفى الشيبى : دار المعارف - القاهرة - الطبعة الثانية .
- ١٠٦- الصواعق المحرقة : أحمد بن حجر الهيثي (ت ٩٧٤ هـ) .
- : دار الكتب العلمية - بيروت - الطبعة الأولى ١٤٠٣ هـ / ١٩٨٣ م .
- ١٠٧- ضحى الاسلام : أحمد أمين : دار الكتاب العربى - بيروت - الطبعة العاشرة ١٩٦٤ م .
- ١٠٨- الضعفاء الصغير : للإمام البخارى - تحقيق : محمود ابراهيم زايد : دار الوعى - حلب - الطبعة الأولى ١٣٩٦ هـ .
- ١٠٩- الضعفاء الكبير : للعقيلي ، أبو جعفر محمد بن عمرو بن موسى بن حماد (ت ٣٢٢ هـ) - تحقيق : د . عبد المعطى أمين قلجى : دار الكتب العلمية - بيروت - الطبعة الأولى ١٤٠٤ هـ / ١٩٨٤ م .
- ١١٠- الطبقات الكبرى : لابن سعد ، أبو عبد الله محمد بن سعد الزهري (ت ٢٤٠ هـ) : دار بيروت - بيروت - ١٣٧٧ هـ / ١٩٥٧ م .
- ١١١- طوابع الأنوار (على هامش شرح المواقف) : للقاضي عبد الله بن عمر البيهاوى (ت ٦٨٥ هـ) : دار الطباعة العامرة .

١١٢- العبر في خبر من غير : الحافظ الذهبي (ت ٧٤٨هـ) - تحقيق :
صلاح الدين المنجد -

دار المطبوعات والنشر - الكويت - ١٩٦١م

١١٣- العصمة (شيعي) : احمد بن زين الدين الاحسائي (ت ٢٤١هـ)
: مطبعة الآداب - النجف الأشرف - الطبعة الثانية . ١٣٩٠هـ .

١١٤- عصمة الأنبياء : فخر الدين الرازي

١١٥- عصمة الأنبياء : الدكتور محمد أبو النور الحديدي

: مطبعة الأمانة - مصر - ١٣٩٩هـ - ١٩٧٩م

١١٦- عقائد الامامية (شيعي) : محمد رضا المظفر - تقديم : حامد حفي د اود

: مطبوعات النجاح - القاهرة - الطبعة الثالثة ١٣٩١هـ .

١١٧- عقائد الامامية الاثني عشرية (شيعي) : السيد ابراهيم الموسوي الزنجاني النجفي

: مؤسسة الوفاء - بيروت ١٤٠٢هـ / ١٩٨٢م

١١٨- عقيدة الشيعة : دوايت م. دونالدسن - تعريب : م. م .

: مطبعة السعادة - مصر - ١٣٦٥هـ / ١٩٤٦م

١١٩- عقيدة الشيعة في الامامة (شيعي) : محمد باقر الشريعتي الأصفهاني

: المطبعة العلمية - قم - ١٣٩٧هـ .

١٢٠- العقيدة والشريعة في الاسلام : جولد تسيهر - نقله الى العربية :

محمد يوسف موسى وجماعة .

: دار الكتاب المصري - القاهرة - الطبعة الأولى ١٩٤٦م

١٢١- العلل المتناهية : لابن الجوزي - أبو الفرج عبد الرحمن بن عيسى

(ت ٥٩٧هـ) تحقيق : ارشاد الحق الأثرى .

: دار نشر الكتب الاسلامية - لاهور - الطبعة الأولى ١٣٩٦هـ .

١٢٢- الحواصم من القواصم : لابن العربي - أبو بكر محمد بن عبد الله (ت ٥٤٣هـ)

: نشر : مكتبة أسامة بن زيد - بيروت - ١٤٠٢هـ / ١٩٨٢م

١٢٣- غياث الأمم في التياث الظلم : أبو المعالي الجويني (ت ٤٧٨هـ)

تحقيق : د. فؤاد عبد المنعم ، مصطفى حلمي

: مطبعة جريدة السفير - الاسكندرية .

١٢٤- غاية المرام في علم الكلام : سيف الدين الآمدي (ت ٦٣١هـ)

- تحقيق : محمود عبد اللطيف .

المطابع الأهرام التجارية - القاهرة - ١٣٩١هـ / ١٩٧١م .

١٢٥- فتح الباري : لابن حجر العسقلاني

: طبعة : محمد فؤاد عبد الباقي - المطبعة السلفية - القاهرة . ١٣٨هـ .

١٢٦- فتح القدير : محمد بن علي بن محمد الشوكاني (ت . ١٢٥هـ)

: مطبعة مصطفى الحلبي - مصر - الطبعة الثانية ٣٨٣هـ / ١٩٦٤م .

١٢٧- فجر الاسلام : أحمد أمين

: دار الكتاب العربي - بيروت - ١٩٦٦م .

١٢٨- الفرق بين الفرق : عبد القاهر بن طاهر البغدادي (ت ٤٢٩هـ)

تحقيق : محمد محي الدين عبد الحميد .

: دار المعرفة للطباعة - بيروت .

١٢٩- فرق الشيعة (شيعي) : أبو محمد الحسن بن موسى النوخستي

(ت . ٣١١هـ) - تصحيح : ه . ريبتر .

: مطبعة الدولة - استانبول - ١٩٣١هـ .

١٣٠- الفصل في الملل والأهواء والنحل : أبو محمد علي بن أحمد بن حزم (ت ٤٥٦هـ)

: دار المعرفة - بيروت - الطبعة الثانية ١٣٩٥هـ / ١٩٧٥م .

١٣١- الفصول المهمة في أصول الأئمة (شيعي)

: محمد بن الحسن الحر العاملي (ت ١١٠٤هـ) .

: مكتبة بصيرتي - طهران - الطبعة الثالثة .

١٣٢- الفكر الشيعي : الدكتور كامل مصطفى الشبيبي

: دار التضامن - بغداد - الطبعة الأولى ١٣٨٦هـ / ١٩٦٦م .

- ١٣٣- الفهرست : محمد بن اسحاق بن النديم (ت ٣٨٥هـ)
: نشر: دار المعرفة - بيروت - ١٣٩٨هـ / ١٩٧٨م
- ١٣٤- الفوائد المجموعة في الأحاديث الموضوعة : للشوكانسي -
تحقيق : عبد الرحمن المعلمي اليماني
: المكتب الاسلامي - بيروت - الطبعة الثانية ١٣٩١هـ / ١٩٧٢م
- ١٣٥- فيض القدير شرح الجامع الصغير : عبد الرووف المناوي
: دار المعرفة للطباعة - بيروت - الطبعة الثانية ١٣٩١هـ / ١٩٧٢م
- ١٣٦- في ظلال القرآن : سيد قطب
: دار الشروق - بيروت - ١٣٩٣هـ / ١٩٧٣م
- ١٣٧- قاطع البرهان في الرد على الجبهان (شيعي)
: أحمد عبد العزيز الموسوي الفالي
: العراق - كربلاء - ١٣٨٨هـ .
- ١٣٨- القاموس المحيط : للفيروز آبادي
: دار الجيل - بيروت .
- ١٣٩- القرامطة : عبد الرحمن بن الجوزي - تحقيق : محمد الصباغ
: المكتب الاسلامي - بيروت - الطبعة الرابعة ١٣٩٧هـ / ١٩٧٧م
- ١٤٠- قصة الحضارة : ول ديورانت - ترجمة : محمد بدران وغيره .
: مطابع الدجوى - القاهرة - الطبعة الرابعة ١٩٧٣م
- ١٤١- الكافي : للكشي (شيعي) : أبو جعفر محمد بن يعقوب -
اسحاق الكشي (ت ٣٢٨هـ) صححه : علي أكبر غفاري .
: نشر: مكتبة الصدوق - طهران .
- ١٤٢- الكامل في التاريخ : لابن الأثير، أبو الحسن علي بن أبي الكرم الشيباني (ت ٣٠٠هـ)
: دار بيروت - ١٣٨٥هـ / ١٩٦٥م
- ١٤٣- الكامل في ضعفاء الرجال : لابن عدي، أبو أحمد عبد الله بن عدي
الجزباني (ت ٣٦٥هـ) - تحقيق : لجنة باشراف الناشر .
: نشر: دار الفكر - بيروت - الطبعة الأولى ١٤٠٤هـ / ١٩٨٤م

- ١٤٤- كتاب اثبات الامامة (شيعي) : أحمد بن إبراهيم البيسابوري
تحقيق : د. مصطفى غالب.
دار الأندلس للطباعة - بيروت - للطبعة الأولى ١٤٠٤هـ / ١٩٨٤م
- ١٤٥- الكشاف : المزمخشري ومحمد بن عمر الزمخشري (ت ٧٢٥هـ)
: دار المعرفة للطباعة - بيروت - .
- ١٤٦- الكنز المصنوع في قواعد التلموذ : د. روهلنج - ترجمة :
د. يوسف حنا نصر الله .
- : بيروت - الطبعة الثانية : ١٣٨٨هـ / ١٩٦٨م .
- ١٤٧- الكنى والألقاب (شيعي) : عباس القمي
: المطبعة الحيدرية - النجف - الطبعة الثالثة - ١٣٨٩هـ / ١٩٦٦م .
- ١٤٨- الكواشف الجليلة عن معاني الواسطية : عبد العزيز محمد السلطان
: مطابع المجد التجارية - الرياض - الطبعة العاشرة ١٤٠١ / ١٩٨١م
- ١٤٩- لسان العرب : لابن منظور جمال الدين محمد بن مكرم (ت ٧١١هـ) .
: دار صادر - بيروت - .
- ١٥٠- لسان الميزان : ابن حجر العسقلاني
: مؤسسة الأعلى للمطبوعات - بيروت - الطبعة الثانية ١٣٩٠هـ / ١٩٧٦م
- ١٥١- اللباب في تهذيب الأنساب : ابن الاثير
: دار صادر - بيروت .
- ١٥٢- لمن الحكم : سميع عاطف الزين
: دار الكتاب اللبناني - بيروت - الطبعة الأولى ١٩٧٤م .
- ١٥٣- متن اللغة : أحمد رضا
: دار مكتبة الحياة - بيروت - ١٣٧٦هـ / ١٩٦٠م .
- ١٥٤- المجروحين : أبو حاتم البستي (ت ٣٥٤هـ) تحقيق : محمود ابراهيم زايد
: دار الوفي - حلب - الطبعة الأولى ١٣٩٦هـ .

- ١٥٥- مجمع البيان في تفسير القرآن (شيعي) : أبو علي الفضل - من
 الحسين الطبرسي (ت ٥٤٨هـ) - تحقيق السيد هاشم الرسولي المحلاتي
 : دار احياء التراث العربي - بيروت - ١٣٤٦ / ١٣٢٩ ش ١
- ١٥٦- مجمع الزوائد ومنبع الفوائد : علي بن أبي بكر الهيثمي (ت ٨١٧هـ)
 : دار الكتاب العربي - بيروت - الطبعة الثالثة ١٤١٤هـ / ٢١٩٨٤
- ١٥٧- مجموع الفتاوى : لشيخ الاسلام ابن تيمية .
 : مؤسسة الرسالة للطباعة والنشر - بيروت - تصوير الطبعة الأولى ١٣٦٨هـ
- ١٥٨- محصل أفكار المتقدمين : فخر الدين الرازي
 : مكتبة الكليات الأزهرية - مصر .
- ١٥٩- مختصر التحفة الاثني عشرية : البيهقي محمود شكري الآلوسي
 - تحقيق وتعليق / محسب الدين الخطيب
 : المطبعة السلفية - القاهرة - ١٣٧٣هـ .
- ١٦٠- مروج الذهب (شيعي) : علي بن الحسين السعدي
 تحقيق : محمد محي الدين عبد الحميد .
 : مطبعة السعادة - القاهرة - الطبعة الثالثة ١٣٨٣هـ / ١٩٦٤م
- ١٦١- المسامرة بشرح المسامرة : كمال الدين محمد بن محمد الشافعي (ت ٩٩هـ)
 : مطبعة السعادة - مصر .
- ١٦٢- المستدرک : الحافظ ابو عبد الله الحاكم النيسابوري
 : نشر : دار الكتاب العربي - بيروت .
- ١٦٣- مسند الامام احمد :
 المكتب الاسلامي - بيروت - الطبعة الثانية ١٣٦٨هـ / ١٩٧٨م
- ١٦٤- مسند الدارسي : أبو محمد عبد الله بن عبد الرحمن
 (ت ٢٥٥هـ) - تحقيق : عبد الله هاشم يماني المدني .
 : دار المحاسن للطباعة - القاهرة - ١٣٨٦هـ / ١٩٦٦م

- ١٦٥- مسلك الشافعي : أبو عبد الله محمد بن إدريس (ت ٢٠٤هـ)
: دار الكتب العلمية - بيروت - الطبعة الأولى ١٤١٠هـ / ٢٠١٨م .
- ١٦٦- مشكاة المصابيح : محمد بن عبد الله الخطيب التبريزي
- (ت ٥١٦هـ) - تحقيق : محمد ناصر الدين الألباني .
: المكتب الإسلامي - بيروت الطبعة الثانية ١٣٩٦هـ / ٢٠١٧م .
- ١٦٧- المصباح في اثبات الإمامة (شيعي) : أحمد حميد الدين
الكرمانلي - تحقيق : مصطفى غالب
: منشورات أحمد - بيروت - ١٩٦٩م .
- ١٦٨- المصباح المنير : أحمد بن محمد بن علي المقرئ الفيومي
(ت ٥٧٧هـ) - تحقيق : د . عبد العظيم الشناوي .
: دار المعارف - القاهرة .
- ١٦٩- مطالع الأنظار شرح الطوابع (على هامش شرح المواقف)
: أبو الشفاء شمس الدين بن محمود عبد الرحمن الأصفهاني (ت ٧٤١هـ)
: دار الطباعة العامرة .
- ١٧٠- المعارف : لابن قتيبة - أبو محمد عبد الله بن مسلم الدينوري -
(ت ٢٧٦هـ) - تحقيق : د . ثروت عكاشة .
: دار المعارف - مصر - الطبعة الثانية ١٩٦٩م .
- ١٧١- المعارف الحسينية (شيعي)
: السيد محمد حسين آل العلامة السيد حيدر الكاظمي - بدون .
- ١٧٢- معالم أصول الدين : فخر الدين الرازي
: مكتبة الكليات الأزهرية - القاهرة .
- ١٧٣- معالم الفكر الفلسفي في العصور الوسطى : عبد هـ فراج
: مكتبة الانجلو - القاهرة - الطبعة الأولى ١٣٨٦هـ / ١٩٦٦م .
- ١٧٤- معاني الأخبار (شيعي) : ابن بابويه القمي (ت ٣٨١هـ)
: المطبعة الحيدرية - النجف .

- ١٧٥- معجم البلدان : شهاب الدين أبو عبد الله ياقوت الحموي
: دار صادر بيروت - ١٣٩٧هـ / ١٦٧٧م .
- ١٧٦- المعجم الكبير : للطبراني - أبو القاسم سليمان بن أحمد (ت ٣٦٦هـ)
- تحقيق : حمدي عبد المجيد السلفي .
: دار العربية للطباعة - العراق / مطبعة الوطن العربي / مطبعة
الأمّة - الطبعة الأولى .
- ١٧٧- المغني في الضعفاء : للذهبي : تحقيق : نور الدين هترو .
- ١٧٨- المغني في أبواب التوحيد والعدل : للقاضي عبد الجبار
الهمداني (ت ٤١٥هـ) - تحقيق : محمود الخضري وجماعة .
: مطبعة عيسى الحلبي - القاهرة - ١٣٨٥هـ / ١٩٦٥م .
- ١٧٩- المفردات : الراغب الأصفهاني
: مطبعة الحلبي - القاهرة - الطبعة الأخيرة ١٣٨١هـ / ١٩٦١م .
- ١٨٠- مقاتل الطالبين : لأبي الفرج الأصفهاني
: دار المعرفة - بيروت .
- ١٨١- مقالات الاسلاميين واختلاف المصلين : أبو الحسن علي بن اسماعيل
الأشعري (ت ٣٣٠هـ) - تحقيق : محمد محي الدين عبد الحميد .
: نشر: مكتبة النهضة المصرية - القاهرة - الطبعة الثانية ١٣٨٩هـ / ١٩٦٦م .
- ١٨٢- الملل (على هامش الفصل لابن حزم) : أبو الفتح محمد بن
عبد الكريم الشهرستاني (ت ٥٤٨هـ) راجع (الفصل لابن حزم) .
- ١٨٣- منار الهدى (شيعي) : علي بن الشيخ عبد الله بن علي السمری
البحراني (ت ١٣١٦هـ) .
: مطبع كزار حسني - بعبس - ١٣٢٠هـ .
- ١٨٤- مناقب آل أبي طالب (شيعي) : أبو جعفر رشيد الدين
محمد بن علي بن شهر آشوب (ت ٥٨٨هـ) .
: المطبعة العلمية - طهران .

- ١٨٥- مناقب عمر بن الخطاب رضي الله عنه : لابن الجوزي، أبو الفرج
عبد الرحمن بن علي بن محمد (ت ٥١٧هـ) - تحقيق: د. زينب إبراهيم القاروط
: دار الكتب العلمية - بيروت - الطبعة الأولى ١٤٠٠هـ / ٢٠١٨م
- ١٨٦- المنتقى من منهاج الاعتدال : للذهبي : تحقيق وتعليق : محب الدين الخطيب
: المطبعة السلفية - القاهرة - ١٣٧٤هـ .
- ١٨٧- منهاج السنة النبوية : لابن تيمية
: دار الكتب العلمية - بيروت .
- ١٨٨- الموافقات في أصول الأحكام : للشاطبي (ت ٧١هـ) تحقيق :
محمد محسن الدين عبد الحميد .
: مطبعة المدني - القاهرة .
- ١٨٩- المواقف في علم الكلام : القاضي عبد الرحمن بن احمد الأبي
- باعثناء : ابراهيم الدسوقي عطية ، واحمد محمد الحنبولي .
: مطبعة العلوم .
- ١٩٠- الموضوعات : لابن الجوزي، أبو الفرج عبد الرحمن بن علي
(ت ٥١٧هـ) - تحقيق : عبد الرحمن محمد عثمان .
: نشر: المكتبة السلفية - المدينة المنورة - الطبعة الأولى ١٣٨٦هـ / ١٩٦٧م
- ١٩١- موسوعة العتبات المقدسة (شيعي) : جعفر الخليلي
: دار المعارف - بغداد - الطبعة الأولى -
- ١٩٢- ميزان الاعتدال : للذهبي - تحقيق : علي محمد الهجاوي
: دار المعرفة - بيروت - الطبعة الأولى ١٣٨٢هـ / ١٩٦٣م
- ١٩٣- الميزان في تفسير القرآن (شيعي) : السيد محمد حسين الطباطبائي
: مؤسسة الأعلي - بيروت - الطبعة الثانية ١٣١٢هـ / ١٩٧٢م
- ١٩٤- النجوم الزاهرة : لابي المحاسن جمال الدين يوسف بن تغري
: دار الكتب المصرية - القاهرة - الطبعة الأولى ١٣٤٨هـ .

- ١٩٥- النخبة : لابن حجر العسقلاني
: نشر: المكتبة العلمية - المدينة المنورة - الطبعة الثالثة،
١٩٦- نسيم الرياض : أحمد شهاب الدين الخفاجي المصري
: المطبعة الازهرية المصرية - الطبعة الأولى ١٣٢٧هـ.
١٩٧- نشأة الفكر الفلسفي في الاسلام : الدكتور علي سامي النشار
: دار المعارف - القاهرة - الطبعة السابعة ١٩٧٧م.
١٩٨- النظريات السياسية الاسلامية : الدكتور ضياء الدين الرئيس
: مكتبة دار التراث - الطبعة السادسة ١٩٧٦م.
١٩٩- نظرية الامامة : الدكتور أحمد صبحي
: دار المعارف - مصر.
٢٠٠- النظم الاسلامية : الدكتور صبحي الصالح
: دار العلم للملايين - بيروت - الطبعة الرابعة ١٩٧٨م.
٢٠١- نظام المتناثر من الحديث المتواتر : أبو الفيفي جعفر الحسن الكتاني
: نشر: دار الكتب العلمية - بيروت - ١٤٠٠هـ / ١٩٨٠م.
٢٠٢- نهج البلاغة : شرح : محمد عبيد
: دار المعرفة - بيروت .
٢٠٣- هوية التشيع (شيعي) : الدكتور احمد الوائلي
: دار الزهراء للطباعة والنشر - بيروت - الطبعة الأولى ١٤٠٠هـ / ١٩٨٠م
٢٠٤- الوافي بالوفيات : صلاح الدين خليل بن أبيك الصفدي (ت ٧٦٤هـ)
: دار صادر بيروت .
٢٠٥- وجاء دور المجوس : الدكتور عبد الله محمد الغريب
: دار الجيل للطباعة - مصر - ١٩٨١م.
٢٠٦- وفيات الأعيان : أبو العباس شمس الدين احمد بن محمد بن
خلكان (ت ٦٨١هـ) - تحقيق : د . احسان عباس .
: دار صادر - بيروت - ١٣٩٧هـ / ١٩٧٧م.



فهرس

المَوْضُوعَاتُ



فهرس الموضوعات

الصفحة	الموضوع
١	شكر وتقدير
٥	المقدمة
٦	هدف البحث
٦	التشيع وليد اليهودية
٧	سبب اختياري للموضوع
٧	الصعوبات التي واجهتني
٧	منهجي في البحث
٧	خطة البحث
١	الفصل الأول : التشيع : نشأته وأهدافه وفروقه
٢	البحث الأول : تعريف الشيعة
٢	١ في اللغة
٢	٢ في الاصطلاح
٧	البحث الثاني : نشأة التشيع
٧	الأحداث التي ارتبطت بنشأة التشيع
٩	الأقوال في نشأة التشيع
٩	القول الأول : ظهور التشيع بعد وفاة الرسول على الله عليه وسلم .
١١	القول الثاني : ظهور التشيع في أواخر عهد عثمان رضي الله عنه .
١٣	القول الثالث : ظهور التشيع في عهد علي رضي الله عنه
١٤	القول الرابع : ظهور التشيع بعد مقتل الحسين رضي الله عنه .
١٤	الراجح من الأقوال

الصفحة	الموضوع		
١٦	للمبحث الثالث : أهداف التشيع
١٩	المبحث الرابع : فرق الشيعة
١٩	أسباب تعدد الفرق
٢٠	أسباب فرق الشيعة
٢١	أولا : الغلاة :
٢٣	- السبئية
٢٦	- الكاملية
٢٧	- العليانية
٢٧	- الفيرزية
٢٨	- المنصورية
٢٨	- الخطابية
٢٩	- الكيالية
٢٩	- الهشامية
٣٠	- النعمانية
٣٠	- اليزيدية
٣٠	- النصرانية
٣١	ثانيا : الكيسانية :
٣٢	أهم فرقها :
٣٢	- المختارمية
٣٣	- الهاشمية
٣٤	- البنانية
٣٤	- الرزامية

الصفحة	الموضوع
٣٥	ثالثا : الزيدية :
٣٦	المشهور منها :
٣٦	- الجارودية
٣٦	- السلیمانیه
٣٧	- الصالحة والتهريسية
٣٧	رابعا : الامامية :
٣٩	أهم فرقها :
٣٩	- الهارقية والجعفرية
٣٩	- النواسية
٣٩	- الافطحية
٤٠	- الشيطانية
٤٠	- الموسوية أو المفضلية
٤١	- الاسماعيليه
٤١	- الاثنا عشرية
٤٢	المبحث الخامس : الامامة الاثنا عشرية
٤٢	١ - مسميات الاثني عشرية
٤٤	٢ - اطلاق اسم الامامة عليها
٤٥	٣ - ظهور التسمية باثني عشر اماما
٤٦	٤ - ذكر الأئمة الاثني عشر
٤٧	٥ - العقائد الاساسية للاثني عشرية
٤٨	* الامامة عند الامامية
٤٩	* تعريف الامامة
٥٣	* نظرة الامامية الى الامامة

الصفحة	الموضوع
٥٦	* نظرة الامامية الى الامام
٦٠	* شروط الامام عند الامامية
٦٩	الفصل الثاني : نشأة القول بعصمة الأئمة عند الامامية
٧٠	المبحث الأول : تعريف العصمة
٧٠	١ - في اللغة
٧١	٢ - في الاصطلاح
٧٢	أولا : عند أهل السنة
٧٦	ثانيا : عند الشيعة
٨١	مقارنة بين قول الشيعة الأوائل والآخر
٨٣	المبحث الثاني : ظهور القول بعصمة الأئمة عند الامامية
٨٣	أولا : العصمة في الأوساط فخر الشيعة
٨٣	- اليهود وعصمة الحاخامات
٨٦	- العصمة والنظم السياسية
٨٨	- العصمة وفلسفة السياسة في الفكر الغربي
٨٩	- العصمة وفلسفة السياسة في الفكر الشرقي
٩٢	ثانيا : بداية القول بعصمة الأئمة
٩٦	رأينا في ذلك
٩٧	المبحث الثالث : القائلون بعصمة الأئمة من الشيعة
١٠١	الفصل الثالث : موقف الامامية من عصمة الأنبياء - عليهم السلام
١٠٤	المبحث الأول : ذكر معتقد الامامية في عصمة الأنبياء
١٠٥	- بيان قولهم فيما يتعلق بعصمة الأنبياء في تبليغ الوحي
١٠٥	- عصمة الأنبياء عن الكذب في غير التبليغ عن الله
١٠٨	- قول الامامية عن عصمة الأنبياء من الكباثر والصفائر
١١٠	- الأمور المختلف فيها بين الامامية وأهل السنة

الصفحة	الموضوع
١١٧	المبحث الثاني : أولية الامامية على عصمة الأنبياء
١١٧	الدليل الأول
١١٧	الدليل الثاني
١١٨	الدليل الثالث
١١٨	الدليل الرابع
١١٨	الدليل الخامس
١١٩	الدليل السادس
١١٩	الدليل السابع
١١٩	الدليل الثامن
١٢٠	الدليل التاسع
١٢٠	الدليل العاشر
١٢٠	الدليل الحادي عشر
١٢١	الدليل الثاني عشر
١٢١	المأخذ على الامامية من هذه الآئولة
	المبحث الثالث : رد الامامية على الشبه التي أثيرت حول
١٢٤	عصمة الأنبياء
١٢٦	ذكر نماذج لذلك
١٢٦	١ - ماجاء في حق آدم - عليه السلام -
١٢٨	٢ - ماجاء في حق نوح - عليه السلام -
١٢٩	٣ - ماجاء في حق ابراهيم - عليه السلام -
١٣٣	٤ - ماجاء في حق موسى - عليه السلام -
١٣٥	٥ - ماجاء في حق نبينا محمد صلى الله عليه وسلم

الصفحة	الموضوع
١٤١	الفصل الرابع : موقف الامامية من عصمة الأنبياء
١٤٢	المبحث الأول : ذكر أقوال علماء الامامية في عصمة الأئمة
١٤٤	- ذكر الأقوال في عصمتهم من الكيائين والصغائر
١٤٥	- ذكر الأقوال في عصمة الأئمة المصلحة
١٤٨	المبحث الثاني : أدلة الامامية على عصمة الأئمة والرد عليها
١٤٨	أولا : الأدلة العقلية
١٤٨	أ - أدلتهم من القرآن :
١٤٨	- الدليل الأول
١٥٠	الرد عليه
١٥٧	- الدليل الثاني
١٥٨	الرد عليه
١٦٤	- الدليل الثالث
١٦٤	الرد عليه
١٦٨	- الدليل الرابع
١٦٨	الرد عليه
١٧٣	- الدليل الخامس
١٧٣	الرد عليه
١٧٩	- الدليل السادس
١٧٩	الرد عليه
١٨٥	- الدليل السابع
١٨٥	الرد عليه
١٨٨	- الدليل الثامن
١٨٨	الرد عليه

الصفحة	الموضوع
١٩٣ - الدليل التاسع
١٩٣ الرد عليه
١٩٨ - الدليل العاشر
١٩٨ - الرد عليه
٢٠٤ ب- أدلتهم من السنة:
٢٠٤ - الدليل الأول
٢٠٥ - الرد عليه
٢١٠ - الدليل الثاني
٢١٠ الرد عليه
٢١٤ - الدليل الثالث
٢١٤ الرد عليه
٢١٩ - الدليل الرابع
٢٢٠ الرد عليه
٢٢٦ - الدليل الخامس
٢٢٦ الرد عليه
٢٢٩ - الدليل السادس
٢٢٩ الرد عليه
٢٣٥	المبحث الثاني : أدلة الامامية العقلية على عصمة الأنبياء
٢٣٥ - الدليل الأول
٢٣٥ الرد عليه
٢٤١ - الدليل الثاني
٢٤١ الرد عليه

الصفحة	الموضوع
٢٤٥ - الدليل الثالث
٢٤٥ الرد عليه
٢٤٩ - الدليل الرابع
٢٤٩ الرد عليه
٢٥٣ - الدليل الخامس
٢٥٤ الرد عليه
٢٦٠ - الدليل السادس
٢٦٠ الرد عليه
٢٦٣ - الدليل السابع
٢٦٣ الرد عليه
٢٦٧	المبحث الثالث : دلالة النص على العصمة عند الامامية والرد عليه
٢٦٩	المطلب الأول : ذكر قول الامامية بأن النص دليل العصمة
٢٦٩ - جعفر الصادق ومانسب اليه
٢٦٩ - ذكر قول محمد بن الحسن الطوسي
٢٧٠ - ذكر قول علي البحراني
٢٧٠ - ذكر قول السيد محسن الأمين
٢٧١ - ذكر قول محمد حسن الزين
٢٧٢	المطلب الثاني : ذكر القول بالنص على الأئمة عند الامامية
٢٧٢ أولا : مانسب الي الأئمة
٢٧٤ ثانيا : ذكر أقوال طمء الامامية
٢٧٩	المطلب الثالث : بيان بطلان النص على الأئمة
٢٨٠ أولا : ذكر الوقائع التي على عدم النص :
٢٨٠	١ - طلب العباس رضي الله عنه من علي
٢٨٠	رضي الله عنه فيمن تكون الخلافة

الصفحة	الموضوع
٢٨٢	٢ - حادثة السقيفة
٢٨٤	٣ - مبايعة علي رضي الله عنه للخلفاء قبله
٢٨٧	٤ - تنازل الحسن رضي الله عنه عن الخلافة لمعاوية
٢٨٧	رضي الله عنه ..
٢٨٩	ثانيا : شهادة أئمتهم وأهل البيت بعدم النص
٢٨٩	١ - ذكر قول علي رضي الله عنه
٢٩١	٢ - ذكر قول جعفر الصادق رضي الله عنه
٢٩٣	٣ - ذكر قول الحسن " المشي "
٢٩٤	٤ - ذكر قول عمر وحسين بن علي زين العابدين
٢٩٥	الفصل الخامس : المفسد المترتبة على القول بحصة الأئمة
٢٩٨	المفسدة الأولى : الغلوفى الأئمة
٣٠٣	المفسدة الثانية : القول بتحريف القرآن
٣١١	المفسدة الثالثة : مساواة الأئمة بالأنبياء
٣١٧	المفسدة الرابعة : بطلان خلافة ابي بكر وعمر وعثمان رضي الله عنهم
٣٢٣	المفسدة الخامسة : تعطيل الشريعة
٣٣٠	المفسدة السادسة : وصم آل البيت بالكذب والنفاق (باسم التقية)
٣٣٠	- تعريف التقية
٣٣٠	- دليل مشروعيتها
٣٣١	- أحكام التقية
٣٣٢	- التقية عند الامامية
٣٣٨	الخاتمة ونتائج البحث
٣٤٠	فهرس المصادر والمراجع
٣٦٠	فهرس الموضوعات